مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير
مجلس التجارة والتنمية

المجلد الثاني
(الدورة الثامنة عشرة)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والثلاثون

الملحق رقم ١٥ (A/33/15)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير
مجلس التجارة والتنمية

المجلد الثاني
(الدورة الثامنة عشرة)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية : الدورة الثالثة والثلاثون
الملحق رقم ١٥ (A/33/15)

الأمم المتحدة
نيويورك، ١٩٧٩

Digitized by UNOG Library

ملاحظـــة

تتـألف رموز وثائق الأمـم المتحـدة من حروف وأرقـام .
ويعنـي إيراد أحـد هـذه الرموز الاحـالة الى إحدى وثائق
الأمـــم المتحـــدة

Digitized by UNOG Library

الرموز

يرمز الى وثائق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية ، بالرموز التالية :

الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	E/CONF.46/-
الدورات اللاحقة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	TD/-
مجلس التجارة والتنمية	TD/B/-
لجنة السلع الأساسية	TD/B/C.1/-
لجنة المصنوعات	TD/B/C.2/-
لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة	TD/B/C.3/-
لجنة النقل البحرى	TD/B/C.4/-
اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات	TD/B/C.5/-
لجنة نقل التكنولوجيا	TD/B/C.6/-
لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية	TD/B/C.7/-
مجموعة وثائق المجلس الاعلامية	TD/B/INF.-
مجموعة وثائق المجلس عن المنظمات غير الحكومية	TD/B/NGO/-

وصدرت أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، في الوثائق التالية : المجلد الاول ، التقرير والمرفقات (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع : A.76.II.D.10 و Corr.1) الذى يضم ، فيما يضم ، قرارات ومقررات المؤتمر ؛ والمجلد الثاني ، موجز بيانات رؤساء الوفود والمحاضر الموجزة للجلسات العامة (رقم المبيع : A.76.II.D.11) ؛ والمجلد الثالث ، الوثائق الأساسية (رقم المبيع : A.76.II.D.12) .

وتتألف رموز قرارات ومقررات دورات المؤتمر من رقمين ، الأول يدل على القرار أو المقرر ، ويتبعه بين قوسين رقم مسبوق بالحرف "د" يدل على الدورة التي اتخذ فيها ، مثل : ١ (د — ٢) ، ٣٦ (د — ٣) ، ٨٥ (د — ٤) وهلم جرا .

وتتألف رموز قرارات ومقررات المجلس من رقمين ، الأول يدل على القرار أو المقرر ، ويتبعه بين قوسين رقم مسبوق بالحرف "د" يدل على الدورة التي اتخذ فيها . أما اذا كانت الدورة استثنائية فان الرقم الدال على الدورة يكون مسبوقا بالحرفين "د ا" .

Digitized by UNOG Library

المحاضر الموجـزة

يرمز الى المحاضر الموجزة (حيث تنظم محاضر موجزة) للمناقشات التي تجرى في الجلسات العامة للمؤتمر ولجان الدورة التابعة له ، وللمجلس ، بالرمز المناسب للهيئة المعنية (انظر اعلاه) ، متبوعا بالحرفين" ". ومنذ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ يصدر تصويب مجمع لجميع المحاضر الموجزة لكل دورة من دورات المجلس في المجلد الذى يحتوى على المحاضر الرسمية للدورة (TD/B/SR/... - .../Corrigendum) ويحتوى المجلد نفسه على جدول بمحتويات المحاضر الموجزة للدورة ، وجدول اعمال الدورة بصيغته المعتمدة ، وقائمة بالوثائق المتصلة بجدول أعمال الدورة .

المرفقـات

تصدر نصوص الوثائق التي يتم اختيارها لادراجها في وثائق دورة المجلس ذات الصلة بوصفها مرفقات " للوثائق الرسمية " للمجلس ، وذلك في شكل كراسات تتعلق بعدد جدول الأعمال ذى الصلة .

الملاحق

تتضمن " الوثائق الرسمية " للمجلس الملحق رقم ١ (القرارات والمقررات (TD/B/701)) للدورة الاستثنائية التاسعة ، والملحق رقم ١ (القرارات والمقررات) للدورة العادية الثامنة عشرة .

Digitized by UNOG Library

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
ملاحظة تمهيدية		
مقدمة	١ - ١٣	١
الفصل		
الأول - ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (البند ٢ من جدول الأعمال)	١٤ - ٨٩	٤
الثاني - العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة (البند ٣ من جدول الأعمال)	٩٠ - ١٥٩	٢٤
الثالث - الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : الأهداف وجدول الأعمال المؤقت والأعمال التحضيرية والتنظيم (البند ٤ من جدول الأعمال)	١٦٠ - ٢٠١	٤٤
ألف - بيانات ألقيت باسم المجموعات الاقليمية	١٦١ - ١٨٧	٤٤
باء - بيانات أخرى	١٨٨ - ٢٠١	٥٠
الرابع - المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة (البند ٥ من جدول الأعمال)	٢٠٢ - ٤٦٧	٥٤
ألف - تجارة السلع الأساسية	٢٠٢ - ٢٢٠	٥٤
١ - البرنامج المتكامل للسلع الأساسية		٥٤
(أ) مناقشة عامة	٢٠٢ - ٢٢٠	٥٤
(ب) مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن صندوق مشترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية	٢٢١ - ٢٢٨	٥٩
(ج) النحاس	٢٢٩ - ٢٥٩	٦١
٢ - التنغستن	٢٦٠ - ٢٨٤	٦٧
٣ - استغلال موارد قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها الواقعين خارج حدود الولاية الوطنية للأغراض التجارية (قرار المؤتمر ٥١ (د - ٣))	٢٨٥ - ٣٢٠	٧٢
باء - تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات	٣٢١ - ٣٧٠	٧٩
١ - التعاون التجاري والصناعي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية	٣٢١ - ٣٤٠	٧٩

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الرابع — (تابع)	٢ — الممارسات التجارية التقييدية	٣٤١ — ٣٥٢	٨٣
	٣ — نظام الأفضليات المعمم	٣٥٣ — ٣٧١	٨٦
	جيم — التمويل المتصل بالتجارة	٣٧٢ — ٤٤٤	٨٩
	١ — التأمين	٣٧٢ — ٣٧٦	٨٩
	٢ — جهاز ضمان ائتمانات التصدير	٣٧٧ — ٣٨٥	٩٠
	٣ — آثار ظاهرة التضخم العالمية على العملية الانمائية	٣٨٦ — ٤٠٥	٩٢
	٤ — نقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية	٤٠٦ — ٤٤٤	٩٧
	دال — النقل البحرى	٤٤٥ — ٤٤٧	١٠٦
	هاء — النقل الدولي المتعدد الوسائط	٤٤٨ — ٤٥٣	١٠٧
	واو — التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية	٤٥٤ — ٤٦٨	١٠٩
الخامس —	مسائل مفردة أخرى في ميدان التجارة والتنمية (البند ٦ من جدول الأعمال)	٤٦٩ — ٥٤٢	١١٣
	ألف — تعزيز الصادرات : تقرير الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومجموعة " غات " عن دورته الحادية عشرة	٤٦٩ — ٤٧٥	١١٣
	باء — التطوير التدريجي للقانون التجارى الدولي : التقرير الحادى عشر للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي	٤٧٦	١١٦
	جيم — التقدم المحرز في تنفيذ :	٤٧٧ — ٥٢٥	١١٦
	'١' التدابير الخاصة المتخذة لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية	٤٧٧ — ٥١٤	١١٦
	'٢' الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان الجزرية النامية	٥١٥ — ٥١٨	١٢٥
	'٣' الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية	٥١٩ — ٥٢٥	١٢٦

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
الخامس —	دال — الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح	٥٢٦ — ٥٤٠	١٢٨
(تابع)	هاء — نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام	٥٤١ — ٥٤٢	١٣٠
السادس —	مسائل أخرى (البند ٨ من جدول الأعمال).....	٥٤٣ — ٥٥٠	١٣١
	ألف — مقررات اللجنة المعنية بالعمل في المزارع، المنبثقة عن منظمة العمل الدولية	٥٤٣ — ٥٤٤	١٣١
	باء — تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ٣٢/٣٦)	٥٤٥ — ٥٤٩	١٣١
	جيم — مشروع القرار المعنون " تأثير التجمعات الاقتصادية الاقليمية للبلدان المتقدمة النمو على التجارة الدولية بما في ذلك تجارة البلدان النامية (TD/L.66 وCorr.1-3)	٥٥٠	١٣٣
السابع —	المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل (البنود ١ و ٥ و ٧ و ٩ من جدول الأعمال المؤقت)	٥٥١ — ٦٣٩	١٣٤
	ألف — افتتاح الدورة	٥٥١	١٣٤
	باء — انتخاب أعضاء المكتب	٥٥٢ — ٥٥٣	١٣٤
	جيم — اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة	٥٥٤ — ٥٦٤	١٣٤
	دال — اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض	٥٦٥	١٣٨
	هاء — العضوية والحضور	٥٦٦ — ٥٧٢	١٣٩
	واو — الاعلان عن أية تغييرات في عضوية المجلس	٥٧٣	١٤١
	زاي — انتخاب أعضاء اللجان الرئيسية	٥٧٤	١٤١
	حاء — تسمية الهيئات الدولية الحكومية لأغراض المادة ٧٨ من النظام الداخلي	٥٧٥	١٤٢
	طاء — تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٩ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية	٥٧٦	١٤٢
	ياء — استعراض فعالية الترتيبات التي اتخذت بمقتضى مقرر المجلس ٤٣ (د — ٧) لاشتراك المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد	٥٧٧ — ٥٧٨	١٤٣
	كاف — انشاء فرقة العمل التابعة لمجلس التجارة والتنمية والمعنية بالميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل للأونكتاد	٥٧٩ — ٥٨٢	١٤٣

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
السابع ـ لام (تابع)	ـ جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الاستثنائية العاشرة وجدول الأعمال المؤقت لدورته العادية التاسعة عشرة وتنظيم أعمال هاتين الدورتين	٥٨٣ ـ ٥٩١	١٤٤
	ميم ـ تنقيح الأنظمة الداخلية للمجلس ولجانه الرئيسية	٥٩٢ ـ ٥٩٤	١٤٦
	نون ـ استعراض الجدول الزمني للاجتماعات	٥٩٥ ـ ٥٩٦	١٤٦
	سين ـ الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس	٥٩٧	١٤٧
	عين ـ ترشيد هيكل الأجهزة الدائمة للأونكتاد	٥٩٨ ـ ٦١٩	١٤٧
	فاء ـ المشاكل المتصلة بالوثائق وأثرها على برنامج عمل الأونكتاد	٦٢٠ ـ ٦٣٧	١٥١
	صاد ـ اعتماد تقرير المجلس المقدم الى الجمعية العامة	٦٣٨	١٥٥
	قاف ـ اختتام الدورة	٦٣٩	١٥٥

المرفقات

الأول	: القرارات والمقررات التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة عشرة	١٥٦
الثاني	: جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	١٨١
الثالث	: تنظيم الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	١٨٥
الرابع	: نصوص أرجأ المجلس أو هيئاته الفرعية البت فيها للاستزادة من دراستها	١٨٩
الخامس	: نصوص مشروعات القرارات المقدمة في اطار البند ٣ من جدول الأعمال	١٩٤
السادس	: جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الاستثنائية العاشرة	١٩٨
السابع	: جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للمجلس	١٩٩
الثامن	: الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس	٢٠١
التاسع	: بيانات بالآثار المالية معممة بصدد مشروعات قرارات أرجئ البت فيها لاجراء المزيد من الدراسة لها	٢١٠
العاشر	: الدول الأعضاء في لجنة التجارة والتنمية	٢١٢
الحادي عشر	: الدول الأعضاء في لجان المجلس الرئيسية	٢١٥

Digitized by UNOG Library

ملاحظة تمهيديـــة

يقدم مجلس التجارة والتنمية تقريره السنوى الرابع عشر (١) الى الجمعية العامة وفقا لقـرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ـ ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٤. ويشمل هـــذا التقرير (٢) الفترة من ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ الى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، ويتألـــف

---

(١) ترد التقارير السنوية الثلاثة عشر السابقة لمجلس التجارة والتنمية في ملاحق " الوثائق الرسمية للجمعية العامة " ، على النحو التالي :

التقرير السنوى	الفتـــرة	دورة الجمعية العامة	الملحق	رقم الرمـز
الأول	١٩٦٥/١/١ ـ ١٩٦٥/١٠/٢٩	العشرون	١٥	A/6023/Rev.1
الثاني	١٩٦٥/١٠/٣١ـ١٩٦٦/٩/٢٤	الحادية والعشرون	١٥	A/6315/Rev.1 و Corr.1
الثالث	١٩٦٦/٩/٢٥ـ١٩٦٧/٩/٩	الثانية والعشرون	١٤	A/6714
الرابع	١٩٦٧/٩/١٠ـ١٩٦٨/٩/٢٣	الثالثة والعشرون	١٤	A/7214
الخامس	١٩٦٨/٩/٢٤ـ١٩٦٩/٩/٢٣	الرابعة والعشرون	١٦	A/7616 و Corr.2
السادس	١٩٦٩/٩/٢٤ـ١٩٧٠/١٠/١٣	الخامسة والعشرون	١٥	A/8015/Rev.1 و Corr.1
السابع	١٩٧٠/١٠/١٤ـ١٩٧١/٩/٢١	السادسة والعشرون	١٥	A/8415/Rev.1
الثامن	١٩٧١/٩/٢٢ـ١٩٧٢/١٠/٢٥	السابعة والعشرون	١٥	A/8715/Rev.1 و Corr.1
التاسع	١٩٧٢/١٠/٢٦ـ١٩٧٣/٩/١١	الثامنة والعشرون	١٥	A/9015/Rev.1
العاشر	١٩٧٣/٩/١٢ـ١٩٧٤/٩/١٣	التاسعة والعشرون	١٥	A/9615/Rev.1
الحادى عشر	١٩٧٤/٩/١٤ـ١٩٧٥/١٠/٢	الثلاثون	١٥	A/10015/Rev.1
الثاني عشر	١٩٧٥/١٠/٣ـ١٩٧٦/١٠/٢٣	الحادية والثلاثون	١٥	A/31/15,vol.1 و Corr.1 و vol.II
الثالث عشر	١٩٧٦/١٠/٢٤ـ١٩٧٧/٩/١٠	الثانية والثلاثون	١٥	A/32/15,,vol.1 و Corr.1 و vol.II

(٢) لأسباب فنية، يصدر هذا التقرير في مجلدين : المجلد الاول ويضم تقارير المجلـــس عن أعمال الجزئين الثاني والثالث (الوزارى) من دورته الاستثنائية التاسعة والجزء الثاني من دورتـــه السابعة عشرة، والمجلد الثاني ويضم تقرير المجلس عن دورته الثامنة عشرة .

Digitized by UNOG Library

من التقارير المقدمة عن الجزء الثاني من الدورة الاستثنائية التاسعة المعقود في الفترة من ٢٣ الى ٢٧ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ (٣)، والجزء الثالث الوزارى من الدورة الاستثنائية التاسعة المعقود في الفترة من ٦ الى ١١ آذار/مارس ١٩٧٨ (٤)، والجزء الثاني من الدورة العادية السابعة عشرة المعقود في ٤ نيسان/أبريل ١٩٧٨ (٥)، والدورة العادية الثامنة عشرة المعقودة في الفترة من ٢٩ آب/أغسطس الى ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (٦). وقد عقدت جميع هذه الدورات في جنيف .

وأثناء الفترة التي يشملها هذا التقرير عقدت الهيئات الفرعية التالية للمجلس دورات يرد بيانها فيما يلي :

اسم الهيئة الفرعية	الدورة	الفترة	صدر التقرير في الوثيقة
الفريق التحضيرى الدولي الحكومي المعني باعداد اتفاقية للنقل الدولي المتعدد الوسائط	الدورة الرابعة ،	١٤ — ٢٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٧	TD/B/682
لجنة المعاملات غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة	الدورة الثامنة ، الجزء الاول	٥ — ٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧	TD/B/684

---

(٣) صدر أصلا بوصفه الوثيقة TD/B/690 .

(٤) صدر أصلا بوصفه الوثيقة TD/B/699 و Add.1 .

(٥) صدر أصلا بوصفه الوثيقة TD/B/700

(٦) صدر أصلا بوصفه الوثيقة TD/B/728 و Corr.1 .

Digitized by UNOG Library

مقدمـــــة

١ ــ عقدت الدورة الثامنة عشرة لمجلس التجارة والتنمية بقصر الأمم في جنيف من ٢٩ آب/ أغسطس الى ١٧ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، وفقا للجدول الزمني المنقح لاجتماعات الأونكتاد لبقية عام ١٩٧٨ والذى أقره المجلس في الجزء الثاني من دورته السابعة عشرة[١] .

٢ ــ وقد افتتح الدورة في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٧٨ السيد هـ . خان (باكستان) ، نائب الرئيس، نيابة عن السيد س . دى ألويس (سرى لانكا) ، رئيس المجلس خلال دورته السابعة عشرة .

٣ ــ وفي الاجتماع رقم ٤٩٧ (الافتتاح) ، انتخب السيد د . ل . كاستلانوس (فنزويلا) رئيسا للمجلس بالتزكية .

٤ ــ وفي نفس الاجتماع التزم المجلس الصمت دقيقة تكريما لذكرى جومو كينياتا رئيس كينيا .

٥ ــ وجاء في البيان الذى ألقاه الرئيس عند تقلد منصبه [٢]، أن تشابك مشكلات التجارة، والتمويل من أجل التنمية ، ونظام النقد الدولي تعتبر حقائق مسلم بها ، تقع مسؤولية علاجها على عاتق الجميع ومن ثم يجب المشاركة فيها . وتعني الطبيعة التركيبية للأزمة الراهنة في الاقتصاد العالمي أنه يجب أن يكون هناك اصلاح تركيبي ، وخاصة تلك الاقتصاديات التي تجعلها ديناميتها محاور الارتكاز لنظام الاقتصاد العالمي . وحقيقة أن الأزمة الحالية قد صاحبها بطالة عالية وتضخم تعني أنه يجب التعجيل باقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد . وفي نفس الوقت ، يجب دراسة الصلة ما بين التنمية والتجارة وأن يؤخذ في الاعتبار المدى الذى أحدثه تقليد أنماط الحياة للدول المتقدمة في دفع الدول النامية الى مواقف لا تتفق كلية مع الجهود المبذولة لتحقيق المزيد من المساواة والاستغلال الأفضل لمواردها الشحيحة .

٦ ــ وينبغي كذلك دراسة تقدم البرنامج المتكامل للسلع الرئيسية ، والذى يمثل عنصرا أساسيا في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، كما اتضح ضرورة أن تضاعف الجهود المبذولة في هذا الصدد . ويجب على المجلس أيضا أن يتخذ قرارات هامة بشأن مسألة المصنوعات ونصف المصنوعات ، ومن المؤسف حقا أن العمل الجوهرى فيما يتعلق بالوصول الى الأسواق يجب عليه أن ينتظر نتائج المفاوضات التي تجرى في ندوات أخرى . ومن المؤسف كذلك أن المفاوضات بالغة الأهمية للاقتصاد العالمي كان عليها أن تنحصر في عدد قليل جدا من الدول ، وأنه قد حدثت تغييرات هامة في المبادئ الارشادية التي اتخذت عام ١٩٧٣ على المستوى الوزارى وأنه كان هناك قصد متعمد للابقاء على قاعدة واحدة بدلا من انشاء نظام قواعد متعددة ، يشير البعض منها الى الموقف الخاص للبلدان النامية . وازاء هذه الخلفية ، يمكن أن تفهم أهمية مسألة مذهب حماية الانتاج الوطني . ومن الضرورى اجراء المناقشة المستفيضة الصريحة للمشكلة .

---

(١) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) ، المجلد الاول ، الجزء الثالث ، المرفق الاول ، المقرر ١٦٧ (د ــ ١٧) .

(٢) للاطلاع على سرد أوفى لبيان رئيس المجلس، انظر المحضر الموجز للجلسة ٤٩٧ (TD/B/SR.497) .

Digitized by UNOG Library

٧ — ولقد أمكن احراز تقدم كبير في مجال التعاون الاقتصادى فيما بين الدول النامية ، وخاصة على المستوى العالمي • وأصبح من الضرورى الآن المضي نحو صياغة وتنفيذ السياسات الخاصة بالتعاون • ومثل هذه الأنشطة لا يمكن أن تقتصر مسؤوليتها على دول العالم الثالث ولكن يجب أن يشترك فيها كافة المجتمع الدولي ويجب على الدول الصناعية الكبرى أن تظهر مرونة كبيرة في هذا الصدد •

٨ — وكانت الدول التي تأثرت بشدة بالموقف الاقتصادى العالمي هي أقل البلدان نموا والبلدان الجزرية والبلدان غير الساحلية من البلدان النامية . وكانت الحاجة ماسة الى العمل الفورى لصياغة برنامج عمل خاص للدول الأقل نموا على كل من المدى الطويل والمدى القصير • وينبغي تركيز الجهود لتحسين موقف النقل في دول الجزر ، وازالة القيود على الشحن معها وتطوير مواردها البحرية • أما في حالة الدول التي لا منافذ لها على البحار ، فانه ينبغي بذل المزيد من الجهد لتحسين التعاون الاقليمي ودون الاقليمي في ترتيبات العبور ، باجراءات خاصة في صالحها في مجالات السياسة التجارية والنقل والمواصلات • ويجب أن يتخذ الصندوق الخاص للأمم المتحدة للدول النامية غير ذات المنافذ على البحار الخطوات فورا لتقديم الموارد في هذا الصدد •

٩ — وهناك علاقة وثيقة بين التنمية ونزع السلاح • وكان الاستنزاف المستمر للموارد من أجل الأسلحة عاملا هاما في نشوء الأزمة الراهنة • وكان من المحتم تنفيذ المادة ١٥ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د — ٢٩) . فعلى الدول الكبرى أن تحول صناعاتها الحربية الى صناعات من أجل السلام والتنمية وأن تخصص للمساعدة الانمائية نسبة ١ في المائة على الأقل من الموارد المكرسة في الوقت الحاضر للمحافظة على ميزان الرعب.

١٠ — ويجب على الأونكتاد في مواجهة الأزمة الحالية أن يظهر قدرته على أن يلعب دوره التفاوضي • وينبغي أن نتجنب اقامة الندوات الصغيرة ، التي تقلل من فاعلية المفاوضات • ولقد كان للتقلبات التي شهدها نظام الاقتصاد العالمي أثر خطير على الدول النامية ، كما تشهد بذلك اصداء الاضطرابات النقدية وسياسات حماية الانتاج الوطني على الاقتصاديات النامية ، والتي من خلال الأثر المتبادل ، سوف تعود بآثار مضاعفة على اقتصاديات الدول الصناعية •

١١ — ولقد كان من الضرورى تغيير الاتجاه المستمر نحو اقصاء الدول النامية الى دور هامشي في اتخاذ القرارات الأساسية التي تؤثر على المجتمع الدولي كافة • فالقرارات التي تتخذ فيما بين مجموعات محدودة مغلقة لا يمكن في الواقع أن يقال بأنها صحيحة • ولقد كان هذا أحد الأسباب التي جعلت الاقتصاد العالمي غير قادر على أن يقيم نفسه فوق أرضية أصلب • ولن يتأتى تفادى المزيد من التدهور في الاقتصاد العالمي وتبديد الظلام الذى يحيط حاليا باحتمالاته المستقبلة الا من خلال العمل المنسق داخل الأمم المتحدة •

١٢ — وفى الاجتماع رقم ٤٩٨ ، المنعقد في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٧٨ تقدم السكرتير العام

Digitized by UNOG Library

للأونكتاد ببيان تمهيدى حدد فيه بوجه خاص المسائل التي تضمنتها مقترحاته المتعلقة بجـــدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبعض الموضوعات الخاصـــة ذات الصلة (٣).

١٣ — ويشتمل التقرير الحالي على سرد لأعمال المجلس خلال دورته الثامنة عشرة (٤).

---

(٣) للحصول على سرد أوفى لبيان السكرتير العام للأونكتـــاد انظر TD/B/SR.498 • ولقد وزع نص البيان تحت رمز TD/B (XVIII)/Misc.3 عقب قرار من المجلس في جلسته رقـــم ٤٩٨، بعد أن أخذ علما بالالتزامات المالية المشار اليها •

(٤) للحصول على سرد أوفى لأعمال الجلسات العامة للمجلس انظر المحاضر الموجـزة للاجتماعات من رقم ٤٩٧ الى ٥١٠ (TD/B/SR.497-510) •

Digitized by UNOG Library

الفصل الأول

ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي (٥)

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٤ — كان معروضا على المجلس لدى نظره في هذا البند تقرير مقدم من أمانة الأونكتاد معنون " ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي : المشاكل المترابطة الطويلة الأجل والوضع الحالي للاقتصاد العالمي " (TD/B/712) ، جنبا الى جنب مع ملخص لتقرير عن " مستقبل الاقتصاد العالمي ١٩٧٨ — ١٩٧٩ " (TD/B/712/Add.1) وتقرير عن " بعض جوانب الاستقرار الاقتصادي الدولي : النمو والتضخم والأسعار الدولية " (TD/B/712/Add.2) .

١٥ — شدد ممثل الأمين العام للأونكتاد ، في عرضه لهذا البند ، على أن الاقتصاد العالمي يتميز ببطء وعدم انتظام سرعة الانتعاش ، واستمرار مستويات البطالة العالية تاريخيا ، وبطء النمو في التجارة العالمية ، واستمرار معدلات التضخم العالية ، وسوء توزيع موازين الحسابات الجارية وعدم ثبات أسعار الصرف . وقد لاحظ مؤخرا وزراء البلدان الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي أن زيادة اللجوء الى اجراءات الحماية بجميع أنواعها من شأنها ، مع مرور الوقت ، أن "تجهد العملية الدينامية التي تمثل أساس ارتفاع الانتاجية التي حدثت مؤخرا وتحول دون استمرار النمو غير التضخمي " . وان الحكومات على وعي كامل بقوى الاختلال التي تؤثر في الاقتصاد الدولي والاقتصادات الوطنية على السواء واتخذت تدابير في محاولة لعلاج الحالة . وعلى سبيل المثال ، عقدت مؤخرا بلدان كبرى معينة اجتماعا على مستوى القمة وأعلنت سلسلة من التدابير الرامية الى تخفيف بعض المشاكل التي تواجه اقتصاداتها والاقتصاد العالمي بصفة عامة . بيد أن توقعات أمانة الأونكتاد ، حتى مع أخذ هذه السياسات في الحسبان ، لا تنطوي على ما يشجع فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي في ١٩٧٨ و ١٩٧٩ . ومن غير المتوقع أن يزيد حجم التجارة العالمية بمعدلات تختلف كثيرا عن المعدلات المتواضعة التي شوهدت في الماضي القريب . ومن المتوقع أن تنخفض معدلات التبادل التجاري للسلع الأولية (باستثناء النفط) ، بالنسبة الى المصنوعات بين عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ بنسبة ٧ في المائة الى ٨ في المائة تقريبا . وان الأساس في هذه النظرة الى المستقبل هو توقع معدل نمو مخيب للآمال فيما يتعلق باقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، التي قد تنخفض معدلات نموها قليلا عن حد الـ ٤ في المائة خلال عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ . وتظهر البطالة ميلا نحو التفاقم ، ومن المتوقع أن تستمر معدلات التضخم على ارتفاعها بالمعايير التاريخية .

١٦ — وأضاف قائلا إن البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية كانت ، بصفة عامة ، أقل تأثرا بالتطورات التي حدثت في التجارة العالمية ، ولكنها أظهرت بعض البطء في معدلات النمو . وتستهدف الخطط الحالية توسعا في الناتج يتسق مع معدلات النمو المحرزة في الماضي القريب .

---

(٥) أشارت بعض البيانات التي ألقيت في سياق هذا البند من جدول الأعمال الى البند ٤ من جدول الأعمال (انظر الفصل الثالث أدناه) .

Digitized by UNOG Library

١٧ — وتطرق الى البلدان النامية فقال انه من المتوقع أن تنخفض معدلات النمو الى أدنى من هدف الاستراتيجية الدولية للتنمية ومقداره ٦ في المائة في العامين ١٩٧٨ و ١٩٧٩ • بيد أن معدلات النمو تعد أعلى الى حد كبير عما كان سيظهر من نموذج تجمعية بسيط تكون فيه معدلات نمو البلدان النامية مرهونة بالظروف الاقتصادية العالمية • ومضى يقول أن هذا يمثل في رأيه تحسنا في الأداء وتوسيعا كبيرا للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ذاتها • بيد أن هناك فوارق واسعة في داخل مجموعة البلدان النامية ، ويحتمل أن تشهد أقل البلدان نموا معدلات نمو سنوية منخفضة جدا في حدود ٤ في المائة •

١٨ — ولاحظ أن توقعات الأمانة تميل الى حد ما الى التفاؤل اذا ما قورنت بتوقعات غيرها من المنظمات أو المؤسسات ، نظرا لأنها تستند الى افتراض أن التدابير التي أعلنتها مؤخرا بعض البلدان المتقدمة النمو ستنفذ بالكامل وبسرعة • واذا لم تنفذ هذه التدابير بسرعة من قبل البلدان التي تتمتع بفوائض في حساباتها الجارية وبمعدلات تضخم منخفضة ، واذا تم في الولايات المتحدة اتخاذ سياسة تقييد الطلب الكلي بأكثر مما ينبغي بسبب القيود على ميزان المدفوعات وعدم الاستقرار في القيمة الخارجية للدولار • فانه لا ينبغي استثناء إمكانية تجدد الانتكاسة الاقتصادية في ١٩٧٩ •

١٩ — وذكر أن التوقعات المرتقبة على المدى المتوسط (١٩٧٨ — ١٩٨٢) غير مشجعة أيضا ، وأثار مسألة طبيعة الانتكاسة الاقتصادية ذاتها • وأردف يقول ان هناك وعيا متزايدا بأن العوامل المتسببة في هذه الظاهرة ليست ذات طبيعة دورية أو عابرة بل هي متأصلة في الهيكل ذاته ، ومن ثم تحد من اختيارات السياسات العامة أمام الحكومات وتجعل من العسير عليها أن ترتبط بالقواعد الدولية المقررة في فترة ما بعد الحرب •

٢٠ — وأضاف يقول ان طبيعة المشكلة ، رغم وجود اتفاق عام على أن الفترة فترة انتقال هيكلي ، لم تفهم بعد تماما • بيد أن هناك عناصر معينة تطرح نفسها • وعلى المستويين الوطني والدولي تميز الاقتصاد السياسي حتى هذا الوقت من القرن العشرين بالتعايش بين خصائص متضاربة • وفي المقام الأول ، كانت القوة الاقتصادية الأساسية موجهة بالضرورة نحو السوق ، وثانيا ، تميز الاتجاه السياسي الرئيسي بتحول كبير عن العمل الفردى من أجل التقدم الذاتي الى العمل الجماعي ، الذى وصل الى ذروته في صورة اتفاقات احتكار القلة في أسواق المنتجات وعوامل السوق ، وثالثا ، تميز بتوزيع هرمي الشكل للدخول •

٢١ — وعلى أحسن تقدير ، لا يمكن سوى لاثنتين فقط من هذه الخصائص أن تتعايشا ، وقد حدث مع مرور الزمن صراع على أى من هذه العناصر الثلاث يعد دخيلا على النظم الوطنية والدولية • وفي فترة ما بعد الحرب ، أمكن تجنب المأزق ، على المستويين الوطني والدولي ، بالسعي الى ازالة قيود توزيع الدخول عن طريق النمو الاقتصادى • وهذا ما يقدمه النمو الاقتصادى : مخرج من الأزمة محليا ودوليا على السواء • ولاحظ ، مع ذلك أنه ليس هناك ما يبين ، من وجهة نظر التقييم الحالي للميزات ، أن النمو الاقتصادى قد حل المشكلة : فالنمو الاقتصادى لم يتجه فحسب الى تغيير توزيع الدخول بطريقة جوهرية ، بل أنه أدخل بعض العناصر التي اقتضت احتواء النمو ذاته مع مواجهة بلدان كثيرة متقدمة النمو اليوم الحدود الاجتماعية للنمو والمشكلة التي تواجه المجتمع الدولي هي كيفية ادخال التنمية والنمو من جديد ، ليس كبديل لمواجهة المشاكل العالمية الحقيقية ، بل كناتج طبيعي للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية المتناسقة • ويقتضي هذا ، على المستوى المحلي ، تحديد عقد اجتماعي جديد ، بينما على الصعيد العالمي يقتضي النمو الاقتصادى القابل للاستمرار اقامة نظام اقتصادى عالمي جديد • وأن هذه هي الرسالة الهامة المستفادة من تحليل مفهوم الترابط •

Digitized by UNOG Library

٢٢ — واستطرد قائلا ، انه من المحتمل ، في رأيه ، أن يتحرك المجتمع الدولي نحو نظام اقتصادي دولي جديد خطوة بخطوة ، وان هناك اليوم عددا من المسائل الهامة يجرى التفاوض بشأنها بالفعل في مختلف المحافل الدولية وفي الأونكتاد بصفة خاصة • ويبين تحليل الترابط أن هذه المفاوضات عناصر تكاملية لنظام اقتصادي دولي مستقر وعادل لا تمثل فيه التدابير لصالح البلدان النامية مجرد هبات خيرية ، بل اعرابا عن المصلحة الذاتية المستنيرة ، وعلى سبيل المثال ، فان تثبيت حصائل البلدان النامية من صادرات السلع الأساسية وخفض التقلبات في أسعار السلع الأولية لا يخدم فحسب مصالح البلدان النامية ومنتجي السلع الأولية بصفة عامة ، بل ويمثلان عنصرين لازمين لنجاح سياسات مواجهة التقلبات الدورية ومكافحة التضخم • وهناك مثال آخر هو العلاقة بين السياسات التجارية وحركة رأس المال • ولا يمكن للقيود التجارية أن تتعايش مع آلية رأسمالية خاصة متحررة • واذا تعين أن تتيح حركة رأس المال نموذجا محددا لاعادة توزيع الاستثمارات على نطاق عالمي ، فان من شأن التغييرات الناتجة في هياكل الانتاج أن تؤدى الى نموذج تجارى جديد يجب تصحيحه كيما يبقى النظام الاقتصادي العالمي مستقرا •

٢٣ — واختتم ممثل الأمين العام للأونكتاد حديثه قائلا انه قد يكون من السابق لأوانه أن يدخل المجتمع الدولي في مفاوضات لوضع مخطط للعلاقات الاقتصادية الدولية من خلال المجلس ، ولكن من المؤكد أنه ليس من السابق لأوانه أن ينظر المجتمع الدولي في هذه المسائل في مفهومها الأوسع ، وأن يضع نوعا من ترتيبات التشاور لمناقشة وبحث هذه المسائل ، مع وضع هدفين عامين في الاعتبار • الهدف الأول ، أنه لا ينبغي أن تكون السياسات القصيرة الأجل المخصصة التي تتخذها البلدان ، ولا سيما البلدان الكبيرة ، غير متسقة مع الأهداف الانمائية الطويلة الأجل للمجتمع الدولي ، ويجب أن تأخذ في الحسبان مصالح البلدان التي لا تشترك عادة في الاجتماعات المحدودة النطاق • واذا تعين اتخاذ مقررات تؤثر على كافة الدول الأعضاء في محافل محدودة النطاق ، يجب على الأقل أن يكتب جدول الأعمال باشتراك كافة البلدان • والهدف الثاني ، أن هناك حاجة الى اشراك المجتمع الدولي في سلسلة من الحوار الرفيع المستوى والمكثف لوضع جدول أعمال للمسائل المتعلقة بالمفاوضات في المستقبل ، بما في ذلك القيام ، في الوقت المناسب ، وضع ترتيبات وقواعد اللعبة من أجل ايجاد نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية المستقرة والعادلة •

٢٤ — وبين ممثل بلد نام (جامايكا) ان البند المعني بالترابط يمكن أن يمثل أداة قوية في توضيح المسائل ودعم المفاوضات في مجالات الاهتمام الكبير لجميع الحكومات للمساعدة في تحديد الأولويات في المجالات ذات الأهمية الحاسمة في نجاح البرامج الانمائية • وهناك اعتراف متزايد بأن المشاكل الحالية مترابطة ومتصلة الى درجة أن الجهود الرامية الى معالجتها تقتضي أن تكون شاملة وعالمية •

٢٥ — ووجه الانتباه في المقام الأول الى التوقعات التجارية للبلدان النامية ، الحاسمة في نجاح أو فشل برامجها الانمائية ، والمرتبطة على نحو أساسي بظروف الطلب في الأسواق العالمية ونمط الحواجز التجارية • وأضاف يقول انه ليس بوسع البلدان النامية أن توجه برامجها الاستثمارية الرامية الى تعزيز وتنويع صادراتها وتصنيعها في بيئة اقتصادية عالمية مشكوك فيها وتتسم بتباطؤ معدل النمو في التجارة العالمية وانتشار الحواجز التجارية ، التي تكمن أسبابها في المقام الأول في المشاكل الهيكلية في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو • وأشار في هذا الصدد الى تقرير فريق الخبراء الحكوميين الرفيعي المستوى المعني بآثار ظاهرة التضخم العالمي على عملية التنمية (TD/B/704 و Corr.2) الذى شدد على هذه العلاقات المترابطة . وأثار نقطة أخرى هي

Digitized by UNOG Library

الوصول الى أسواق رأس المال ، الذى تحدده بدرجة كبيرة مفاهيم السوق فيما يتعلق بالامكانات التصديرية للبلدان النامية فرادى ، والذى يتأثر أيضا ببطء معدل النمو في التجارة العالمية وزيادة انتشار الحواجز التجارية •

٢٦ — وبين نفس الممثل أن هناك مسألة أخرى تستفيد من النهج العالمي هي نقل الموارد الى البلدان النامية لدعم برامجها الانمائية • وأردف يقول ان السبب الأساسي لهذا النقل هو تعزيز العملية الانمائية • غير أن أفضل استعمال لهذه الموارد ، من وجهة نظر الاقتصاد العالمي ، هو أن تستعمل في أكثر أجزاء الاقتصاد العالمي ندرة في رأس المال • ونظرا لأن هذه الموارد ستستعمل الى حد كبير، في شراء واردات من الدول المتقدمة النمو ، ومن شأنها بصفة عامة ، أن تزيد الطلب العالمي ، فان كلفة النقل التي تتحملها البلدان المتقدمة النمو تبدو أكثر بكثير من الكلفة الحقيقية • وان من رأيه أن الحجة القائلة بأن زيادة الطلب من قبل البلدان النامية على منتجات البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو يؤدى الى نتائج تضخمية ، يفصح عن تردد أو حتى عدم استعداد من جانب هذه البلدان للتكيف مع الظروف الاقتصادية العالمية المتغيرة، ويظهر ميلا من جانب حكومات كثيرة الى دعم الصناعات المتهالكة التي فقدت حدها التنافسي ، لا الى تعزيز الاستثمارات في القطاعات التي يزيد فيها الطلب العالمي •

٢٧ — ولاحظ أن القواعد التي تحكم الوصول الى الدعم الرسمي لموازين المدفوعات لا يزال يقوم على أساس النظرة التقليدية بأنه ينبغي أن يكون تمويل موازين المدفوعات تمويلا قصير الأجل ، بغية تمويل ما يعتبر عجزا مؤقتا قادرا على اصلاح نفسه • وأردف يقول ان هذا يتناقض مع طبيعة مشاكل المدفوعات التي تواجه البلدان النامية • وتكون النتيجة أن يطلب الى البلدان النامية أن تتخذ سياسات انكماشية كشرط للوصول الى مختلف تسهيلات الدفع • ويجب أن يعاد تشكيل النظام النقدى الدولي لكي يكون أكثر استجابة لاحتياجات المجتمع الدولي بما في ذلك البلدان النامية •

٢٨ — وتابع حديثه قائلا ان هناك مسألة أخرى تأخذ معنى جديدا في نطاق الاقتصاد العالمي المترابط، وهي مسألة آليات التمويل التعويضي • فمن وجهة نظر البلدان النامية فرادى ، تقوم أهمية التمويل التعويضي على أساس قدرتها الممكنة على تثبيت طاقتها التصديرية في وجه التقلبات في حصائل الصادرات ، التي تعزى الى أسباب مختلفة • ولكن آلية التمويل التعويضي السليمة الاعداد تسهم ، اذا نظر اليها من وجهة نظر الاقتصاد العالمي ، في تثبيت التجارية الدولية نظرا لأن من شأنها أن تدعم الطلب على الواردات في أوقات الركود الاقتصادى العالمي • وليس بوسع آلية التمويل التعويضي الموجودة في صندوق النقد الدولي أن تفي بهذا الدور بسبب عدد من العيوب الأساسية في عملياته •

٢٩ — وأشار الى البرنامج المتكامل للسلع الأساسية، فشدد على أهميته وامكاناته فيما يتعلق بتثبيت حصائل التصدير لمنتجي السلع الأولية • ومضى يقول ان البرنامج المتكامل يضيف أيضا ، من وجهة نظر الاقتصاد العالمي ، فائدة تثبيت أسعار وتوريدات السلع الأولية، ومن ثم يسهم في استقرار الاقتصاد العالمي ، وعليه ، فانه يساعد في مكافحة العمليات التضخمية العالمية، حسبما هو مبين في الوثيقة TD/B/712/Add.2 • وعليه لا يمكن تعليل عدم احراز تقدم يذكر حتى الآن في المفاوضات بشأن الصندوق المشترك •

٣٠ — وفي ختام كلمته ، بين أنه يمكن لمسألة الترابط أن تحقق فهما أفضل للتكاليف والفوائد الحقيقية للمقترحات بشأن المسائل المحددة ، ومن ثم تفيد في خفض الشكوك وتعزيز عملية

Digitized by UNOG Library

التفاوض • وأردف قائلا انه من الصعب تصور طريقة تضمن اتفاق نتائج المفاوضات مع الأهداف المتعلقة بالتنمية الطويلة الأجل للبلدان النامية والاقتصاد العالمي بصفة عامة في عدم وجود اطار محدد للترابط •

٣١ — وبين ممثل بلد نام آخر أن الاقتصاد العالمي يتميز حاليا بحالة أزمة مستمرة، تتسم بتعثر خطى الانتعاش بعد انتكاسة ١٩٧٤ — ١٩٧٥، وتباطؤ التجارة العالمية، واستمرار التضخم، وارتفاع معدلات البطالة في البلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو، والخلل في ميزان المدفوعات، ومشاكل تقلب أسعار الصرف • ولا يبدو أن هذه المشاكل دورية بل ذات طابع هيكلي طويل الأجل • وعلى الرغم من أن التضخم والركود يؤثران تأثيرا معاكسا على الأسعار المحلية وميزان المدفوعات والنشاط الاقتصادي بصفة عامة في البلدان النامية، فانه لا سيطرة لهذه البلدان على تلك الظواهر • وأضاف يقول ان المعوقات الأساسية لهذه البلدان المتمثلة في جمود العرض، وانخفاض درجة التنويع، والتركيز على عدد محدود من المنتجات (ولا سيما السلع الأولية)، ووجود عمالة فائضة وعدم توفر المرونة الكافية في مجال النفقات العامة، قد زادت من أثر هذه الظواهر • هذا علاوة على أن عبء التكيف ينقل الى البلدان النامية عن طريق زيادة حالات العجز في مدفوعاتها وزيادة ديونها الخارجية، وتخفيض معدلاتها للتبادل التجاري • وفرض القيود على أسواق صادرات مصنوعاتها، وتباطؤ نموها العام •

٣٢ — وتابع حديثه قائلا ان هذه المشاكل صاحبها انهيار في النظام المؤسسي الذي أقيم في سنوات ما بعد الحرب، كان من شأنه زيادة الشكوك فيما يتعلق بتجارة البلدان النامية، وأثر على حصائلها الحقيقية من الصادرات • وحتى في ميدان التجارة، انعكست عيوب هذا النظام في الاتجاه الى اجراءات الحماية في صور مكشوفة أو مستترة، غالبا خارج الاتفاق العام بشأن التعريفة الجمركية والتجارة •

٣٣ — ومضى قائلا ان من رأيه أن هذه المشاكل تبين الضعف الهيكلي وأوجه القصور المؤسسي في النظام الاقتصادي الدولي، وتوضح الحاجة الى ترابط السياسات المنظمة للعلاقات الاقتصادية في مختلف القطاعات • وقد أدركت محادثات القمة الاقتصادية فيما بين البلدان المتقدمة النمو الحاجة الى نظرة منسقة للسياسات في ميادين النقد والتمويل والتجارة والتنمية • وينبغي اشراك البلدان النامية، التي تتأثر اقتصاداتها بشدة بهذه السياسات، في تلك المداولات، ويتعين أن تكون المبادئ التي تحدد العلاقات المشتركة بين القطاعات أكثر استجابة لاحتياجاتها • وعليه، فان هناك حاجة الى آلية مستمرة في الأونكتاد لمواصلة المداولات المتعلقة بمسألة الترابط •

٣٤ — وأضاف يقول ان من رأيه أنه ينبغي وضع وتنفيذ سياسات من شأنها أن تيسر عملية التكيف واعادة توزيع الانتاج على أساس تقسيم دولي جديد وأكثر عدالة للعمل • ومن ثم، يتعين اعادة تشكيل أسواق السلع الأساسية، وزيادة توافر الموارد والتكنولوجيا للبلدان النامية، واصلاح النظام النقدي الدولي وآليته المؤسسية •

٣٥ — واسترسل قائلا انه ينظر بقلق خاص الى زيادة الاتجاهات الحمائية في البلدان المتقدمة النمو التي أدت الى أن تواجه البلدان النامية حواجز تقييدية في القطاعات التي تكتسب فيها ميزة نسبية أو زيادة في مستوى التجهيز لديها • والغريب أن البلدان المتقدمة النمو تلجأ الى هذه

Digitized by UNOG Library

الحماية في وقت تبذل فيه بلدان نامية عدة جهود لتيسير نظمها للواردات • ويمثل اتخاذ تدابير تكيف مناسبة شرطا ضروريا للتحول المنظم، وينبغي الاضطلاع بهذه التدابير على أساس مشاورات دولية مناسبة •

٣٦ — واستطرد يقول ان اعلان طوكيو(٦) لم يعط الأمل في أن تضمن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف زيادة الفوائد فيما يتعلق بالتجارة الدولية للبلدان النامية فحسب ، بل وفي حدوث تحول أساسي في العلاقات التجارية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية عن طريق تحسين اطار التجارة الدولية • وان التجربة حتى الآن مخيبة للآمال ، ويحتمل ألا تستفيد للقطاعات ذات الأهمية العظمى للبلدان النامية ، أو أن تستفيد الى حد صغير فحسب ، من تيسير الحواجز التجارية • هذا علاوة على أنه يبدو فيما يتعلق بالمنتجات غير الحساسة أن البلدان النامية ستتكبد نقصانا في معدلات الوصول الى الأسواق على أساس تفضيلي • ويقتصر تيسير التجارة الى حد كبير على التعريفات الجمركية مع احتمال ضئيل للتقدم فيما يتعلق بالقيود الكمية • وفضلا عن ذلك ، فانه يمكن لاتجاه المناقشة في ميداني " تدابير الضمان " و " الدعم والرسوم التعويضية "، اذا لم ينعكس هذا الاتجاه ، أن يجعل الموازين تميل ضد البلدان النامية بطريقة تمييزية • وفي المفاوضات التي جرت في الفريق الاطاري للغات لم ترفض التحسينات الاجرائية التي طلبتها البلدان النامية فحسب ، بل وطلب اليها أيضا تقديم تنازلات جوهرية تتعلق بتصرف مواردها الطبيعية • وبدلا من أن توفر المفاوضات الأساس القانوني والأمن لنظام الأفضليات المعمم ، فانها شهدت محاولات ادخال مفهومي " التدريج " و " الانتقاء " اللذين لا يقومان على معايير موضوعية • واذا لم يرفض المجتمع الدولي هذه الخطوات ، فان البيئة التجارية العالمية ستصبح بالنسبة للبلدان النامية أكثر تقييدا نتيجة لهذه المفاوضات •

٣٧ — وأعرب عن خيبة الأمل ازاء بطء خطى التقدم في المفاوضات بشأن السلع المفردة المدرجة في البرنامج المتكامل • وأضاف يقول ان الاجتماعات التحضيرية تتميز غالبا بالافراط في التحليل ، وتكون النتيجة أنه غالبا ما تغيب عن الأنظار الأهداف الأساسية لاعادة تشكيل أسواق السلع الأساسية واعتماد نهج عام متكامل • وبعد دورتين لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن الصندوق المشترك بموجب البرنامج المتكامل للسلع الأساسية والمحادثات التي عقدت في محافل أخرى، لم يظهر سوى بعض المرونة من جانب الدول المتقدمة النمو في موقفها من عناصر الصندوق المشترك • ويمثل انشاء الصندوق المشترك، بوصفه أداة أساسية للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، شرطا لتحقيق أهداف البرنامج ، ولتعزيز الترتيبات السلعية الدولية • ويجب أن يقوم الصندوق المشترك القوى والفعال على أساس قدر كبير من التبرعات الحكومية المباشرة ، ولا ينبغي أن يشمل تمويل المخزونات فحسب بل " وتدابير أخرى " كذلك •

٣٨ — ولاحظ بارتياح أنه تم الوصول الى قدر من الاتفاق حول مختلف عناصر المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا ، وانه ستتم الدعوة قريبا لعقد مؤتمر تفاوض لمناقشة مشروع المدونة •

---

(٦) انظر الاتفاق العام بشأن التعريفة الجمركية والتجارة ، صكوك أساسية ووثائق مختارة ، التذييل العشرون (رقم المبيع : الغات / ١٩٧٤ — ١) ص ١٩ من النص الانكليزي •

Digitized by UNOG Library

٣٩ — وأردف قائلا ان المديونية الخارجية للبلدان النامية تمثل مجالا آخر اتخذ فيه الأونكتاد مقررات هامة ، ورحب بأن عددا من البلدان المتقدمة النمو اتخذت خطوات من أجل تخفيف الديون • وأضاف أنه ينبغي أن ينضم المانحون الآخرون أيضا الى الجهود الرامية الى خفض عبء الديون على البلدان النامية الأفقر • وقال ان العمل في هذا الشأن يجب أن تصحبه زيادة في نقل الموارد الحقيقية للبلدان النامية الأفقر بشروط مناسبة • وهناك تدهور خطير في معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية غير المصدرة للنفط خلال العقد الحالي، يؤدى الى خسارة في طاقتها التصديرية مقدارها ١ في المائة من الناتج الوطني الاجمالي سنويا • وقد زاد أيضا العجز في الحسابات الجارية لهذه البلدان، مما يحملها على تقليص خططها الانمائية • وعليه ، فانه من المؤسف أن تنخفض المساعدة الانمائية الرسمية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية بمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية كنسبة مئوية من الناتج الوطني الاجمالي للبلدان المانحة ، الى جانب أن اداء بعض البلدان الكبيرة المانحة يعد مخيبا للآمال بصفة خاصة • وينبغي أن يعتمد كل بلد متقدم النمو برنامجا مرتبطا بجدول زمني لتحقيق الهدف المتفق عليه دوليا فيما يتعلق بالمساعدة الانمائية الرسمية ، مع تحسين نوعية هذه المساعدة عن طريق تحرير وتوسيع نطاق اقراض البرامج وتمويل النفقات المحلية •

٤٠ — وبافتراض استمرار عدم استقرار النظام النقدى الدولي ، تتزايد ضرورة اجراء اصلاح جوهرى لهذا النظام • وعلاوة على ذلك ، فقد أعرب عن اعتقاده أن زيادة مخصصات حقوق السحب الخاصة ووجود صلة بين خلق حقوق السحب الخاصة والتمويل الانمائي سيعملان على تنشيط الطاقة العاطلة في البلدان المتقدمة النمو وسيساعدان على تعزيز التنمية في البلدان الأشد فقرا • كما أن حدوث زيادة في حصة حقوق السحب الخاصة كأصول احتياطية سيساعد على تنظيم نمو السيولة العالمية • ولن يكون العمل التعاوني بشأن ترتيبات التمويل الدولي كاملا بدون تدابير لمساندة جهود البلدان النامية من أجل دعم الصادرات من المنتجات المحضرة والسلع المصنعة • وتمويل ائتمانات التصدير مجال حاسم في هذا الصدد •

٤١ — وفي ختام حديثه قال انه بينما يستلزم الأمر القيام بعمل مشترك بشأن كل هذه المسائل ، على أساس مشاطرة المسؤولية، فان وفده يعطي أولوية قصوى للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية • وليس هذا التعاون مجرد وسيلة فعالة لعزل البلدان النامية عن التقلبات المفرطة في الاقتصاد العالمي ، بل يمكنه أيضا أن يؤدى الى تجميع الخبرات والمهارات والقدرات من أجل المصلحة المشتركة • وأشار الى مؤتمر وزراء تجارة بلدان اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الذى اختتم أعماله مؤخرا ، والذى صادق على مخطط تمهيدى لتوسيع التجارة داخل المنطقة ، والمقررات المماثلة التي اتخذها الاجتماع الوزارى لمكتب التنسيق فيما بين البلدان غير المنحازة ، المعقود في هافانا ، كوبا في الفترة من ١٥ الى ٢٠ أيار/مايو ١٩٧٨ (انظر الوثيقة A/33/118) ، وأنه يأمل ان يضع مؤتمر الامم الحالي للتعاون التقني فيما بين البلدان المتقدمة توصيات يمكنها أن تشكل جزءا من خطة عمل في هذا المجال ، وأعرب عن اعتقاده أنه ينبغي أن توضع في الدورة الخامسة للأونكتاد (الاونكتاد الخامس) خطوط توجيهية شاملة لوضع مشاريع محددة للتعاون فيما بين البلدان النامية . كما يمكن الاستفادة من مركز التجارة الدولية المشترك بين الاونكتاد والغات في تعزيز هذا التعاون .

Digitized by UNOG Library

٤٢ — وقال ممثل بلد نام آخر انه من المسلم به أن موضوع الترابط يمثل حصيلة من المشاكل الملحة للعلاقات الاقتصادية الدولية الحالية . وتتعارض التدابير التي تتخذ من جانب واحد والتي تؤثر على البلدان غير القادرة على مقاومتها ، مع جهود المجتمع الدولي الرامية الى اقامة نظام اقتصادى جديد يرتكز ، ضمن أمور أخرى ، على المساواة والترابط الدولي الحقيقي .

٤٣ — وأعاد الى الأذهان أن المجلس قرر ، في القرار ١٤٤ (د — ١٦) ، ابقاء الموضوع مدرجا بجدول أعمال دوراته العادية ، وأن على الأمين العام الابقاء على مشاكل الترابط قيد الاستعراض المستمر . وفي الدورة الرابعة عشرة للمجلس ، تقدم عدد من الوفود ، من بينها وفده، بمشروع قرار بشأن هذا الموضوع (TD/B/L.360) مايزال معروضا أمام المجلس (انظر : المرفق الرابع (ب) أدناه) . ومما يدعو الى الدهشة أنه رغم الاعتراف العام بأهمية موضوع الترابط ، لم يتخذ سوى القليل من التدابير ذات الأهمية . وتتميز المناقشات في الأونكتاد وغيره من المحافل بعدم الحسم الى حد كبير ، وباقتصارها على استعراض الأحداث في الاقتصاد العالمي مع اجراء تقديرات غير مجدية للتوقعات المرتقبة مستقبلا لاقتصادات البلدان النامية . ان مايحتاج اليه الأمر هو نهج منسق يضع في الاعتبار الارتباط المعقد بين الاجراءات المتخذة في أحد المجالات والتغيرات في المجالات الأخرى ، وكذا التدابير المتخذة في أحد البلدان وأثرها على البلدان الاخرى — بدلا من اتباع نهج مجزأة في معالجة المشاكل الرئيسية . والبلدان النامية هي أتعس ضحايا لما ينجم عن الافتقار الى العمل في هذا الصدد ، وتعاني خططها الانمائية الحالية من التأثيرات غير المواتية لعدم الاستقرار النقدى والتضخم العالمي . وقد حان الوقت لتوليد احساس بالالحاح والتنسيق في النهج المتبع في تناول قضايا الترابط الهامة . ورحب ، بناء على ذلك ، بادراج الموضوع بجدول أعمال الأونكتاد الخاص . وأضاف أن الدراسة التي أجرتها الأمانة مؤخرا تنزع الى التأكيد على مشاكل البلدان النامية غير المصدرة للنفط .

٤٤ — وأكد ممثل بلد نام آخر على أن سرمدة التخلف ، وتوسيع الفجوات بين الدول ، ووجود أزمة النقد والطاقة ، وتزايد التدابير الحمائية تؤدى كلها الى موقف يتسم بعدم اليقين في الاقتصاد العالمي ، كما تؤدى الى زيادة حدة التناقضات في العلاقات الدولية . والوسيلة الواقعية الوحيدة ، في رأيه ، للتغلب على الأزمة ولضمان تحقيق التنمية المتوازنة والمتناسقة للاقتصاد العالمي تتضمن القضاء الجذرى على العلاقات القديمة التي تتسم بعدم المساواة وعدم الانصاف بين الدول ، مع تكييف المبادئ والآليات الدولية للتعاون ، الموضوعة منذ ٣٠ عاما ، مع حقائق الواقع المعاصر ومع الحاجة الى بناء عالم أفضل لجميع الشعوب . وبالنظر الى ذلك فان الأمر يستلزم زيادة تعزيز تعاون الأونكتاد مع الغات ، وصندوق النقد الدولي ، والمصرف الدولي ، ومع جميع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة ، حيث يؤدى التحليل المشترك لمشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي الى تحديد حلول أفضل للمشاكل التي يعالجها كل منها بمفرده .

٤٥ — وأكد ممثل بلد نام آخر على الحاجة الى اتخاذ اجراء عاجل على المستوى العالمي يشتمل على اجراء تغييرات هيكلية أساسية . والترابط أمر واقع ، لأن المشاكل التي تواجه التجارة العالمية

Digitized by UNOG Library

لا يمكن حلها بمعزل عن التقلبات النقدية الدولية ، والتخفيضات التنافسية لقيمة العملة، والتدابير الحمائية المتزايدة ، ومشاكل الديون التي لم تحل • واسترعى الانتباه بشكل خاص الى مشكلة تزايد التدابير الحمائية ، التي لا تعد ظاهرة عابرة • ويتزايد شيوع التدابير غير الجمركية حيث كثيرا ما تأخذ التدابير الحمائية بالبلدان الصناعية صورة اعانات للصناعات غير المتنافسة على الصعيد الدولي • وكما هو الحال مع قيود التصدير الطوعية ، فان هذه التدابير لا تخضع لاشراف الغات ، وتقدم الدليل على أن النظام التجارى الدولي لا يعمل على نحو مرض • وأعرب عن اعتقاده أن هذه التدابير الحمائية لا تخفض عائدات البلدان النامية من التصدير فحسب ، بل وتزيد أيضا من تفاقم مشاكل موازين مدفوعاتها ، وتدخل عدم اليقين الى القطاعات الصناعية الموجهة نحو التصدير • وفي ختام حديثه رحب بما تقدمه بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو الى أقل البلدان نموا بين البلدان النامية لتخفيف عبء الدين الذى تعاني منه • بيد أنه أعرب عن شعوره أن هذا التدبير محدود النطاق • ومشكلة الديون ، في رأيه ، ذات طبيعة أوسع ، وسيكون من الأفضل للبلدان النامية أن تواجه مشاكل ديونها الى الحد الذى تحل فيه القضايا التجارية •

٤٦ — وأكد ممثل بلد نام آخر على أهمية مفهوم الترابط التي لا يشمل الترابط بين الاقتصادات الوطنية فحسب ، وانما يشمل أيضا الترابط بين القطاعات الدولية للتجارة والتمويل والنقد ولا يدرك العالم فداحة الأزمة الاقتصادية الحالية فحسب ، ولكنه يدرك أيضا أن الأزمة سوف تستفحل في المستقبل • وأعرب عن اعتقاده بأن النهج المتبع في محاولة حل هذه الأزمة ينبغي ألا يكون جزئيا ، بل ان يسعى الى حلول جذرية في كثير من المجالات المترابطة • واسترعى الانتباه الى آراء البلدان النامية فيما يتعلق باعادة التشكيل المناسب للاقتصاد العالمي كما عبرت عنه القرارات المتخذة في الدورتين الاستثنائيتين السادسة والسابعة للجمعية العامة ، وأعرب عن خيبة أمله في الجهود التي أسهمت بها البلدان المتقدمة النمو حتى الآن للوصول الى أهداف النظام الاقتصادى الدولي الجديد •

٤٧ — وأضاف قائلا انه نظرا لما تتسم به العلاقات الاقتصادية العالمية من تعقيد ، لا تستطيع البلدان فرادى أو جماعات حل الأزمة الاقتصادية العالمية • وعدم اشتراك البلدان النامية في كثير من المفاوضات معناه أن مصالحها لا يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار. وقال انه ينبغي على المجلس أن يعتمد الاقتراح الذى تقدمت به المجموعة الافريقية في الجزء الأول من الدورة الرابعة عشرة (TD/B/L.360) ، لانشاء لجنة دائمة على مستوى عال لدراسة واستعراض وصياغة التوصيات المتعلقة بالقضايا ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية في المجالات المتصلة بقضايا التجارة والنقد والتمويل الانمائي • وفي رأيه أن القيام بأى من هذه الأنشطة ينبغي أن يتم بالتشاور مع مجموعة " الغات " وصندوق النقد الدولي •

٤٨ — وذكر ممثل بلد نام آخر ان وفده مهيأ للتعاون في أى عمل مشترك منسق لاعادة تشكيل النظام الحاطل الحالي للعلاقات الاقتصادية فيما يتعلق بالنقد والتجارة والتمويل • ولاحظ أن المؤتمر قد حث في الفقرة ٧ من القرار ٨٤ (د — ٣) " على وجوب حل المشكلات في مجالات النقد والتجارة والتمويل بأسلوب منسق مع مراعاة الترابط فيما بينها ، وبالمشاركة الكاملة من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، كما طلب المؤتمر الى الأمين العام للأونكتاد التشاور مع مدير صندوق النقد الدولي والمدير العام للغات وتقديم تقرير بذلك الى مجلس التجارة والتنمية في دورته الثانية عشرة ، بغية تمكين المجلس من النظر في أساليب تحقيق هذا التنسيق " • وقد انقضت

Digitized by UNOG Library

ست سنوات منذ اتخاذ هذا القرار ، ولم يزدد الموقف الا تدهورا • وان تكن أسباب هذا التدهور غير واضحة : فربما كان ثمة نقص في اهتمام المجتمع العالمي ، أو افتقار الى الارادة من جانب منظومة الأمم المتحدة • أو لعلها راجعة الى خطأ الشركات عبر الوطنية التي تسيطر فعلا على الانتاج والتوزيع ، ومن المحتمل أنها تسيطر أيضا على النقد والتمويل • وربما كانت الصورة العامة للأزمة الاقتصادية العالمية كما عرضتها أمانة الأونكتاد لا تعدو أن تكون أعراض الأزمة لا أسبابها • فاذا كان الأمر كذلك ، فمن المشكوك فيه أن ينجح الأونكتاد الخامس في اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية العالمية •

٤٩ — وقال ممثل بلد نام آخر أن جميع البلدان شركاء مترابطون في لعبة ينبغي عليهم احترام قواعدها : وكل حركة تبدر من أحدهم تحدث صداها على الآخرين • وقد وضعت القواعد الأساسية التي تحكم الاقتصاد الدولي في فترة ما بعد الحرب ، وان جاء وضعها على أيدى مجموعة أخرى من الشركاء • والآن ، وبعد أن تغير الشركاء في اللعبة ، فقد وجب بالتالي تغيير القواعد ، اذا كان لا بد من اقامة نظام اقتصادى دولي جديد •

٥٠ — واسترعى الانتباه الى الزيادة السريعة في أسعار السلع المصنعة بالقياس الى أسعار المواد الخام ، فأعرب عن خيبة أمله في تعثر المفاوضات بشأن الصندوق المشترك • وأضاف قائلا انه اذا كانت البلدان النامية غير المنتجة للنفط قد عانت من ارتفاع سعر النفط ، فمرد ذلك قبل كل شيء الى أن البلدان المتقدمة النمو قد عدلت سعر صادراتها من السلع المصنعة لمواجهة هذه الزيادة •

٥١ — ومن الواضح أنه لحل المشاكل الاقتصادية العالمية ، لا مندوحة عن اتخاذ حلول طويلة الأجل تراعي ما بين البلدان من ترابط ، مع تعديل قواعد الاقتصاد الدولي • وتبعا لهذا يرى وفده أن يطلب المجلس من الأمين العام للأونكتاد البدء في دراسة ما يلحق بالنظام الاقتصادى الدولي الجديد من آثار مترتبة على التأخير في المفاوضات بشأن القضايا المحددة وذلك نظرا لما تتميز به القضايا التي تدور حولها المفاوضات من ترابط •

Digitized by UNOG Library

٥٢ــ وقال ممثل الصين ان الاتجاه الرئيسي للموقف الدولي منذ الدورة الأخيرة للمجلس ، يمكن أن يوصف بأنه طيب • ولقد اشتد الكفاح ضد ما تمارسه الدولتان العظميان من عدوان وتدخل وتخريب وتحكم ، وتمسكا بمبادئ الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، حافظت بلدان العالم الثالث على الوحدة والتعاون ، وشنت كفاحا لا هوادة فيه لصيانة استقلالها الوطني وحقوقها الاقتصادية ومصالحها الوطنية ، متحدية بذلك القوى الوحشية للدولتين العظميين • ولاحظ أن منظمات مختلفة للمنتجين قد اندمجت وعمدت الى زيادة تكاملها ، وأن مؤتمرا لانشاء مجلس لاتحادات المنتجين قد انعقد بنجاح في جنيف في نيسان/أبريل ١٩٧٨ • وهذا يساعد على حماية القوة الشرائية لحصيلة صادرات البلدان النامية ، ويجعل في استطاعتها تبادل الخبرة وتنسيق مواقفها • وأضاف قائلا ان منظمات التعاون الاقتصادى الاقليمي في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية تتضاعف قوتها باستمرار ، وتلعب دورا تزداد أهميته في تعزيز التنمية الاقتصادية والعلاقات التجارية بين البلدان الأعضاء ، وفي مقاومة تسلل الدولتين العظميين وتوسعهما • وذكر في هذا الصدد أن الاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدهما مؤخرا الاجتماع الوزارى للبلدان غير المنحازة ــ أوضحا أن حركة عدم الانحياز ، بوصفها قوة مستقلة دينامية ، تلتزم على نحو نشط ، بالكفاح ضد الامبريالية والتوسعية والاستعمار الجديد والقديم والعنصرية ، وبالكفاح ضد الاستغلال ، والسياسة القائمة على القوة ، وكافة أشكال السيطرة والهيمنة الأجنبية • وقد دعا هذا الاعلان وبرنامج العمل الدول الأعضاء الى الاتحاد والى تعزيز تعاونها في محاولة لاقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد • وأعاد الى الأذهان أن مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية أكد من جديد في دورته الخامسة عشرة تصميمه على تحرير الشعوب الافريقية تحريرا تاما ، كما أدان التدخل الأجنبي • واتخذ هذا المؤتمر أيضا قرارات ايجابية بشأن المشكلات الاقتصادية ، بما في ذلك القرارات الرامية الى اعطاء قوة دفع لمفاوضات الصندوق المشترك والاتفاقات السلعية الدولية (انظر الوثيقة A/32/310) وشدد على أن كثيرا من بلدان العالم الثالث حاولت في الأعوام القليلة الماضية تحطيم النظام الاقتصادى الدولي القديم واستبداله بنظام جديد ــ وحققت نجاحا عظيما في تنميتها الاقتصادية الوطنية وفي تجارتها الخارجية استنادا على جهودها الخاصة في معظم الأحيان .

٥٣ــ واسترعى الأنظار أيضا الى التنافس القائم بين الدولتين العظميين في الميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية ، والى رفضهما العنيد لادخال أية تغييرات مهما تكن طفيفة على النظام الاقتصادى الدولي القديم • فاحدى هاتين الدولتين العظميين تريد أن تحمي امتيازاتها ومصالحها القائمة ، على حين تنحو الأخرى الى التوسع والتسلل اللذين لا يكبحهما جماح ، وتتخذ موقف الهجوم في محاولة للحلول محل خصيمتها والسعي الى الهيمنة على العالم • وتقوم الدولة الأخيرة ، مستترة وراء شعار التعاون الودى مع البلدان النامية بنهب الموارد الطبيعية لبلدان العالم الثالث وبخاصة المواد الاستراتيجية الخام ، لمواجهة احتياجاتها للتوسع في الأسلحة والاعداد للحرب ، وهكذا تحيل البلدان الأخرى الى مصدر لامداداتها بالمواد الخام ، والى أسواق لتصدير سلعها المصنعة • وهذه الدولة العظمى لا تدخر ، في الوقت نفسه ، جهدا للتحكم في بعض الطرق البحرية لامدادات الطاقة ، وذلك حتى يتم لها خنق بعض البلدان المتقدمة النمو من الوجهة الاقتصادية • بيد أن بعض بلدان العالم الثاني تزداد وعيا بهذا المخطط ، وتتخذ له تدابير احتياطية •

Digitized by UNOG Library

٥٤ــ وأعاد الى الأذهان أنه من المقرر ــ بصفة مبدئية استئناف المفاوضات بشأن الصندوق المشترك في تشرين الثاني /نوفمبر • ولا رساء أساس طيب للمفاوضات ، لا مناص من تنظيم المشاورات وتنسيق المواقف بغية تضييق شقة الخلاف • ذلك أن تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية لن يجلب المنافع للبلدان النامية عن طريق صادراتها من السلع الأولية فحسب ، بل سيعمل أيضا على مساعدة البلدان المتقدمة النمو ، وبخاصة بلدان أوروبا الغربية في تأمين امداداتها من المواد الخام •

٥٥ ــ ومن القضايا البارزة أيضا في العلاقات الاقتصادية القائمة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو عبء الديون الذى تتحمله البلدان النامية والذى يزداد سوءا باستمرار • وقد أمكن التوصل في الجزء الثالث (الوزارى) من الدورة الاستثنائية التاسعة للمجلس ، الى اتفاقات معينة لتخفيض ديون أقل البلدان نموا أو الغائها • ومع ذلك ، ينبغي اتخاذ تدابير أكثر فعالية للتخفيف من العبء الذى ترزح تحته هذه البلدان •

٥٦ــ واستطرد قائلا ان عددا من بلدان العالم الثاني قد أظهر موقفا ايجابيا في الحوار مع العالم الثالث ، فأعرب بعضها عن تأييده لاستئناف مبكر لمفاوضات الصندوق المشترك ، وأعلن البعض الآخر قراراته بالغاء الديون الرسمية المستحقة لها لدى بعض البلدان النامية •

٥٧ــ ومضى قائلا ان المفاوضات المختلفة التي تدور في الوقت الحاضر لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد تتجه الى طريق مسدود • ومعدلات التبادل التجارى لكثير من البلدان النامية آخذة في التدهور ، والقوة الشرائية لحصيلة صادراتها تتناقص ، على حين يزداد عجزها التجارى ، وكان من شأن الأزمات الاقتصادية والفوضى النقدية في البلدان الغربية أن ألحقت بتلك البلدان خسائر فادحة • وجعلت النزعة الحمائية وصول منتجاتها الى الأسواق أشد عسرا • وفي مثل هذه الظروف ، يعد تغيير النظام الاقتصادى الدولي القديم ضرورة ملحة • وينبغي أن يكون الهدف عند النظر في جدول الأعمال المؤقت للأونكتاد الخامس ــ تنفيذ مبادىء الاعلان وبرنامج العمل اللذين اعتمدتهما الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة • ولاحظ أن قرار المجلس ١٥٤ (د ــ ١٧) ينص على أن يكون للمؤتمر جدول أعمال انتقائي ، وذلك حتى تكرس الدورة الخامسة للأونكتاد جهودها لحل القضايا الدولية الكبرى في الاقتصاد والتجارة .

٥٨ــ وفي ختام كلمته ، رفض بعض الملاحظات الافترائية التي أبديت عن الصين أثناء نظر المجلس للبند ٦ (د) من جدول الأعمال الخاص بالجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح (انظر : الفصل الخامس ، الفرع (د) أدناه) . وفي هذا الصدد ، أشار الى جوانب مختلفة من سياسة الاتحاد السوفياتي الاقتصادية والخارجية والعسكرية الأخيرة .

٥٩ــ وتحدث ممثل الاتحاد السوفياتي في مرحلة تالية من المناقشة مستخدما حقه في الرد ، فرفض مزاعم ممثل الصين .

٦٠ــ واسترعى المتحدث باسم المجتمع الاقتصادى الأوروبي انتباه المجلس الى تقييم الترابط ،

Digitized by UNOG Library

والاقتراحات بشأن السياسات العامة التي ينبغي انتهاجها لتحسين عمل الاقتصاد العالمي ، وهي الاقتراحات التي قدمها المجتمع في الدورة الأولى للجنة الجامعة التي أنشئت بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ (A/AC.191/18) • وقال ان المستخلص من هذه الدراسة هو أن جميع البلدان ستربح من العودة الى نمو أسرع وأكثر ثباتا في الاقتصاد العالمي ، وهو نمو يمكن تحقيقه بشرط أن تكون كل بلد أو مجموعة من البلدان مستعدة لامتثال نظام الترابط • ومضى قائلا ان التحسينات في كافة قطاعات الاقتصاد العالمي مرهونة بما تبذله البلدان جميعا من جهود مشتركة ، وأنه ، تمشيا مع هذه الروح ، أقر أعضاء المجتمع في اجتماعهم الذى عقد في بريمن في تموز/يوليه ١٩٧٨ ، خطة عمل مشتركة لزيادة النمو الاقتصادى في أوروبا ، وتشمل هذه الخطة التوسع في التجارة الدولية ، وتحقيق استقرار نقدى أعظم • وفي هذا الاجتماع ، أكد مجلس وزراء المجتمع صراحة عزمه على احراز تقدم في الحوار بين الشمال والجنوب ، وذلك باقامة تكامل أفضل بين البلدان النامية في التجارة الدولية ، وبزيادة المساعدة الانمائية على نطاق عالمي • وكان أعضاء المجتمع مهيئين جيدا للاسهام في وضع السياسات المناسبة لاقتصاد عالمي مترابط ، نظرا لأن بلدان المجتمع تعد من بلدان العالم التجارية الرئيسية التي تتمتع بخبرة في اعادة تشكيل اقتصاداتها ، والتي تتعاون تعاونا وثيقا مع كثير من الشركاء من البلدان النامية •

٦١ — وأعرب ممثل بلد اشتراكي من بلدان أوروبا الشرقية عن ارتياحه للأهمية التي يعلقها المجلس الآن على النظر في مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي نظرة فاحصة متعمقة ، وكان يقصد بذلك البند المتعلق بالترابط • وقال ان وفده كان منذ البداية يؤيد هذا الخط من أنشطة الأونكتاد • الا أن ذلك لا يعني أنه على استعداد للموافقة على استخدام عبارة الترابط في الأونكتاد لتحقيق أغراض مختلفة كل الاختلاف • وأضاف أنه يعارض بشدة الاقتراحات التي قدمت أثناء المناقشة والرامية الى أن يناقش في الأونكتاد لا ترابط القضايا ولكن ترابط الدول ، وهو مايسمى أيضا أحيانا " بالترابط الشامل " • ولا أحد ينكر الصلات العديدة بين الدول ، ولكن يجب على المرء أن يكون حريصا عند استخلاصه من هذا نتائج سياسية أو توصيات عملية ، فهناك من الوفود من يعطي انطباعا بأنه ما دام " الترابط الشامل " يعني أن كل شيء في الاقتصاد العالمي مترابط ، فان ذلك يوحي بنوع من المسؤولية المتضامنة لكل واحد منا عن كل شيء • وفي الموقف الراهن ، تعتبر المسؤولية المتضامنة متصلة بشكل خاص بطرق ووسائل التغلب على الأزمة وآثارها على الاقتصاد الرأسمالي العالمي

٦٢ — واستطرد قائلا ان تاريخ السبعينات يبين كيف أبطلت التقلبات التي طرأت على اقتصاد العالم الرأسمالي مشروعات البعض وبددت آمالهم ، على حين سمحت — في الوقت نفسه — للآخرين بالاثراء ، وتدعيم مراكزهم الاقتصادية ، وفرض ارادتهم سعيا وراء مصالحهم الخاصة • وأشار في هذا الصدد الى وجود أعلى معدلات البطالة منذ الحرب جنبا الى جنب في البلدان الرأسمالية مع مستويات لم يسبق لها مثيل من الأرباح الاحتكارية • ولاحظ في الوقت نفسه ، تفاقم الموقف الصعب فعلا في كثير من البلدان النامية ، على حين كان هناك ، وفقا للوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد ، تدفق سريع النمو لرأس المال الخاص في هذه البلدان • وقال ان هذا النشاط أسفر عن تزايد سريع في استنزاف الموارد ، ملاحظا أن معدل الربح العادى على استثمارات الشركات الغربية في البلدان النامية قد بلغ الآن ٢٥ في المائة ، أى ضعف معدل الربح على الاستثمارات في الاقتصادات الرأسمالية •

Digitized by UNOG Library

٦٣ــ وأكد أن البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ليست مسؤولة بأى حال عن الصدمات التي مر بها اقتصاد العالم الرأسمالي ، وان لم تترك هذه البلدان دون أن يصيبها أذى • كما اقترح أن تعوض الخسائر الناجمة عن هذه الصدمات من قبل أولئك الذين يقع عليهم اللوم في المسائل الاقتصادية العالمية • وأضاف أن التنمية قد اتبعت في البلدان الاشتراكية ، على عكس ما حدث لها في العالم الرأسمالي ــ مسلكا مطردا زاد فيه الانتاج الوطني والدخل الوطني زيادات كبيرة في البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي • ولاحظ أن اطراد نمو التعاون الاقتصادى للبلدان الاشتراكية لأوروبا الشرقية مع البلدان الرأسمالية المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء كان عاملا هاما من عوامل تحقيق الاستقرار ، بيد أن تقرير الأمانة (TD/B/712) لم يول هذه الحقيقة عناية كافية •

٦٤ــ واستطرد قائلا ان المشاكل الراهنة التي يعاني منها العالم الرأسمالي تنبع من الطابع الدورى لتطوره • غير أن هناك عوامل أخرى غير دورية ، من أهمها سباق التسلح ، ولم يمنح الأونكتاد اهتماما كافيا لتأثيره الضار على التنمية الاقتصادية • وأشار الى تخفيض الموارد المتاحة للتعاون الدولي ، ذلك التخفيض الناجم عن نفقات الأسلحة المتصاعدة ، وأعرب عن شعوره بأن على الأونكتاد أن يلقى بثقله فى الكفاح من أجل نزع السلاح •

٦٥ــ وقال أيضا ان عمليات الشركات عبر الوطنية على الصعيد العالمي كانت عاملا هاما من عوامل عدم الاستقرار في اقتصاد العالم الرأسمالي خلال السبعينات وبلغت هذه العمليات مرحلة أصبحت فيها هذه الشركات مسؤولة الآن عن ٤٠ في المائة من الانتاج الصناعي و ٦٠ في المائة من التجارة الخارجية للبلدان الرأسمالية ، وهكذا أصبح في امكانها أن تفرض نظامها الاقتصادى الدولي الجديد • وهناك عامل آخر من عوامل عدم الاستقرار هو النزعة الحمائية ، ذلك أن تعزيز تدابير الحماية في البلدان الغربية ، مقترنا بالتضخم المتزايد ، قد أثر على المصالح التجارية لجميع البلدان ، وينبغي أن يدرس الأونكتاد ذلك دراسة منهجية • وربما كان من الممكن وضع اجراءات خاصة في اطار الأونكتاد لتلجأ اليها البلدان دفاعا عن مصالحها ضد النزعة الحمائية • وقد اقترنت هذه النزعة في كثير من الأحيان بالتمييز التجارى وكان ذلك واضحا بنوع خاص في التجارة بين الشرق والغرب • وهذا هو السبب الذى يجعل وفده حريصا على أن تدرس جميع المشكلات التي تؤثر على التجارة الدولية ، وبخاصة ازالة التمييز التجارى والحواجز المصطنعة ــ في اطار الأونكتاد ــ على نحو تراعى فيه مصالح البلدان جميعا • ولاحظ أيضا أن الصعوبات التي تصادفها البلدان النامية والناشئة عن الأزمة الراهنة قد اتخذتها بعض الدوائر ذريعة مناسبة لوقف عملية تصفية الاستعمار الاقتصادى ، وللتلكؤ في اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية • بيد أن هناك عاملا آخر من عوامل عدم الاستقرار هو الأزمة التي أصابت النظام النقدى الرأسمالي ، وينبغي للأونكتاد أن يعنى بمسائل السياسة النقدية •

٦٦ــ وفي ختام كلمته قال ان الجو السياسي الصحي أمر جوهرى اذا كان لا بد من حل المشاكل الخطيرة التي تواجه البشرية • ومن ثم لا يمكن أن نفصل الانفراج ، وايقاف نفقات الأسلحة ، ونزع السلاح ومعارضة المحاولات الرامية الى تلبيد الجو السياسي العالمي ــ لا يمكن أن نفصل هذا كله عن الجهود المبذولة لتسهيل اعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من العدالة والمساواة • وفي هذا الصدد أشار الى البيان الذى ألقاه السيد ل • ا • بريجنيف الأمين العام للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، والذى شدد فيه على أهمية اقامة سلام عادل وديمقراطي وعالمي حقا يكون في صالح الجميع ويحقق في الوقت نفسه مصلحة الجميع •

Digitized by UNOG Library

٦٧— وقال ممثل بلد اشتراكي آخر من أوروبا الشرقية أنه لاينبغي الاقتصار في استعراض قضية الترابط على دورات المجلس، بل ينبغي أن تشكل هذه القضية أيضا موضوعا هاما للمناقشة في الدورة الخامسة للأونكتاد . فقد أصبح النهج الشامل في معالجة القضايا الاقتصادية التي تواجه العالم اليوم أمرا ضروريا لتقدير ما تتسم به المشكلات الاقتصادية الدولية التي تتطلب حلا — من تعقيد . فالترابط يصل بين المشكلات الخاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية وبين مشكلات التنمية الوطنية . بيد أن هذه الصلة الحيوية تكون مفقودة أحيانا في سياق المناقشات بشأن نظام اقتصادي دولي جديد . ولكن، اذا كان لا ينبغي لأحد أن يهمل أهمية الظروف الخارجية اللازمة للتقدم الاقتصادي في البلدان الأقل حظا ، فان التشديد المفرط على هذا الموضوع يمكن أن يؤدي الى تبعية أشد للبيئة الخارجية التي تعمل فيها البلدان النامية والى اهمال الحاجة الى تعبئة الجهود والموارد الداخلية التي لا غنى عنها لبلوغ حظ أوفر من الاستقلال .

٦٨— وقال انه يبدو أن هناك تحولا في الاهتمام يتجلى في مسعى البلدان النامية لاعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية، اذ يبدو في الوقت الحاضر أنه تحت تأثير الانتكاسة الحادة في اقتصاد العالم الرأسمالي — برزت التدابير المضادة للاتجاه الدوري بوصفها الدعائم الرئيسية للنظام الاقتصادي الجديد . وربما أضر هذا الاهتمام الجديد بالتحول الهيكلي في التقسيم الدولي للعمل ، وبمسألة السيادة على الموارد الوطنية والسياسة الاقتصادية . وتقع على الأونكتاد بوصفه المحفل العالمي الشامل لمناقشة القضايا العالمية في التجارة والتنمية ، وبموجب قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د—١٩)، مهمة النظر في مشكلات التجارة العالمية في شموليتها ، مع مراعاة كل جوانبها ، بما في ذلك جانب التعاون التجاري والاقتصادي فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة . وفي هذا المجال الأخير ينبغي الاعتراف بوضوح بأن التجارة بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية ، وبين الشرق والغرب مسألة تقع في اختصاص الأونكتاد . وذكر أن الصعوبات الحالية التي يواجهها بلده في توسيع صادراته الى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، نظرا لمستوى النشاط الاقتصادي المنخفض بوجه عام ، وكذلك بسبب الاحجام عن ادخال التعديلات الهيكلية اللازمة — هذه الصعوبات ستؤدي بكل تأكيد الى التأثير نوعا ما على علاقاته الاقتصادية مع البلدان النامية .

٦٩— وأضاف قائلا ان الانفراج ونزع السلاح والتعايش السلمي أمور ضرورية لحل المشكلات الاقتصادية العالمية ، والصلة بين الانفراج والتنمية الاقتصادية تتجلى أيضا في قضايا الترابط المتشابكة في العالم المعاصر . والترابط يعني وحدة في المصالح بين البلدان الاشتراكية والنامية لتغيير قواعد اللعبة في " النظام القديم " الذي أقيم في أعقاب الحرب العالمية الثانية دون مراعاة للتطلعات المشروعة للدول التي ظهرت حديثا وللبلدان التي سلكت الطريق الاشتراكي الجديد للتطور السياسي والاقتصادي . هذه الوحدة في المصالح تزداد جلاء على ضوء التدابير الحمائية التي تشكل اجابة البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي على الحاجة الى التكييف الهيكلي . بيد أن النزعة الحمائية لا تمثل اجابة على الحاجة الى التكييف الهيكلي الذي يعكس الطبيعة المتغيرة للتقسيم الدولي للعمل .

٧٠— وفي ختام كلمته ، أكد على وجود خطر حقيقي يتمثل في أنه على الرغم من جميع المناقشات التي دارت حول نظام اقتصادي جديد في مختلف المحافل ، فان الشركات عبر الوطنية تضع في الخفاء قواعد جديدة للعبة . وهذا النظام متعدد الجنسية الجديد تتعين مقاومته بكل الوسائل ، وأشار الى التوسع في التعاون التجاري والاقتصادي بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية على

Digitized by UNOG Library

أساس المنفعة المتبادلة بوصفه وسيلة لتحقيق هذه الغاية • واعتبر أن نهج " المساعدة عن طريق التجارة " هذا بديل أفيد للتحويلات المالية البحتة التي يصعب على أى حال تنفيذها في بلد كبلده •

٧١ــ وأعرب ممثل بلد اشتراكي آخر من بلدان أوروبا الشرقية عن موافقته على الرأى القائل بأن الأونكتاد هو المحفل المناسب لمناقشة قضية الترابط • وتبين الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد أن للأزمة الدائمة في النظام الاقتصادي الرأسمالي أصداء سلبية على العلاقات الاقتصادية الدولية، وخاصة في مجالي التجارة والتمويل • وأعرب عن أسفه لأنه رغم المزاعم التي تدعي العكس ، أضحت النزعة الحمائية أكثر فأكثر جزءا لا يتجزأ من السياسة التجارية للبلدان الرأسمالية المتقدمة صناعيا • ومن ثم، كان من الضرورى تركيز الجهود على ازالة التمييز وجميع العقبات المصطنعة في التجارة العالمية • وهكذا ، يجب أن تجد قضية النزعة الحمائية مجالا متسعا في أنشطة الأونكتاد •

٧٢ــ ومضى قائلا ، انه يبدو في الوقت الحالي أن هناك ترابطا وثيقا بين الأزمتين التجارية والنقدية • والأمر الضرورى هو ادخال تحويل أساسي على النظام النقدى الدولي ، لا مجرد تعديلات جزئية • ذلك أن البلدان النامية هي التي تضررت تضررا خطيرا من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية التي تطورت في العالم الرأسمالي • وكان من الضرورى بوجه خاص تحليل جميع جوانب تحويل الأرباح من البلدان النامية ، وتعيين التدابير لمنع مثل هذه الممارسات ، وبالذات الممارسات التي تلجأ اليها الشركات عبر الوطنية • أما البلدان الاشتراكية لأوروبا الشرقية فانها قامت على عكس الموقف في العالم الرأسمالي ، بتطوير اقتصاداتها على نحو ثابت مستمر • وفي معرض الاشارة الى " الترابط الشامل " قال انه أصبح من الواضح أن الدول الرأسمالية الصناعية مسؤولة عن أزمة العالم الرأسمالي وكذلك عن الموقف الصعب الذى تجد البلدان النامية نفسها فيه وانه يجب التأكيد على هذه المسؤولية •

٧٣ــ وفي ختام كلمته لاحظ أنه من الضرورى عند التحدث عن الترابط التشديد على العلاقات القائمة بين الانفراج والأمن الدولي ونزع السلاح من جهة ، وعلى مسائل التنمية والتعاون الدولي من جهة أخرى • وهذا معناه عدم كفاية تناول المسائل المتصلة بالترابط من وجهة نظر اقتصادية بحتة •

٧٤ــ وأكد ممثل بلد اشتراكي آخر من بلدان أوروبا الشرقية أن البلدان النامية هي أكثر البلدان تضررا من الصعوبات التي تواجه الاقتصاد العالمي • ومضى يقول ان الشركات عبر الوطنية تزيد من حدة عدم الاستقرار ، ومن جور التنمية الاقتصادية الرأسمالية بينما تخلق متناقضات اقتصادية وسياسية جديدة وغير مقبولة • فان طبيعة التقسيم الدولي الرأسمالي للعمل ، وكذلك بقاء سيطرة رأس المال الاحتكارى الدولي في معظم القطاعات الاقتصادية الهامة ، كانا من الأسباب الرئيسية للصعوبات التي عانت منها البلدان النامية أثناء محاولتها التغلب على تخلفها الاقتصادى • وأصبح صراع الشركات عبر الوطنية لتملك الموارد الطبيعية والاستيلاء على مناطق نفوذ ، ولا سيما في البلدان النامية ، صراعا شرسا بنوع خاص في ظل ظروف الأزمة •

٧٥ــ وأضاف أن البلدان النامية التي حققت نتائج طيبة في تنميتها الاقتصادية والاجتماعية هي تلك التي فضلت أن تطور قطاعات تابعة للدولة في اقتصادياتها الوطنية ، وتخلت عن الأشكال المتخلفة للزراعة ، وانتهجت سياسة تأميم المؤسسات الأجنبية ، ومارست السيادة على مواردها الطبيعية ودربت عامليها بطريقة نشطة • وتدل الممارسة في السنوات الأخيرة على أن احترام هذه المبادئ يمكّن البلدان النامية من الصمود أمام هجمات رأس المال الاحتكارى ، والكفاح من أجل اقامة علاقات

Digitized by UNOG Library

اقتصادية متكافئة • ويتعين على الأونكتاد أن يسهم بنشاط أكبر في مساعدة هذه البلدان في الدفاع عن مصالحها وتحقيق استقلالها الاقتصادى والسياسي •

٧٦ــ وأوضح ممثل بلد اشتراكي آخر من بلدان أوروبا الشرقية أن الترابط يقتضي اتباع نهج متشابك : فمن جهة يلزم النظر بجدية وعمق في المشاكل الحقيقية ومن جهة أخرى لا بد من اجراء تحليل كامل لا يقتصر على الظواهر والاتجاهات الاقتصادية المستقلة ولكن يتناول أيضا الارتباط فيما بينها وتأثيرها المتبادل • وقال انه لا يمكن الاستعاضة عن الترابط بين بعض ما اعترف بأهميته من جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية بما يسمى " بالترابط بين الدول " •

٧٧ــ وأضاف أن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة القائمة الآن تنمو وفقا لقوانينها الخاصة بها ، ولكن المرء يجد أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية في جذور النظام الرأسمالي نفسه • وهكذا نجد أن اقتصادات البلدان الاشتراكية نمت تدريجيا وعملت باعتبارها عاملا محققا للاستقرار في الأزمة وموجات الكساد التي اجتاحت هذا العقد • وللأسف لم تعترف أمانة الأونكتاد بهذه الحقيقة الاعتراف الكافي • وتدليلا على النمو الاقتصادى الدينامي للبلدان الاشتراكية ، استشهد بمثال بلده الذى حقق في عشية العيد الستين لقيامها وبعد اعتماد دستور جديد ، نجاحا جديدا في جميع نواحي حياته ، اذ تتضاعف امكانياته الاقتصادية كل سبع سنوات في العقود الأخيرة • كما استرعى الانتباه الى حاجة الأونكتاد الى الاضطلاع بأعمال جادة في مجال النزعة الحمائية وازالة التمييز في التجارة والعقبات التجارية • وفي ختام كلمته رفض الادعاءات والبيانات المزيفة التي أبداها أحد الوفود بصدد البلدان الاشتراكية •

٧٨ــ وقال ممثل منغوليا ان التمزق الآخذ في النمو والأزمات الدائمة في الاقتصاد الرأسمالي العالمي لن يخلو من عواقب معاكسة للبلدان النامية عن طريق التضخم ، وزيادة المديونية، والعودة الى النزعة الحمائية • وأسباب هذه الاتجاهات الحالكة تكمن في جذور نظام الاقتصاد السوقي وآلياته ، ولا تتحمل البلدان الاشتراكية أية تبعة عن النتائج التي تمخض عنها نظام الاقتصاد السوقي ، ولا يمكن أن يقبل وفده تفسيرا للترابط يتجاهل وجود نظامين متميزين اجتماعيا واقتصاديا في العالم •

٧٩ــ وقال ان وفده يؤيد استئصال جميع أشكال اللامساواة والتمييز من الممارسات التجارية الدولية • ولهذا الغرض يلزم تنفيذ المبادئ الهامة الواردة في الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وفي ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية تنفيذا تاما • وأعرب عن الرأى القائل بأن الدوائر الاحتكارية الدولية والقوى الشوفينية لا ترغب في تلبية المطالب العادلة لغالبية الدول التي تؤيد تصفية الاستعمار في العلاقات الاقتصادية الدولية • كما قال انه لا يمكن احراز تقدم اجتماعي واقتصادى ما لم تتوافر ظروف سياسية مواتية • وأضاف أن النجاح في الكفاح من أجل تحسين المناخ السياسي العالمي وتحقيق نزع السلاح نزعا تاما سيحرر موارد مالية وبشرية ضخمة تبدد على الأسلحة في الوقت الحاضر وذلك من أجل استخدامها في التنمية •

٨٠ــ واسترعى النظر الى قرار الجمعية العامة ١٧٩/٣٢ عن دور القطاع العام في تعزيز التنمية الاقتصادية للبلدان النامية • وكانت الجمعية قد طلبت في هذا القرار من الأمين العام للأمم المتحدة اعداد تقارير عن دور القطاع العام مراعيا في ذلك خاصة ومن بين جملة أمور دور القطاع العام في زيادة نصيب البلدان النامية في التجارة الدولية ، بما في ذلك تحسين قدرتها على

Digitized by UNOG Library

التصدير والاستيراد وتحسين ميزان المدفوعات • وكان المجلس الاقتصادى والاجتماعي قد طلب في قراره ١٩٧٨/٦٠ من مختلف أجهزة منظومة الأمم المتحدة الاسهام في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٩ • وشدد في هذا الصدد على ضرورة ايلاء الأونكتاد عناية خاصة لدور وأهمية القطاع العام في تنويع التجارة الدولية • ومن المستصوب أن يوجه المجلس في دورته الحالية الدعوة الى الأمين العام للأونكتاد لكي يعد تقريرا خاصا يتناول بوجه خاص مساهمة الأونكتاد في توسيع طاقة البلدان النامية التصديرية المخطط لها وتوسيع نطاق تجارتها الخارجية • وأضاف قائلا ، انه من المأمول أيضا أن **تلقي الدورة الخامسة للأونكتاد الضوء على الدور الايجابي الذى يقوم به القطاع العام في البلدان النامية .**

٨١ــ وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان المسؤولية عن التنمية الاقتصادية للعالم ، تعتبر من وجهة نظر مجموعته مسؤولية مشتركة لجميع البلدان ، والمجموعة باء تعترف بل وترحب بتعدد الهياكل الاقتصادية والاجتماعية • فهذا عامل لا بد من توقعه ، نظرا لتنوع الدول والحالات الممثلة في المجلس • وأعرب ، استنادا الى هذه الخلفية ، عن انزعاجه من التصريحات التي صدرت عن عدد من بلدان المجموعة دال والتي مؤداها أن المسؤولية عن تنمية العالم الأقل نموا لا تقع على عاتقها نظرا لأن السبب في مشكلات التنمية يرجع الى سياسات البلدان ذات الاقتصاد السوقي الحر • ولقد كان من الغريب أن تسمع مثل هذه التأكيدات من بلدان المجموعة دال في الوقت الذى سمحت فيه البلدان ذات الاقتصاد السوقي الحر والتي تقدم النسبة الساحقة من المساعدات الانمائية الرسمية ، بالوصول الى أسواقها الداخلية على نحو يفوق أيا من بلدان المجموعة دال ، وفي الوقت الذى قدمت فيه للبلدان الأقل نموا العملات القابلة للتحويل لتستعملها كيفما شاءت • وأضاف أن بلدان المجموعة دال ، بتخليها عن هذه القضايا خلال المناقشة الخاصة بالترابط ، انما كانت تحاول أن تتملص من مسؤولياتها عن تنمية العالم الأقل تقدما •

٨٢ــ واستطرد يقول ان الأونكتاد لا يعد ــ في رأى المجموعة باء ــ المحفل المناسب لمناقشة العلاقات بين الشرق والغرب ، وكما سبق أن أوضحت في المناقشات التي دارت بشأن البند ٣ من جدول الأعمال أثناء الدورة الحالية (٧) . **وذكر ، في ختام كلمته ، انه اذا ماكان على الدورة الخامسة للاونكتاد أن تجرى مناقشة واقعية ــ وبالتالي فعالة ــ حول التنمية الاقتصادية والترابط ، فعليها أن تحاول التركيز على السبل التي يمكن بواسطتها لجميع البلدان أن تعمل معا لتحسين النظام** الاقتصادى العالمي ولتعبئة الموارد المطلوبة لغرض تنمية البلدان الأقل نموا والبلدان الفقيرة •

٨٣ــ واجابة على ذلك ، قال ممثل أحد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ان موقف بلدان المجموعة دال بشأن مسألة المسؤولية عن تنمية البلدان النامية معروف جيدا ، وانه ليس هناك شك في موقع المسؤولية التاريخية • وقال انه من الواضح ان المسؤولية تقع على مجموعة من البلدان تتركز أساسا في المجموعة باء فيما يتعلق بالمشكلات الراهنة للبلدان النامية والاقتصاد العالمي بصدد النظام النقدى ، والتضخم والنزعة الحمائية والحالة غير المرضية للعلاقات الاقتصادية الدولية بصورة عامة وذلك على سبيل المثال • وأضاف أنه لا توجد شركات عبر وطنية في بلدان المجموعة دال •

---

(٧) انظر الفصل الثاني أدناه فيما يتعلق بمقررات المجلس التي اتخذت في اللجنة الثانية للدورة وفقا للبند ٣ من جدول الأعمال •

Digitized by UNOG Library

٨٤- وقال ان بلدان المجموعة دال شاركت دائما ، كما يدل تاريخ الأونكتاد على ذلك ، في حل مشكلات التنمية الاقتصادية للعالم ، وعلى وجه الخصوص مشكلات البلدان النامية • وذكر أنها مع ذلك ، تعتبر أن مسائل العلاقات بين أعضاء المجموعة دال والبلدان النامية هي جزء من العلاقات الاقتصادية عامة ولا ينبغي تناولها بمعزل عنها •

٨٥- وأعرب ممثل بلد اشتراكي آخر من بلدان أوروبا الشرقية عن دهشته من أن المجموعة باء تود رغم تشديدها على مفهوم الترابط كل هذا التشديد أن تحصر مناقشة قطاع الشرق والغرب من التجارة الدولية في محفل آخر • وأضاف أن بلاده تعتبر دوما أن الأونكتاد محفل عالمي يجب أن تناقش فيه التجارة العالمية بجميع تدفقاتها •

٨٦- وتحدث ممثل الجبهة الوطنية (زمبابوى) - الذى دعي الى الاشتراك في الدورة كمراقب وفقا لقرار الجمعية العامة رقم ٣٢٨٠ (د-٢٩) - فرحب بالدعوة للاشتراك في أعمال المجلس مبديا لذلك ثلاثة أسباب : الأول ، هو أن الحركة التي يمثلها تعي أهمية التجارة والتنمية لخير شعوب الأمم كافة ولتعزيز أمن وسلم العالم والحفاظ عليهما ؛ والسبب الثاني ، هو أنه يمثل حركة تحرير تحارب نظاما خاضعا للعقوبات التجارية من جانب الأمم المتحدة طيلة الاثني عشر عاما الأخيرة ؛ والسبب الثالث هو أن أيام الاحتلال غير الشرعي لبلاده بواسطة المستوطنين البريطانيين أصبحت معدودة ، وأن زمبابوى ستحتاج الى مساعدات الأمم المتحدة والدول الصديقة من أجل اعادة بناء اقتصادها الذى ينهبه ويخربه الآن المستوطنون البريطانيون وشركاتهم عبر الوطنية •

٨٧- وقال المراقب من الغرفة التجارية الدولية ان أحد الآثار الهامة لحوار الشمال والجنوب هو نسف الاسطورة القائلة بأن العالم ينقسم انقساما حادا الى نصف الكرة الشمالي الغني ، والى الجنوب الفقير • وأصبح من المعترف به الآن - على نحو أفضل - أن بلدان العالم تمثل مجموعة فسيحة من المستويات الانمائية المتفاوتة ، وحقيقة الأمر أنه عالم مترابط لن تتقدم فيه الدول الا بالتضافر والتعاون فيما بينها • ولقد كانت البلدان النامية التي قطعت أشواطا بعيدة في التنمية الاقتصادية هي تلك التي انتهجت بوجه عام سياسات بناءة - الى أقصى حد - في المشاريع التجارية ، وحاولت أن تندمج في الاقتصاد العالمي • وليس من سبيل الى مواجهة التحدى الذى تثيره التنمية الاقتصادية الا من خلال العمل التعاوني بين الحكومة ودوائر الأعمال ، سواء على الصعيد الوطني ، أو في اطار المنظمات الدولية وبخاصة الأونكتاد • وهذا يتطلب نهجا يتسم بسعة الأفق ، كما يتطلب استحداث أشكال جديدة للتعاون بين القطاعين العام والخاص • وفي هذا الصدد ، أكد من جديد أن الغرفة التجارية الدولية تقف على أهبة الاستعداد لتأييد أية مبادرات قد يرغب الأونكتاد في اتخاذها لتشجيع هذا التعاون المتزايد •

٨٨- في الجلسة ٥٠ للمجلس بتاريخ ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، قال ممثل بلد نام أنه نظرا الى أن مسألة الترابط ستكون ضمن بنود جدول أعمال الدورة الخامسة للأونكتاد ، فبوسع الامانة أن تعدّ تقريرا تضمنه تقييما للاثر الذى سيتركه على الاقتصاد العالمي ، وبخاصة على البلدان النامية ، لاخفاق البلدان المتقدمة النمو في منح تنازلات جوهرية في تلك المجالات التي تعتبر أساسية لاحداث التغييرات الهيكلية اللازمة في الاقتصاد العالمي من أجل انشاء نظام اقتصادى دولي جديد • ومن المعلوم جيدا ان القدرة الاستيرادية للبلدان النامية تتوقف على قدرتها التصديرية ، الا أن ارتفاع أسعار صادرات البلدان النامية من المواد الأولية لم يتناسب مع سرعة ارتفاع أسعار وارداتها من

Digitized by UNOG Library

المصنوعات والسلع الانتاجية • ويقدر بعض البلدان النامية الآن أن تصدر مصنوعات وشبه مصنوعات • وبالنظر الى هذا الاتجاه وغيره من الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد العالمي ، وبخاصة فيما يتعلق بالتمويل الانمائي ، وزيادة الديون الخارجية للبلدان النامية وما صاحبهما من انهيار في النظام النقدى الدولي ، فينبغي أن تعد الأمانة أيضا دراسة تشدد فيها بوجه خاص على الترابط بين العوامل التالية : أسعار السلع الأساسية ؛ وصول مصنوعات وشبه مصنوعات البلدان النامية الى أسواق البلدان المتقدمة النمو ؛ مشاكل التمويل الانمائي ؛ الديون الخارجية للبلدان النامية ؛ والنظام النقدى الدولي •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٨٩ــ قرر المجلس في نفس الجلسة ان يرجئ النظر في مشروع القرار المعروض عليه بصدد موضوع الترابط (TD/B/L.360) الى دورته العادية التاسعة عشرة المقبلة (انظر المرفق الرابع أدناه ، الفرع (ب) . وقرر أيضا بقاء ذلك البند مدرجا في جداول أعمال دوراته العادية .

Digitized by UNOG Library

الفصل الثاني

العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٩٠- كان معروضا على المجلس، للنظر في هذا البند ، تقرير من أمانة الأونكتاد عنوانه " استعراض السياسات والاتجاهات في التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة " (TD/B/708) ، مع " استعراض احصائي للتجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة " (TD/B/708/Add.1) .

٩١- كما كان معروضا على المجلس تقرير فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بالفرص التجارية الناشئة عن المشاريع المتعددة الأطراف للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي (TD/B/680) وتقرير فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بدراسة مسألة اعداد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية (TD/B/683). كذلك كانت الوثائق الأخرى ذات الصلة التي أعدتها أمانة الأونكتاد متوفرة ولاسيما " المستقبل المرتقب للاقتصاد العالمي في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ " (TD/B/12/Add.1 و Add.1/Supp.1).

٩٢- وفي الجلسة ٤٩٧ ، المعقودة في ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٧٨ ، قرر المجلس احالة البند ٣ من جدول الأعمال الى اللجنة الثانية للدورة للنظر فيه ورفع تقرير بشأنه (أنظر الفصل السابع ، الفرع جيم ، أدناه) .

النظر في المسألة في اللجنة الثانية للدورة

٩٣- قام ممثل الأمين العام للأونكتاد بافتتاح المناقشة ، فقدم الوثائق ذات الصلة التي أعدتها أمانة الأونكتاد ، واستعرض التوسع الذي حدث مؤخرا في تجارة البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية مع البلدان النامية وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو . وقال ان هذا التوسع نتج عن الجهود المشتركة للأطراف المعنيين ، وانه يعكس اهتمامهم المتزايد بمضاعفة وتنويع تجارتهم المتبادلة وعلاقاتهم الاقتصادية . وقال ان التعاون الصناعي المتزايد والترتيبات التعويضية ومشاريع المشاركة وسائر الأشكال الجديدة للتعاون التي تقوم البلدان الأعضاء المهتمة بتطبيقها حاليا على نطاق واسع ، تؤدي الآن دورا متزايدا في الاستفادة من الفرص الجديدة للتجارة المتبادلة التي تنمو باستمرار . وفي هذا الصدد ، أشار الى أنه قد تم مؤخرا ، بالاضافة الى التوسع في استعمال الاتفاقات الدولية الحكومية الطويلة الأجل - التي تغطي في بعض الحالات فترات تبلغ ١٥-٢٠ عاما - ابرام عدد من العقود الواسعة النطاق التي تقدر قيمة كل منها بما يزيد عن مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة . وقد بدأ التعاون في عدد من الفروع الجديدة لاقتصادات الأطراف المعنيين . وقد تحققت تلك التطورات الايجابية في التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة عن طريق الجهود الثنائية أساسا . وفي الوقت نفسه ، ظهرت في الأعوام الأخيرة أشكال مختلفة للتعاون المتعدد الأطراف بين البلدان المهتمة . ويتوقع من جميع هذه التطورات ، ولاسيما عندما تطبق على أساس شامل يتضمن التعاون في التجارة والصناعة والمدفوعات والترتيبات الائتمانية ونقل التكنولوجيا وما الى ذلك ، أن تساند النمو المطرد

Digitized by UNOG Library

للتبادل التجاري بين هذه البلدان . وفي هذا الصدد ، من الضروري ، فيما يبدو ، أن تضطلع البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بتدابير متضافرة ترمي الى فتح فرص تجارية جديدة على كلا الجانبين • وأشار الى التطورات في التبادل التجاري بين الشرق والغرب ، وبصفة خاصة الى تزايد الاتجاه نحو اعتماد التدابير الحمائية في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، فقال انه يتعين على البلدان المشاركة في التبادل التجاري بين الشرق والغرب أن تعزز جهودها المشتركة والأحادية في البحث عن سبل ووسائل لزيادة حجم التبادل التجاري على أساس أكثر توازنا • وأضاف أن نظر المجلس في آخر الاتجاهات والسياسات المتبعة في هذا الميدان قد يساعد البلدان الأعضاء في التحقق من الاتجاهات الجديدة في حركات التبادل التجاري هذه ، وفي تبادل وجهات النظر حول امكانيات واحتمالات التبادل الراهن وحول تطور سياسات البلدان الأطراف التي من شأنها تعزيز العلاقات المتبادلة ، وبالتالي مساعدتها على المضي في توسيع هذه العلاقات وتنويعها •

٩٤ــ وأشار الى تقرير فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بالفرص التجارية الناشئة عن المشاريع المتعددة الأطراف للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي (TD/B/680) فقال ان وجهات النظر والمقترحات التي طرحها الخبراء من مختلف المجموعات الاقليمية من شأنها تسهيل المزيد من البحث للمسألة في اطار الأونكتاد وتوفير أساس للتوصيات التي طلبها المجلس • وانتقل الى فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بدراسة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية ، فقال انه أدى عملا مفيدا وناشد البلدان الأعضاء تنفيذ التوصيات التي وضعها الفريق في تقريره (TD/B/683) ، لاسيما التوصية باستمرار بذل الجهود لتحقيق تعددية الأطراف وكذلك اقامة اتصالات مباشرة بين مؤسسات المدفوعات والخبراء في ميدان المدفوعات وأن تلجأ لهذا الغرض الى أجهزة الأونكتاد من أجل عقد مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف والى أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية •

٩٥ــ وأشار أيضا الى أنه خلال الفترة منذ الدورة الرابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لوحظ بعض التقدم أيضا في كفاءة الأجهزة التي أحدثها الأونكتاد لمعالجة مشاكل التبادل التجاري بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة • وفي هذا الصدد ذكر مسألة قيام المجلس وأفرقة الخبراء الدوليين الحكوميين والحلقات الدراسية ، على أساس منتظم ، ببحث مختلف جوانب العلاقات التجارية والاقتصادية هذه والمشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تعقدها البلدان الأعضاء المهتمة بالأمر في اطار جهاز الأونكتاد الاستشاري • قال ان الأونكتاد يقوم ، عن طريق أنشطة التعاون التقني المكثفة ، بدور فعال في تنظيم عدد من الرحلات الدراسية والبعثات التجارية العملية الى البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية يقوم بها الممثلون من مختلف البلدان النامية والمنظمات الاقتصادية الوطنية و / أو الاقليمية فيها ، وغرف المقاصة ، والدوائر الجمركية ، وغيرها • وسوف تستمر هذه الأنشطة خلال الفترة ١٩٧٩ ــ ١٩٨١ عن طريق تنفيذ المشروع الاقليمي والأقاليمي الذي وضعه مؤخرا الأونكتاد بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والذي أسهم في اعداده مساهمة قيمة كل من اللجان الاقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومركز التجارة الدولية ، والأونكتاد بالاشتراك مع مجموعة " الغات " ، والعديد من البلدان الأعضاء • وقد تم أيضا تعزيز تنسيق أنشطة أمانة الأونكتاد واللجان الاقليمية بشأن التبادل التجاري مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • وأعرب عن الأمل في أن تزيد الدول

Digitized by UNOG Library

الأعضاء من استخدامها لأجهزة الأونكتاد القائمة على نحو فعال في معرض جهودها لتعزيز التبادل التجارى بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة •

٩٦- وأكد ممثلو جميع البلدان المشاركة في النقاش على الأهمية التي يعيرونها الى توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، لاسيما بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • وأشار ممثلو بلدان المجموعة دال الى التطور الدينامي للتجارة والتعاون الاقتصادى والتقني بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وتطبيق أشكال التعاون المتنوعة في جميع هذه المجالات • وأعرب ممثلو جميع البلدان عن تقديرهم لنشاط فريقي الخبراء الحكوميين الدوليين في الربع الأخير من عام ١٩٧٧ (انظر الفقرة ٩٤ أعلاه) واعربوا عن تأييدهم للمضي في تعزيز أنشطة الاونكتاد في ميدان المساعدة التقنية في تطوير التبادل التجارى بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية.

٩٧- وقد حظيت الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد بالترحيب بصفة عامة باعتبارها تشكل مادة خلفية مفيدة لعمل المجلس ولجنة الدورة • الا أن المتحدث باسم المجموعة باء عبر عن الرأى بأن وصف الأمانة للعلاقات التجارية بين الشرق والغرب كما جاء في الفصل الثالث من الوثيقة TD/B/708 لم يكن وثيق الصلة بموضوع مناقشات اللجنة الثانية للدورة • وقال ممثل أحد بلدان المجموعة دال ، انه ينبغي للأمانة في المستقبل أن تقدم معلومات مفصلة عن العقبات القائمة في التبادل التجارى بين الشرق والغرب •

٩٨- وأكد المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين أن مجموعته تعتبر العلاقات التجارية الاقتصادية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، لاسيما بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، من العناصر التي ينبغي تطويرها بغية المساهمة بصورة فعالة في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد • وفي رأى مجموعته أن هذه العلاقات ينبغي تعزيزها وازالة جميع العوائق التي تعترض سبيل الوصول الى هذه النتيجة تحقيقا لمصلحة هاتين المجموعتين من البلدان • وترى مجموعته أن نشاط لجنة الدورة ينبغي أن يشمل جميع مجالات التعاون التجارى والاقتصادى ، لذلك طلب الى الأمانة أن تعمد الى تعديل صياغة هذا البند من بنود جدول أعمال الدورة الخامسة للأونكتاد ليصبح على النحو التالي : " العلاقات التجارية والاقتصادية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة " • وأضاف أن مصلحة مجموعة السبعة والسبعين في هذا الموضوع ترتبط بالعلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية ، وأن من رأى مجموعته أن الأونكتاد ينبغي أن يكرس المزيد من الاهتمام لاستكشاف سبل ووسائل لتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية بين هاتين المجموعتين من البلدان • وقال انه يخشى ألا يكون هناك ، عند التصدى لحل مشاكل التبادل التجارى بين الشرق والغرب ، تركيز على أهمية توسيع التبادل التجارى بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية •

Digitized by UNOG Library

٩٩ــ وتعرض بايجاز الى الاتجاهات والسياسات في التبادل التجارى بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، كما وصفت في الوثيقة (TD/B/708) ، فأكد أن أداء البلدان الاشتراكية البارز في المجال الاقتصادى يبين بصورة واضحة أن هنالك العديد من الامكانيات والآفاق لتوسيع تعاونها التجارى والاقتصادى مع البلدان النامية • وأعرب عن ارتياح مجموعة السبعة والسبعين ازاء الاتجاه الذى أعلن عنه نحو زيادة صادرات المنتجات المصنوعة وشبه المصنوعة من البلدان النامية ودعا البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الى تكثيف جهود هما لتستوعب في جميع خططها الاقتصادية جميع المنتجات من البلدان النامية • وقال ان مجموعته تقترح أيضا على البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية أن تعتمد التدابير الملائمة لتحسين فرص الوصول الى الأسواق ، وازالة جميع الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، وتحسين لوائحها لنظام الأفضليات المعمم لصالح البلدان النامية • وأضاف أن مجموعة السبعة والسبعين ترحب بنمو التبادل التجارى بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية وتنوه بالتركيز على الاتفاقات والعقود الطويلة الأجل والاتجاه نحو اتباع منهج شامل للعلاقات التجارية والاقتصادية المتبادلة ، وكذلك الى سياسة النهوض بعلاقات التبادل التجارى المتوازنة • كما ترحب مجموعة السبعة والسبعين بالتقدم المحرز في مجال المدفوعات بالعملات القابلة للتحويل وتعرب عن رغبتها في استمرار هذا الاتجاه • غير أن مجموعة السبعة والسبعين تلفت النظر الى أن من السمات التي تبعث على القلق أن الميزان التجارى العام للبلدان النامية في تبادلها مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية مازال سلبيا بسبب أن صادرات البلدان الاشتراكية تتجاوز باستمرار وارداتها من البلدان النامية ــ وهي حالة غير مرضية ينبغي تصحيحها •

١٠٠ــ وتحدث مشيرا الى دور عمليات التخطيط في مختلف البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وتنسيق هذه الخطط مع مشاريع مجلس التعاضد الاقتصادى المتعددة الأطراف ، فأكد على أن السبيل الوحيد لتعزيز التبادل التجارى بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وبين البلدان النامية هو ادراج التبادل التجارى كعنصر هام في هذه الخطط الداخلة في المشاريع المتعددة الأطراف • ويلزم تحديد المجالات الممكنة لتوسيع تجارة البلدان النامية في الخطط القصيرة الأجل والطويلة الأجل للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بحيث يمكن تحقيق جميع الامكانيات بالكامل • وأردف قائلا ان من مستلزمات الجهد المشترك بين المجموعتين من البلدان نشر المعلومات عن المشاريع الانمائية والأنشطة الأخرى للبلدان الاشتراكية التي يمكن أن تشارك فيها البلدان النامية• كما أن مجموعة السبعة والسبعين تلتمس توضيحا فيما يتعلق بالتدابير الخاصة التي اتخذت لصالح أقل البلدان النامية نموا • وقال ان مجموعته تتوقع أن تقوم أمانة الأونكتاد بدراسة المصاعب والمشاكل التي تصادف في هذا المجال والحلول الملائمة لها • واعتبر أيضا أن تحديد المجالات التي أثبتت البلدان النامية فيها ميزة نسبية من شأنه أن يقدم المواضيع الرئيسية للمناقشة • كما شدد ، بالاضافة الى ذلك ، على الأهمية التي تعلقها مجموعة السبعة والسبعين على اتباع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية لسياسة تعدد الأطراف في العون الذى تقدمه للبلدان النامية •

١٠١ــ وقال ، مشيرا الى آلية الاستشارات بالأونكتاد ، أنه يرى من المفيد اجراء تقييم أكمل لهذه الاستشارات للتعرف على التحسينات التي يقتضي ادخالها على الجهاز • وعبر عن رأيه بأنه يمكن فصل هذه الاستشارات عن اجتماعات المجلس ، وعقدها ربما مرة كل عام لمناقشة مشاكل محددة في مجالات المدفوعات ، والتجارة ، والنقل البحرى ، الخ • كما اقترح أن تقوم الأمانة ،

Digitized by UNOG Library

أثناء التحضير للدورة الخامسة للأونكتاد ، بتقييم مختلف برامج التعاون الاقتصادى ، ودور الاتفاقات الثنائية بشأن التجارة ، والتعاون الاقتصادى والتقني ، وكذلك الاتفاقات التعويضية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • ويجب أن تتضمن أعمال التقييم الأساليب الممكنة لاستخدام الصندوق الخاص الذى أنشىء في اطار العصرف الدولي للاستثمار لبرامج تمويل المساعدة الاقتصادية والتقنية للبلدان النامية •

١٠٢ــ وذكر ، معلقا على تقارير فريقي الخبراء الدوليين الحكوميين (TD/B/680 & TD/B/683)، أن مجموعة السبعة والسبعين ترحب بالنتائج الواردة في الوثيقة TD/B/683، الا أنها ترى أن معالجة القضايا لم تكن كاملة ، وأنه من الضرورى عقد دورة أخرى لفريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بدراسة مسألة اعداد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية بغية معالجة المسائل المتعلقة بالمدفوعات بين هاتين المجموعتين من البلدان على نحو كامل • أما بالنسبة لتقرير فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بفرص التجارة الناشئة عن المشاريع المتعددة الأطراف للبلدان الأعضاء في مجالس التعاضد الاقتصادى (TD/B/680) ، فان مجموعة السبعة والسبعين تأسف بشدة لعدم امكان التوصل الى نتائج متفق عليها في فريق الخبراء الدولي الحكومي وتدعو بلدان المجموعة دال لبذل جهد حاسم بهدف اتمام العمل بشأن مشروع التوصيات التي قدمتها مجموعة السبعة والسبعين والواردة في المرفق الأول بتقرير المجموعة • وفي الوقت نفسه ، تنظر مجموعة السبعة والسبعين بالتقدير الى العمل الممتاز الذى أنجزه فريق الخبراء ، وتوصي بعقد دورة أخرى لهذا الفريق بغية دراسة المزيد من فرص التجارة الناشئة عن المشاريع المتعددة الأطراف للدول الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى •

١٠٣ــ وتحدث ممثل أحد البلدان النامية ، فعبر عن عدة أفكار تتفق مع البيان الذى ألقي منذ لحظات بالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين ، واقترح ، بالاضافة الى ذلك ، أن يرجو المجلس من أمانة الأونكتاد اعداد دراسة عن الآليات التي تنظم التجارة الخارجية للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • كما اقترح أن تنشىء البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى آليات وطنية يمكنها توفير المعلومات الكاملة عن خطط الاستيراد لدى الشركات التجارية العامة ، وعن المعايير التقنية للواردات من البلدان النامية • وقال انه يرى وجوب استطلاع امكانية تنفيذ مشاريع استثمار مشتركة في المجالات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية ، باستخدام التكنولوجيا والتعاون التقني والمالي للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • ويجب تحديد مجالات التعاون في قطاعي الزراعة والصناعة في البلدان النامية ، حيث يمكن بلوغ المزيد من تحسين الانتاجية بالتعاون التقني مع البلدان الاشتراكية • ويجب ، على وجه الخصوص ، أن توفر البلدان الاشتراكية سبل التعاون المالي الضرورى من أجل انتاج السلع التصديرية الى منطقة بلدان مجلس التعاضد الاقتصادى • وعلى البلدان الاشتراكية أن تعمل ، في اطار مشاريعها المتعددة الأطراف ، على التعاون مع البلدان النامية في مجال البحث العلمي والتكنولوجي ، وعلى انشاء أو تدعيم معاهد البحث في البلدان النامية •

١٠٤ــ ودعا المجلس الى توجيه توصية الى أمانة الأونكتاد بطلب المزيد من المعلومات الأوفى والأشمل بشأن الآليات المناسبة التي يمكن استخدامها بغية الافادة من البرامج المتعددة الأطراف للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى • وأعرب عن رأيه بأن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية لا زالت تماثل تلك التي كانت قائمة قبل انعقاد الدورة الرابعة للمؤتمر في ١٩٧٦، وأنه لا يوجد في الواقع أى تقدم

Digitized by UNOG Library

نوعي في هذه العلاقات يمكن ابلاغه الى المؤتمر في دورته الخامسة في أيار/ مايو١٩٧٩. وقال مؤيدا الاقتراح الذى قدمته مجموعة السبعة والسبعين لتغيير عنوان هذا البند من جدول الأعمال، ان الاقتراح يتفق مع روح قرار المؤتمر ٩٥ (د-٤)، وانه يوفر أساسا أكثر ملاءمة لتعميق دراسة المجالات التي لها أهمية بالنسبة للبلدان النامية، مثل التمويل، والانتاج، والاستثمار، والمقومات الهيكلية، والتكنولوجيا، والخدمات، والبحث العلمي، والتعاون التكنولوجي، وهي كلها مجالات لها أهمية عظيمة في اقامة صرح النظام الاقتصادى الدولي الجديد.

١٠٥- وأعلن ممثل بلد آخر من البلدان النامية أن بلده قد بذل جهودا ملحوظة لتقوية علاقاته الاقتصادية مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية، وذلك عن طريق اتخاذ تدابير داخلية هامة تتعلق بممارسة نظام العطاءات في عمليات الشراء بالقطاع العام، وفتح الاعتمادات، وتمويل الواردات من البلدان الاشتراكية، وتقديم عدد من مشاريع التنمية ذات الأولوية الى البلدان الاشتراكية لتتولى هذه البلدان دراستها. كما أن بلده قد وقع على عدد من العقود مع بعض البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية لتنفيذ مشاريع المقومات الهيكلية ومشاريع التنمية الأخرى. كما أعلن أن القطاع الخاص في بلده يجرى، في اطار التعاون الصناعي مع البلدان الاشتراكية، مفاوضات بشأن انشاء شركات مشتركة للانتاج في عدة فروع في الصناعة. وقال ان على البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية أن توفر من جانبها التمويل المناسب لصادراتها، وأن تفتح أسواقها بصورة أوسع أمام الواردات من بلده من البضائع التقليدية والبضائع المصنعة على السواء. وقال انه يشعر بأن المعلومات غير الكافية عن فرص التجارة والممارسات التجارية في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية، والافتقار الى وسائل تنشيط التجارة في هذه الأسواق، وصعوبات النقل البحرى، والأفضليات القائمة بالنسبة لمصادر التوريد التقليدية، تمثل العوائق الرئيسية التي تعترض سبيل تطوير العلاقات التجارية بين بلده والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية. وقد عقدت مؤخرا في بلاده حلقة عمل اشترك فيها مسؤولون حكوميون وممثلون لقطاع الأعمال، وأوصت حلقة العمل بانشاء مركز وثائق بشأن اقتصادات البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية، وبانشاء ممثليات تجارية في البلدان الاشتراكية، وتكثيف الاتصالات على المستوى الحكومي، وزيادة اسهام القطاع الخاص في بلده في أعمال اللجان المشتركة. كما اقترحت حلقة العمل تنظيم جولات دراسية في البلدان الاشتراكية واستخدام مستشارين متخصصين من أجل تحسين المعلومات عن السمات الأساسية لهذه البلدان.

١٠٦- وفي ختام كلمته، عبر عن قلق بلاده بشأن المبيعات التي تجريها البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية عن طريق بلدان ثالثة بالعملات القابلة للتحويل دون مراعاة وجود موازين تجارية في حسابات المقاصة. وقال انه يرى أهمية تنفيذ التوصيات المتعلقة بنظام المدفوعات المتعدد الأطراف والتي اعتمدها فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بدراسة مسألة اعداد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية.

١٠٧- وأشار ممثلو البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الى أن اقتصادات بلدانهم ظلت تنمو بمعدلات مرتفعة ومستقرة، وبخاصة اذا نظر الى ظاهرة الأزمة الاقتصادية في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو، والتي تسببت في تزايد البطالة، وارتفاع مستوى التضخم، والاضطراب النقدى. وأشاروا الى التطور الناجح الذى حققته اقتصادات بلدانهم، باعتباره عاملا هاما لزيادة العلاقات التجارية والاقتصادية مع البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

Digitized by UNOG Library

وشددوا على أن التجارة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة قد اكتسبت أهمية كبيرة لسببين : الأول ، هو زيادتها الملحوظة من الناحية الكمية ، والثاني ، أنها تعد أحد عوامل تحسين الجو السياسي العالمي ومواصلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي العالمي •

١٠٨ — وكرروا موقفهم بشأن وجوب اقامة أنشطة الأونكتاد في مجال العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة على أساس قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) ، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د — ٢٩)) ، وقرارات المؤتمر : ١٥ (د — ٢) و ٥٣ (د — ٣) و ٩٥ (د — ٤) • ورأوا وجوب أن تراعي الدول الأعضاء في الأونكتاد المبادئ التي تضمنتها هذه القرارات بشكل دقيق • ورأوا بوجه خاص وجوب أن يصون الأونكتاد مبدأ العالمية ، وأن ينظر ، في اطار هذا البند من جدول الأعمال ، في التجارة الدولية بكل تدفقاتها • وتشعر بلدان المجموعة دال بشدة بوجوب أن تكون قضايا متابعة تنشيط كافة التدفقات التجارية، بما في ذلك المشكلات والصعوبات الناشئة في تدفق التجارة بين الشرق والغرب ، موضوع اهتمام خاص بالنسبة للأونكتاد ، طالما أن هناك علاقات متبادلة وثيقة بين التجارة في الشرق والغرب ، وتبادلا تجاريا بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية • ووصفوا بعض التطورات الايجابية في التبادل التجاري بين الشرق والغرب ، كايجاد أشكال جديدة للتعاون ، والتوصل الى برامج تعاون طويلة الأجل لمدة تصل الى ٢٥ سنة • وفي الوقت ذاته ، عبروا عن قلقهم البالغ بشأن الآثار السلبية للسياسة الحمائية المتزايدة في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، وزيادة الحواجز التجارية التمييزية التي لا تتفق مع الوثيقة النهائية الصادرة عن مؤتمر هلسنكي المعني بالسلام والتعاون في أوروبا • وأشاروا الى أن بضائع بلدانهم تواجه في أسواق بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو تدابير حصص الاستيراد المعقدة ، وقواعد منح التراخيص ومكافحة الاغراق ، وما يسمى " بالقيود " الطوعية ، وغيرها من الحواجز التجارية • كما عبر ممثلو عدد من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية عن أسفهم ازاء ما تقوم به بعض بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو من ربط تطوير التجارة مع بلدانهم بشروط سياسية ليس لها علاقة بتقوية العلاقات التجارية •

١٠٩ — وذكر ممثلو البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، مشيرين الى التطورات الأخيرة في التجارة مع البلدان النامية ، أن هذا التدفق التجاري كان أكثر التدفقات دينامية في اجمالي تجارة بلدانهم • وقد تحقق ذلك ، في جزء كبير منه ، عن طريق تنفيذ التدابير التي أشار اليها بيانهم المشترك في الدورة الرابعة للمؤتمر (TD/211) (٨) • كما أن تجارة البلدان النامية مع البلدان الاشتراكية قد زادت أيضا بمعدلات أعلى بكثير منها مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو • ويمكن أن يرجع التطور السريع للتجارة مع البلدان النامية الى عدد من العوامل ، هي على وجه الخصوص : الاتفاقات العديدة الطويلة الأجل بشأن التجارة والتعاون

---

(٨) أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، الدورة الرابعة ، المجلد الأول ، التقرير والمرفقات (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع A/76.II.D.10 ، المرفق الثامن ، واو) .

Digitized by UNOG Library

الاقتصادى والعلمي والتقني ، بما في ذلك اتفاقات تبلغ مدتها ١٠ـ١٥ سنة ، وتنشيط التعاون الراسخ من خلال آلية اللجان الدولية الحكومية المختلطة ، واستحداث أشكال جديدة من التعاون ، مثل الترتيبات المتعددة للتعاون الصناعي ، وتسليم المصانع ومجموعات المعدات المعقدة ، والتعاون الثلاثي الأطراف ، والمشاريع المشتركة • وقدموا بيانات احصائية ومعلومات أخرى عن الاتجاهات الأخيرة في التجارة والعلاقات الاقتصادية مع البلدان النامية ، وبوجه خاص فيما يتعلق بمساعدة البلدان النامية في تنفيذ برامجها الوطنية الاقتصادية والاجتماعية • وقد نصت مشاريع التعاون ومجمعات الحجم الكبير في الدول النامية التي أنشئت بمساعدة البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، في كثير من الحالات ، على التسديد في صورة بضائع ، وبذلك أدت الى زيادة الصادرات من منتجات البلدان النامية الى البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والى أقاليم العالم الأخرى • وأكدوا على أن التعاون الاقتصادى بين بلدانهم وبين البلدان النامية في مسألة الملكية والادارة والأرباح يختلف بطبيعته عن الأنشطة الاقتصادية القائمة على الاستثمار الخاص الأجنبي الذى يؤدى الى استمرار استغلال الموارد الطبيعية والبشرية في البلدان النامية •

١١٠ـ وأشاروا الى امكانيات تطوير العلاقات الاقتصادية على أساس التعاون في مجال الانتاج ، الذى يمكن أن يشكل أساسا طيبا لايجاد توزيع مستقر للعمل ذى نفع متبادل بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • وشددوا على أن استمرار زيادة التبادل التجارى والعلاقات الاقتصادية بين هاتين المجموعتين من البلدان يعتمد على الجهود التي تبذلها البلدان النامية ، وبوجه خاص في منح البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية شروطا تجارية مواتية بدرجة لا تقل عن تلك الشروط التي تمنحها البلدان النامية لبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو •

١١١ـ وقام ممثلو البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بتقييم ايجابي للعمل الذى أنجزه فريقا الخبراء الدوليان الحكوميان ، اللذان دعا اليهما أمين عام الاونكتاد (انظر الفقرة ٩٤ أعلاه) . ورأوا أن نتائج هذا العمل قد أسهمت كثيرا في توضيح بعض الفرص الجديدة لتطوير التجارة والتعاون الاقتصادى بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • وأشاروا بارتياح الى استخلاصات فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بدراسة مسألة اعداد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية ، الذى اعتمد توصيات هامة في هذا المجال ، ولذلك فانهم يرون أن يستكمل فريق الخبراء عمله • وفي الوقت ذاته ، أعربوا عن أسفهم ازاء عدم استطاعة فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بفرص التجارة الناشئة عن المشاريع المتعددة الأطراف للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى وضع توصيات مناسبة في هذا المجال • وأشاروا الى أن المسألة موضوع البحث هي أمر جديد تماما بالنسبة لكل من البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية •

١١٢ـ وقال عدد من هؤلاء الممثلين في معرض الاشارة الى التفضيلات الجمركية لصالح البلدان النامية باعتبارها عنصرا منشطا في تجارة بلدانهم مع البلدان النامية ، أن أنظمتهم التفضيلية غطت نطاقا واسعا من البضائع شمل المصنوعات والمواد الغذائية المجهزة والسلع الأساسية • وقد راعت

Digitized by UNOG Library

هذه التفضيلات أيضا حاجات التصدير لأقل البلدان نموا • كما أشاروا الى أن تنويع تجارتهم ، بما في ذلك تشجيع الواردات المصنوعة ، كان احدى الخصائص الرئيسية لتجارتهم مع البلدان النامية • كذلك لاحظ ممثلو بلدان اشتراكية أخرى في أوروبا الشرقية ، في معرض تعليقهم على الاتجاهات الحديثة في علاقات المدفوعات والائتمان القائمة بين بلدانهم وبين البلدان النامية، أن المدفوعات بالعملات القابلة للتحويل قد حلت محل ترتيبات نظام المقاصة مع بعض هذه البلدان، وقد كان لذلك تأثير ايجابي على تجارتها المتبادلة •

١١٣ــ وأكد ممثل أحد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية على وجه الخصوص، وهو يصف تجربة بلده في تشجيع التجارة والعلاقات الاقتصادية مع البلدان النامية ، على أهمية الاتفاقيات الطويلة الأجل للتجارة والتعاون الاقتصادي التي عقدها بلده مع كثير من البلدان النامية• وتنص هذه الاتفاقيات على التعاون في استخراج الفحم ، وصناعة المعادن والصناعات الهندسية والنسجية والكيماوية ، وصناعة تجهيز الأغذية والصيد وفروع الاقتصاد الأخرى • وقد عقد بلده أيضا اتفاقات طويلة الأجل للتعاون العلمي والتقني مع ٤٢ بلدا ناميا ، واضطلع بعمل واسع النطاق في مجال تدريب الاخصائيين من البلدان النامية • وقد كان لخبرة بلده أثر ايجابي في النهوض بالتعاون الصناعي مع البلدان النامية الذي كفل نقل الخبرة الفنية والتكنولوجيا • وأشار كذلك الى أهمية استحداث صور جديدة من التعاون مثل التعاون الثلاثي الأطراف والمشاريع المشتركة في قطاعات التجارة والانتاج والخدمات والصيد •

١١٤ــ ولاحظ ممثل بلد اشتراكي آخر في اوروبا الشرقية أن بلده يشكل في الوقت الحاضر طرفا في اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والفني مع أكثر من ٦٠ بلدا ناميا ، وأن حجم المساعدة التي يقدمها يبلغ الآن أكثر من ضعف ما كان عليه في سنة ١٩٧٠ ، وأن بلده يساعد البلدان النامية في تشييد أكثر من ٢٤٠٠ مشروع من بينها ١١٢٤ مشروعا في قطاع الصناعة • وقد جرى بالفعل اتمام ألف وثلاثمائة وأربعة وستين مشروعا (من بينها ٦٧٠ في قطاع الصناعة) •

١١٥ــ وامتدح ممثلو بلدان اشتراكية عديدة في أوروبا الشرقية أنشطة المساعدة الفنية التي يقوم بها الأونكتاد في مجال التجارة مع البلدان الاشتراكية ، والتي ألحوا على ضرورة استمرارها في الفترة ١٩٧٩ــ١٩٨١ • وأعربوا عن استعدادهم للمساهمة بفعالية في تنفيذ هذه المشاريع• كذلك أشاروا الى أهمية الأونكتاد كأداة للتشاور تسهم في تشجيع التجارة والعلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية •

١١٦ــ وأشار ممثلو مختلف البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، في معرض اشارتهم الى البيان الذي ألقاه ممثل أحد البلدان النامية (يرجع الى الفقرتين ١٠٣ و١٠٤ أعلاه) ، الى التقدم الكبير الذي تحقق منذ انعقاد الدورة الرابعة للأونكتاد في مجال تنمية التجارة والعلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • وقال ممثل أحد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية أن بلده قد وقع حديثا ١٤ اتفاقا للتجارة والتعاون الاقتصادي والعلمي والفني مع حكومة البلد النامي المعني • كما أشار الى أن ممثلي بعض البلدان النامية قد حاولوا تطبيق المعايير ذاتها التي يطبقونها على العلاقات التجارية لبلدانهم مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو على التبادل التجاري بين بلدانهم وبين البلدان الاشتراكية • ولاحظ ممثلو بعض البلدان الاشتراكية الاخرى في أوروبا الشرقية أنهم قد أجابوا في بياناتهم العامة بالتفصيل على كثير من الأسئلة التي أثارها ممثل ذلك البلد النامي ، مثل الاسئلة المتعلقة بطريقة سير نظام

Digitized by UNOG Library

التفضيلات الجمركية ، وعلاقات الائتمان والمدفوعات وطريقة عمل قطاع التجارة الخارجية في البلدان الاشتراكية ... الخ . كما أشاروا الى أن بلدانهم ، وكذلك البلدان الأخرى في أوروبا الشرقية لم تطبق أى حواجز غير جمركية . وأشاروا أيضا الى الوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد والتي تضمنت معلومات مفصلة عن بعض القضايا التي حددها ممثل البلد النامي المعني .

١١٧- وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان انتعاش الاقتصاد العالمي لم يبلغ الحد المرجو، وذلك على الرغم من التقدم الذى تحقق في بعض المجالات . وأضاف أنه مما يدعو الى الاطمئنان ملاحظة وجود ادراك واسع لا سابق له في المجتمع الدولي بحاجة كل البلدان ومجموعات البلدان الى القيام بعمل محدد واتخاذ تدابير سياسة أكثر تماسكا وتناسقا من أجل تحسين طريقة سير الاقتصاد العالمي وتشجيع تقدم ذى مغزى في السعي الى هيكل اقتصادى دولي أكثر انصافا ، وبعد أن أكد مغزى العوامل العديدة التي تدعو الى التعاضد الاقتصادى العالمي ، أعرب عن رأيه بأن مصطلح " الترابط " يعني ضمنا مسؤولية كل أطراف الاقتصاد العالمي ، سواء كانت بلدانا متقدمة النمو ذات اقتصاد سوقي ، أو بلدانا متقدمة النمو ذات اقتصاد مخطط مركزيا أو بلدانا نامية . وقال ان هدف بلدان المجموعة باء كان دائما زيادة تدفق الموارد الحقيقية الى البلدان النامية . وفي الوقت نفسه ، تعبر بلدان المجموعة باء عن رغبتها في أن تواصل البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية تعزيز جهودها للقيام بمثل ذلك .

١١٨- وتعقيبا على زيادة التبادل التجارى بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية التي سجلت في عام ١٩٧٧ ، أشار الى أن اجمالي الزيادة يعزى أساسا الى ارتفاع في صادرات البلدان الاشتراكية الى البلدان النامية أكبر كثيرا منه في الاتجاه العكسي . وعلى ذلك، فان بلدان المجموعة " باء " ترى أن الحاجة مازالت تدعو الى بذل جهد أكبر للتغلب على هذه المشكلة الخاصة باختلال التوازن ولزيادة تنشيط الاستفادة بالامكانيات القائمة غير المستخدمة .

١١٩- وتعقيبا على الوثائق التي أعدتها الأمانة والمتعلقة بالتبادل التجارى بين الشرق والغرب، أكد موقف المجموعة " باء " من أن هذا المجال يعتبر أحد الاهتمامات الرئيسية للجنة الاقتصادية لأوروبا ، وللجنتها المعنية بتنمية التجارة على وجه الخصوص . وفي معرض اشارته الى عدد من الوثائق حول التبادل التجارى بين الشرق والغرب ، وحول العلاقات الاقتصادية التي أعدتها أمانة اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، أوضح أنها ليست في متناول يد أعضاء حكومات اللجنة الاقتصادية الأوروبية فحسب ، بل انها أيضا في متناول يد جميع منظمات الأمم المتحدة . وأعادت المجموعة " باء " تكرار رأيها بأن عمل أمانة الأونكتاد ينبغي أن يقتصر على النظر في المفاهيم والتطبيقات العملية التي قد تزيد من تعزيز تنمية التبادل التجارى والعلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية . وفي هذا السياق ، عبر عن الرأى بأن وصف التبادل التجارى بين الشرق والغرب ، الوارد بالوثائق التي أعدتها أمانة الأونكتاد ليس وثيق الصلة بمناقشات اللجنة الثانية للدورة . وأضاف أن بلدان المجموعة " باء " تود أن ترى زيادة مطردة في العلاقات الاقتصادية بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية . وسوف يضاعف ذلك من التدفق اللازم للموارد الحقيقية الى البلدان النامية ، وبذا تضمن قدرتها على التنافس في الاقتصاد العالمي .

١٢٠- وفي تعليق تال ، أيد المتحدث باسم المجموعة باء مجموعة السبعة والسبعين في رغبتها في تجنب الافراط بالتأكيد على اعتبارات التبادل التجارى بين الشرق والغرب في اللجنة الثانية

Digitized by UNOG Library

للدورة • وكرر موقف المجموعة باء من أن بحث هذه الاعتبارات يكون أكثر ملاءمة في اطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا • واستشهد بأمثلة محددة مما ورد في تقارير اللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تنمية التجارة ، وهي تقارير متوفرة قد تكون ذات أهمية بالنسبة للبلدان النامية •

١٢١ــ وقدم ممثل مجلس التعاضد الاقتصادي معلومات مسهبة عن تطور اقتصادات البلدان الأعضاء في المجلس المذكور ، وعن تكثيف تعاونها الاقتصادي المتبادل في عملية تنفيذ البرنامج الشامل لزيادة توسيع وتحسين التعاون وتنمية التكامل الاقتصادي الاشتراكي ، وعن التطورات الأخيرة التي طرأت على التعاون الاقتصادي بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي وبين البلدان ذات النظم الاقتصادية المختلفة ، وكذلك التعاون بين مجلس التعاضد الاقتصادي وبين البلدان غير الأعضاء فيه • وأكد على أهمية بعض الأشكال الجديدة للتعاون المتبادل ، وعلى وجه التخصيص ، برامج التعاون المشترك الطويلة المدى الخاصة بالبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي والتي ووفق عليها مؤخرا في الدورة الثانية والثلاثين للمجلس • وأشار الى أنه يمكن أن يتوقع أيضا أن تقوم البلدان الأعضاء في المجلس ، لدى قيامها بالبرامج المشار اليها أعلاه ، بتوسيع علاقاتها الاقتصادية مع البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ولا سيما مع البلدان النامية • ووصف نمو التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية بين البلدان الأعضاء في المجلس وبين البلدان النامية ، فشدد على أن تدفق التجارة هذا هو من أنشط قطاعات التجارة الاجمالية للبلدان الأعضاء في المجلس • وهناك في الوقت الحاضر ٤٧٨ مشروعا من المشروعات الصناعية وغيرها قد تم تنفيذها أو يجرى تنفيذها أو هي في سبيلها الى التنفيذ ، كما تم استكمال ٢٨٣٠ مشروعا دخلت حيز التشغيل •

١٢٢ــ وقال ، مشيرا الى العلاقات المتعددة الأطراف بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي والبلدان النامية ، ان المجلس في دورته الأخيرة قد نظر بعين الاعتبار في طلب فييت نام بشأن انضمامها الى المجلس • كما عبر المجلس أيضا عن موقفه الايجابي حيال اهتمام جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وأنغولا واثيوبيا ، بتوسيع تعاونها الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي المتعدد الأطراف والثنائي مع البلدان الأعضاء في المجلس • وقال ، في وصف تنفيذ الاتفاقات التي أبرمت أخيرا بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي وبعض البلدان النامية (العراق والمكسيك) ، ان البلدان الأعضاء بالمجلس تعتبر أن النتائج الاولى التي تحققت في علاقاتها المتعددة الأطراف مع تلك البلدان كانت ايجابية •

١٢٣ــ وعبر عن القلق الشديد للبلدان الأعضاء في المجلس فيما يتعلق بنمو السياسة الحمائية في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو مما يؤدي الى تمييز ضد ازاء البلدان الأخرى ، بما في ذلك البلدان الاشتراكية • وفيما يتعلق بالعلاقات مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو قام بوصف تطور التعاون المتعدد الأطراف بين مجلس التعاضد الاقتصادي وبين أحد بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو (فنلندا) الذي يرتبط باتفاق خاص مع المجلس ، فأشار الى الاقتراح المتعلق بعقد اتفاق بين مجلس التعاضد الاقتصادي والبلدان الأعضاء في هذا المجلس من جهة ، وبين المجتمع الاقتصادي الأوروبي والبلدان الأعضاء في المجتمع الاقتصادي الأوروبي من جهة أخرى •

١٢٤ــ وعبر عن ارتياح أمانة مجلس التعاضد الاقتصادي لزيادة تعزيز التعاون بين المجلس والأونكتاد ، وفقا للأحكام ذات الصلة من قرار المؤتمر ٩٥ (د ــ ٤) • وأوضح أن مجلس التعاضد الاقتصادي قد قام بدور فعال في أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد ، وخاصة عن

Digitized by UNOG Library

طريق نشر المعلومات حول أنشطة وخبرة مجلس التعاضد الاقتصادى في حقل التعاون الاقتصادى مع البلدان غير الأعضاء ، ومع المنظمات الدولية الاقتصادية • وقد ساهمت أمانة المجلس في عمل فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بفرص التجارة الناشئة عن المشاريع المتعددة الأطراف للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ، وذلك بالمشاركة الفعالة في مداولات الفريق ، ولا سيما عن طريق عقد مشاورات مثمرة مع أمانة الأونكتاد حول القضايا ذات الصلة قبل اجتماع الفريق • وليست القضايا التي كانت قيد بحث فريق الخبراء ذات أهمية كبيرة فحسب ، بل انها أيضا ذات صبغة جديدة تماما ، ولذا فانها تحتاج للمزيد من الدراسة • وقال ان امانة مجلس التعاضد الاقتصادى على استعداد لبذل المزيد من المساعدة ، في نطاق اختصاصها ، الى البلدان النامية التي يعنيها الأمر والى أمانة الأونكتاد ، لتوضيح القضايا المتعلقة بتنمية التعاون على أساس متعدد الأطراف بين البلدان النامية وبين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى •

١٢٥ــ وأكد ممثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا أنه يمكن وضع الوثائق التي أعدتها أمانة اللجنة في متناول يد جميع الوفود المعنية •

١٢٦ــ وأعرب المتحدث باسم المجموعة باء عن تعاطف البلدان الأعضاء في مجموعته مع رغبة البلدان النامية في توسيع تجارتها مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • ومضى يقول انه يشاطر مجموعة السبعة والسبعين في الرأى القائل بأن مناقشة التجارة بين الشرق والغرب قد تطغى على مناقشة توسيع التجارة والعلاقات الاقتصادية بين هاتين المجموعتين من البلدان • وعلى الرغم من الطبيعة الشاملة للأونكتاد ، فانه ينبغي تجنب الازدواج في الأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات الأخرى للأمم المتحدة ، حسبما ورد في الفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د ــ ١٩) • وأضاف أنه يكرر من جديد وجهة نظر مجموعته بأن اللجنة الاقتصادية لأوروبا هي المحفل المناسب في منظومة الأمم المتحدة لمناقشة التجارة بين الشرق والغرب • وقال انه ، مع اعترافه بما في مفهوم الترابط الاقتصادى العالمي من صحة ، يرى ان العلاقات بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية ، في الظروف الحالية ، لا تتأثر على نحو مباشر بحالة العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب •

١٢٧ــ وأردف يقول انه يؤيد رغبة البلدان النامية في الحصول على تدفقات أكثر انتظاما من المعلومات من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية عن امكانيات تيسير الوصول الى اسواقها وتحسين لوائح نظام الافضليات المعمم لصالح البلدان النامية ، وانه يؤيد أيضا طلب مجموعة السبعة والسبعين الى البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية بأن تعتمد سياسة تشمل عددا أكبر من الأطراف فيما يتعلق بمعونتها • وأضاف قائلا ان مجموعته تدعو أيضا البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى الى زيادة تدفقات المعونة من جانبها الى البلدان النامية • واختتم حديثه قائلا انه يؤيد اقتراح مجموعة السبعة والسبعين بالدعوة الى انعقاد فريقي الخبراء الدوليين الحكوميين في غضون عام ١٩٧٩ •

١٢٨ــ وبين المتحدث باسم المجموعة دال ، ردا على المسائل التي أثارها المتحدث باسم المجموعة باء والمتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين ، أن وفود المجموعة دال قد دللت على نحو واضح على الاهتمام والانتباه الجديين لحكومات بلدانها بتنمية التجارة بين البلدان ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة • وأضاف يقول ان البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية تعزز هذه العلاقات ، آخذة في كامل الحسبان القرارات المتصلة بالموضوع التي اتخذتها

Digitized by UNOG Library

الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، ولا سيما قرارات المؤتمر ١٥ (د-٢) و٥٣ (د-٣) و ٩٥ (د-٤) • وان هذه القرارات ، وكذلك قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) ، تمثل الأساس الوحيد لأنشطة الأونكتاد في هذا الميدان وينبغي أن توضع في الاعتبار على نحو متكامل • وقد أعربت البلدان الاشتراكية الأعضاء في المجموعة دال عن وجهات نظرها بشأن هذه المسائل في بيانها المشترك في الدورة الرابعة للأونكتاد (TD/211) • وان جميع مساعيها تستهدف دائما القيام بمساهمة ايجابية وبناءة في هذا الميدان الهام من أنشطة الأونكتاد •

١٢٩- وأشار الى أن بلدان المجموعة دال تكرر من جديد أنه ينبغي النظر ، في نطاق العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، في جميع التدفقات التجارية ، أى في تجارة البلدان الاشتراكية مع البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو على السواء • وان من رأى المجموعة دال ان استثناء جزء معين من المهام المحددة للجنة الثانية للدورة وتوسيع الاعمال عن طريق القيام ، حسبما هو مقترح ، باضافة " جميع مجالات التعاون الاقتصادى " ، يعنيان تنقيحا جوهريا للقرارات الراهنة وللاختصاصات التي تقوم أعمال اللجنة على أساسها • وأضاف أن أى ابتعاد عن هذا الأساس سيكون مخالفا لقرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) وسيحد من فعالية التدابير والسياسات المتوخاة لتنمية العلاقات التجارية مع البلدان النامية ، نظرا لأنه من غير الممكن تناول جانب من تجارة البلدان الاشتراكية ، مع تجاهل وضع سياستها التجارية الشاملة • ولاحظ أيضا أنه ليس للجنة الدورة صلاحية تغيير اختصاصاتها •

١٣٠- أما بشأن النتائج التي توصل اليها فريقا الخبراء الدوليان الحكوميان والواردة في الوثيقتين TD/B/680 وTD/B/683 ، فقد ذكر أن الخبراء قاموا بعمل جيد جدا وحققوا بعض النتائج الايجابية • وأضاف أنه يرى أن الخبراء من البلدان الاشتراكية المشتركة بذلوا أقصى ما في طاقتهم للمساهمة على نحو ايجابي وبناء في أعمال هذين الفريقين • وان من رأى المجموعة دال أن فريق الخبراء الذى بحث النظام المتعدد الأطراف للمدفوعات بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية أكمل أعماله وان تنفيذ توصيات هذا الفريق ستساهم في زيادة تنمية العلاقات التجارية بما يعود بالفائدة المتبادلة على البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • أما بشأن فريق الخبراء المعني بالفرص التجارية الناشئة عن اللوائح المتعددة الأطراف للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ، فقد شدد على أن مجال أنشطة هذا الفريق جديد تماما ولم يقم الأونكتاد باستكشافه من قبل • واستطرد قائلا انه على الرغم من عدم الوصول الى توافق في الرأى بشأن توصيات مشتركة ، فقد حددت بعض الآراء والاقتراحات • وترى المجموعة دال انه ليس بوسع اللجنة الثانية للدورة أن تتوصل ، بدلا من الخبراء وباسمهم ، الى حل لجميع المسائل الهامة المتصلة بمشروع التوصيات الواردة في مرفق تقرير الفريق(TD/B/680) •

١٣١- وأعلن ممثل أحد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية انه يختلف مع وجهة النظر القائلة بأن البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية لم تبذل جهدا لاتخاذ تدابير لصالح أقل البلدان نموا • وأشار الى تجربة بلده التي أزالت- في اطار لائحتها للأفضليات المعممة- كل الرسوم الجمركية على الواردات من أقل البلدان نموا • وأعرب عن شكوكه كذلك ازاء وجهة النظر التي أعرب عنها المتحدث باسم المجموعة باء والقائلة بأن التجارة بين الشرق والغرب ليس لها أى أثر على التجارة والعلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، اذ أن تجربة بلده تدل على أن الصعوبات المتزايدة التي صادفها في ترويج تجارته وعلاقاته الاقتصادية مع بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو قد أدت الى صعاب في تجارته مع البلدان النامية •

Digitized by UNOG Library

وقال انه يشاطر مجموعة السبعة والسبعين حرصها على ألا تؤثر التجارة بين الشرق والغرب تأثيرا سيئا على التجارة والعلاقات الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، ولاحظ أنه لهذا السبب ينبغي تناول مسألة التجارة بين الشرق والغرب في سياق هذا البند من بنود جدول الأعمال •

١٣٢ــ وأشار ممثل بلد آخر من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الى بيان المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين فقال ان بلده يؤيد قرار المؤتمر ٩٥ (د ــ ٤) الذى ينص على استكشاف امكانات جديدة ، عن طريق عقد فريقي الخبراء الدوليين الحكوميين المشار اليهما أعلاه ، تكمل الجهود الحكومية لترويج التجارة المتبادلة • وأضاف أن اللوائح المتعددة الأطراف للدول الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى يمكن أن تتيح هذه الامكانات الاضافية • وأعرب مع ذلك عن أسفه لأن البلدان النامية لم تبد اهتماما محددا بالتعاون مع بلده من خلال هذه الخطط • وأشار الى امكانات التعاون بين بلاده والبلدان النامية من خلال الخطط المتعددة الأطراف للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى ، ولاسيما في مجالات تخصص بلده في ميادين مثل تعدين الفحم والصناعات الهندسية والمنسوجات ومصايد الاسماك • وقال انه وان كانت المشاريع الثنائية هامة جدا في هذا المجال فان بلده على استعداد للدخول في مباحثات محددة تستهدف العمل مع البلدان النامية المهتمة بشأن امكانات التعاون عن طريق الخطط المتعددة الأطراف في الفروع المشار اليها •

١٣٣ــ وذكر ممثل بلد آخر من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية أن وفده لا يفهم موقف المجموعة باء التي دأبت على رفض النظر في موضوع التجارة بين الشرق والغرب في الأونكتاد ، مدعية بأن اللجنة الاقتصادية لأوروبا هي المحفل المناسب لهذا الموضوع • وقال انه لا يقلل من دور اللجنة الاقتصادية لأوروبا في هذا الميدان ولكنه يلاحظ عدم حدوث أى تقدم ملموس في المداولات حول قضايا التجارة بين الشرق والغرب في تلك اللجنة ، فالتقدم الذى تحقق يتصل أساسا بحل مسائل تقنية كالتراخيص وتوحيد المعايير ــ وهي مسائل مفيدة بالطبع ــ ولكن حينما كانت اللجنة الاقتصادية لأوروبا تتطرق الى قضايا التجارة بين الشرق والغرب ، بما في ذلك زيادة الاتجاهات الحمائية في بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، والحواجز الجمركية ، وما اليها ، كان ممثلو بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو يذكرون أن هذه القضايا يجرى النظر فيها في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في نطاق الغات • ولاحظ أن بوسع المرء أن يخلص الى أن بلدان المجموعة باء تحاول أن تتجنب دراسة التجارة بين الشرق والغرب في أى محفل • وقال ان من رأى بلاده أن من واجب الأونكتاد ، باعتباره أكثر محافل الأمم المتحدة التي تتناول قضايا السياسات التجارية تمثيلا ، أن ينظر في العلاقات التجارية بين الشرق والغرب •

١٣٤ــ وشدد المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين ، ردا على بيانات المتحدثين باسم المجموعة باء والمجموعة دال ، على أن موقف مجموعة السبعة والسبعين فيما يتعلق بالتجارة والعلاقات الاقتصادية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة قد تم توضيحه تماما في بيانه السابق ، وشكر المجموعة باء على تأييدها لموقف مجموعة السبعة والسبعين ، وأعاد تأكيد موقف مجموعته من أن التجارة بين الشرق والغرب يجب ألا تكون لها آثار معاكسة على التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية •

Digitized by UNOG Library

١٣٥ـ وأشار الى بيان المتحدث باسم المجموعة دال فقال انه لن يرد على الجزء الأول من ذلك البيان فيما يتعلق باختصاص الأونكتاد ، ولكنه يتساءل لماذا تجد المجموعة دال صعوبة في قبول الاقتراح بتغيير صياغة بند جدول الأعمال الذى تنظر فيه اللجنة الثانية بحيث يغطي التجارة والعلاقات الاقتصادية مع أن النهج الشامل ازاء هذه العلاقات مقبول لدى البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وهي تقوم بممارسته •

١٣٦ـ وقال ان مجموعة السبعة والسبعين لا ترى أن أعمال فريقي الخبراء الدوليين الحكوميين قد انتهت ، ولذلك فهي تقترح عقد دورات أخرى لفريقي الخبراء •

١٣٧ـ ثم عرض ، باسم مجموعة السبعة والسبعين ، مشروع قرار (TD/B(XVIII)/SC.II/L.2 و Corr.1) وشرح أهم أحكامه •

١٣٨ـ وفي جلسة لاحقة عرض المتحدث باسم المجموعة دال مشروع قرار (TD/B(XVIII)/SC.II/L.3) مقدما باسم البلدان الأعضاء في المجموعة دال وشرح أهم أحكامه •

١٣٩ـ وفي الجلسة الختامية ، كرر المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين البيان الذى سبق أن أدلى به ومؤداه أن العمل في اللجنة الثانية للدورة يرمي الى التحضير لعمل الدورة الخامسة للأونكتاد بشأن هذا البند • ويستهدف مشروع القرار المقدم من مجموعة السبعة والسبعين (TD/B(XVIII)/ SC.II/L.2 and Corr.1) تعزيز هذا العمل التحضيرى بشكل محدد • ويستند المشروع الى قرار المؤتمر ٩٥ (د ـ ٤) ، والوثائق المعدة للمجلس ، والبيانات الملقاة اثناء عمل اللجنة ، كما يعتبر المشروع في رأيه موضوعيا ومتوازنا وبناء • وأعرب عن أسف مجموعته لأن مشروع القرار لم يعتمد بعد ، وأضاف أن شعورها بالأسف يقوى نظرا لأن البلدان النامية قد توصلت عبر السنين مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الى شيء من التفاهم المتبادل حول قضايا داخلة في ميدان التعاون الاقتصادى الدولي ، ولأن هذا القدر من التفاهم لم يتجل في تدابير ايجابية محددة في سياق مشروع القرار المقدم من مجموعته ، ولأن فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بالفرص التجارية لم يستطع الموافقة على اقتراحات محددة وضعتها مجموعة السبعة والسبعين نظرا للصعوبات المواجهة من جانب المجموعة دال ، وبوجه عام لأن هذا الاتجاه الاخير المؤسف سيكون له ، في رأيه ، أثر ضار على الرأي العام في البلدان النامية • على أنه أعرب عن أمله في أن يمكن انقاذ الموقف بصورة مشتركة قبل أن ينهي المجلس دورته الحالية ، ودعا المجموعة دال الى اتخاذ موقف أكثر مرونة • وقال ان مجموعة السبعة والسبعين على استعداد ، كما كانت على الدوام ، لتقديم مساهمتها البناءة في هذا العمل •

١٤٠ـ وذكر المتحدث باسم المجموعة دال أن البلدان الأعضاء في مجموعته قد اشتركت بشكل نشط وبناء في أعمال اللجنة الثانية للدورة • وأشار الى الموقف الجدى الذى تقفه حكومات البلدان الاشتراكية من هذا الميدان الهام لأنشطة الأونكتاد ، ونوه بالتقدم الملحوظ المحرز في العلاقات التجارية بين بلدان مجموعته والمجموعات الاقليمية الأخرى ، وخاصة مع البلدان النامية • وأعرب من جديد عن الاقتناع القوى لبلدان المجموعة دال بأن على الأونكتاد ، بوصفه أكثر الهيئات الدولية المعنية بالتجارة والتنمية عالمية ، تعزيز أنشطته بغية توسيع وتنويع التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بكافة تدفقاتها • وأثنى ثناء بالغا على نتائج المشاورات الثنائية والمتعددة الأطراف التي تمت اثناء الدورة الحالية للمجلس ، وأكد أن البلدان

Digitized by UNOG Library

الاشتراكية تقدر الدأب على هذه الممارسة في السنوات القادمة في اطار دورات المجلس وكذلك خارج هذا الاطار على حد سواء .

١٤١ـ وأشار المتحدث باسم المجموعة باء الى أن تحقيق النجاح في الميدان قيد المناقشة أمر تمس اليه الحاجة بوصفه عنصرا أساسيا في حل المشاكل التجارية العالمية ، وخاصة بغية تحسين الطاقة الاقتصادية للبلدان النامية ، وفي هذا الصدد لاحظ بقلق أنه لم تنتهز في لجنة الدورة كل الفرص المتاحة للخروج بنتائج حاسمة .

١٤٢ـ وعلق على الحاجة الى اتخاذ تدابير متعددة الأطراف على النحو المبين في قرار المؤتمر ٩٥ (د ـ ٤) فقال ان موقف المجموعة باء كان على الدوام أن هذا القرار معني أساسا بالعلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وان الدعوة الى اتخاذ تدابير متعددة الأطراف انما هي موجهة أساسا الى هاتين المجموعتين من البلدان . وأضاف أن على الأونكتاد وأمانته تركيز وقتهما وموارد هما على هذا الجانب من القضية . وأضاف أن البيان الذى أدلى به في جلسة سابقة المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين (أنظر الفقرات ٩٨ـ ١٠٢ أعلاه) يعتبر في رأيه منسجما مع القرار ٩٥ (د ـ ٤) نصا وروحا ، اذ يدعو الى اتخاذ تدابير عملية من جانب البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وذكر بوجه خاص عدة نقاط أبدتها مجموعة السبعة والسبعين في هذا الصدد . وأعرب أيضا عن تأييد مجموعته ، من حيث المبدأ ، لمشروع القرار المقدم من مجموعة السبعة والسبعين (TD/B(XVIII)/SC.II/L.2 و Corr.1). وقال ان المجموعة باء تأسف لأن لجنة الدورة ليست في مركز تستطيع معه تقديم ارشاد بناء لعمل الدورة الخامسة للاونكتاد بشأن موضوع العلاقات التجارية والاقتصادية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ولكن مجموعته على استعداد للمساهمة في عمل فريق الاتصال التابع للرئيس .

١٤٣ـ وقررت اللجنة الثانية للدورة ، في جلستها السابعة (الختامية) المعقودة في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، اختتام أعمالها على أن يكون مفهوما أن مشاورات الرئيس حول مشروع القرار المقدم من مجموعة السبعة والسبعين (TD/B(XVIII)/SC.II/L.2 و Corr.1) وذلك المقدم من المجموعة دال (TD/B(XVIII)/SC.II/L.3) ستستمر ، وأن رئيس اللجنة سيبلغ الجلسة العامة مباشرة بنتائج هذه المشاورات. واوصت اللجنة أيضا بارفاق مشروعي القرارين بالتقرير (انظر المرفق ه أدناه) .

المشاورات حول العلاقات التجارية والاقتصادية

١٤٤ـ أنهى الرئيس الى لجنة الدورة أنه ، وفقا للفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من الفقرة ١٠ من قرار المؤتمر ٩٥ (د ـ ٤) وبناء على طلب البلدان المهتمة قامت أمانة الأونكتاد منذ بداية الدورة الثامنة عشرة لمجلس التجارة والتنمية وحتى هذا اليوم بتنظيم ٢٨ من المشاورات الثنائية بين ١٨ بلدا ناميا و ٧ من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية . وبالاضافة الى ذلك ، جرت مشاورات كذلك بين ممثل مجلس التعاضد الاقتصادى وممثل احد البلدان النامية . وفضلا عن ذلك، جرت أثناء هذه

Digitized by UNOG Library

الدورة مشاورة متعددة الأطراف بين ممثلي مجموعة من البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية • واشتركت أمانة الأونكتاد في التحضير الفني لهذه المشاورات ، وقدمت في بعض الحالات دعمها الملموس بناء على طلب الخبراء المعنيين •

١٤٥- وفيما يتعلق بنتائج هذه المشاورات ، أنهى الى اللجنة أن البلدان التي اشتركت فيها قد تبادلت الآراء حول الوسائل الممكنة لتعزيز أو اقامة العلاقات التجارية الثنائية ، وتشجيع أو توسيع التعاون الاقتصادي والتقني • واثناء بعض المشاورات أوضح خبراء البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية الأشكال المختلفة للتعاون التي ستكون هذه البلدان على استعداد للشروع فيها مع البلدان النامية ، وقدموا عدة أمثلة محددة لاتفاقات من هذا النوع تربط هذه البلدان بعدد كبير من البلدان الأخرى ، ودارت المناقشات في الأغلب حول مسائل تجارية محددة ، وتبادل الخبراء قوائم منتجات لاحالتها الى سلطاتهم المختلفة بغية دراستها واتخاذ ما يمكن اتخاذه من تدابير في المستقبل • وبناء على طلب طرف أو آخر في هذه المشاورات ، قدمت معلومات اما عن امكانيات عقد اتفاقات جديدة ، واما عن وسائل توسيع وتنشيط الاتفاقات القائمة •

١٤٦- ودارت بعض المناقشات الأخرى أيضا حول نقص المعلومات المتاحة عن امكانيات التصدير والاستيراد ، وحول الافتقار الى نشر المعلومات التجارية الدقيقة ، وعدم وجود سياسة ديناميية للتصدير ، والجهل المتبادل بامكانيات التعاون الاقتصادي ، وما يلحقه التبادل التجاري عن طريق الوسطاء من أضرار بالطرفين ، وكذلك حول الوسائل الممكنة لتذليل كل هذه الصعوبات • ولهذا الغرض ، تم الاتفاق على ان ترسل في وقت لاحق ، عن طريق الأونكتاد أو الغرفة التجارية للبلد المعني ، نماذج للاتفاقات التجارية أو اتفاقات التعاون ، ومنشورات عن تنظيم التجارة الخارجية وسير عملياتها في بلد أو آخر من البلدان الأطراف في هذه المشاورات ، وكذلك مشاريع انمائية محددة • كما أتاحت بعض المشاورات الثنائية دراسة مسائل تتعلق بالائتمانات والمدفوعات•

١٤٧- ومن جهة أخرى ، بحثت أيضا مسألة التحضير لزيارات البعثات التجارية لهذا البلد أو ذاك من البلدان المشتركة في بعض المشاورات ، وكذلك مسألة التحضير لاجتماعات اللجان الدولية الحكومية المختلطة أو اشتراك بعض البلدان في معارض تجارية •

١٤٨- واثناء المشاورات التي حضرتها أمانة الأونكتاد ، قدمت الأمانة بناء على طلب الأطراف المعنية معلومات عن الدور الذي يمكن أن يؤديه الأونكتاد بغية تيسير تنمية المبادلات ، وخاصة بفضل أنشطة المساعدة التقنية • ومن جهة أخرى ، أعربت الأطراف التي اشتركت في المشاورات عن شكرها لأمانة الأونكتاد على تنظيمها هذه المشاورات وأكدت فائدة هذا الجهاز من أجهزة الأونكتاد في تنمية تجارتها • وفضلا عن ذلك ، اتفق بعض الشركاء على أن يواصلوا في هذه العاصمة أو تلك من عواصمهم دراسة المشاكل التي بدأوا البحث فيها اثناء دورة المجلس •

١٤٩- وفي الختام ، أعاد الرئيس الى أذهان اللجنة أن المشاورات لا تقتصر على كامل فترة دورة المجلس فحسب بل يمكن أن تجرى كذلك خارج هذا الاطار • وقال ان أمانة الأونكتاد على استعداد لتنظيم مثل هذه المشاورات بناء على طلب الدول الأعضاء في الأونكتاد •

نظر الموضوع في الجلسات العامة

١٥٠- قدم رئيس اللجنة الثانية للدورة تقرير اللجنة المذكورة (TD/B(XVIII)SC.II/L.1 بصيغته المعدلة بالوثيقة TD/B/L.513) الى الجلسة ٥٠٩ للمجلس ، المنعقدة في ١٥ أيلول / سبتمبر

Digitized by UNOG Library

١٩٧٨ ، مشيرا الى تعديل آخر أدخل على الفقرة ٥٥ في الوثيقة TD/B/L.513 . وأشار الى أنه جرت مشاورات غير رسمية في جو ودى وبناء بشأن مشروعي القرارين المقدمين من مجموعة السبعة والسبعين والمجموعة دال . غير أنه لم يمكن التوصل ،للأسف ، الى اتفاق على نص مشترك وأوصت لجنة الدورة بارفاقهما بتقرير المجلس .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

١٥١ — اعتمد المجلس في الجلسة ذاتها تقرير اللجنة الثانية للدورة لادراجه في المكان المناسب في تقرير المجلس، وأحاط علما بتقرير فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بالفرص التجارية الناتجة عن اللوائح المتعددة الاطراف للبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى (TD/B/680) ، وبتقرير فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بدراسة مسألة اعداد نظام متعدد الاطراف للمدفوعات بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية (TD/B/683) . كما قرر أيضا ارفاق مشروعي القرارين المقدمين الى اللجنة الثانية للدورة (٩) .

١٥٢ — وأعلن ممثل الصين أن وفده لم يشترك في أعمال لجنة الدورة ، وبالتالي فانه يحتفظ بموقفه فيما يتعلق بمحتويات تقرير هذه اللجنة . غير أنه عبّر عن تعاطف بلده مع موقف مجموعة السبعة والسبعين الذى انعكس في التقرير المذكور.

١٥٣ — وذكر المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين أن مرفق تقرير اللجنة الثانية للدورة يضم مشروع قرار مقدم من مجموعته . والغرض الاساسي من هذا المشروع هو تمكين العمل التحضيرى للدورة الخامسة للأونكتاد من التركيز على بعض المسائل المحددة ، وأن يكون اسهاما جزئيا في عملية تنفيذ قرار المؤتمر ٩٥ (د — ٤) . وقال ان مجموعة السبعة والسبعين تعتبر ذلك أمرا حيويا اذا كان للمؤتمر في دورته الخامسة أن يحقق نتائج بصدد هذا البند بالذات، تكون لها فائدة حقيقية وأساسية للعالم الثالث . وستكون هذه الاعتبارات هي المبرر الوحيد لوضع أى بند في جدول أعمال المؤتمر.

١٥٤ — وأردف قائلا ان من المؤسف للغاية ، لذلك ، انه برغم كل الجهود التي بذلتها مجموعة السبعة والسبعين مازالت وفود المجموعة دال تصر على موقفها السابق غير المرن الذى اتخذته أثناء اجتماع فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بالفرص التجارية الناشئة عن المشاريع المتعددة الاطراف للبلدان الاعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادى . لذلك فان الوفود ستعود الى الاجتماع في الدورة الخامسة للاونكتاد دون أن يتحقق تنفيذ القرار ٩٥ (د — ٤) . وأضاف أن تقرير هذا الفريق (TD/B/680)، يحتوى في المرفق على مشروع توصيات مجموعة السبعة والسبعين ، التي لم يتمكن الفريق الدولي الحكومي من الموافقة عليها بسبب موقف المجموعة دال غير المرن . لذلك فانه يبدو أن هناك اتجاها الى الاكتفاء بارفاق مقترحات مجموعة السبعة والسبعين بشأن هذه المسألة بالتقارير.

١٥٥ — ومضى قائلا ان ممثلي بلدان المجموعة دال قد أعلنوا عدة مرات في المجلس عن توافر الامكانات والفرص غير المستغلة في بلدانهم ، والتي يمكن أن تفيد البلدان النامية وتحدثوا عن

---

(٩) يرد نصا مشروعي القرارين المذكورين في المرفق ٥ أدناه .

Digitized by UNOG Library

العناصر الديناميه في علاقاتها التجارية والاقتصادية مع البلدان النامية • وقال ان مجموعة السبعة والسبعين تهتم بهذا الموضوع ، وتأمل تحقيق أكبر فائدة منه ، غير أن محاولاتها قد أخفقت في مناسبات عديدة بسبب عدم توافر الرغبة لدى المجموعة دال في دعم المقترحات المحددة التي قدمتها مجموعة السبعة والسبعين • وعبر عن قلق مجموعة السبعة والسبعين من أن يؤثر هذا الاتجاه المؤسف تأثيرا ضارا على الرأى العام في العالم الثالث • واختتم حديثه بالتعبير عن تقديره لرئيس اللجنة الثانية للدورة الذى يرجع اليه بدرجة كبيرة ذلك الجو الطيب الذى ساد المشاورات غير الرسمية •

١٥٦ــ وأيد المتحدث باسم المجموعة دال الملاحظات التي أبداها رئيس اللجنة الثانية للدورة وقال ان المجموعة دال مقتنعة بشدة بأنه كان هناك تبادل مفيد لوجهات النظر في لجنة الدورة في مجال العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في جميع تدفقاتها التي انعكست على نحو مناسب في التقرير • ووفقا لقرار المؤتمر ٩٥ (د ــ ٤) ، قامت لجنة الدورة في نطاق اختصاصاتها ، في جملة أمور ، بدراسة المشاكل العديدة التي تتصل بالبند ٣ من جدول الأعمال ، وأجرت تقييما لنتائج اجتماعات فريقي الخبراء الدوليين الحكوميين • وبالاضافة الى ذلك ، جرى عدد من المشاورات غير الرسمية المكثفة بهدف اعتماد قرار مشترك • وقد أمكن تحقيق بعض التقدم ، غير أنه كانت هناك وجهات نظر مختلفة بصدد بعض جوانب الموضوع الأساسية، وذلك رغم المقترحات البناءة العديدة التي قدمتها المجموعة دال من أجل ايجاد حلول مشتركة • وقال ان الاهتمام الرئيسي للمجموعة دال هو انها لا تستطيع قبول أية نتيجة لا تتضمن جميع تدفقات التجارة والعلاقات المتبادلة فيما بينها • وزيادة على ذلك ، فانها تعتبر أن استبعاد واحد أو أكثر من تدفقات التجارة الدولية من الدراسة يتعارض مع الطابع العالمي للأونكتاد ومع قرارات الأونكتاد المتصلة بالموضوع •

١٥٧ــ وفي هذا الاطار ، قال ان المجموعة دال بذلت كل ما في وسعها لتخطي الاختلافات القائمة ، وليس ذنب المجموعة دال انه لم يمكن التوصل الى قرار مشترك ، نظرا لأن المجموعات الأخرى قد تناولت جوانب محدودة من المسألة • وتبعا لذلك ، فان من واجب المجموعة دال أن ترفض الآراء التي عبر عنها المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين طالما انها تتعارض مع المبادئ المذكورة أعلاه •

١٥٨ــ ولاحظ المتحدث باسم المجموعة باء بقلق ان المناقشات التي دارت في اللجنة الثانية للدورة لم تحقق نتائج نهائية • وقال ان مجموعته مندهشة لأن المجموعة دال لم تتمكن من تأييد مشروع نص كان قد تم الاتفاق التام بشأنه كله تقريبا ، باستثناء جزأين موضوعين بين أقواس • ومن الضرورى تحقيق نتائج ناجحة بشأن المسائل التي تناولتها الدراسة في لجنة الدورة ، باعتبارها عنصرا أساسيا في حل مشاكل التجارة العالمية وتحسين امكانات البلدان النامية • وقد بذلت مجموعة السبعة والسبعين جهودا جديرة بالثناء لتحديد توقعاتها ، وعبرت عن وجهات نظرها فيما يتعلق بتنفيذ قرارات المؤتمر المتصلة بالموضوع • وتمشيا مع الدعوة لاتخاذ اجراء بموجب قرار المؤتمر ٩٥ (د ــ ٤) ، قامت مجموعة السبعة والسبعين بصياغة مشروع أيدته المجموعة باء من حيث المبدأ • وترى المجموعة باء أن هناك المزيد من الامكانات لاستخدام الفرص في التجارة بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية • لذلك ، فان المجموعة باء تشعر بأسف حقيقي لعدم

Digitized by UNOG Library

استطاعة لجنة الدورة أن تقدم توجيهات بناءة الى الدورة الخامسة للاونكتاد بصدد هذه المسألة. ومع ذلك، فان المجموعة باء مستعدة للمساهمة في عمل المؤتمر بشأن هذا الموضوع.

١٥٩ـ وأضاف قائلا، بصدد مسألة اختصاص الاونكتاد لبحث التبادل التجاري بين الشرق والغرب، ان المجموعة باء مقتنعة بأنه على الأونكتاد، رغم طابعه الشامل، مراعاة المهام التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

Digitized by UNOG Library

الفصل الثالث

الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : الأهداف وجدول الأعمال المؤقت والأعمال التحضيرية والتنظيم

(البند ٤ من جدول الأعمال)

١٦٠ — كان معروضا على المجلس مذكرة من الأمين العام للأونكتاد (TD/B/L.507 و Add.1) أعدّت استجابة لقرار المجلس ١٥٤ (د — ١٧) الذي قرر فيه أن يكون للدورة الخامسة للمؤتمر جدول أعمال انتقائي ، تدعمه وثائق مقتضبة وموجهة نحو العمل ، وينبغي أن تنظم بحيث تضمن حضور صانعي السياسة من المستوى العالي ، بمن فيهم الوزراء ، وأن تسمح لجميع الوفود بالمساهمة الفعّالة في عملية صنع قرارات الدورة .

ألف — بيانات أُلقيت باسم المجموعات الاقليمية (١٠)

المجموعة باء

١٦١ — قال المتحدث باسم المجموعة باء أنه ، خلال الفترة التي انقضت منذ الدورة الأخيرة للمؤتمر جرت محادثات مكثفة داخل الأونكتاد وفي محافل أخرى وبينما لا يسعنا القول أنه تم التوصل دوما الى التقاء كامل بين وجهات النظر فان المجموعة باء تعتقد أنه قد تم احراز تقدم ملحوظ سواء من حيث التفاهم المتبادل أو على الصعيد التنفيذي . وقد أدى مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي ، في جملة أمور ، الى وضع برنامج عمل خاص يعود بالفائدة على كثير من البلدان النامية الأفقر ، كما أن اجتماع المجلس على المستوى الوزاري قد اعتمد القرار ١٦٥ (د — ٩) بشأن مشاكل الدين والتنمية الذي أعطى نتائج مباشرة وايجابية بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية . وأضاف أن ادراك المجموعة باء للحاجة الى التعاون الوثيق بين جميع البلدان قد ورد بوضوح في البيان الصادر عن مجلس منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي عقد على المستوى الوزاري في حزيران/يونيه ١٩٧٨ ، حينما اتفق الوزراء على برنامج واسع للعمل المتضافر لتحقيق مستوى أثبت من النمو الاقتصادي ، كما أكدوا التزامهم بالسياسات البناءة من أجل التعاون الانمائي لمساعدة البلدان النامية في جهودها لتدعيم وتنويع اقتصاداتها ولضمان ظروف معيشة شريفة لشعوبها . كما أعلن الوزراء عن استعدادهم لتشجيع تغيير هيكلي بنّاء في العلاقات الاقتصادية الدولية ، يؤدي الى اقامة نظام اقتصادي دولي أكثر انصافا واستقرارا .

---

(١٠) بعض هذه البيانات تشير أيضا الى البند ٣ من جدول الأعمال (أنظر الفصل الأول أعلاه) .

Digitized by UNOG Library

١٦٢ — وبهذه الروح يتطلع أعضاء المجموعة باء الى الدورة الحالية للمجلس وفي المقام الاول الى الاونكتاد في دورته الخامسة. وهم يعترفون بتعاظم درجة الترابط بين جميع الدول ومختلف ملامح التعاون الاقتصادى والمالي التي هي موضع اهتمامهم ، ويعتقدون أن عبارة " الترابط " اذا أخذت بصورة جدية فانها تفرض واجبات على جميع الأطراف في الاقتصاد العالمي ، سواء بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو أو البلدان النامية أو البلدان الاشتراكية • ولا يسعنا أن نقلل من شأن المهام التي تواجهنا ، ولكن الترابط يعني أن الاجابات لا تكمن الا في التعاون البناء والرشيد • فمن الواضح أن الأونكتاد ضمن حدود اختصاصه المرسومة بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) ، له دور رئيسي في تشجيع وتنفيذ هذا التعاون : أجل ، لقد اثبتت السنتان الماضيتان ، على الرغم من المشاكل العظيمة واستمرار اختلاف وجهات النظر في بعض المجالات ، أنه من الممكن بل من الواجب متابعة عملية التعاون هذه داخل اطار الأونكتاد • وفي هذا الصدد أشاد بالمساهمات التي قدمها الأمين العام للأونكتاد وموظفوه •

١٦٣ — وانتقل الى أبرز مهام الدورة الحالية ، وهي وضع جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة للاونكتاد قائلا أن المجموعة باء تشعر بأن المواضيع الرئيسية تبدو واضحة لدرجة معقولة . فهي ثمرة المناقشات والمفاوضات التي أجريت أو تجرى حاليا ، وكذلك ثمرة الحاجة المشتركة الى تقرير خطوط التعاون الانمائي في المستقبل ، ويبدو أنها مدرجة بصورة حسنة في الوثيقة (TD/B/L.507) • وقال انه لسوء الحظ حدث مرة أخرى أن نصا هاما وصل متأخرا • بيد أن المجموعة باء تعكف على دراسته بعناية فائقة ، في ضوء البيان الافتتاحي الشيّق للأمين العام للأونكتاد ، التماسا لتشجيع التوصل الى اتفاق خلال الدورة •

١٦٤ — وأردف يقول انه ، في عشية الاعداد لاستراتيجية انمائية دولية جديدة ، سيكون أحد الاهداف الاساسية للدورة الخامسة للاونكتاد في رأى المجموعة باء البحث عن سبل للتعبير عن فكرة الترابط في الحالة الراهنة . ويتعين على المؤتمر استعراض ما أحرز منذ الدورة الرابعة للأونكتاد في مختلف الميادين التي أرسى فيها النشاط ولايزال مستمرا . مثال ذلك مسودة مدونة قواعد السلوك فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا ، والممارسات التجارية التقييدية ، والبدء بتنفيذ برنامج عمل بشأن التعاون الاقتصادى بين البلدان النامية ، والمهمة الموكلة الى فريق من الخبراء لرسم الملامح من أجل عمليات في المستقبل تتصل بمشكلات ديون البلدان النامية المهتمة بالأمر ، الى جانب الاعمال التي تضطلع بها الان مختلف لجان الاونكتاد واجتماعاته بشأن مختلف السلع الاساسية . وقال ان المجموعة باء قد وضعت نصب أعينها باستمرار الاساليب التي أثرت بها مجالات العمل المختلفة هذه بصفة خاصة على مصالح اقل البلدان نموا بين البلدان النامية . وضمن سياق البرنامج المتكامل للسلع الاساسية تأمل المجموعة باء ، بل تعتقد ، أنه سيكون من الممكن التوصل الى اتفاق بشأن صندوق مشترك ، على الاقل من حيث الاساسيات ، خلال الفترة التي تسبق الدورة الخامسة للاونكتاد وأشار في هذا الصدد الى أنه ، بالاضافة الى القرار ٣ (د — ٦) المتخذ في الدورة السادسة للجنة الدولية الحكومية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية ، فقد كرر كل من المجلس الاوروبي في بريمن والقمة الغربية في بون عزمهما على العمل بصورة فعالة على متابعة المفاوضات بشأن الصندوق المشترك حتى النجاح .

١٦٥ — واستطرد قائلا أن العديد من المفاوضات التي أشار اليها أثبتت أنها أصعب مما كان متوقعا في الاصل . وهذا يبرهن على أن المسائل كانت في منتهى التعقيد والمصالح في منتهى

Digitized by UNOG Library

التنوع • فالنتائج المستديمة التي يمكن لها أن تراعي مصالح جميع الأطراف ، وبصفة خاصة مصالح البلدان النامية ، لن تأتي الا من محادثات مفصّلة وعملية متميزة بالصبر ، لا من تكرار الأهداف ذات الطابع العام للغاية • وانتهى الى القول أن جميع بلدان المجموعة باء حضروا الى الدورة الحالية بهذه الروح البناءة ، لكي يسهموا بنصيبهم في التحضير للدورة الخامسة للأونكتاد .

مجموعة السبعة والسبعين

١٦٦ — وقال المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين ان الاونكتاد في دورته الخامسة ينعقد في الوقت الذى ينتظر فيه انجاز عدد من عمليات التفاوض ، منها ما يجرى في الأونكتاد بشأن البرنامج المتكامل للسلع ، والمدونة الدولية لقواعد السلوك في مجال نقل التكنولوجيا ، ومفاوضات التبادل التجارى المتعددة الأطراف داخل مجموعة " الغات ". كما ينعقد المؤتمر قبيل بداية الثمانينات التي يعد من أجلها المجتمع الدولي استراتيجية انمائية دولية جديدة • وعليه فان الفرصة سانحة للانطلاق من النتائج المحرزة واتخاذ تدابير ملموسة لايجاد حل للمشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمع الدولي ولاعطاء قوة دفع نحو اقامة نظام اقتصادى دولي أكثر انصافا •

١٦٧ — ومنذ الدورة الرابعة للاونكتاد انغمس الاقتصاد العالمي الى حد أبعد في الأزمة ، ومردّ ذلك الى حد كبير اتباع السياسات الاقتصادية غير المواتية لدى البلدان الصناعية الرئيسية ، وهي أزمة أثرت على البلدان النامية الى حد خطير نظرا لوضعها المستضعف • وقال ان الأزمة هيكلية بطبيعتها ولا يمكن حلها الا بواسطة تغييرات هيكلية أساسية في النظام الاقتصادى الراهن • ومن المعترف به أن اختلال التوازن الحالي في الاقتصاد العالمي ينبع من التصلبات الهيكلية واضطرابات التوازن في البلدان المتقدمة النمو ، كما يشكل جزءا من اختلال التوازن على نطاق أوسع في الاقتصاد العالمي الذى مازال يعمل وفقا لنظام اقتصادى انشئ منذ أكثر من ثلاثين عاما • ومازال علينا بلوغ أماني البلدان النامية المتجسدة في النظام الاقتصادى الدولي الجديد • وبينما أثرت المصاعب الراهنة على الاحتمالات المرتقبة بالنسبة لجميع أعضاء المجتمع الدولي ، فانها أثرت تأثيرا خطيرا وسلبيا على الاحتمالات المرتقبة للبلدان النامية •

١٦٨ — وأضاف أن تسيير الاقتصاد العالمي لم يعد من الممكن القبول به على أنه امتياز لمجموعة محددة دون سواها من البلدان المتقدمة النمو • اذ لابد من اجراء مشاورات فعّالة ومنهجية على كل صعيد من صنع القرارات ليس فقط لضمان أخذ وجهات نظر البلدان النامية في الاعتبار بل لحماية مصالحها أيضا • وفي هذا السياق يمكن أن يقال أن المشاورات المذكورة تتسم بأن لها هدفين رئيسيين : الأول هو أن تؤخذ أهداف التنمية واحتياجات التجارة والتمويل لدى البلدان النامية في الحسبان عند تقرير السياسات الاقتصادية القصيرة الأجل ، والثاني هو أن تكون السياسات المتعلقة بمسائل التجارة أو التعاون المالي أو الاصلاح النقدى متسقة فيما بينها • وقد آن الأوان لاقامة نظام نقدى شامل للتعاون المالي الدولي من شأنه أن يدمج نقل الموارد مع أهداف التنمية في البلدان النامية ويوفر نقلا للموارد الى البلدان النامية يكون مستمرا ومتوقعا ومضمونا • وتابع قوله بأن التطورات الحديثة أكدت أيضا الحاجة الى اعادة تشكيل هيكل القواعد والمبادئ التي كانت تحكم حتى الآن التجارة والعلاقات الاقتصادية الدولية • وهذا لا يتطلب فقط مجرد الاعتراف بالوضع الخاص للبلدان النامية ، بل أيضا تحويل هذه القواعد الى حقائق معاصرة للاقتصاد العالمي واستحداث وتطوير علاقات اقتصادية دولية جديدة • ومن أخطر مظاهر الأزمة الراهنة تزايد اللجوء الى سياسات

Digitized by UNOG Library

الحماية في البلدان المتقدمة النمو : فقد تأثرت البلدان النامية تأثرا سلبيا بالغا ، اذ أن هذه السياسات شملت منتجات ذات أهمية تصديرية خاصة بالنسبة اليها • وقد نجمت هذه الحماية ، من بين عدة أمور ، عن فشل البلدان المتقدمة النمو في الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتدابير المساعدة على تجميد الأمور في حالتها الراهنة أو تعديلها • كما ان اللجوء المتزايد الى الحماية هو أشد التهديدات خطرا على التعاون الدولي من أجل التنمية وينبغي مناقشته بصورة شاملة في الدورة الخامسة للأونكتاد .

١٦٩ — واستدرك يقول أن التطورات الحديثة في السياسات الاقتصادية الدولية لدى البلدان المتقدمة النمو ليست نتيجة لمجرد مسألة الاختيار بين حرية التبادل وبين التبادل المقيد أو المنظم• فالمسألة الرئيسية هي ما اذا كانت البلدان المتقدمة النمو على استعداد لادخال التعديلات اللازمة على اقتصاداتها بغية استيعاب الحجم المتزايد من التصنيع في البلدان النامية وما يترتب عليه من تغيير هيكلي للاقتصاد العالمي •

١٧٠ — اما فيما يتعلق بالمشاكل الحادة للغاية في أقل البلدان نموا بين البلدان النامية ، فانه يجب عكس اتجاه حالتها الاقتصادية نحو التدني باعتماد تدابير اضافية وخاصة باللجوء الى برنامج عمل جديد واسع الأبعاد بالنسبة للثمانينات ، كما دعا اليه القرار ٤ (د — ٢) الذي اتخذه الفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا في دورته الثانية ، وكذلك بمضاعفة التدفق الصافي للمساعدة الانمائية الى تلك البلدان بحلول عام ١٩٨٠ ، بناء على طلب مجموعة السبعة والسبعين في الدورة الثانية للفريق الدولي الحكومي ، لمساعدة تلك البلدان في بلوغ الحد الأدنى المستهدف من النمو الذي نصت عليه الاستراتيجية الانمائية الدولية •

١٧١ — وقال ، في معرض حديثه عن تدابير دعم التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية ، أنه يتعين على الدورة الخامسة للاونكتاد أن تتمخض عن التزامات جديدة بغية تيسير وضمان المساعدة المالية والتقنية الضرورية من منظومة الأمم المتحدة ومن البلدان المتقدمة النمو على أساس المقترحات المحددة التي تتقدم بها البلدان النامية •

١٧٢ — وانتقل الى مجال السلع الأساسية فقال ان مجموعة السبعة والسبعين قد أعلنت باستمرار أسفها لبطء التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، وهو من العناصر الجوهرية في اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ولسوف تناشد مجموعة السبعة والسبعين المؤتمر في دورته الخامسة أن يعطي قوة الدفع السياسية الضرورية للمفاوضات الخاصة بكل سلعة على حدة مع التأكيد بصفة خاصة على التدابير المحددة الأخرى التي تجسدت في قرار المؤتمر ٩٣ (د — ٤) ، لاسيما تصنيع المواد الخام في البلدان النامية وتزايد مشاركة هذه البلدان في نقل منتجاتها وتسويقها وتوزيعها • أما فيما يتعلق بالصندوق المشترك فان مجموعة السبعة والسبعين تدعو البلدان المتقدمة النمو أن تظهر مزيدا من المرونة في الأشهر المقبلة بحيث يتمكن مؤتمر التفاوض المدعو للانعقاد من العمل بصورة فعالة وناجحة على انشاء الصندوق المشترك كما هو متوخى في القرار ٩٣ (د — ٤)•

١٧٣ — وذكر فيما يتعلق بالدين الرسمي الذي على البلدان النامية ، لاسيما أقل البلدان نموا ، أن القرار ١٦٥ (د إ — ٩) الذي اتخذه المجلس في دورته الوزارية يمثل خطوة الى الأمام على الرغم من ضيق نطاقه • وقد اتخذت بعض البلدان الدائنة التدابير اللازمة عملا بهذا القرار ، وبقي على الأخرى أن تتخذ خطوات مماثلة • ولدى مجموعة السبعة والسبعين كل الأمل أن يكون هذا

Digitized by UNOG Library

القرار قد نفذ كاملا من قبل جميع البلدان المتقدمة النمو بحلول الدورة الخامسة للأونكتاد .

١٧٤ — وقال ان مجموعة السبعة والسبعين تشعر بالقلق ازاء تدني المساعدة الانمائية الرسمية في السنوات الأخيرة • وهي ترى أن دور التعاون الدولي في أية استراتيجية لتحسين معدلات النمو حول العالم ولتخفيف حدة الفقر في البلدان الفقيرة ، عن طريق التحويل الملائم للموارد من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ، هو دور بالغ الأهمية • ويتعين على البلدان المتقدمة النمو أن توسع من نطاق برامج الاقراض وأن تعمد أيضا الى تحسين نوعية المساعدة الانمائية ، لا بتحريرها من القيود فحسب بل بالسهر أيضا على عدم تضاؤل قيمتها الفعلية بسبب عوامل أخرى • وفضلا عن ذلك فان هذه المساعدة الانمائية الى البلدان الأفقر ينبغي أن تكون بشروط أسهل بحيث تخفف من عبء الديون الملقى على عاتقها •

١٧٥ — وفي مجال نقل التكنولوجيا قال ان مشروع المدونة الدولية لقواعد السلوك التي أعدها فريق الخبراء الدولي الحكومي قد قصر في كثير من الجوانب الهامة عن تلبية توقعات مجموعة السبعة والسبعين ، ومع ذلك فان هذه المجموعة ستتابع جهودها في المؤتمر المقبل للامم المتحدة لتكون الوثيقة المعدّة للاقرار وثيقة قانونية ملزمة • وعلى المؤتمر أيضا أن يصل الى اتفاق بشأن بعض النواحي الهامة كالتعاريف ، والممارسات ، والقانون المنطبق ، وتسوية المنازعات ، والجهاز الدولي للسهر على تنفيذ المدونة • وقال ان مجموعة السبعة والسبعين سوف تدخل المفاوضات في المؤتمر بروح بناءة وهي على ثقة تامة من احراز التقدم نحو اصدار وثيقة فعّالة ذات معنى لتنظيم نقل التكنولوجيا •

١٧٦ — وفيما يتعلق بالمفاوضات بشأن مجموعة من المبادىء والقواعد المنصفة والمتفق عليها من أطراف متعددة من أجل الحد من الممارسات التجارية التقييدية ذات الآثار الضارة بالتجارة الدولية، لا سيما تجارة البلدان النامية والتنمية الاقتصادية لتلك البلدان ، قال ان العمل على صعيد مجموعة الخبراء قد انتهى في معظمه ، ولذلك يتعين على المجلس ، كمسألة ذات أولوية ، أن يتخذ التدابير الضرورية لمباشرة التفاوض الرسمي على المبادىء والقواعد • وبناء على ذلك توصي مجموعة السبعة والسبعين بأن تدعو الجمعية العامة الى عقد مؤتمر للتفاوض في ١٩٧٩ ، وأن يقوم الأونكتاد في الوقت نفسه باتخاذ التدابير لضمان نجاح المؤتمر •

١٧٧ — وأشار الى أنه تم احراز القليل جدا من التقدم في مفاوضات التبادل التجاري المتعددة الأطراف في اطار مجموعة " الغات " فمما يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية أن يتم التطبيق الفعلي لأهداف اعلان طوكيو فيما يتعلق بالمعاملة الخاصة والتفضيلية بالنسبة لها ، ومبدأ عدم المعاملة بالمثل والاجراءات الخاصة في البلدان النامية في مختلف مجالات المفاوضات ، ولا سيما المعاملة الخاصة لأقل البلدان نموا المتوخاة في الفقرة ٦ من الاعلان • بيد أن بطء سير المفاوضات وعدم استجابة البلدان المتقدمة النمو ، أحدثا خيبة أمل كبيرة وولدا شكوكا خطيرة لدى البلدان النامية • وأضاف أن مجموعة السبعة والسبعين تأسف لاستبعاد البلدان النامية عن بعض عمليات التفاوض الهامة ، مما جعلها تفقد الى حد ما طابعها المتعدد الأطراف •

١٧٨ — وتعتبر المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فرصة لتحسين الاطار الدولي للتجارة العالمية ولتكييفها بما يلبي الاحتياجات الخاصة وأماني البلدان النامية • ولسوء الحظ فان الاتجاهات الراهنة في المفاوضات لا تشير الى ضعف احتمال بلوغ الهدف فحسب بل الى أن ظروف

Digitized by UNOG Library

التبادل التجارى الدولي كذلك قد تصبح أكثر تقييدا بالنسبة للبلدان النامية بعد المفاوضات مما هي عليه في الوقت الحاضر • كما ان التراجع الذى حصل مؤخرا في بعض القطاعات سوف يتكرر عندئذ في مجالات أخرى تبلغ فيها البلدان النامية تفوقا تنافسيا •

١٧٩ — وانتقل الى مجال النقل البحرى قائلا ان هنالك حاجة الى دراسة التدابير التي من شأنها أن تضمن للبلدان النامية مشاركة متزايدة وكبيرة في نقل البضائع بحرا . وفي مقدور الاونكتاد في دورته الخامسة صياغة برنامج عمل لتطوير الاسطول التجارى في البلدان النامية بما يتماشى والنظام الاقتصادى الدولي الجديد • كما يتعين على المؤتمر اعطاء قوة دفع سياسية لكي تدخل في حيز التنفيذ الاتفاقية الخاصة بمدونة قواعد سلوك اتحادات النقل البحرى ، وكذلك اعطاء قوة دفع حاسمة للمفاوضات المتعلقة باتفاقية النقل الدولي المتعدد الوسائط •

١٨٠ — وانتهى الى القول أن الصورة التي تتجلى على هذا النحو ليست مشجعة جدا • اذ يخشى ، مالم يتحقق احراز تقدم كبير ان نرى الشكوك المحيطة بالمفاوضات الجارية بل حتى امكانيات الفشل تجعل من الصعب على الاونكتاد في دورته الخامسة انجاز المهام الكبيرة المسندة اليه . وقال ان مجموعة السبعة والسبعين تحث البلدان المتقدمة النمو على بذل جهود صامدة للمساهمة في انجاح هذه المفاوضات ، والعمل بروح من التعاون على تنفيذ التزاماتها التي تضمنتها قرارات الأونكتاد والجمعية العامة بقدر أكبر من الفعالية •

المجموعة دال

١٨١ — وصرح المتحدث باسم المجموعة دال بأن الدورة الخامسة للمؤتمر ستشكل خطوة الى الامام نحو حل المشاكل العاجلة للتجارة الدولية وما يتصل بها من مسائل انمائية داخل السياق العام لاعادة تركيب العلاقات الاقتصادية الدولية وفق مخططات عادلة وديمقراطية • ويشارك أعضاء المجموعة دال مشاركة ايجابية في تنفيذ توصيات الأونكتاد الرامية الى اعادة تركيب العلاقات الاقتصادية الدولية وتنميتها على أساس من العدالة والمساواة والمنفعة المتبادلة . وقد اتخذوا منذ الدورة الرابعة للاونكتاد عدة خطوات لتعزيز المزيد من تنمية التعاون الاقتصادى والتجارى مع جميع البلدان وفقا لهذه المبادئ •

١٨٢ — وللأونكتاد ، بوصفه جهازا من أجهزة منظومة الأمم المتحدة أقيم على مبدأ العالمية ، دور خاص يؤديه على أساس من المساواة والعدالة في تنمية التعاون الاقتصادى والتجارى بين جميع البلدان ، بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادى وفوارق النظم الاجتماعية والاقتصادية •

١٨٣ — والمجموعة دال على استعداد لتأييد المقترحات الداعية الى مناقشة المسائل النابعة عن المجالات الرئيسية لأنشطة الاونكتاد في الدورة الخامسة للمؤتمر . وسوف تفيد هذه المناقشات في تيسير مهمة وضع نهاية للتمييز ، وازالة الحواجز المصطنعة الموضوعة على التجارة العالمية ، والقضاء على كافة مظاهر اللامساواة واملاء الشروط والاستغلال في العلاقات الاقتصادية الدولية ، ومناهضة الاستعمار الجديد وما تبقى من آثار الاستعمار . وينبغي أن يولي جدول أعمال المؤتمر اعتبارا خاصا للتغيرات الرئيسية التي طرأت في السنوات الأخيرة على التجارة والتنمية في العالم ، وللمشاكل التي تنشأ في هذا السياق •

Digitized by UNOG Library

١٨٤ — وينبغي على الأونكتاد ، بوصفه منظمة دولية أقيمت على مبدأ العالمية ، أن ينظر الى مشاكل التجارة في ضوء مصالح جميع الدول • فاذا كان ثمة بند بشأن التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة يتعين ادراجه في جدول الأعمال ، فان النظر في هذا الموضوع ينبغي أن يكون شاملا ، بمعنى أن يشمل مشاكل التجارة لا بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية فحسب ، وانما بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية المتقدمة النمو كذلك •

١٨٥ — ومن أخطر جوانب الموقف الحالي جانب تنامي الحماية الجمركية في السياسات التجارية للدول الرأسمالية المتقدمة النمو • وتثق المجموعة دال بأن هذه المشكلة ، التي تؤثر على مصالح جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد ، سوف تلقى الاهتمام الذى تستحقه من عمل الأونكتاد •والمجموعة دال على اقتناع بأن الأونكتاد هو أنسب محفل لمناقشة هذه المشكلة •

١٨٦ — ويؤمن أعضاء المجموعة دال ايمانا عميقا بأن مشاكل التنمية ومشاكل التعاون الدولي مترابطة ترابطا لا انفكاك له ، في الأوضاع الحاضرة ، مع مسائل وقف سباق التسلح ونزع السلاح ، ومع الانفراج وتدعيم الأمن الدولي • كما أنهم مقتنعون كذلك بأنه يستحيل الوصول الى حل المشاكل التي يواجهها الأونكتاد مالم تؤخذ هذه المسائل في الاعتبار •

الصين

١٨٧ — ولاحظ ممثل الصين أن الغرض من الدورة الخامسة للمؤتمر ينبغي أن يكون تنفيذ المبادئ وبرنامج العمل بشأن النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وهي المبادئ وبرنامج العمل المعتمدة من الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة ، وهو في سبيل هذه الغاية يؤيد أهداف الدورة الخامسة للاونكتاد وجدول أعمالها المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/L.507 .

باء — بيانات أخرى

١٨٨ — ذكر ممثل أحد البلدان النامية انه ،اذ يعرب عن مساندته الكاملة لبيان مجموعة السبعة والسبعين ،يولي أهمية خاصة للبندين المعنيين بالحماية الجمركية وبالموضوعات التجارية الاخرى (البندين ١٠ و ١١ من جدول الاعمال المؤقت للدورة الخامسة للاونكتاد الوارد في الوثيقة TD/B/L.507 . ولاحظ أن موضوع الحماية الجمركية له أهمية حاسمة ،اذ تزايدت ضغوط الحماية تزايدا ملحوظا في الآونة الاخيرة، برغم المفاوضات الدائرة في " الغات " ،والقرارات التي اتخذتها سابقا هيئات عديدة تابعة للاونكتاد مؤيدة لمبدأ التجميد . لقد كان بالوسع تفادى ضغوط الحماية لو كان قد تم تنفيذ قرارات كقرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (د ـ ٧) وقرار المؤتمر ٩٦ (د — ٤) . ومن هنا تأتي الأهمية الخاصة لقيام الاونكتاد في دورته الخامسة بالنظر في تنفيذ القرارات التي ارتضتها الدول المتقدمة النمو ذاتها من قبل . واستطرد المتحدث ملاحظا أنه ينبغي التوسع في نظام الافضليات المعمم المعتمد في الدورة الثانية للمؤتمر، وأنه ينبغي للدورة الخامسة للأونكتاد أن تركز كذلك على القضاء على الحواجز غير الجمركية ، التي كان بعضها وبالا على صادرات البلدان النامية . ودعا في هذا الصدد بالذات الى أن يضع الاونكتاد في دورته الخامسة جدولا زمنيا لازالة الحواجز غير الجمركية ، فيما يمكن أن يسمى نظاما معمما لازالتها على مراحل ، ويستطيع الاونكتاد عندئذ تقييم تنفيذ هذا البرنامج . واختتم

Digitized by UNOG Library

حديثه بأن أعرب عن خيبة الامل ازاء تقدم المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف النابعة عن اعلان طوكيو ، وأكد على وجوب قيام الاونكتاد في دورته الخامسة بتقييم هذه المفاوضات .

١٨٩ — وذكر ممثل بلد نام آخر أنه ،اذ يعرب هو الاخر عن مساندته الكاملة لبيان مجموعة السبعة والسبعين ، يلاحظ أن بنود جدول أعمال الدورة الخامسة للاونكتاد ينبغي ألا تتشعب دونما ضرورة . ويمكن في ضوء ذلك أن تكون هناك أربعة عناوين رئيسية ،يمثل أولها جوهر البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت المقدم من الامين العام للأونكتاد ، ويتناول الثاني مشاكل محددة تواجه التجارة والتنمية ويمكن تحت هذا العنوان مناقشة موضوعي المصنوعات، ونقل التكنولوجيا ، وغيرها . اما العنوان الثالث فيهتم بنظام النقد الدولي والتمويل ونقل الموارد الحقيقية ، بينما يشمل العنوان الرابع البنود الاخرى مثل التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية والبلدان النامية الجزرية، والبلدان النامية غير الساحلية .

١٩٠ — وتحدث ممثل بلد نام آخر فذكر أن الدورة الخامسة للأونكتاد سوف تنعقد في وقت حرج ، بسبب الازمات الاقتصادية المختلفة التي يتعرض لها العالم الآن وذات الأثر السلبي بصفة خاصة على تجارة البلدان النامية وعلى تنميتها . ولم تنجح الجهود الرامية الى تصحيح الوضع ، بل وصلت المفاوضات في الواقع في مجالات عديدة ، كالسلع الاساسية وازالة الحواجز التجارية ونقل الموارد الحقيقية ، الى طريق مسدود . ولما كان سبب الازمات يرجع الى نظام اقتصادى دولي غير عادل ، فانه يجب أن يكون الاونكتاد في دورته الخامسة مرحلة من مراحل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد يقوم على المساواة والسيادة الوطنية والمنفعة المتبادلة . وينبغي أن يتضمن الاعداد للمؤتمر وضع هدف سياسي له ، وتكثيف المفاوضات الجارية الآن في الأونكتاد ، وتكثيف جهود جميع الدول بشأن تنفيذ المبادئ التي ووفق عليها من قبل . وينبغي لجدول أعمال المؤتمر أن يركز على اتخاذ اجراء في المجالات التي تقتضي أكثر من غيرها اجراء عاجلا ، أى المتاجرة في السلع الأساسية ، وازالة الحواجز التجارية ، والتمويل الانمائي ، ونقل التكنولوجيا ، والتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

١٩١ — ولاحظ ممثل بلد نام آخر ، في معرض تأييده لبيان مجموعة السبعة والسبعين ،أن ثمة مرحلتي عمل حاسمتين . أولاهما التفاوض، وثانيتهما التنفيذ . فاذا ظل التفاوض دون تنفيذ يعقبه ، كما في حالة مدونة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحرى ، فان توافر حسن النية في التفاوض يصبح موضع شك . وأضاف ان الدورة الخامسة للاونكتاد ستوفر الفرصة لمفاوضات حقيقية ، مؤملا أن تكون هذه المفاوضات أعمق وأكثر فائدة . واستطرد ملاحظا أن المشاكل الشاملة لا تلائمها الحلول الجزئية . وان كان لا يعني بذلك المطالبة ببيروقراطية مركزية تدير التجارة العالمية ، بل ان ما تدعو الحاجة اليه هو مجموعة من القواعد العادلة يؤازرها نظام نقدى دولي سليم . واذا أريد أن يكون للدورة الخامسة للأونكتاد موضوع ، فليكن اعادة تركيب الاقتصاد العالمي من خلال تدابير مناسبة للمساعدة على المواءمة .

١٩٢ — وقال ممثل بلد نام آخر ان وفده يرى أن يكون جدول اعمال الدورة الخامسة للاونكتاد انتقائيا والا يضم الا القضايا التي نضجت بما فيه الكفاية للدراسة على مستوى المؤتمر . وينبغي للاونكتاد في دورته الخامسة أن يقيم ماحدث منذ نيروبي ، ولكن عليه أن يفعل ذلك بصورة دينامية . ومقترحات الامين العام للاونكتاد يمكن ان تصلح كنقطة انطلاق لجدول الاعمال المؤقت . وأضاف المتحدث أن وفده يرى ضرورة ادراج بند يعنى بتطور الاقتصاد العالمي وبالاتجاهات الاخيرة فيه ، ويستطيع المؤتمر

Digitized by UNOG Library

أن يتناول تحت هذا البند مفردات مثل أزمة الاقتصاد العالمي ، وتصاعد اجراءات الحماية الجمركية وقضية هامة أخرى هي عدم الاستقرار النقدى •

١٩٣ — وصرح ممثل منغوليا بأنه يجب على الدورة الخامسة للاونكتاد أن تسهم ايجابيا في تنفيذ قرارات الجمعية العامة وقرارات الأونكتاد الموجهة نحو اعادة تركيب العلاقات التجارية والاقتصادية الدولية غير المتكافئة القائمة حاليا ، على أساس مبادئ عادلة وديمقراطية • وينبغي أن يعكس جدول أعمال المؤتمر المسائل المتطابقة مع الاتجاهات الرئيسية لأنشطة الأونكتاد آخذا في اعتباره في نفس الوقت المصالح الحيوية لجميع البلدان والمجموعات • ويتمشى هذا النهج مع المهمة الموكولة الى الأونكتاد على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د — ١٩) ، ويعكس المشاكل الأساسية للعلاقات التجارية والاقتصادية المعاصرة بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة • ومن الضرورى بنفس القدر بحث مشاكل التجارة والتنمية على نحو وثيق الارتباط بمهام دعم السلم والأمن الدولي وتحقيق نزع السلاح •

١٩٤ — وتحدث وزير تجارة الفلبين فذكر أن وفده يتفق الى حد كبير مع بيان الأمين العام للأونكتاد بشأن الاهداف الاساسية للدورة الخامسة للمؤتمر ، كما يتفق مع الامين العام في تصوراته للمخاوف التي تساور المجتمع الدولي والتي يتعين القضاء عليها بغية بلوغ هذه الأهداف. ويمكن وصف مهام الدورة الخامسة للمؤتمر بأنها مهام التقييم والتوحيد والبناء ، وهو ما يتيحه جدول الأعمال المقترح من الأمين العام • وأكد المتحدث على أهمية تضمن جدول الأعمال بنودا منفصلة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، ومشاكل أقل البلدان نموا بين البلدان النامية ، وموضوع الحماية الجمركية ؛ كما لاحظ التشديد على العلاقات المتبادلة بين المشاكل في مجالات التجارة والنقد والتمويل وما يتصل بذلك من مشاكل التنمية • وذكر المتحدث أنه يولي مغزى خاصا لموضوع التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية اذ يرى فيه أحد أعمدة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، وأعرب عن أمله في أن تكون الدورة الخامسة للمؤتمر فرصة ينتهزها الأونكتاد لمزيد من التأكيد على الموضوع • ونوّه أخيرا بأن حكومته تعي المغزى التاريخي للدورة الخامسة القادمة ، وأعرب عن تقديره لاختيار مانيلا مقرا لانعقادها • وذكر أن الاتفاق مع الأونكتاد حول ترتيبات المؤتمر هو في سبيله الى الصياغة النهائية وأن العمل التحضيرى اللازم ، وبالأخص توفير قاعات اجتماع اضافية ، وتوفير التسهيلات ، والخدمات التقنية وخدمات الدعم الأخرى ، يتقدم بصورة مرضية •

١٩٥ — ثم اختتم كلمته معربا عن ايمانه بأن بلاده ستستطيع توفير ما يفي بالمتطلبات اللازمة للمؤتمر وللمشاركين فيه ، وأن حسن ضيافة الفلبين سيلعب دورا فيما يجب أتاحته من خدمات •

١٩٦ — وأحيل ما تبقى من مناقشة حول هذا البند من جدول الأعمال الى الفريق العامل الذى أنشأه المجلس في جلسته ٤٩٧ (انظر القسم جيم من الفصل السابع أدناه) •

١٩٧ — وفي الجلسة ٥١٠ ، المعقودة في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، تقدم الرئيس بمقترحاته بشأن جدول الاعمال المؤقت للدورة الخامسة للأونكتاد (TD/B/L.524) التي جاءت نتيجة للمشاورات التي اجراها الفريق العامل • واسترعى الانتباه الى نص منقح لصياغة البند ١٧ ، والى انه تم ادخال تعديل على البند ٩ من مقترحات الرئيس •

١٩٨ — وأشار الرئيس أيضا الى القبول العام للترتيبات الموجزة في الفقرة ٢ من مذكرة الأمين العام

Digitized by UNOG Library

للأونكتاد عن تنظيم الدورة الخامسة للمؤتمر (TD/B/L.507/Add.1)، ماعدا تلك المدرجة في الفقرتين الفرعيتين '٦' و '٩' اللتين اقترح بشأنهما بعض التعديلات .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

١٩٩ - في نفس الاجتماع ، اعتمد المجلس مقترحات الرئيس ، بشأن جدول الاعمال المؤقت للدورة الخامسة للمؤتمر ، في صيغتها المعدلة ، على أساس أن يعود المجلس الى مسألة صياغة البند ١٧ في دورته الاستثنائية العاشرة (للاطلاع على نص جدول الاعمال المؤقت ، انظر المرفق الثاني أدناه) .

٢٠٠ - ووافق المجلس أيضا على الترتيبات الخاصة بتنظيم اعمال الدورة الخامسة للمؤتمر والتي اقترحها الامين العام للاونكتاد ، في صيغتها المعدلة من قبل الرئيس ، على أساس أن يبت المجلس في مسألة توزيع البنود على لجنة الدورة وافرقة المفاوضة في دورته الاستثنائية العاشرة (للاطلاع على نص هذه الترتيبات انظر المرفق الثالث أدناه) .

٢٠١ - وأعلن الامين العام للاونكتاد أنه تم في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ التوقيع على اتفاق البلد المضيف بشأن عقد الدورة الخامسة للمؤتمر في مانيلا في أيار/مايو ١٩٧٩ . وصرح بأن التوقيع المبكر على هذا الاتفاق كفيل الى حد بعيد بتسهيل الاعمال التحضيرية للمؤتمر وهو من البوادر التي تبشر بنجاحه .

Digitized by UNOG Library

الفصل الرابع

المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة

(البند ٥ من جدول الأعمال) (١١)

ألف — تجارة السلع الأساسية

(البند ٥(أ) من جدول الأعمال)

١ — البرنامج المتكامل للسلع الأساسية

(أ) مناقشة عامة

دراسة الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٢٠٢ — قدم رئيس اللجنة الدولية الحكومية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية تقارير اللجنة عن دوراتها الرابعة والخامسة والسادسة (١٢) وذكر أن تقرير اللجنة عن دورتها السادسة له أهمية خاصة حيث أنه يتضمن التقرير الشامل الذي طلبه المجلس في الفقرة ٥ من مقرره ١٤٠ (د — ١٦). والواقع أن عمل تلك الدورة الذي استند، فيما استند اليه، على تقرير شامل أعده الأمين العام للأونكتاد كان جهدا جهيدا استدعى اشتراك رؤساء مختلف الاجتماعات التحضيرية، الذين انعكست مساهماتهم في تقرير اللجنة. وبالرغم من الصعوبات التي ووجهت، فقد اعتمدت اللجنة قرارا يتضمن اقتراحات تسمح، اذا ما اعتمدها المجلس، بمواصلة العمل في البرنامج المتكامل للسلع الأساسية الى ما بعد الجدول الزمني الذي توخاه في الأصل قرار المؤتمر ٩٣ (د — ٤) (١٣).

٢٠٣ — وقد أعرب ممثلو عدة بلدان نامية عن أسفهم للنتائج المحدودة التي تحققت حتى الآن من حيث تنفيذ قرار المؤتمر ٩٣ (د — ٤)، وأشاروا الى أن المفاوضات حول الصندوق المشترك لم تبلغ أية مرحلة جديرة بالذكر بالرغم من انعقاد دورتين لمؤتمر التفاوض والمشاورات المكثفة اللاحقة. كما أن الاجتماعات التحضيرية بصدد السلع الأساسية المفردة قد خيبت الآمال حيث كان التقدم، ان كان ثمة تقدم، هزيلا في مجموعه، باستثناء منتوج واحد تقدم العمل بشأنه الى مرحلة التفاوض. وفي رأي هؤلاء الممثلين أن البلدان المتقدمة النمو لم تبرهن لا على موقف ايجابي بالقدر الكافي ولا على الارادة السياسية اللازمة للتحرك من المجال النظري الى مجالات العمل التطبيقية التي ترمي

---

(١١) أحيل هذا البند الى اللجنة الأولى للدورة للنظر فيه وتقديم تقرير عنه (انظر الفرع جيم من الفصل السابع، أدناه).

(١٢) الوثائق TD/B/IPC/AC/15,18,21 على التوالي، المعممة ضمن وثيقة واحدة TD/B/718 ولفت الرئيس الانتباه أيضا الى مذكرة أعدتها أمانة الأونكتاد عن مشاورات ومفاوضات بصدد السلع الأساسية تمت في نطاق الأونكتاد وفي محافل دولية أخرى (TD/B/715 و Add.1).

(١٣) عمم النص الكامل للبيان الذي أدلى به الرئيس بقرار من لجنة الدورة (TD/B/(XVIII)/SC.I/Misc.1).

Digitized by UNOG Library

الى تحقيق أهداف القرار ٩٣ (د—٤) • وتتمثل السمة الفاضحة لهذا الوضع المخيب للآمال في أنه لم يتم عقد اتفاق سلعي دولي واحد بموجب البرنامج المتكامل • وكان الاهتمام مركزا خلال الاجتماعات التحضيرية على تقديم طلبات لا نهاية لها لاجراء المزيد من الدراسات والتحليلات الفنية بدلا من الاهتمام بالعمل أو بالمناقشات الهادفة • ويبدو أن البلدان المتقدمة النمو لم تبد اهتماما أو قبولا كافيا لنهج عالمي يحقق الأهداف الأساسية للقرار ، وبخاصة فيما يتصل باعادة تشكيل هيكل أسواق السلع الأساسية للمعاونة في تنمية البلدان النامية ، اذ أعيد فتح باب المناقشة في قضايا تمت تسويتها بالفعل أو استمر التساؤل بشأن التدابير التي سبق قبولها في الماضي •

٢٠٤— وأعرب الممثلون عن قلق بالغ لبطء خطى التقدم في العمل على تنفيذ قرار المؤتمر ٩٣(د—٤)، الذى بشر اعتماده بعهد من الآمال والتطلعات الجديدة رنت اليه الملايين ، ولا سيما في البلدان النامية • الا أن سنتين من العمل المكثف حول الصندوق المشترك وحول السلع الأساسية لم تقودا للأسف الى نتيجة مشجعة • وفي هذه الأثناء ، واصلت معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية تدهورها حيث أن المنتوجات التي يغطيها القرار ٩٣(د—٤) تشكل المصادر الرئيسية لدخول كثير من البلدان النامية • وليس من المبالغة في شيء أن نتحدث عن أهمية الدور الذى تضطلع به السلع الأساسية في تنمية عدد من البلدان النامية ، والأهمية الكبرى التي تعلقها البلدان النامية عموما على المفاوضات بموجب البرنامج المتكامل •

٢٠٥— وقد أبرز بعض هؤلاء الممثلين العلاقة الوثيقة بين المفاوضات حول الصندوق المشترك وبين المفاوضات حول السلع الأساسية المفردة ، اذ أن الاخفاق في التوصل الى قرارات فيما يتصل بالصندوق المشترك أو في اقرار جدول زمني لانشائه يؤثر تأثيرا عكسيا على تقدم العمل في المجالات الهامة الأخرى التي يغطيها القرار ٩٣ (د—٤) • وذكر ممثلو بعض البلدان النامية أن عدم التقدم يعزى الى الافتقار الى موقف ايجابي ونية طيبة من قبل البلدان المتقدمة النمو مما أدى الى ضرورة تمديد الاطار الزمني للبرنامج المتكامل • وقد رحبوا لذلك ، تخالجهم مشاعر متناقضة ، بتوصية اللجنة المخصصة بشأن تمديد الجدول الزمني المتوخى في الفقرتين ٤و٥ من الجزء الرابع من القرار ٩٣ (د—٤) الى نهاية عام ١٩٧٩ ، قائلين أنه لا يكفي مجرد تمديد الاطار الزمني ووضع جدول زمني منقح للاجتماعات اذ أن احراز التقدم لا يتأتى عن طريق عقد عدد أكبر من الاجتماعات أو تمديد الحدود الزمنية أو اعداد دراسات أكثر ، وانما يتأتى عن طريق اظهار عزيمة سياسية أقوى واتخاذ موقف ايجابي نحو احراز نتائج ملموسة • فاذا أريد تجنب احباط آمال البلدان النامية فلا بد أن تعمل كافة البلدان الأعضاء في الأونكتاد وخاصة البلدان الأعضاء المتقدمة النمو بعزم وبلا تأخير على استئناف مؤتمر التفاوض بصدد الصندوق المشترك وعلى دفع بعض الاجتماعات التحضيرية الى مرحلة التفاوض في أقرب وقت ممكن ، حتى يتسنى استكمال العمل بصدد البرنامج المتكامل في حدود الاطار الزمني الجديد المقترح ، أى بانتهاء عام ١٩٧٩ •

٢٠٦— وفي هذا الصدد رأى ممثلو بعض البلدان النامية أنه ربما كان من المفيد أن تركز اللجنة المخصصة اهتمامها على عدد مختار من السلع الأساسية التي أحرز العمل التحضيرى للتفاوض حول ترتيبات تثبيت أسعارها تقدما ملحوظا ، وأن تقترح ، بشأن المنتجات الأخرى التي لا يحتمل عقد اتفاقات دولية بشأنها ، تدابير وأساليب تقنية غير تلك المتعلقة بتثبيت الأسعار ، يكون من شأنها تحقيق أهداف البرنامج المتكامل • وفي رأى هؤلاء الممثلين أن اللجنة الدولية الحكومية المخصصة لم تنفذ مهمتها بالقدر الكافي وأنه كان بوسعها أن تفعل أكثر من ذلك لحل بعض القضايا الأساسية •

Digitized by UNOG Library

وحث الممثلون اللجنة على أن تضطلع بدور أكثر ايجابية • وذكر ممثل بلدنام أن أمانة الأونكتاد موضوعية ، ولكنه ينبغي عليها أن تأخذ مبادرات جريئة وأن تتقدم بتحليلات للأسباب التي أدت الى بطء التقدم في التفاوض حول اتفاقات سلعية •

٢٠٧ـ وفي معرض تعليقه على الملاحظات السالفة ، ذكر رئيس اللجنة الدولية الحكومية المخصصة أن مقرر المجلس ١٤٠ (د ـ ١٦) أوكل الى اللجنة مهام عمومية الصيغة ، الا أنه لم يتم حل مسألة المدى الذى ينبغي أن تذهب اليه اللجنة في العمل الموضوعي المتعلق بكل سلعة • والواقع أنه برز رأيان متطرفان بصدد طبيعة مهام اللجنة ونطاقها • فهناك ، من ناحية أولئك الذين يرون أن مهام اللجنة ينبغي أن تقتصر على اعداد واستعراض الجداول الزمنية للاجتماعات ، وأنه لا ينبغي أن تشترك في العمل الموضوعي بصدد السلع الأساسية التي يوجد بالنسبة لها هيئات تحضيرية مناسبة • ومن ناحية أخرى ، هناك أولئك الذين يعتقدون أن للجنة وظيفة تفاوضية • وقد تمثلت المهمة الرئيسية التي قامت بها اللجنة في تيسير العمل بموجب القرار ٩٣ (د ـ ٤) واعطائه في الواقع دفعة الى الأمام • وقال أنه بذل هو نفسه بوصفه رئيسا ، شأنه شأن اللجنة ذاتها ، جهودا كبيرة للعثور على سبل عملية للتقدم دون أن تنشغل اللجنة في العمل الموضوعي بصدد سلع أساسية مفردة أو بصدد صندوق مشترك • ولكي يكون لقرارات اللجنة ومقرراتها تأثير عملي ما ، فانه ينبغي أن تتمتع بتأييد كافة الأطراف المعنية • وقد أشار الى أن اللجنة نجحت في هذا الصدد ، حيث أن توصياتها ومقرراتها اعتمدت باجماع الآراء ، ولا سيما القرار ١ (د ـ ٣) والمقرر ٢ (د ـ ٥) • وفي رأيه أن أعمال اللجنة المخصصة أو المجلس لن تحدد النجاح أو الاخفاق بصدد سلعة معينة بقدر ما ستحددهما أعمال أولئك المعنيين مباشرة بمؤتمر التفاوض أو بالمحفل المعني بهذه السلعة • وبالنظر الى القيود التي تواجهها اللجنة ، فانه يرى من العسير عليها أن توسع من نطاق عملها بالتطرق الى بحث موضوع كل اجتماع تحضيرى على حدة • بيد أن الأمر متروك للمجلس ليقرر ما اذا كانت هناك حاجة الى توجيه تعليمات جديدة •

٢٠٨ـ وأكد ممثلو بعض البلدان النامية ، مع تقديرهم للصعوبات التي ذكرها رئيس اللجنة المخصصة ، أن بوسع اللجنة أن تعيّن العوامل التي تعوق التقدم ، وأن تقترح حلولا لها ، وأن الوقت قد حان كي تولي وجهها شطر اتجاهات جديدة •

٢٠٩ـ وذكر ممثل أحد البلدان النامية ان هذه البلدان ترى أنه من الضرورى التعجيل بالعمل التحضيرى بصدد سلع أساسية مفردة وبالمفاوضات حول انشاء صندوق مشترك • وأنه ينبغي توجيه الجهود المقبلة نحو تعيين واعداد برامج محددة وعملية للعمل الدولي فيما يتعلق بكل سلعة ، قائلا ان الصعوبات الرئيسية التي ووجهت ليست ذات طبيعة تقنية عالية تستدعي دراسات وتحليلات متعمقة ، ولكنها بالأحرى ذات طبيعة متصلة بالسياسة العامة تستدعي اتخاذ قرارات سياسية • وناشد البلدان المتقدمة النمو أن تنتقل من مرحلة الدراسات والمشاورات الى المفاوضات الجادة • وفي معرض اشارته الى الحاجة الى ارادة سياسية أقوى ، رحب بالاشارات الى الصندوق المشترك التي بدرت من اجتماع القمة الاقتصادى للبلدان المتقدمة صناعيا الذى عقد في بون مؤخرا ومن حوار الولايات المتحدة ورابطة دول جنوب شرقي آسيا • وأضاف قائلا أن البلدان النامية لن تألو جهدا في العمل على أن يستأنف مؤتمر التفاوض حول الصندوق المشترك أعماله في وقت مبكر ، ودعا البلدان المتقدمة النمو الى أن تبذل جهودا مماثلة •

Digitized by UNOG Library

٢١٠ــ وذكر ممثل بلد نام أن بلده يشارك البلدان النامية الأخرى الاهتمام بصدد تقدم العمل بموجب البرنامج المتكامل للسلع الأساسية والنتائج المحدودة التي أحرزت • وقال انه يستغرب تردد البلدان المتقدمة النمو في الوفاء بالتزاماتها ، وشدد على الحاجة الى اتخاذ موقف أكثر ايجابية بغية استكمال العمل قبل انتهاء الجدول الزمني الممدد المقترح •

٢١١ــ وقالت ممثلة بلد نام آخر أن بلدها واصل اتخاذ موقف متماسك بالنسبة للمفاوضات التي جرت تنفيذا لقرار المؤتمر ٩٣(د ــ٤) • وقد وافق بلدها على تعديلات جدول الاجتماعات في هذا الشأن ، لأنه يقدر وجود مصاعب خاصة بالنسبة لكل سلعة على حدة • لذلك فان بلدها يؤيد الاقتراحات التي تقضي بأن تحدد الدول تلك الصعوبات بهدف وضع الحلول المناسبة التي تأخذ في الاعتبار احتياجات المنتجات المختلفة التي لا تنظمها اتفاقات دولية للآن • وتلتزم حكومتها تماما بسياسة التأييد التي تنتهجها ازاء هذه الاتفاقات الدولية ، وهي سياسة استقرت لمدة طويلة وتأكدت في اجتماعات رؤساء الدول في بنما • وذكرت أن بلدها مقتنع بأن ذلك هو النهج الصحيح نحو اقامة حوار بنّاء بين المنتجين والمستهلكين يؤدي الى النمو والانصاف والاستقرار في أسواق السلع الأساسية ، التي تحرز بالتالي مصالح المنتجين والمستهلكين على السواء • وقد كانت لهذه السياسة نتائج مشجعة ، وقد أعادت حكومتها تأكيدها ، حيث أيدت طلبات البلدان المنتجة للسلع الأساسية بشأن وجوب ايجاد الوسائل اللازمة للتغلب على العقبات التي تعترض سبيل عقد اتفاقات للسلع الأساسية • كما أعادت تأكيد الموقف الايجابي الذي يتخذه وفدها تجاه جهود البلدان المنتجة الرامية الى صياغة اتفاقات دولية للسلع الأولية التي لا يوجد أي اتفاق بشأنها حتى الآن • وبالتالي ، ليس بوسعها معارضة آمال المنتجين ، وبخاصة حيث تكون هذه بلدانا نامية •

٢١٢ــ وذكر ممثل الصين أن وفده يشارك البلدان النامية آراءها ويؤيدها ، اذ أن تقدم العمل بموجب القرار ٩٣ (د ــ٤) أكثر ما يكون تخييبا للآمال • فمنذ اعتماده منذ أكثر من عامين مضيا بذلت البلدان النامية جهودا هائلة للتفاوض بصدد الصندوق المشترك وللعثور على حلول للمشاكل السلعية وفقا لأهداف القرار • لقد علقت أعمال مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن الصندوق المشترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، وتتقدم أعمال المؤتمر التحضيري للسلع الأساسية المفردة ببطء ، بسبب عمليات تخريب واعاقة من قبل الدولتين العظميين اللتين ، وان تكونا قد قبلتا القرار ، تفعلان كل ما في وسعهما لمنع تنفيذه بغية الحفاظ على النظام الاقتصادي الدولي القديم • ان البرنامج المتكامل عنصر أساسي من عناصر النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والصندوق المشترك ، بوصفه جزءا لا يتجزأ من البرنامج ، يتصل اتصالا مباشرا بالعمل في شأن السلع كل على حدة • وينبغي مواصلة الجهود لازاحة كافة العوائق ، عملا على استئناف مؤتمر التفاوض حول الصندوق المشترك لأعماله في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ وفقا لروح القرار ٩٣ (د ــ٤) • وقال ان وفده يؤيد تمديد الاطار الزمني للبرنامج المتكامل الى نهاية عام ١٩٧٩ ، كما اقترحت اللجنة المخصصة ذلك •

٢١٣ــ وذكر المتحدث باسم المجموعة باء أن مجموعته ترحب بتوصية اللجنة الدولية الحكومية المخصصة في دورتها السادسة ، وأيد التوصيات الواردة في هذا القرار وأشار الى بيان المجموعة باء الذي أكد من جديد في ذلك الحين التزامات بلدان المجموعة بتنفيذ النصوص التي أقرتها في نيروبي ، وقال ان بلدان المجموعة باء لم تأل جهدا في المساهمة على نحو بناء في عمل الاجتماعات التحضيرية بصدد السلع الأساسية المفردة • وأضاف قائلا ان هناك من ناحية تقدما فيما يتعلق بتحديد معين

Digitized by UNOG Library

السلع الأساسية ، بينما أصيبت المجموعة باء من ناحية أخرى بخيبة الأمل ازاء التقدم البطيء والتحضير غير الوافي لعدد من السلع الأخرى • وكما أوضحت المجموعة باء في مناسبات متعددة ، تعتبر مشكلة السلع الأساسية مشكلة متشعبة ولا يمكن احراز أي تقدم بشأنها الا عن طريق الاتفاق بين المنتجين والمستهلكين • وترى المجموعة باء أن الاجتماعات التحضيرية كانت بناءة ، فهي تدفع الحوار الى الأمام، وتعزز التعاون الدولي بشأن السلع الأساسية وتساعد على ابراز المشاكل الحقيقية ، وتوضح ما يمكن عمله • أما فيما يتعلق بالصندوق المشترك فقد اشتركت مجموعته على نحو ايجابي سعيا الى ايجاد حلول للقضايا التي انهار مؤتمر التفاوض الأخير بشأنها • وقال ان المجموعة باء لم تدخر أي جهد لتزويد الأمين العام للأونكتاد بالمعلومات التي يحتاجها للوصول الى حل صحيح بالنسبة لموعد استئناف المؤتمر • وكرر القول بأن بلدان المجموعة باء عازمة على مواصلة تعاونها الكامل لتحقيق الأهداف التي قبلتها في قرار المؤتمر ٩٣ (د-٤) •

٢١٤- وذكر المتحدث باسم المجموعة دال أن مجموعته تتفهم اهتمام مجموعة السبعة والسبعين بقصور التقدم والنتائج المحدودة للمفاوضات الجارية في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية • وقال ان احدى العقبات الرئيسية في تنفيذ البرنامج المتكامل تتمثل في موقف الرأسمال الاحتكاري للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وعلى وجه الخصوص الشركات عبر الوطنية • وقال ان مجموعته لا تعترض أبدا على تمديد الاطار الزمني للبرنامج المتكامل الى نهاية ١٩٧٩ • وأضاف أن البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية قد بذلت جهودا بناءة وصادقة لتحقيق أهداف القرار ٩٣ (د-٤) وستواصل بذل هذه الجهود ، وأنها ترفض البيان الوارد في الفقرة ٨٢ من تقرير اللجنة المخصصة في دورتها السادسة وأنها غير مسؤولة عن النتائج الهزيلة للمفاوضات الجارية حتى الآن • وترى مجموعته أن مواصلة البحث من جديد أو انشاء أفرقة استشارية لا يمكن أن يكونا بديلا لوضع اتفاقات سلعية جديدة • وقال ان بلدان مجموعته تعترف بدور المخزونات الاحتياطية ولكنها ترى أن من الواجب شفعها بتدابير أخرى لتثبيت الأسعار • وأما فيما يتعلق بالمشاركة على قدم المساواة بين المصدرين والمستوردين في تمويل المخزونات الاحتياطية ، فان بلدان مجموعته تعتقد أنه ليس هناك نهج واحد ، فالموضوع يعالج في كل حالة آخذا في اعتباره جملة الحقوق والواجبات التي تترتب للأطراف في كل اتفاق سلعي دولي •

٢١٥- وقدمت كولومبيا بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين مشروع قرار بشأن البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، (TD/B(XVIII)/SC.I/L.11/Rev.1) •

٢١٦- وأوصت اللجنة المجلس ، في جلستها الثالثة عشرة المعقودة في ١٣ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، باعتماد مشروع مقرر قدمه الرئيس نتيجة لمشاوراته غير الرسمية ، بشأن تمديد الجدول الزمني للبرنامج المتكامل وللمسائل ذات الصلة (TD/B(XVIII)/SC.I/L.13) • وقد أخذت اللجنة في اعتبارها ، عند التوصية ، الآثار المالية لمقررها (TD/B/IPC/AC/21 ، المرفق الرابع) ، وهي الآثار التي سبق أن ووفيت بها اللجنة المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية في دورتها السادسة •

٢١٧- وقد سجلت اللجنة في جلستها الخامسة عشرة (الختامية) ، المعقودة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، أن المشاورات غير الرسمية حول مشروع القرار TD/B(XVIII)SC.I/L.11/Rev.1 لا تزال دائرة ، وأنه سيقدم تقرير عن النتيجة التي ستسفر عنها الى المجلس بكامل هيئته •

Digitized by UNOG Library

دراسة الموضوع في الجلسات العامة

٢١٨ — وفي الجلسة ٥١٠ ، المعقودة في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، قدم نائب رئيس اللجنة الأولى للدورة ومقررها ، مع تعديل شفوي ، مشروع قرار (TD/B/L.521) كان قد عرضه نتيجة لمشاورات غير رسمية • وتم سحب مشروع القرار TD/B(XVIII)/SC.I/L.11/Rev.1 •

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢١٩ — اعتمد المجلس في نفس الجلسة مشروع القرار الوارد بالوثيقة TD/B/L.521 بصيغته المعدلة (للاطلاع على نص ذلك القرار ، انظر المرفق الأول أدناه ، القرار ١٧٣ (د — ١٨)) •

٢٢٠ — وفي نفس هذه الجلسة أيضا اعتمد المجلس ، عملا بتوصية لجنة الدورة وبعد أن أحاط علما بالآثار المالية (١٤) مشروع المقرر الوارد في الوثيقة TD/B(XVIII)/SC.I/L.13 (للاطلاع على نص ذلك المقرر ، انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ١٧٧ (د — ١٨)) •

(ب) مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن صندوق مشترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية

دراسة الموضوع في الجلسة العامة

٢٢١ — أعاد الأمين العام للأونكتاد الى الذاكرة ، في الجلسة ٥٠٧ المنعقدة بتاريخ ١٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، أنه أوصى في الدورة السادسة للجنة الدولية الحكومية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية باستئناف مؤتمر التفاوض بشأن انشاء الصندوق المشترك • وقد ألغت اللجنة المخصصة بعض التواريخ المبدئية لاستئناف المفاوضات وطلبت اليه أن يحدد على وجه الدقة ، بعد اجراء المشاورات اللازمة ، مدة الدورة المستأنفة وتاريخي بدئها واختتامها • وقد تمت هذه المشاورات ، ومن المقترح عقد جولة أخرى في الأسابيع المقبلة •

٢٢٢ — ولئن كان جميع الأطراف يعترفون أنه لم يتم التوصل بعد الى توافق آراء نهائي حول كل عنصر من العناصر الأساسية للصندوق المشترك ، فقد قال الأمين العام انه واثق من أن المواقف الايجابية بشأن القضايا الرئيسية ، والتي كانت واضحة أثناء المشاورات ، تعكس رغبة عامة من جانب جميع البلدان في الوصول بهذه المسألة الى نتيجة موفقة •

٢٢٣ — وأصبح من المحتم أيضا اخطار الحكومات بتواريخ استئناف مؤتمر التفاوض قبل المواعيد المحددة بوقت كاف • وقد قرر الأمين العام ازاء هذا ، وبعد أخذ المقترحات التي قدمت أثناء المشاورات في الاعتبار ، أن يستأنف مؤتمر التفاوض في الفترة من ١٤ الى ٢٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ، مالم يوصي المجلس بخلاف ذلك • وأعرب عن أمله في أن يحث قراره الحكومات على اتخاذ مقرر بشأن العناصر الأساسية للصندوق المشترك • وتقع على عاتق الحكومات في الأسابيع المقبلة مسؤولية رئيسية

---

(١٤) استنسخ بيان الآثار المالية (TD/B/IPC/AC/21 ، المرفق الرابع) في المرفق الثامن أدناه •

Digitized by UNOG Library

تتمثل في اتخاذ الخطوات اللازمة للوصول بالمؤتمر الى نتيجة مرضية • وهذا أمر هام ، لا في نطاق ايجاد حلول فعّالة لمشاكل السلع الأساسية بطريقة ذات نفع متبادل فحسب ، وانما أيضا في نطاق تحسين مناخ التعاون الاقتصادى الدولي في مجموعه •

٢٢٤ــ وقال المتحدث باسم المجموعة بـــاء ان مجموعته استمعت باهتمام بالغ الى البيان الذى ألقاه الأمين العام ، وأعرب عن شكر المجموعة للأمين العام على الجهود التي يبذلها من أجل اعطاء جميع البلدان المهتمة الفرصة ليفهم كل منها موقف الآخر وللتغلب بقدر الامكان على الاختلافات الموجودة بينها بشأن قضية هذه المؤسسة الجديدة الهامة • وبلدان المجموعة بـــاء على استعداد للمشاركة في المؤتمر المستأنف بروح بناءة ، وهي مصممة على التوصل الى نتيجة ايجابية ، بالقدر الذى يمكن معه التغلب على الاختلافات في الرأى عن طريق بذل الجهود المشتركة للوصول الى حل وسط • وتعتقد هذه البلدان أنه سيكون من الضرورى في تشرين الثاني /نوفمبر اتخاذ خطوة حاسمة نحو الاتفاق على الطبيعة والعناصر الأساسية لهذا الصندوق المشترك بغية التقدم نحو وضع النظام الأساسي لهذا الصندوق قبل الدورة الخامسة للأونكتاد . وتؤكد المجموعة باء أيضا على أنه سيكون من الأمور الهامة ، لتحقيق نتائج موفقة في تشرين الثاني /نوفمبر ، الاستفادة على أفضل وجه من الفترة الزمنية التي تمتد منذ الآن حتى ذلك الوقت ، بالسعي الى حل المشاكل الصعبة التي ستجرى مواجهتها • وفي معرض الاشارة الى أنها ستعتمد على المساعدة المفيدة والوثائق الملائمة المقدمة من الأمين العام للأونكتاد قال ان المجموعة بـــاء ترحب ترحيبا حارا بخطة الأمين العام لتنظيم مزيد من المشاورات غير الرسمية في تشرين الأول /اكتوبر •

٢٢٥ــ وشكر المتحدث باسم المجموعـــة دال الأمين العام على الجهود التي يبذلها في تنظيم المشاورات بشأن استئناف المؤتمر • وقال ان الدول الأعضاء في المجموعـــة دال مستعدة للمشاركة بطريقة بناءة في المؤتمر المستأنف •

٢٢٦ــ وأعرب ممثل الصين عن تقديره للجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل استئناف المفاوضات بشأن الصندوق المشترك في أقرب وقت ممكن • وقال ان البلدان النامية ، منذ توقف المؤتمر ، ما انفكت تدعم مبادىء وأهداف القرار ٩٣ (د ــ ٤) وتبذل جهودا متواصلة بغية استئناف المؤتمر • وقد أعرب العديد من بلدان العالم الثاني عن تعاطفه مع هذه الجهود ومساندته لها • وسوف يكون الانشاء المبكر لصندوق مشترك قوى عونا على التفاوض بشأن كل من السلع الأساسية على حدة في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية • ويجب أن تلتزم المفاوضات الخاصة بالصندوق المشترك بالمبادىء المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وأن تحترم المطالب المعقولة للبلدان النامية • وسوف يمثل الاتفاق في المؤتمر المستأنف على العناصر الأساسية لصندوق مشترك خطوة ايجابية الى الأمام قبل الدورة الخامسة للأونكتاد . وفي الختام ، رحب بمناسبة قيام جولة أخرى من المشاورات غير الرسمية قبل المؤتمر المستأنف .

٢٢٧ــ وأعرب المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين عن تقديره لرد الفعل الايجابي الذى أبدته المجموعات الاقليمية الأخرى حول استئناف مؤتمر التفاوض ، كما أعرب عن ثقته في أن هذه الاستجابة ستترجم نفسها الى واقع عملي والى الارادة السياسية لاتخاذ مقررات ايجابية ، ولا سيما فيما يتعلق بالعنصرين الرئيسيين للصندوق المشترك ــ " النافذة الثانية " وبنية رأس المال ــ اللذين أدى الاخفاق في الاتفاق عليهما الى توقف المؤتمر • ومجموعة السبعة والسبعين مستعدة

Digitized by UNOG Library

للاشتراك في جولة أخرى من المشاورات قبل افتتاح مؤتمر التفاوض المستأنف ، وسوف تبحث القضايا بجهد لا يكل بغية التوصل الى اتفاق ايجابي عادل ومنصف على العناصر الأساسية للصندوق المشترك قبل الدورة الخامسة للأونكتاد .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٢٨ــ أحاط المجلس علما ، في نفس الاجتماع ، ببيان الأمين العام للأونكتاد والبيانات التي ألقاها المتحدثون باسم المجموعات الاقليمية (١٥).

(ج) النحاس

دراسة الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٢٢٩ــ أجرت لجنة الدورة مناقشة مستقلة بشأن النحاس طبقا لما قرره المجلس في جلسته ٤٩٩ .

٢٣٠ــ وخلال مناقشة هذا الموضوع رأى ممثلو عدد كبير من البلدان النامية أن على المجلس أن يجرى دراسة خاصة للقضايا المتعلقة بالنحاس نظرا لعدم احراز تقدم في الاجتماعات التحضيرية ، وبخاصة نظرا للنتائج المخيبة للآمال التي توصل اليها الاجتماع التحضيرى الرابع المعني بالنحاس ، وهو الاجتماع الثاني عشر المعني بهذه السلعة الأساسية في اطار البرنامج المتكامل .

٢٣١ــ وقال أحد هؤلاء الممثلين أن عدم احراز تقدم يرجع الى الافتقار الى الارادة السياسية في البلدان الصناعية الرئيسية ازاء تثبيت أسعار النحاس ، والى أن رغبة هذه البلدان في انشاء هيئة استشارية مستقلة لهذه السلعة كان القصد منها هو تأخير تحقيق تقدم ملموس . وأضاف أن حكومته لا يمكنها أن تؤيد انشاء هيئة دولية حكومية للنحاس خارج الأونكتاد الا اذا أصبحت هذه الهيئة جزءا لا يتجزأ من اتفاق سلعي دولي . وفي هذه الأثناء ، ينبغي التعجيل بالتقدم في صياغة عناصر اتفاق سلعي ، ويمكن انشاء هيئة مؤقتة داخل اطار الأونكتاد تحقيقا لهذا الغرض ولا بد من أن يكون الاجتماع التحضيري الخامس المعني بالنحاس اجتماعا مكرسا بالكامل لصلب الموضوع و ينبغي أن يسعى هذا الاجتماع الى وضع حلول للمشاكل الأساسية التي تواجه النحاس .

٢٣٢ــ وتحدث ممثل بلد نام آخر ، كان قد اقترح أصلا قيام المجلس باجراء دراسة خاصة لقضايا النحاس فأشار الى الاقتراحات المقدمة الى الاجتماع التحضيرى الرابع المعني بالنحاس من أجل تشكيل لجنة للنحاس في اطار الأونكتاد تضع ترتيبا تثبيتيا دوليا وفقا لقرار المؤتمر ٩٣ (د ــ ٤) . وكان هذا الاقتراح قد حظي بتأييد غالبية الوفود المشتركة . ومنذ ذلك الحين تأكد عدم وجود أى عائق قانوني أو ادارى أو مالي لاتخاذ هذا الاجراء وتأكدت امكانية انشاء خدمة دعم خاصة في الأمانة . وبما أن انشاء هذه الهيئة سيقتضي اتخاذ المجلس لقرار في هذا الشأن ، يتطلب بدوره موافقة الجمعية العامة ، فسيحتاج المجلس الى اتخاذ مثل هذا القرار قبل انعقاد الدورة الثالثة والثلاثين القادمة للجمعية العامة ، اذا أريد لهذه الهيئة أن تبدأ أعمالها قبل حلول شهر كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ .

---

(١٥) لمعرفة الاجراء الذى اتخذه المجلس بخصوص تواريخ مؤتمر التفاوض المستأنف، انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ١٨١ (د ــ ١٨) بشأن استعراض الجدول الزمني للاجتماعات .

Digitized by UNOG Library

٢٣٣ــ وأعرب ممثل أحد البلدان النامية الأخرى عن تأييده للتحليل السابق ، وقال انه يشعر بنفس القلق الذى تم الاعراب عنه • ودعا الى أن يتخذ المجلس اجراء عاجلا لتنفيذ الحل الوسط الذى اقترحه وفده في الاجتماع التحضيرى الرابع المعني بالنحاس ، والذى اتضح منذ ذلك الحين أنه قابل للتنفيذ فنيا ، وهو انشاء هيئة للنحاس داخل أطار الأونكتاد لتمهيد السبيل نحو اتخاذ تدابير ملموسة بشأن النحاس •

٢٣٤ــ وقال ممثل أحد البلدان النامية الأخرى ان الجانب المؤسسي له أهمية قصوى في البرنامج المتكامل بأكمله ، فان أى اقتراح له تلك الطبيعة ينبغي أن يكون داخل سياق القرار ٩٣(د ــ٤) • ولذلك ، فان انشاء هيئة مستقلة للنحاس لها موظفوها والتمويل الخاص بها سيكون انتهاكا لذلك القرار ، الذى كان الهدف منه تشجيع التدابير الفنية لا التدابير المؤسسية ، ومع ذلك فاذا رئي أن تشكيل نوع ما من الهيئات أمر ضرورى ، ينبغي أن تكون هذه الهيئة جزءا من الأونكتاد وذات طابع انتقالي ، ريثما يتم عقد اتفاق سلعي دولي •

٢٣٥ــ وأعرب ممثل الصين عن تأييده لاقتراح البلدان النامية المشتركة في المناقشة والرامي الى ضرورة توجيه الجهود المقبلة نحو التفاوض بشأن اتفاق دولي للنحاس وفقا للبرنامج المتكامل • وقال ان العقبات التي واجهتها الاجتماعات الدولية الحكومية العديدة التي عقدت حتى اليوم نشأت عن عدم رغبة بعض البلدان المستهلكة الرئيسية في مناقشة الجوهر متذرعة بحجة نقص المعلومات •

٢٣٦ــ وأشار المتحدث باسم المجموعة باء الى الاقتراح الذى تقدم به عدد من البلدان النامية في الاجتماع التحضيرى الرابع المعني بالنحاس ، فأعاد الى الأذهان أن هذا الاقتراح لم يلق تأييدا من أعضاء المجموعة باء بشقيهم من منتجي النحاس ومستهلكيه • وأضاف قائلا أن مشاكل النحاس معقدة ، ولا يمكن تحقيق تقدم الا عن طريق اتفاق بين المنتجين والمستهلكين في مناقشات دولية حكومية متخصصة يوجد لها الجهاز اللازم في اطار البرنامج المتكامل • ويمكن مواصلة مناقشة قضايا النحاس بما في ذلك آخر ما قدم من اقتراحات في مثل هذا الجهاز •

٢٣٧ــ وشرح المتحدث باسم المجتمع الاقتصادى الأوروبي أن الهيئة الدائمة للنحاس التي اقترحتها البلدان الأعضاء في المجتمع تتمشى مع نص وروح قرار المؤتمر ٩٣(د ــ٤) • وقال ان هذه البلدان تشاطر البلدان الأخرى قلقها بشأن ضرورة حل القضية المؤسسية حلا سريعا بأن تتخذ الترتيبات لعقد المجلس في دورة استثنائية ، اذا لزم الأمر ، عقب الاجتماع التحضيرى الخامس المعني بالنحاس الذى يمكن أن يعقد في تشرين الأول /اكتوبر • وأكد المتحدث باسم المجموعة باء موقف مجموعته من أنه ينبغي ترك المناقشات الموضوعية بصدد النحاس الى الاجتماع التحضيرى الخامس ، وأن مثل هذه الخطوة لن تتمخض عن مشاكل اجرائية نظرا الى أن الاجتماع التحضيرى يمكن أن تعقبه ، اذا ما اقتضت الضرورة ، دورة استثنائية للمجلس •

٢٣٨ــ وأكد ممثل أحد البلدان النامية الحاجة الى عقد اجتماع تحضيرى خاص للنحاس كيما يركز على المحتوى الممكن لاتفاق دولي بشأن النحاس ، واقترح أن يطلب من أمانة الأونكتاد اعداد مشروع للعناصر الأساسية في الاتفاق •

٢٣٩ــ وتحدث ممثلا بلدين من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو المستوردة للنحاس فأعادا الى الأذهان جوانب معينة من المناقشات الدولية الحكومية بشأن النحاس ، وبخاصة أثناء الاجتماع التحضيرى الثالث المعني بالنحاس ، وذكرا أن هذه الجوانب توضح أن انشاء هيئة مستقلة للنحاس

Digitized by UNOG Library

لها موظفوها وجدول اجتماعاتها وتتمتع بالتالي باستقلال ذاتي في عملياتها سيشكل أول خطوة هامة نحو عقد ترتيب دولي للنحاس وفقا لما تصوره الاجتماع التحضيرى الثالث • وقالا ان انشاء مثل هذه الهيئة لا يشكل البتة ، في رأيهما ، انتهاكا لقرار المؤتمر ٩٣(د-٤) • وأشارا الى حساسية توازن الاتفاق الذى تم التوصل اليه في الاجتماع التحضيرى الثالث بشأن النهج ذى المرحلتين للتوصل الى اتفاق دولي ممكن بشأن النحاس • وأعربا لذلك عن الأسف لعدم قيام الاجتماع التحضيرى الرابع بالانطلاق من النتائج التي توصلت اليها الدورات الثلاث للفريق العامل المعني بالنحاس وهو الفريق الذى وضع ميثاقا لهذه الهيئة يتضمن روابط وثيقة بالأونكتاد • واقترح الممثلان أن أفضل مكان لمواصلة مناقشة قضايا النحاس هو الاجتماع التحضيرى الخامس المعني بالنحاس • وأضاف أحدهما أنه يأسف لكون مشكلة النحاس قد أدخلت في مداولات الدورة الراهنة للمجلس • وبعد أن استعرض تاريخ أفرقة العمل التحضيرية السابقة المعنية بالنحاس ، قال انه ليس من المناسب أن يشغل المجلس نفسه في قضية النحاس ، التي سيكون أكثر صحة أن ينظر فيها في اجتماعات تحضيرية بين المنتجين والمستهلكين • وقد سبق فعلا للاجتماع التحضيرى الرابع أن قرر أن ينعقد مؤتمر تحضيرى خامس • فعلى المجلس أن لا يحاول حشر نفسه في هذا الحوار بين المنتجين والمستهلكين والتأثير سلفا على نتائج هذه المناقشات • فمن شأن هذا أن يكون مؤسفا على وجه الخصوص بالنظر الى الاتفاق الذى تم في الاجتماع التحضيرى الثالث المعني بالنحاس ، وهو اتفاق لم يلحظ انشاء جهاز يعنى بالنحاس داخل الأونكتاد • وستكون سابقة خطرة أن يحاول الآن عكس هذا الاتفاق •

٢٤٠- ولاحظ ممثل أحد أكبر البلدان المتقدمة النمو المصدرة للنحاس أنه ، لما كان هناك مندوبون عديدون في الدورة الحالية للمؤتمر لم يسبق أن اشتركوا شخصيا في الاجتماعات المعنية بالنحاس ، فسيكون من المفيد استعراض بعض القضايا وايضاحها • وقال انه يتفق في الرأى مع الوفود التي لاحظت أن التقدم في جميع هذه الاجتماعات كان بطيئا جدا ولكنه لا يوافق على أن تأييد انشاء هيئة تعنى بالنحاس وتكون على قدر من الاستقلال الذاتي على صعيد العمليات سيمثل انتهاكا سياسيا للقرار ٩٣(د-٤) • وأعاد الى الأذهان أن الاتفاق كان قد تم ، في الاجتماع الثالث المعني بالنحاس ، على أنه سيكون من المفيد أن يعاد النظر في تنظيم العمل المتعلق بالنحاس طلبا لزيادة فعاليته • ولاحظ كذلك أنه كان قد اتفق أيضا على أن أفضل اسلوب لذلك سيكون انشاء هيئة تعنى بالنحاس كمرحلة أولى من عملية ذات مرحلتين تؤدى الى اتفاق دولي كامل على سلعة النحاس ، وأعاد الى الذاكرة أيضا أن التفاهم الأساسي الذى قام عليه هذا الرأى كان أن الهيئة المقترحة ستكون متمتعة بالاستقلال الذاتي العملي مع احتفاظها بروابط وثيقة مع الأونكتاد بوصفها جزءا من برنامج العمل المتواصل بشأن البرنامج المتكامل • وقال ان من رأيه أن هذا القرار ، على كلا الصعيدين الاجرائي والأساسي ، يؤيد كل التأييد كلا من نص القرار ٩٣(د-٤) وروحه •

٢٤١- أما عن المسألة التي أثيرت خلال المناقشة عن الحاجة الى التسوية فقال ان أى وثيقة ظلت موضع مفاوضات على مدى ثلاثة أشهر بين ٣٧ بلدا تمثل بالتعريف قدرا مرتفعا جدا من التسوية •

٢٤٢- وفيما يتعلق بالجانب الاجرائي من متابعة العمل المتعلق بالنحاس ، لاحظ أن هناك من يطلبون من المجلس أن يتجاهل كثيرا من عمل الاجتماعات التحضيرية وفرض لجنة نحاس جديدة على منتجي النحاس ومستورديه • وأعاد الى الذاكرة أن اقتراحا من هذا القبيل كان قد استبعد من قرار

Digitized by UNOG Library

الاجتماع التحضيرى الثالث وان عددا من البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة معا قد رفض اقتراحا مماثلا في الاجتماع التحضيرى الرابع •

٢٤٣ــ وأضاف أن وفده ، نظرا لكون النحاس بالغ الأهمية في اقتصاد بلده ، شديد التوق الى العثور على وسيلة فعّالة لتحسين فعالية التعاون الدولي على صعيد النحاس • واختتم معلنا أن وفده مستعد كل الاستعداد للاشتراك النشط في اجتماع تحضيرى خاص يعنى بالنحاس بقصد العودة الى دراسة جميع المقترحات والعثور على حل قابل للتنفيذ ، وأنه يأمل من وفود بعض البلدان الأخرى المنتجة للنحاس أن تكف عن تصرف ليس من المحتمل أن يخدم المصالح المشتركة لجميع المنتجين •

٢٤٤ــ وتكلم ممثل بلد آخر من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو المصدرة للنحاس فأعاد الى الذاكرة اتفاق التسوية الذى تم الوصول اليه في الاجتماع التحضيرى الثالث ، ولا سيما الاتفاق على السير في العمل على مرحلتين ، وعلى المهام الثلاث الرئيسية التي يتوجب الاضطلاع بها • كذلك أشار الى ما تلا ذلك من جهد مفصل شامل قام به الفريق العامل باعداده مشروع قانون تأسيسي لهيئة نحاس مستقلة • وقال انه ، على الرغم من وجود خلافات معلّقة حول هذا المشروع ، يعتقد أنه كان في الامكان حل هذه الخلافات في الاجتماع التحضيرى الرابع • الا أن من المهم أن يكون واضحا أن جميع المشتركين في الفريق العامل تقريبا متفقون على الخط العام لمشروع القانون التأسيسي • ومن المؤسف كل الأسف أن الاجتماع التحضيرى الرابع لم يستطع مواصلة البحث حول هيئة النحاس •

٢٤٥ــ وقال الممثل نفسه ان بلده يعتقد أن انشاء هيئة مستقلة سيكون ، اذا تم ، خطوة أولى هامة نحو حل مشاكل السوق العالمية للنحاس ، وأن مثل هذه الهيئة يجب أن تتصرف باعتمادات مستقلة وأن تكون قادرة على استخدام موظفين خاصين بها وعلى عقد الاجتماعات متى شاءت ، أى أنه ينبغي أن تكون ذات مرونة عملية كاملة • ولا يبدو أن الاقتراحات المختلفة الخاصة بانشاء هيئة للنحاس داخل الأونكتاد يمكن أن تستوفي هذه الشروط •

٢٤٦ــ وأضاف أن بلده يرى أن انشاء هيئة نحاس مستقلة للاضطلاع بالمهام الثلاث المتفق عليها في الاجتماع التحضيرى الثالث لن يمثل أى انتهاك للقرار ٩٣ (د ــ ٤) • ولاحظ من جهة أخرى أن من المتفق عليه أيضا أن من الضرورى وجود رابطة بين الهيئة والأونكتاد وأن مشروع القانون التأسيسي يحتوى على عدد من البدائل الرامية الى هذا الهدف •

٢٤٧ــ وانتهى الى القول بأن خلاصة الرأى هي أن دورة المجلس الحالية ليست بالوقت المناسب ولا المحفل المناسب لتقرير الشكل الذى يجب أن تكون عليه هيئة النحاس المقترحة • بل ان هذه قضية يجب أن يقررها المنتجون والمستهلكون في اطار اجتماع تحضيرى • وقال ان بلده على استعداد لاستئناف النقاش في اجتماع تحضيرى لاحق ، وانه يأمل أن يحدد المجلس موعدا مناسبا لهذا الاجتماع •

٢٤٨ــ وقام ممثلو بعض البلدان النامية بالرد على ذلك فندوا بتكرار الحجج التي سيقت في الاجتماع التحضيرى الرابع المعنى بالنحاس تأييدا لانشاء هيئة مستقلة للنحاس ، وقالوا انه ، على عكس ما جاء في هذه الحجج ، لم تتم في الاجتماع التحضيرى الثالث الموافقة على مثل هذا الاقتراح •

Digitized by UNOG Library

ومثل هذا الاجراء من شأنه أن يعزق البرنامج المتكامل ، وأن يشكل سابقة خطيرة للسلع الأساسية الأخرى ، ولا يمكن أن يعتبر كمساهمة في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد اذ أنه لن يسهم في تحقيق الاستقرار في سوق النحاس ، على ضوء الموقف الذى تقفه حاليا بلدان المجموعة باء ، والطابع المحتمل للهيئة المقترحة كما برز من المناقشات التي دارت في الفريق العامل المعني بالنحاس ، واحتمال سيطرة البلدان المتقدمة النمو عليها •

٢٤٩ــ وأعاد المتحدث باسم المجتمع الاقتصادى الأوروبي الى الأذهان شروط الاتفاق الذى تم في الاجتماع التحضيرى الثالث المعني بالنحاس والتي كان من الواضح ، في رأيه ، أنها لا تنص على انشاء هيئة فرعية للمجلس ، وأكد الحاجة الى الفعالية التي تقتضي تزويد الهيئة بموظفين متفرغين ، واتاحة أموال خاصة بها وتحديد اجراءات اتخاذ القرارات •

٢٥٠ــ وأشار المتحدث باسم المجموعة دال الى التحفظات التي أعرب عنها أعضاء مجموعته بشأن اتجاه بلدان معينة الى التفكير في انشاء هيئات استشارية خارجة عن الأونكتاد بشأن السلع الأساسية المنفردة لتدور فيها المناقشات الدولية الحكومية ، التي توجد بالفعل ترتيبات لها في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية •

٢٥١ــ وذكر ممثل أحد البلدان النامية أن من المؤسف أن يؤدى الخلاف على الاجراءات الى عرقلة احراز تقدم في معالجة جوهر مشاكل النحاس ، وأضاف أن جهازا فرعيا للمجلس بوسعه ، اذا ما أنشئ ، أن يشرع في أجراء هذه المناقشات الجوهرية •

٢٥٢ــ وعرض المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين مشروع قرار يتعلق بالأعمال التحضيرية المعنية بالنحاس قدم نيابة عن الدول الأعضاء في هذه المجموعة (TD/B(XVIII)/SC.I/L.9) وأوضح أن المشروع يعتبر تطويرا لمشروع مقرر قدمته مجموعته من قبل في هذه الدورة وتسحبه الآن (TD/B(XVIII)/SC.I/L.3) وصرح بأن الأعمال التحضيرية في هذا المجال ينبغي أن تتجه أساسا نحو ابرام اتفاق دولي لتحقيق الاستقرار في سوق النحاس ، وذلك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ووفقا لقرار المؤتمر ٩٣ (د-٤) • ولهذا الغرض يجب أن ترسي الاجتماعات التحضيرية المعنية بالنحاس أساس الاتفاق الدولي كيما يعرض على مؤتمر للتفاوض قبل نهاية ١٩٧٩ أى في حدود الجدول الزمني الجديد لتنفيذ البرنامج المتكامل والذى تم الاتفاق عليه في الدورة السادسة للجنة الدولية الحكومية المخصصة • ويمكن أن يكون انشاء هيئة دولية حكومية للمنتجين والمستهلكين أحد عناصر منطوق الاتفاق الدولي على أن تحدد الدول الأعضاء أهدافها ووظائفها ، ولكن لا يمكن أن تكون هذه الهيئة شرطا مسبقا لاستمرار الأعمال الجارية حاليا من أجل التفاوض على اتفاق • وأضاف أن مجموعة السبعة والسبعين يمكنها أن تقبل انشاء هيئة دولية حكومية للنحاس اذا كانت هذه الهيئة من الناحية المؤسسية داخل اطار الأونكتاد ، بوصفها أداة مؤقتة ومساعدة ترمي الى الاضطلاع بالمهام الرئيسية الثلاث التي تم الاتفاق عليها في الاجتماع التحضيرى الثالث ، في اطار البرنامج المتكامل وفي حدود جدوله الزمني • ولابد لهيئة من هذا النوع أن تعمل بوصفها جزءا لا يتجزأ من أجهزة الأونكتاد ، وأن يزودها الأونكتاد بالخدمات والتمويل وأن تلتزم بنظامه الداخلي • ولأسباب مبدئية واعتبارات عملية لا يمكن لمجموعة السبعة والسبعين أن تقبل انشاء هيئة للنحاس خارج الأونكتاد والبرنامج المتكامل ، ما لم يكن قد تقرر ذلك عند اعتماد اتفاق سلعي دولي •

٢٥٣ــ وأضاف قائلا ان مجموعة السبعة والسبعين يمكن أن تؤيد عقد اجتماع تحضيرى خامس للنحاس

Digitized by UNOG Library

في تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٨ على أساس الأهداف المشار اليها وبشرط أن يقرر المجلس أن يجتمع مرة أخرى عقب هذا الاجتماع التحضيري مباشرة ، وفي وقت كاف لاتخاذ الاجراءات التي يراها مناسبة لعرضها على الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين • وقال ان مجموعة السبعة والسبعين تؤكد من جديد اقتراحها بأن تعد أمانة الأونكتاد ، بالتشاور مع الوفود المهتمة ، مشروعا بشأن العناصر الأساسية لاتفاق دولي بشأن النحاس ، في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية • وبقصد أن تبحث تلك العناصر الأساسية في اجتماع تحضيري خاص • والمجموعة على ثقة من أن أعضاء المجموعات الاقليمية الأخرى سيبذلون كل الجهود اللازمة من أجل القيام في وقت مبكر باعتماد اتفاق دولي لتحقيق الاستقرار في سوق النحاس ، على أن يستهدف الاتفاق التغلب على المشاكل الاقتصادية والتجارية الخطيرة التي تواجهها البلدان النامية خاصة في مجال هذه السلعة الأساسية التي تتمتع بأهمية جوهرية في الاقتصاد العالمي •

٢٥٤ــ وأعرب ممثلو عدد كبير من البلدان النامية المصدرة للنحاس عن قلقهم ازاء التدابير التي تسعى الولايات المتحدة الى اتخاذها للحد من واردات النحاس المكرر • وذكروا أن استحداث مثل هذه القيود من شأنه أن يؤثر تأثيرا اقتصاديا وسياسيا سلبيا على البلدان النامية التي تعتبر المصدر الرئيسي لهذه الواردات ، وأن يتنافى مع السياسات الدولية المقبولة للتجارة والتنمية ، ومع السياسة المعلنة للولايات المتحدة في صالح زيادة حرية التجارة • وأعربوا عن أملهم في أن تقاوم حكومة الولايات المتحدة الاقتراحات المتعلقة بمثل هذه التدابير باعتبارها غير مرغوب فيها • وأشار أحد هؤلاء الممثلين الى المناقشات الأخيرة المتصلة بالموضوع داخل منظمة الدول الامريكية والتي أسفرت عن صدور تأكيد من الولايات المتحدة بمراعاة آراء البلدان التي يمكن أن تؤثر فيها مثل هذه التقييدات • وأشار أيضا الى أن المجلس دأب على ادانة الاتجاهات الحمائية في العلاقات التجارية الدولية •

٢٥٥ــ وردا على ذلك أشار ممثل الولايات المتحدة الى الفرصة التي ستتاح للحكومات المهتمة كيما تتقدم بوجهات نظرها الى الجهاز الملائم في بلاده الذي ينظر في اقتراحات اتخاذ تدابير ممكنة بشأن واردات النحاس •

٢٥٦ــ وقدم نائب رئيس اللجنة ، في جلستها الرابعة عشرة المعقودة في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، مشروع قرار بشأن الأعمال التحضيرية المعنية بالنحاس (TD/B(XVIII)/SC.I/L.15) ، جاء نتيجة لمشاوراته غير الرسمية ، وسحب مشروع القرار TD/B(XVIII)/SC.I/L.9 •

٢٥٧ــ وقد وجهت الأمانة الانتباه بصدد مشروع القرار الى الآثار المالية ، وأشارت الى أنها هي ذات الآثار المالية لمشروع القرار الذي قدمته في مبدأ الأمر مجموعة السبعة والسبعين والوارد في الوثيقة TD/B(XVIII)/SC.I/L.9/Add.1 •

٢٥٨ــ أوصت اللجنة في نفس الجلسة بأن يعتمد المجلس مشروع القرار TD/B(XVIII)/SC.I/L.15 ، بعد أن أحاطت علما بالآثار المالية •

Digitized by UNOG Library

دراسة الموضوع في الجلسات العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٥٩ــ في الجلسة ٥١٠ المعقودة في ١٧ ايلول /سبتمبر١٩٧٨ ، اعتمد المجلس ، عملا بتوصية لجنة الدورة وبعد أن أحاط علما بالآثار المالية(١٦) مشروع القرار الوارد في الوثيقة TD/B(XVIII)/SC.I/L.15 . (للاطلاع على نص ذلك القرار ، انظر المرفق الأول أدناه ، القرار ١٨٠(د ــ ١٨) .

٢ ــ التنغستن

دراسة الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٢٦٠ــ ذكر ممثلا بلدين ناميين أنه يتعين على المجلس أن يقرر الدعوة الى عقد مؤتمر للتفاوض بشأن التنغستن بدلا من اقرار الاقتراحات التي قدمها ممثلو بعض البلدان المستهلكة للتنغستن أثناء المناقشات الدولية الحكومية التي دارت حول هذه السلعة الأساسية في الأعوام الأخيرة بشأن انشاء محفل استشاري مستقل يعنى بهذه السلعة الأساسية .

٢٦١ــ وذكر ممثل الصين أن الفريق العامل التحضيري المعني بالتنغستن والذي اجتمع في حزيران /يونيه ١٩٧٨ لم يحقق الأهداف المنشودة بسبب الافتقار الى حسن النية لدى بعض البلدان المستهلكة الرئيسية . وقال انه يؤيد الاقتراح بعقد مؤتمر تفاوض بغية ابرام اتفاق أو ترتيب دولي بشأن التنغستن يتفق مع هدف مقرر المجلس ١٦٦(د ــ ١٧) .

٢٦٢ــ وقدم مشروع مقرر بشأن التنغستن (TD/B(XVIII)/SC.I/L.10) ، باسم الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين ، طلب فيه الى الأمين العام للأونكتاد الدعوة الى عقد مؤتمر للتفاوض بشأن التنغستن خلال الربع الأخير من عام ١٩٧٩ ، بعد القيام بالمشاورات والأعمال التحضيرية التي يراها ضرورية .

٢٦٣ــ وذكر ممثل أحد البلدان المستهلكة للتنغستن من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، بعد ايجاز الاقتراحات المقدمة في المناقشات التي دارت في الأونكتاد حول التنغستن خلال الـ ١٨ شهرا الماضية ، أن كل اقتراح من هذه الاقتراحات قد رفض من جانب مشترك رئيسي واحد على الأقل في سوق التنغستن ، وانه ليس هناك أساس لعقد مؤتمر تفاوض نظرا للافتقار الى الاتفاق بين البلدان المنتجة والمستهلكة للتنغستن . وأشار الى اقتراح مقدم من خمسة بلدان مستهلكة رئيسية لوضع برنامج عمل بشأن التنغستن ، بغية التوصل في النهاية الى توافق في الآراء بين البلدان المنتجة والمستهلكة للتنغستن . وقال ان من غير المحتمل أن تشترك حكومته في مؤتمر تفاوض أو في اجتماع تحضيري آخر ما لم تخلص المشاورات الى وجود أساس كاف لعقد مثل هذين الاجتماعين .

---

(١٦) للاطلاع على بيان الآثار المالية (TD/B(XVIII)/SC.I/L.9/Add.1) المقدم في هذا الصدد ، انظر المرفق الثامن أدناه .

Digitized by UNOG Library

٢٦٤ــ وذكر ممثلو بلدان أخرى مستهلكة للتنغستن من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو أنهم يحبذون عقد الفريق العامل التحضيري المعني بالتنغستن من جديد • الا أن بعض هذه البلدان عارض عقد مؤتمر تفاوض نظرا لعدم وجود اتفاق حتى الآن بين الحكومات الأعضاء المنتجة والمستهلكة سواء من ناحية وجود أساس كاف لهذا الاجراء أو من حيث وجود قدر معقول من احتمال الخروج منه بنتيجة مثمرة •

٢٦٥ــ وتحدث ممثل بلد آخر مستهلك للتنغستن من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو فكرر رغبة بلاده في الاشتراك في مواصلة الحوار بشأن التدابير الممكنة لحل مشاكل سوق التنغستن ، الا أنه قال أن من السابق لأوانه تحديد موعد لمؤتمر تفاوض بالنظر الى عدم وجود أساس يمكن أن تنطلق منه مفاوضات مثمرة • وقال أنه يجب عدم اتخاذ قرار بهذا الشأن قبل تحقيق مزيد من التقدم •

٢٦٦ــ وأيد ممثل بلد آخر من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والمستهلكة للتنغستن الاقتراح بعقد مؤتمر للتفاوض شريطة القيام باستعدادات كافية ، وهي غاية ينبغي أن يستمر الحوار لتحقيقها •

٢٦٧ــ وأشار ممثل أحد البلدان المنتجة للتنغستن من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الى أن مناقشات دولية حكومية قد دارت حول التنغستن خلال فترة دامت ١٤ سنة ، وأنه ينبغي أن تنظر البلدان في مشروع المقرر في ضوء ذلك • وأن حكومته ترى بشكل قاطع أن من الضروري ومن الممكن على السواء اتخاذ ترتيب سلعي دولي بشأن التنغستن ، وهو رأى تشاركها فيه معظم البلدان المنتجة وبعض البلدان المستهلكة للتنغستن • ولذلك تؤيد حكومته هدف مشروع المقرر • ومن دواعي الأسف أنه لم يستكمل عمل الفريق العامل التحضيري الذى أنشىء للمساعدة في التوفيق بين آراء البلدان المنتجة والمستهلكة للتنغستن • وفي هذا الصدد ، فهو يستصوب أن يجتمع الفريق العامل في موعد مبكر لانجاز عمله ، ويأمل أن يقرر المجلس ذلك • أما اذا قرر المجلس الدعوة الى عقد مؤتمر تفاوض ، فانه يأمل أن تكون البلدان المستهلكة على استعداد للاشتراك بصورة كاملة في الأعمال التحضيرية اللازمة •

٢٦٨ــ وقال ممثل بلد آخر من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والمنتجة للتنغستن انه يرى ، رغم مشاركته في شعور خيبة الأمل لدى البلدان المنتجة الأخرى ، أنه لا يوجد في الظروف الراهنة أى أساس للتفاوض بشأن عقد اتفاق سلعي دولي للتنغستن يتضمن أحكاما اقتصادية • وتبعا لذلك ، فان أفضل أمل في التقدم انما يعقد على الفريق العامل التحضيرى •

٢٦٩ــ وأعرب ممثلو عدة بلدان من البلدان النامية المنتجة للتنغستن عن الأسف لعدم اهتمام بعض البلدان المستهلكة الرئيسية ، ولعنادها فيما يتعلق بالاقتراحات الداعية الى اتخاذ اجراء دولي ، بعد ١٤ سنة من المناقشات المتصلة ، وخاصة لأنه ستتاح فترة كافية للقيام بمزيد من الاستعدادات • وأعادت واحدة منهم الى الأذهان أن ممثل أحد البلدان المستهلكة للتنغستن قد أشار الى الوقت الطويل الذى دارت خلاله مفاوضات عقيمة بشأن التنغستن • وفسرت سبب عدم تمثيل حكومتها في الدورة الأولى للفريق العامل التحضيرى المعني بالتنغستن بأن الحاجة تدعو الى المفاوضات لا الى مجرد تبادل للمعلومات والآراء • وذكر ممثل آخر أن موقف حكومات بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي من التنغستن يتعارض مع عزمها على عقد اتفاقات دولية بشأن بعض السلع الأساسية ، مثل القمح ، التي تهمها بوصفها مصدرة لهذه السلع • وناشد تلك البلدان التحلي بروح التعاون •

Digitized by UNOG Library

٢٧٠ــ وأيد ممثل الصين مشروع المقرر المقدم من مجموعة السبعة والسبعين بشأن عقد مؤتمر تفاوض ، وقال ان ذلك يتفق مع مقرر المجلس ١٦٦ (د ــ ١٧) ، ويعتبر الطريقة المناسبة لتوخي تثبيت سوق التنغستن .

٢٧١ــ وقررت اللجنة ، في جلستها الثالثة عشرة المعقودة في ١٣ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، احالة مشروع المقرر TD/B(XVIII)/SC.I/L.10 الى الجلسات العامة للنظر فيه (١٧) .

دراسة الموضوع في الجلسات العامة

٢٧٢ــ عرض رئيس المجلس ، في الجلسة ٥١٠ ، المنعقدة في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، مشروع المقرر (TD/B/L.523) ، الذى قدمه نتيجة لمشاوراته غير الرسمية ، وتم سحب مشروع المقرر TD/B(XVIII)/SC.I/L.10/Rev.1 .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٢٧٣ــ في الجلسة ذاتها ، اعتمد المجلس مشروع المقرر الوارد بالوثيقة TD/B/L.523 بعد أن أحاط علما بالآثار المالية (١٨) المترتبة عليه (للاطلاع على نص المقرر المذكور ، انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ١٧٥ (د ــ ١٨) .

٢٧٤ــ وأشار ممثل الولايات المتحدة الى بيان أدلى به وفده في اللجنة الأولى للدورة (انظر الفقرة ٢٦٣) ، واستعرض فيه بايجاز آخر ما جرى من مناقشات بصدد مجموعة من الاقتراحات المقدمة الى الفريق العامل التحضيرى المعنى بالتنغستن . وأشار الى أن كل اقتراح من هذه الاقتراحات قد رفض من جانب واحد على الأقل من كبار المساهمين في سوق التنغستن ، وأن حكومته لا تتفق ، من هذا المنطلق ، مع مقرر الفريق العامل بشأن وجوب عقد اجتماع ثان . وذكر أن وفده يعتبر الجهود المؤقتة التي من شأنها أن تنجح في توفير أساس مناسب للمزيد من المناقشات أمرا أساسيا بصورة مطلقة قبل أن يمكنه حضور أى اجتماعات أخرى يعقدها الفريق العامل . كما أن من السابق لأوانه أن يقترح وجوب انتقال المناقشات بشأن التنغستن الى مرحلة التفاوض في الوقت الذى لم يتحقق فيه بعد الاتفاق على الأسس بين المنتجين والمستهلكين . وقد لا تقتضي الحاجة مفاوضات في الواقع ، اذ أن عددا من الاجراءات الممكنة التي قد تنجم عن المناقشات قد لا تستلزم بالضرورة التفاوض بشأنها . وأردف قائلا أنه لهذا السبب يلزم حكومته بأن تسجل تحفظا فيما يتعلق بالمقرر الذى تم اعتماده للتو .

٢٧٥ــ ورحب ممثل فرنسا ، باسمه وبالنيابة عن ايطاليا وبلجيكا وهولندا ، بما أمكن تحقيقه من التوصل الى توافق آراء بفضل حسن نوايا البلدان المنتجة . وقال أنه يجب اعطاء دفعة جديدة للمشاورات والعمل التحضيرى الذى يستهدف تحديد عناصر الاتفاق الذى يكفل أن يعقد مؤتمر تفاوض ، قبل نهاية عام ١٩٧٩ ، اذا أمكن ذلك .

---

(١٧) في وقت لاحق ، عرض مقدمو المشروع نصا منقحا لمشروع المقرر TD/B(XVIII)/SC.I/L.10/Rev.1) .

(١٨) وردت الآثار المالية لهذا القرار في المرفق الثامن أدناه .

Digitized by UNOG Library

٢٧٦ــ وذكر ممثل النمسا أن بلاده ليست مستوردة خالصة للتنغستن فحسب ، ولكنها تنتجه أيضا ، وأنها شاركت تقريبا في كافة جلسات اللجنة المعنية بالتنغستن ، وفريق الخبراء الدولي الحكومي المخصص والفريق العامل التحضيرى المنشأ بموجب مقرر المجلس ١٦٦ (د ــ ١٧) • وقال ان حكومته ، شأنها شأن حكومات أخرى كثيرة ، تدرك المشاكل التي برزت في الاعوام الأخيرة . وأشار الى أن تحليل الموقف الحالي يظهر أنه لا يوجد توافق آراء ــ وهذا معروف جيدا ــ فيما بين البلدان المعنية بالتنغستن بصدد نوع العمل الذى ينبغي القيام به بشأن هذه السلعة الاساسية ، وأن أيا من الاقتراحات المختلفة التي قدمت حتى الآن لم يحظ بالتأييد العام اللازم من جانب المنتجين والمستهلكين • وأردف قائلا أن حكومته تشعر ، لهذا السبب ، بأن الموقف الراهن لم يتهيأ بعد لاتخاذ اجراء جديد أكثر طموحا •

٢٧٧ــ وأضاف أن وفد بلاده كان يفضل ألا يتخذ المجلس قرارا من شأنه أن يحدد مسبقا ، الى حد ما ، مسيرة الأحداث ، وأنه كان على المجلس أن يظل في نطاق الأساس الذى وضعه مقرره ١٦٦ (د ــ ١٧) ، الذى يتميز بعدم التحيز ، كما كان على المجلس أن يطلب من الأمين العام للأونكتاد الدعوة لعقد دورة ثانية للفريق العامل التحضيرى في وقت مناسب وفي ظروف أفضل ، بغية ضمان استمرار الحوار بين المنتجين والمستهلكين • وقال أن تصور وفده هو أن طبيعة " المقرر" المشار اليه في فقرة منطوق المقرر غير محكوم عليها مسبقا ، وأن من الواجب أن يكون مبنيا على اتفاق عام بين حكومات البلدان المنتجة والمستهلكة المعنية • وختاما لكلمته قال أن وفده ، رغم تحفظه ، قد انضم الى توافق الآراء على المقرر رغبة منه في عدم اعتراض طريق تلك البلدان التي تشعر أن بالامكان ، حتى في المرحلة الحالية ، تحقيق تقدم نحو عقد اتفاق بشأن التنغستن ، وسعيا منه الى الحفاظ على روح التعاون التي ميزت المناقشات والمفاوضات بشأن هذه المسألة في الدورة الحالية •

٢٧٨ــ وتحدث ممثل اليابان باسمه وبالنيابة عن جمهورية ألمانيا الاتحادية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، فكرر المواقف التي عبرت عنها هذه البلدان في المناسبات السابقة • وذكر أن هذه البلدان ترحب بما تقرر من مواصلة الحوار بشأن الاجراءات الممكنة لمعالجة مشاكل سوق التنغستن ، وهي ستلعب دورها في هذا الصدد • وقال أن هذه البلدان تشعر بأن مفهوم المشاورات ذو أهمية استثنائية ، وأنه يجب حتما أن يتضمن اجراء مشاورات بين الحكومات بحيث يمكن ايجاد أساس مناسب للحوار في الاجتماعات المقبلة • وذكر أن هذه البلدان قد انضمت، مع ذلك ، الى توافق الآراء على المقرر على أساس أن أى مقرر ايجابي بشأن عقد مؤتمر تفاوض لا بد وأن ينشأ فقط عن اتفاق بين حكومات البلدان المنتجة والمستهلكة فيما يتعلق بوجود أساس كاف لاتخاذ مثل هذا الاجراء ، وأن من المعقول أن يتوقع الخروج منه بنتائج ناجحة •

٢٧٩ــ وقال ممثل استراليا أن مشاكل سوق التنغستن العالمية كانت موضوع مناقشات داخل الأونكتاد على مدى نحو ١٤ عاما ، وأن انشاء الفريق العامل التحضيرى هو أحدث جهد بذله المجلس للمساعدة على التقريب بين وجهات نظر المنتجين والمستهلكين في البحث عن وسيلة لتحقيق الاستقرار في سوق التنغستن الدولية • وقال أن هذا الفريق دأب على فحص مختلف الاقتراحات بما في ذلك امكانية التوصل الى اتفاق دولي للسلع الأساسية يتضمن أحكاما اقتصادية مناسبة ، وأنه لمما يؤسف له عدم استكمال هذا الفريق أعماله •

٢٨٠ــ وأردف قائلا ان حكومة استراليا ترى، كما ذكر في اللجنة الأولى للدورة ، ضرورة

Digitized by UNOG Library

وجدوى اتفاق دولي بشأن التنغستن كسلعة أساسية ، وأن ذلك هو الرأى الذى أعلنته غالبية المنتجين وعدد من المستهلكين . وبينما أعرب عن أسف وفده لأن الفريق العامل التحضيرى لم يستكمل أعماله ، قال أن الوفد قد سره أن يكون بامكان أعضاء المجلس في النهاية الاتفاق على مواصلة الحوار بشأن التنغستن في اطار الأونكتاد .

٢٨١ــ وأضاف قائلا أن حكومته تأخذ في اعتبارها سنوات المناقشات الطويلة بشأن هذه السلعة الأساسية ، مما جعلها تتفق مع هدف المقرر بصدد ضرورة الانتقال الى مرحلة التفاوض ، وذلك في خلال فترة معقولة من الزمن وبعد اجراء المشاورات المناسبة وعقد الاجتماعات التحضيرية اللازمة . وذكر أن استراليا قد أيدت ، لهذا السبب ، مشروع المقرر الذى تم اعتماده للتو .

٢٨٢ــ وقال ممثل كندا أنه بالنظر الى تعقيد المسألة ، فان عقد مؤتمر للتفاوض بشأن التنغستن أمر سابق لأوانه ، وسيحول ذلك دون أن يكون المؤتمر مثمرا . وعبر عن قلق وفده من أن يسبب فشل مؤتمر عن التنغستن نكسة للتعاون بين منتجي ومستهلكي السلعة ، وهو تطور سينظر اليه الوفد بقلق بالغ . وقال أن وفده يرى أن المقرر الذى تم اعتماده للتو يقدم للمنتجين والمستهلكين أنسب فرصة في هذه الظروف للعودة الى الحوار والعمل معا لايجاد أنفع الوسائل لتطبيق بعض اجراءات الاستقرار على الأقل على سوق متقلبة على نحو لا يمكن انكاره ، بحيث تتوفر في هذه الوسيلة كافة الشروط لضمان حصول المصدرين على عائداتهم وحصول المستهلكين على الامدادات الكافية بأسعار معقولة . وأشار الى أنه يعتقد أن العملية لن تكون سهلة ، وأن الحلول لا يمكن التوصل اليها بين يوم وليلة ، وأن كندا تأمل ، باعتبارها بلدا منتجا ومصدرا للتنغستن ، في أن تكون العملية مثمرة ، وتعتزم الاضطلاع بدورها كاملا فيها .

٢٨٣ــ وقالت ممثلة بوليفيا أنها تعتبر المعنى العام المقرر الذى تم اعتماده للتو ايجابيا . فالمقرر يعترف بوضوح بأن من المستصوب الانتقال في خلال فترة معقولة الى مرحلة تفاوض ترمي الى تحقيق الاستقرار في سوق التنغستن ، ومن شأن ذلك أن يزيل قلقا كان سائدا حتى وقت متأخر ، اذ يوضح أن عدم توافر العزيمة السياسية هو الذى كان وراء تأخر انتهاء المشاورات المطولة التي جرت بالفعل بشأن التنغستن ، لا النية المبيتة لتأجيل الموضوع الى أجل غير مسمى . وذكرت أن أثر التأخير لا يقتصر على تسديد ضربة الى تطلعات المنتجين ، بل أن للتأخير تأثيرا ضارا على كافة الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في اطار الأونكتاد . وقالت أن بوليفيا واثقة من أن المقرر الذى تم اعتماده منذ قليل من شأنه أن يسهل اشتراك كافة البلدان المعنية بالأمر في الجهود الجارية لتحقيق الهدف المشترك ، وأن العمل المطلوب الاضطلاع به يقتضي الحكمة والصبر والعناية في التحضير له ، وأن بلادها مستعدة للاسهام بدورها في هذا الجهد .

٢٨٤ــ وأعلن ممثل الصين أن وفد بلاده يؤيد المقرر الذى اعتمد ، وأن من رأى الوفد أن اتخاذ الاجراءات المناسبة لعقد مؤتمر تفاوض بشأن التنغستن في تاريخ مبكر لصياغة اتفاق أو ترتيب دولي من شأنه الاسهام في استقرار سوق التنغستن الدولية ، وفي تحسين معدلات التبادل التجارى للبلدان النامية . وقال أن وفده يأمل توافر النية الطيبة من جانب كافة الأطراف من أجل تحقيق تقدم في العمل التحضيرى للمفاوضات .

Digitized by UNOG Library

٣ — استغلال موارد قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها الواقعين خارج حدود الولاية الوطنية للأغراض التجارية (قرار المؤتمر ٥١ (د — ٣))

٢٨٥ — عرضت على المجلس ثلاث وثائق أعدت بناء على طلبه في الجزء الأول من دورته السابعة عشرة :

- مذكرة من أمانة الأونكتاد تحدد التطورات التي تمت في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار (TD/B/707) ؛
- مذكرة من أمانة الأونكتاد : " الآثار المترتبة على استغلال الموارد المعدنية للمنطقة الدولية في قاع البحار : مسائل السياسة الدولية فيما يتعلق بالسلع الأساسية (TD/B/721) ؛
- دراسة من اعداد مستشار : " أثر انتاج عقيدات المنغنيز من قاع المحيطات : التقديرات الاقتصادية القياسية طويلة الأجل " (TD/B/721/Add.1) .

دراسة الموضوع في الجلسات العامة

٢٨٦ — عرض الوثائق ممثل الأمين العام للأونكتاد .

٢٨٧ — وأعرب ممثل بلد نام عن تقديره للوثائق التي قال أنها توضح العواقب الضارة التي قد تنجم عن استغلال الموارد المعدنية لقاع البحار خارج حدود الولاية الوطنية . وأشار الى أن الموارد المعدنية المعنية تتضمن معادن معينة يجرى التفاوض بشأنها داخل نطاق البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، وقال انه يرى ان على المجلس الاهتمام بهذا الموضوع بصورة مستمرة .

٢٨٨ — وفي معرض تقديمه لمشروع قرار مقدم باسم الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين (TD/B(XVIII)/SC.I/L.2/Rev.1) ، ناشد جميع الدول الامتناع عن اعتماد تشريعات أو أى تدابير أخرى تستهدف استغلال قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها الواقعين خارج حدود الولاية الوطنية الى حين اعتماد نظام دولي في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ، وأشار الممثل ذاته الى اعتراف الجمعية العامة منذ عقد مضى تقريبا بأن موارد قاع البحار الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية هي تراث مشترك للانسانية ، والى الفرصة التي تتيحها تلك الموارد لسد الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة . بيد أن نهج المجتمع الدولي تهدده تحركات من جانب دول معينة لاستغلال تلك الموارد بينما المفاوضات ما تزال جارية من أجل اقامة نظام دولي ملائم . وهذه الاجراءات من جانب واحد باطلة في القانون الدولي ، وقد تقدمت مجموعة السبعة والسبعين بناء على ذلك بمشروع القرار المعني الذى صيغ بعبارات معتدلة .

٢٨٩ — وأعلن المتحدث باسم المجموعة بناء الرأى الحازم لأعضاء مجموعته والذى يقضي بوجوب ترك القضايا الموضوعية المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار لذلك المؤتمر المنعقد حاليا في نيويورك . وقال ان المذكرة المقدمة من أمانة الأونكتاد (TD/B/707) قد أشارت ، بحق ، الى أنه لا يمكن في هذه المرحلة اصدار حكم مسبق على نتيجة ذلك المؤتمر ، وان المجموعة بناء تشاطر الامانة هذا الرأى . ومن ثم يتعين ترك السؤال ، الذى يثيره مشروع القرار ، للمؤتمر نظرا للمفاوضات الجارية الان في نيويورك .

Digitized by UNOG Library

٢٩٠ــ وردا على ذلك ، أعلن المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين أن مضمون مشروع القرار يتفق مع قرار الجمعية العامة ٢٥٧٤ دال (د ــ ٢٤) الصادر بتاريخ ١٥ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٩ ، والذى أعلنت فيه الجمعية العامة أن على الدول والأشخاص المعنويين والطبيعيين الامتناع عن ممارسة كافة أنشطة استغلال موارد تلك المنطقة ، الى حين اقامة نظام دولي جديد لقاع البحار والمحيطات • ويفرض ذلك التزاما مباشرا على جميع الدول ، ولا تقتصر الأهلية في هذه المسألة على مؤتمر بعينه • وقال ان الأونكتاد له أهلية محددة في هذا المجال موضع النظر ، بموجب قرار المؤتمر ١٥ (د ــ ٣) • وأضاف أن مشروع القرار لن يمس المفاوضات الجارية في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار لأنه يهدف الى منع اتخاذ اجراء من جانب واحد خارج اطار ذلك المؤتمر • ولأسباب مبدئية وبسبب العواقب الاقتصادية الوخيمة التي يمكن أن تنجم عن الاجراءات المتخذة من جانب واحد لاستغلال موارد قاع البحار ، فان مشروع القرار غير قابل للتفاوض ، وما لم يتم التوصل الى توافق في الآراء ، فان مجموعته ستطلب التصويت على مشروع القرار •

٢٩١ــ وافقت لجنة الدورة في جلستها الحادية عشرة ، المنعقدة بتاريخ ١٢ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ على احالة مشروع القرار (TD/B(XVIII)/SC.I/L.2/Rev.1) الى الجلسة العامة للنظر فيه •

دراسة الموضوع في الجلسات العامة

٢٩٢ــ في الجلسة ٥١٠ المعقودة في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ زكى ممثل بيرو للمجلس مشروع القرار الوارد في الوثيقة (TD/B(XVIII)/SC.I/L.2/Rev.1) لاعتماده .

٢٩٣ــ وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان اتباع ممارسة توافق الآراء في الأونكتاد كان دائما مصدر تشجيع للمجموعة باء ، ودلالة على نمو فعالية الأونكتاد بوصفه هيئة للتداول والتفاوض • وتوخيا لصالح جميع البلدان تأسف المجموعة باء أسفا شديدا لأنه تم التخلي عن الجهود الرامية الى التوصل الى توافق آراء حول مشروع القرار ولأنه قد يكون من الضرورى الآن اللجوء الى اجراء التصويت •

٢٩٤ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان مجموعته تعلق أهمية خاصة على مسألة استغلال موارد قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها لأغراض تجارية • وقد نوقشت مجموعة كبيرة من المشاكل في الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار عندما أفلح المشتركون في احراز مزيد من التقدم والتقارب في وجهات النظر الى حد بعيد بصدد عدد من القضايا • وعلى هذا فان القيام بأية أعمال انفرادية ترمي الى استغلال الموارد المعدنية في المنطقة الدولية من قاع البحار أمر لا يطاق بتاتا ، وان المجموعة دال تدين الاعداد للقيام بأية أعمال كهذه • وأضاف ان القيام بأى عمل انفرادى بصدد قاع البحار من شأنه أن ينتهك قرارات الجمعية العامة ذات الصلة والمبادئ الأساسية للنظام الدولي لقاع البحار الموجود خارج حدود الرصيف القارى التي تشكل الأساس لاعداد اتفاقية عالمية بشأن قانون البحار • ونظرا لما تقدم ، تؤيد المجموعة دال فحوى الاقتراحات الواردة في مشروع القرار •

٢٩٥ــ وأعرب ممثل بيرو عن الأسف لأن بعض البلدان تجد نفسها غير قادرة على قبول مشروع القرار الذى يرمي ، كما قال ، الى حماية المجتمع الدولي ككل واحترام قرارات الجمعية العامة ذات الصلة . وعلى ذلك طلب طرح مشروع القرار للتصويت .

Digitized by UNOG Library

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٢٩٦ــ في الجلسة ٥١٠ المعقودة في ١٧ ايلول /سبتمبر١٩٧٨ اعتمد المجلس مشروع القرار الوارد في الوثيقة (TD/B(XVIII)SC.I/L.2/Rev.1) ، بتصويت جرى بنداء الأسماء ، بأغلبية ٦٤ صوتا مقابل ٨ أصوات وامتناع ١٢ عضوا عن التصويت (١٩)

٢٩٧ــ وقال ممثل بيرو ان مشروع القرار الذى اعتمده المجلس لتوه تترتب عليه آثار أساسية بالنسبة لحماية مصالح المجتمع الدولي حيال خطر العمل الانفرادى من جانب حكومات بعض الدول التي تسعى ، متجاهلة الاتفاقات المعتمدة في مختلف محافل الأمم المتحدة ، الى استغلال موارد المنطقة الدولية من قاع البحار ، المعترف بها بوصفها تراثا مشتركا للانسانية ، لفائدتها الخاصة .

٢٩٨ــ وقال ان المجلس لا يستطيع أن يبقى غير مكترث ازاء اعلان عن عمل من هذا النوع ستترتب عليه نتائج خطيرة جدا بالنسبة لتنفيذ المهام التي يضطلع بها الأونكتاد بغرض تشجيع التجارة الدولية والتعجيل بالنمو الاقتصادى للبلدان النامية بوجه خاص . وأضاف أن استغلال قاع البحار الموجود خارج حدود الولاية الوطنية دون وجود نظام دولي يحكم هذا الاستغلال ودون وجود سلطة دولية لمراقبته ودون اقتسام وتوزيع الارباح بين جميع مالكي ذلك التراث المشترك لا يشكل اساءة استعمال من جانب الدول العاملة في هذا الاستغلال ازاء الدول الأخرى فحسب ، بل وسيؤدى ايضا الى آثار ضارة بالنسبة لأسعار وأسواق المعادن المنتجة برا ، والى تخفيض حصيلة صادرات البلدان النامية ، والحاق مزيد من الأضرار الخطيرة جدا باقتصادات هذه البلدان وتجارتها .

---

(١٩) كانت نتيجة التصويت كما يلي :

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اثيوبيا ، الأرجنتين ، الأردن ، افغانستان ، اكوادور ، اندونيسيا ، ايران ، باكستان ، البرازيل ، بلغاريا ، بنغلاديش ، بنما ، بولندا ، بوليفيا ، بيرو ، تايلند ، تركيا ، ترينيداد وتوباغو ، تشيكوسلوفاكيا ، تونس ، جامايكا ، الجزائر ، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، رومانيا ، زائير ، ساحل العاج ، سرى لانكا ، السلفادور ، سنغافورة ، السنغال ، السودان ، سويسرا ، شيلي ، الصين ، العراق ، غابون ، غانا ، الفلبين ، فنزويلا ، فييت نام ، قطر ، كوبا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، الكويت ، مالطة ، ماليزيا ، مدغشقر ، مصر ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، منغوليا ، نيجيريا ، نيكاراغوا ، الهند ، هنغاريا ، يوغوسلافيا .

المعارضون : ألمانيا (جمهورية ــ الاتحادية) ، ايطاليا ، بلجيكا ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، هولندا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

الممتنعون : اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، ايرلندا ، الدانمرك ، السويد ، فنلندا ، كندا ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، اليونان .

Digitized by UNOG Library

٢٩٩ — وذكر أن هذا الاستغلال سيؤدى الى توسيع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، بين أولئك الذين لديهم الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة للمضي في الاستغلال لفائدتهم وحدهم دون غيرهم وبين أولئك الذين سيستبعدون ، نظرا لافتقارهم الى هذه الموارد ، من التراث المشترك . ولذا فان ما جرى تصوره كمشروع مشترك لم يسبق له مثيل وكواحدة من الوسائل الرائدة في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد سيصبح عامل ارتداد يشجع سيطرة الدول الأقوى . وأشار الى أنه ، لكل هذه الاسباب ، ليس من صلاحية الاونكتاد فحسب ، بل ومن واجبه أيضا ، أن يتصرف في وجه هذا التهديد وذلك باتخاذ قرار يكون ، دون الدخول في صلب المفاوضات التي تجرى في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ، موجها الى الدول خارج اطار ذلك المؤتمر .

٣٠٠ — وأضاف أن القرار الذى اعتمده المجلس لتوه ينسجم ، اذا ما نظر اليه في مجال اختصاصه ، أى في المجال الاقتصادى ، مع البيانات التي أدلت بها الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين وغيرها من الدول في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ، أى في المجال القانوني ، وأن من الممكن في الواقع أن يتلوه اتخاذ تدابير مماثلة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أى في المجال السياسي ، حيث تناقش المشاكل الحاسمة التي تهم الانسانية ككل .

٣٠١ — ويأمل وفده أن تتحلى حكومات الدول الموجه اليها القرار بالحكمة وأن تعيد النظر في المسألة في الوقت المناسب وتمتنع عن القيام بعمل انفرادى من شأنه أن يؤدى الى مجابهة خطيرة جدا بالنسبة لمستقبل العلاقات الدولية في الوقت الذى تهتم فيه جميع البلدان بصون التعاون والاحترام المتبادل بغية بلوغ الأهداف المشتركة للعدل والسلم والرفاه العالمي .

٣٠٢ — وقال ممثل سويسرا ان وفده ، وان صوت مؤيدا القرار ، يشارك في الأسف الذى أعرب عنه المتحدث باسم المجموعة باء ازاء اللجوء الى التصويت ويرى أن مسألة ايقاف استغلال موارد قاع البحار تقع خارج مجال اختصاص الأونكتاد . وأضاف ان بلده بتصويته مؤيدا القرار انما أراد أن يعبر عن تفهمه للاهتمامات التي أشار اليها القرار والتي لفتت السلطات السويسرية النظر اليها مرارا وتكرارا في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار . ومع ذلك ، فان بلده لا يعتبر نفسه ملزما بأى تفسير للفقرة ٢ من القرار بما مؤداه ان عدم احترام أحكام قرار ما هو بمثابة انتهاك للقانون الدولي .

٣٠٣ — وقال ممثل تركيا ان وفده صوت مؤيدا القرار لأنه على اقتناع بأن موارد قاع البحار هي تراث مشترك للانسانية ويأمل أن يضع مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار قواعد لاستغلالها يكون متفقا عليها وتنطبق على الجميع . ولكن قبول وفده للفقرة ٢ من القرار يقتصر على فحوى القرار ذاته ولا ينطوى على قبول لمبدأ عام جديد ينطبق في جميع الحالات .

٣٠٤ — وقال ممثل الولايات المتحدة ، الذى تكلم أيضا باسم ايطاليا وبلجيكا وجمهورية المانيا الاتحادية وفرنسا والمملكة المتحدة واليابان ، ان هذه البلدان قد صوتت ضد مشروع القرار لانها ترى ، على غرار المجموعة باء ككل ، ان من غير المناسب أن تثار في نطاق الأونكتاد قضية استخراج المعادن الموجودة في المياه العميقة في الوقت الذى تجرى مناقشتها حاليا في المحفل الرئيسي في نيويورك . وتأسف هذه البلدان للطريقة التي عرضت فيها هذه القضية وللعودة الى التصويت في المجلس بعد فترة طويلة اتخذت خلالها جميع المقررات بتوافق الآراء ، وهي ترى أن التصويت

Digitized by UNOG Library

يهدد باضعاف كامل عملية التفاوض التي نشأت في الأونكتاد • وعلاوة على ذلك ، فهي تنظر نظرة مختلفة الى الاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٧٤٩ (د-٢٥) والى قرار الجمعية العامة ٢٥٧٤ دال (د-٢٤) المتعلق بتأجيل الاستغلال ، كما كانت قد أعربت عن ذلك في ذلك الوقت ، وكذلك الى مسألة الشرعية لأنها لا تزال تعتقد أن وضع تشريع لاستخراج المعادن الموجودة في المياه العميقة هو أمر مشروع • وأضاف أن هذه البلدان أكدت هذا الرأى من جديد في التصويت ضد قرار المؤتمر ٥٢ (د-٣) أو الامتناع عن التصويت عليه في سنتياغو • وفي الختام ، قال ان سن تشريع مؤقت بانتظار النجاح في عقد اتفاقية يستهدف ببساطة ، في أية حال ، ضمان احراز تقدم منظم في ذلك الميدان الجديد • وذكر أن من شأن هذا التشريع أن يضمن استمرار الاستثمار اللازم لتنمية التكنولوجيا الجديدة (التي لا يمكن في أية حال أن تؤدى الى استخراج المعادن لأغراض تجارية قبل عدد من السنين) ، وانه سيكون مؤقتا ، أى انه سيعلق حالما يتم تصديق اتفاقية مقبولة عموما ويبدأ نفاذها •

٣٠٥- وقالت ممثلة هولندا ، التي تكلمت معللة لتصويتها ضد مشروع القرار ، ان وفدها يؤيد البيان الذى أدلى به ممثل الولايات المتحدة من حيث تناوله فحوى المسألة •

٣٠٦- وقال ممثل استراليا ان وفده امتنع عن التصويت على مشروع القرار • الا أنه لم يمتنع لأسباب تتعلق بجوهر القرار وانما بسبب وجهة نظره ازاء اعتبار الأونكتاد محفلا صالحا لمناقشة المسائل التي أثيرت •

٣٠٧- وقال ممثل النمسا ، معللا امتناع وفده عن التصويت ، أن الدافع وراء قراره هو بعض الاعتبارات الاجرائية المتصلة بالمفاوضات في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار الذى يتعين عليه مزيد من امعان النظر في هذه المسائل ، وأيضا الموقف الخاص لبلده في هذه المفاوضات الجارية • وشدد على أن امتناع وفده عن التصويت لا ينطوى على أى موقف سلبي تجاه جوهر القرار ذاته ، الذى يرتضيه الوفد •

٣٠٨- وقال ممثل كندا ان وفده امتنع عن التصويت على القرار ، وان بلده يتعاطف مع البلدان المتقدمة صناعيا التي يمارس عليها الضغط لاصدار تشريعات تتناول موضوع التعدين في قاع البحار • ومع ذلك فان كندا تفرق بين الحق في تطوير تكنولوجيا المحيطات وما يتصل بها من أنشطة في قاع البحار موجهة الى هذه الغاية في حالة عدم وجود معاهدة بشأن قانون البحار ، وبين الاستغلال الفعلي لقيعان البحار في حالة عدم وجود معاهدة . وهي تؤيد الأول لا الأخير .

٣٠٩- وأضاف قائلا ان حكومته لا ترى وجها للعجلة في اصدار تشريع من جانب واحد يتعلق بقيعان البحار ، وأنها لا تزال تسترشد ، فوق كل شيء ، بالحاجة الى ضمان مواصلة تقدم المفاوضات حول قانون البحار في اتجاه الانجاز الناجح لمعاهدة عالمية حول استعمالات المحيطات لصالح كافة الأمم • وهي تعتقد أن أى تصرف قد ينظر اليه على أنه لا ينسجم مع مفهوم التراث البشرى المشترك من شأنه أن يعوق زخم التفاوض وينبغي تجنبه •

٣١٠- وقال انه كان ، لو أن مشروع القرار طرح على أساس التصويت عليه فقرة فقرة ، سيمتنع عن التصويت على الفقرات الثانية والثالثة والرابعة من فقرات الديباجة اذ أن القرارات المذكورة فيها تقصر عن التفريق بين الاستكشاف - الذى يتمتع بتأييد بلده - وبين الاستغلال الفعلى ، الذى لا تقبله كندا في غياب معاهدة بشأن قانون البحار . ولكن وفده كان سيوافق على الفقرة الخامسة من

Digitized by UNOG Library

الديباجة نظرا لأنها تتضمن تصويرا دقيقا للتقدم الذى أنجز حتى الآن في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار في صياغة نظام التعدين في قاع البحار • ولئن كانت صياغة الفقرة السادسة من الديباجة غير مرضية تماما ، فان وفده كان سيؤيد هذه الفقرة أيضا لأنها تعبر عن هاجس يساير المناحي التي انتهجتها البيانات السابقة التي أدلت بها كندا في محافل أخرى • كذلك فان وفد بلاده كان سيوافق على الفقرة الختامية للديباجة اذ للأنشطة التي تبرزها نتائج خطيرة ، في غياب معاهدة بشأن قانون البحار ، على اقتصادات الدول الأخرى وتجارتها .

٣١١ــ وانتقل الى منطوق القرار ، فقال انه كان بوسع كندا أن تؤيد الفقرة ١ منه تمشيا مع موقفها القائل بأنه لا يجوز البدء بالاستغلال التجارى لقاع البحار الا بعد النجاح في عقد معاهدة بشأن قانون البحار • وهي بالاضافة الى ذلك لم تكن لتجد صعوبة في الموافقة على الفقرة ٤ التي تدعو الى مواصلة بذل الجهود لضمان نجاح مؤتمر قانون البحار • أما الفقرات ٢و٣و٥ فان كندا كانت ستمتنع عن التصويت عليها ، وفي حالة الفقرة ٥ ، يعود ذلك الى موقف حكومته القائل بأنه كان ينبغي لقرار له هذه الطبيعة أن يعالج على وجه أكثر ملاءمة في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار •

٣١٢ــ وبالنظر الى ما سلف ، فان كندا امتنعت عن التصويت على القرار بأكمله لأن الأونكتاد ، في رأيها ، ليس المحفل المناسب للنظر في المسائل المتعلقة بقانون البحار على ضوء المفاوضات التي لا تزال دائرة في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار • وفي ختام كلمته ، تلا المتحدث نص بيان ألقاه مؤخرا السفير الكندى في الدورة الراهنة للمؤتمر في نيويورك ، أثناء تبادل الآراء حول مسألة التعدين في قاع البحار .

٣١٣ــ وقال ممثل الدانمرك أن وفده امتنع عن التصويت لأنه لا يعتبر أن الأونكتاد هو المحفل المناسب لمعالجة المسائل الموضوعية المتصلة بمؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ، والتي ينبغي أن تترك لذلك المؤتمر • الا أن امتناع وفده عن التصويت لا ينبغي أن يفسر على أنه تحديد مسبق لموقف الدانمرك بشأن موضوع القرار الذى تم اعتماده توا •

٣١٤ــ وقال ممثل فنلندا أن وفد بلاده ، عندما صوت لصالح قرار الجمعية العامة ٢٥٧٤ دال (د ــ ٢٤) قد عبر عن موقفه الأساسي بصدد مسألة تأجيل الاستغلال ، وقال أن وفده يرى أن جوهر مشروع القرار الذى تم التصويت عليه كان ينبغي أن يبحث في مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ، وأن وفده قد امتنع عن التصويت لهذا السبب • وقال أنه لا ينبغي اعتبار ذلك تعبيرا عن موقف الوفد من المسائل الجوهرية التي تضمنها القرار •

٣١٥ــ وأعلن ممثل ايرلندا أن وفد بلاده قد امتنع عن التصويت على القرار الذى تم اعتماده للتو ، نظرا لأن الوفد يرى أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار المنعقد حاليا في نيويورك هو المحفل الصحيح لبحث هذا الموضوع •

٣١٦ــ وقال ممثل اسرائيل أن وفده قد امتنع عن التصويت ، اذ يرى أنه من غير المناسب أن يتخذ المجلس مقررا بشأن موضوع يجرى بحثه في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار من جوانبه المختلفة وعلى أساس متصل •

Digitized by UNOG Library

٣١٧ــ وصرح ممثل نيوزيلندا أن وفده انما امتنع عن التصويت لأسباب اجرائية لا موضوعيـــة ، وأن حكومته تؤيد المبدأ الذى جاء في قرار الجمعية العامة ٢٧٤٩(د ــ ٢٥) ، والذى يعتبر قاع البحر خارج حدود الولاية الوطنية تراثاً مشتركا للانسانية • وقال أن الوفد يرى ، مع ذلك ، أنه لا ينبغي على المجلس النظر في الأمور التي تدخل في نطاق تفويض مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار •

٣١٨ــ وقال ممثل النرويج أن وفده يرى وجوب النظر في الأمور المتعلقة بقانون البحار في مؤتمـــر الأمم المتحدة لقانون البحار ، الذى أنشئ لهذا الغرض • وقال أنه ، فيما يتعلق بموضوع القـــرار الذى تم اعتماده للتو ، تشارك حكومته الرأى القائل بأن التشريعات الوطنية من جانب واحد بشـــأن استغلال قاع البحار والمحيطات خارج حدود الولاية الوطنية ذات عواقب غير مرغوب فيها ، وأن بلاده لا تخطط لمثل هذه التشريعات • وذكر أن النرويج لا تعتبر الأونكتاد محفلا مناسبا للنظر فـــي هذه المسألة في المرحلة الراهنة ، وبالتالي فقد امتنعت عن التصويت .

٣١٩ــ وقال ممثل اسبانيا أن وفده قد امتنع عن التصويت ، ليس لأنه لا ينظر بعين العطف الـــى المسائل التي أثارها القرار ، وانما لأنه يشعر بأن مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار هو المحفـــل المناسب في الوقت الحاضر لاتخاذ قرارات بشأن هذا الموضوع •

٣٢٠ــ وقال ممثل السويد أن حكومته قد صوتت لصالح قرار الجمعية العامة ٢٥٧٤ دال (د ــ ٢٤) ، ولم تغير موقفها تجاه موضوع ذلك القرار ، الا أنها ترى أن المسألة التي أثيرت في القرار الـــذى اعتمد للتو يجب تركها لمؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار • وقال أن امتناع وفده عن التصويـــت لا يعنى بأى حال من الأحوال الحكم مسبقا على الموقف الذى يتخذه في حالة اثارة المسألة ذاتها في المؤتمر أو في الجمعية العامة .

Digitized by UNOG Library

باء — تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات
(البند ٥ (ب) من جدول الأعمال)

١ — التعاون التجاري والصناعي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

دراسة الموضوع في اللجنة الأولى للدورة

٣٢١ — قدّم ممثل الأمين العام للأونكتاد، متحدثا أيضا باسم أمانة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، التقرير الذي اشتركت في اعداده أمانتا الأونكتاد واليونيدو عن التجارة والجوانب المتصلة بترتيبات التعاون الصناعي (TD/B/C.2/188/Rev.1). وأشار الى أن التنمية الاقتصادية للبلدان النامية تتطلب نهجا مترابطا فيما يتعلق بالانتاج والتجارة، وللأونكتاد واليونيدو كليهما دور هام ينبغي أن يقوما به كل في مجال اختصاصه. وقد دعا قرار المؤتمر ٩٦ (د — ٤) الى تعاون متضافر بين المنظمتين، وبخاصة بشأن وضع التدابير المحددة لتعزيز انتاج مصنوعات البلدان النامية، والنهوض بتجارتها. وتشمل هذه التدابير تعيين الانشطة الصناعية التي يمكن أن تكون موضوع لترتيبات التعاون الصناعي، وكذلك تعيين الوسائل الكفيلة بدعم هذه الترتيبات بشتى أشكالها. وقد شدد تقرير قدمته أمانة الأونكتاد عن هذا الموضوع الى لجنة المصنوعات في دورتها الثامنة (TD/B/C.2/179 and Corr.1) على دور الاتفاقات الاطارية الدولية الحكومية في تشجيع ترتيبات التعاون الصناعي (٢٠) وتضمن تقرير لاحق أعدّته أمانة اليونيدو (ID/B/C.3/68 and Corr.1) (٢١) فحصا للوسائل التي يمكن بها استخدام أداة الاتفاقات الدولية الحكومية كاطار للتعاون الصناعي الدولي.

٣٢٢ — وأعاد الى الاذهان ما قاله الامين العام للأونكتاد في بيانه الافتتاحي الذي ألقاه على المجلس من أن عملية التطوير والتحويل في المجال الاقتصادي في البلدان النامية تمنح هذه البلدان نطاقا متناميا من القدرات الانتاجية، وأنه بقدر ما تكون البلدان النامية مجهزة فعلا بمثل هذه القدرات فلا مندوحة عن نشوء مشكلة أساسية طويلة الاجل من التكيف والتلاؤم. وذكر الأمين العام أيضا أن مؤتمر الأونكتاد الخامس سيتيح فرصة كبرى لتناول هذه المشكلة في اطار عالمي، أما اقتراح أمانتي الأونكتاد واليونيدو بدعوة فريق مشترك من خبراء الأونكتاد واليونيدو، وهو الاقتراح الوارد في الفقرة ١٢ من الوثيقة TD/B/C.2/188/Rev.1، فيتعرض لجانب واحد من المشكلة، هو التعاون الصناعي. بيد أن التعاون الدولي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية للنهوض بالتنمية الصناعية قد ازداد أهمية نظرا لما اتسم به النمو البطيء والبطالة من طابع ملح في كثير من البلدان في الاعوام الاخيرة. ومن شأن تنفيذ التدابير العملية لاقامة مثل هذا التعاون أن يساعد على حل تلك المشكلات، وأن يسهم على هذا النحو في ارساء نموذج دينامي للتجارة والانتاج العالميين.

---

(٢٠) أعيد عرضها على لجنة المصنوعات لبحثها في دورتها التاسعة (UNCTAD/ST/MD/12).

(٢١) تم تعميمه في الوثيقة UNCTAD/ST/MD/19.

Digitized by UNOG Library

٣٢٣ــ ولاحظ ممثل الأمين العام للأونكتاد أن القضايا موضع البحث قضايا متشابكة ، وأن الخبرة بمثل هذه الاتفاقات ضئيلة حتى الآن ، نظرا لأن البلدان المعنية قليلة العدد ، ونظرا لما تتسم به الاتفاقات من طبيعة خاصة ، وللزمن القصير نسبيا الذى نفذت فيه • وتقتضي الدراسة الوافية للموضوع نهجا مترابطا ينتفع بمعرفة وتجارب الخبراء الضليعين الذين يتمتعون بخلفيات جغرافية متنوعة • ويستطيع فريق الخبراء المقترح أن يساعد الأونكتاد واليونيدو في فحصهما المستفيض المتعمق للتجارة الملائمة للجوانب والقضايا المتصلة بالتجارة في الاتفاقات الاطارية الدولية الحكومية في سياق التعاون الصناعي والتجارى • وقد تم تنقيح الاختصاصات المقترحة لهذا الفريق بحيث تراعى الاقتراحات التي قدمت في الدورة العاشرة للجنة الدائمة التابعة لمجلس التنمية الصناعية •

٣٢٤ــ وقد قرر مجلس التنمية الصناعية ، في دورته الثانية عشرة المعقودة في أيار/مايو ١٩٧٨ والتي جاءت في أعقاب دورة اللجنة الدائمة ، أن يحيل الاقتراح المتعلق بفريق الخبراء ، فيما يختص باليونيدو ، الى اللجنة الدائمة لبحثه في دورتها الحادية عشرة المقرر عقدها في كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨، مع تخويل اللجنة اتخاذ مقرر في الأمر اذا رأى ذلك مناسبا • ومن ثم قد يرى مجلس التجارة والتنمية في دورته الحالية رجاء الأمين العام للأونكتاد أن يتخذ ، بالتشاور مع المدير التنفيذى لليونيدو ، الخطوات اللازمة لدعوة فريق خبراء مخصص مشترك من الأونكتاد واليونيدو الى الاجتماع حالما تتخذ أجهزة اليونيدو المختصة مقررا في هذا الصدد •

٣٢٥ــ وذكر المتحدث باسم المجموعة بأن مجموعته ما انفكت تدعم التعاون الوثيق بين الأونكتاد واليونيدو ، اذ أن من الجلي ان هناك علاقة وثيقة بين تصنيع البلدان النامية وبين ازدهار صادراتها الصناعية ، مما يجعل المجموعة حريصة على قيام تناسق حميم بين عمل اليونيدو في مجال التصنيع وعمل الأونكتاد في مجال التجارة • وأضاف أن مبدأ انشاء فريق خبراء مشترك من الأونكتاد واليونيدو صادف قبولا ، رغم أنه ما يزال يتعين اتخاذ مقررات بشأن تنظيم الفريق واختصاصاته • وكان المفهوم لدى المجموعة بأنه كان يمكن اتخاذ المقررات في خط متوازٍ بواسطة الدورات التالية للجنة الدائمة لليونيدو وللجنة المصنوعات بالأونكتاد • ولما كان من المحتمل الآن أن يؤجل اجتماع لجنة المصنوعات الذى كان مقررا عقده في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، فلعل أمانة الأونكتاد ترشد الى الطريقة التي تعتقد أنه يتعين معالجة الموضوع بها •

٣٢٦ــ وذكر المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين ان المقرر الخاص بانشاء فريق للخبراء مقرر هام وينبغي أن يتخذه المجلس في دورته الراهنة •

٣٢٧ــ وذكر ممثل بلد نام آخر أن التعاون الدولي على أكبر جانب من الاهمية للبلدان النامية كافة ، ولا سيما أن مهمة التخطيط في هذه البلدان تقع أساسا على عاتق الحكومات ، واتفاقات التعاون الصناعي تدابير مفيدة في هذا المضمار • وحث المجلس على أن يوافق في هذه الدورة على الاقتراحات الرامية الى اتخاذ اجراءات لتعجيل التعاون الصناعي الدولي وزيادة مستواه • فلا سبيل الى فصل دور التنمية الصناعية عن تنمية التجارة ، وقد أنشأ قرار المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) ذاته ــ على نحو واضح ــ صلة بين التنمية الصناعية والتعاون الصناعي والتجارة • وقال ، معربا عن موافقته على الاقتراح الخاص بانشاء فريق مشترك من الخبراء ، ان اختصاصات هذا الفريق يمكن أن يكون تحديدها أكثر وضوحا بأن يدرج فيها اختصاص باتخاذ تدابير لضمان اجراء تحليل شامل لاتفاقات التعاون الصناعي •

Digitized by UNOG Library

٣٢٨ــ وعقّب ممثل بلد نام آخر بأنه لا يبد وأن المعدل الحالي للتنمية الاقتصادية يؤدي الى تحقيق أهداف اعلان ليما • وأشار الى أن واردات البلدان النامية هي التي عاونت البلدان المتقدمة النمو عونا ملحوظا في ذروة الازمة الاقتصادية الاخيرة ، وأن مثل هذا التكافل يعكس ضرورة اتخاذ اجراءات لتشجيع اعادة وزع الصناعة • أما تقييد الواردات فلا يعد وأن يكون مجرد نقل للمشكلة من البلد المتقدم النمو المعني الى بلدان أخرى • ولهذا ينبغي أن يتجه عمل فريق الخبراء الى نقل بعض الصناعات الى البلدان النامية ، وتعزيز التعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية •

٣٢٩ــ وذهب ممثل بلد نام ، في معرض تأييده هو أيضا لانشاء فريق للخبراء ، الى أن هذه الخطوة تسهم اسهاما ملحوظا في ربط الاهتمامات التجارية بما يقوم به الأونكتاد واليونيدو من أعمال • وقد يكون من المفيد أعظم الفائدة تحليل نوع التدابير اللازمة لنظام فعال للتكيف • ويسهم كل من العنصرين في تأمين عائدات تصديرية أكبر للبلدان النامية ، وعلاقات أوثق بين الأونكتاد واليونيدو •

٣٣٠ــ وذكر ممثل بلد نام آخر ، مشيرا الى السياق الاوسع ، سياق التجارة في المصنوعات وشبه المصنوعات ، أن الاستراتيجية التي توختها الدورة الرابعة للأونكتاد من تحسين الوصول الى الأسواق ، والقدرة على الانتاج والامداد ، وامكانيات التسويق والتوزيع في البلدان النامية ، ما زالت صحيحة ، بل انها في حاجة الى دفعة أعظم • وأيّد بشدة انشاء فريق للخبراء ، واقترح أن تشمل اختصاصاته أيضا البنود المشار اليها في الفقرة ٩ ، دال ، من الفرع الثاني ، من قرار المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) • أما عملية التكيف التي تعد وجها آخر من استراتيجية تحسين قدرة الانتاج والامداد فينبغي أن تكون موضوع استعراض ثابت ومستمر من جانب أمانة الأونكتاد •

٣٣١ــ وقال ممثل أحد البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أنه تأثر بالملاحظات التي أبداها ممثل بلد نام أكد على الارتباط الوثيق بين التنمية الصناعية والتجارة الدولية • فمن الطبيعي ، في رأيه ، أن تتعاون هيئتان في منظومة الأمم المتحدة تتمتعان بأهلية خاصة في هذين المجالين معا وأن تعزز الهيئتان العلاقة القائمة بينهما • وسيكون انشاء فريق خبراء مشترك من الأونكتاد واليونيدو خطوة رمزية في هذا الاتجاه •

٣٣٢ــ وقال المتحدث باسم المجموعة دال ان البلدان الاشتراكية معنية بنمو التجارة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية ، وأن أساس التعاون بين الأونكتاد واليونيدو هو الجزء الثاني ، دال ، من قرار المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) • وينبغي أن تتجه أنشطة الأونكتاد الى المشاكل الحادة للتجارة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ، بما في ذلك تحسين منتجات البلدان النامية ، وصول الى الاسواق ، ومراقبة الممارسات التجارية التقييدية ، والنزعة الحمائية ، والحد من نفوذ الاحتكارات ، وبخاصة فيما يتعلق بتجارة البلدان النامية • وينبغي أن يركز التعاون الصناعي على زيادة الانتاج في البلدان النامية وتوسيع تجارتها • وأضاف قائلا أن مجموعته تحبّذ اقامة علاقات أوثق بين الأونكتاد واليونيدو في تنفيذ برامج عمل كل منهما ، بغية زيادة كفاءة المنظمتين معا • ويمكن أن يكون تبادل الوثائق والمعلومات والدراسات المشتركة مفيدا في هذا الباب • بيد أن المجموعة دال لا تستطيع تأييد الاقتراح الخاص بانشاء فريق مشترك من الخبراء كما هو وارد في الوثيقة TD/B/C.2/188/Rev.1 ، فضلا عن أن هذا الانشاء تترتب عليه

Digitized by UNOG Library

آثار مالية ، ويؤدي الى زيادة عبء العمل ، وينجم عنه توسع لا مبرر له لوظائف الأونكتاد ، وازدواج للجهود التي تبذلها الأمانتان .

٣٣٣ــ وتقدمت كولومبيا ، نيابة عن الدول الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين بمشروع مقرر بشأن التعاون التجاري والصناعي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (TD/B(XVIII)/SC.I/L.8) .

٣٣٤ــ ووزعت الأمانة ، بصدد مشروع المقرر المذكور ، بيانا بالآثار المالية (TD/B(XVIII)/SC.I/L.8/Add.1) .

٣٣٥ــ وأشار المتحدث باسم المجموعة باء الى مشروع المقرر ، فبين أنه سبق أن أشار الى تأييد مجموعته لمشروع المقرر من حيث المبدأ (انظر الفقرة ٣٣٥ أعلاه) . وأضاف انها على استعداد للانضمام الى قرار توافقي بشأنه . وأردف قائلا ان المجموعة باء على قناعة بأن أعمال فريق الخبراء تتطلب مراعاة العلاقة بين الحكومة والشركات في اقتصادات بلدانها ، اذ يمكن توقع أن يكون التعاون الصناعي المتبادل الفائدة من دواعي الاهتمام المباشر بالنسبة لشركاتها ، وهناك دور هام يتعين أن تقوم به الحكومات في خلق مناخ مناسب للتعاون الصناعي الذي يزيد هذا الاهتمام وييسر المفاوضات وتنفيذ الاتفاقات . بيد أنه ليس لحكوماتها سلطة الزام الشركات الخاصة بالاشتراك في مثل هذه الاتفاقات للتعاون الصناعي . واستطرد قائلا ان مجموعته ترى انه من المهم أن تولي أمانة الأونكتاد ، في اختيار الخبراء ، اهتماما كبيرا الى مبدأ التوزيع الجغرافي العادل ، وانها على قناعة بأن الامانة ستبلغ بسرعة المجموعات الاقليمية بشأن الاختيارات التي تعتزم القيام بها .

٣٣٦ــ وأحاطت اللجنة علما في جلستها الخامسة عشرة (الختامية) المعقودة في ١٥ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ بأن المشاورات غير الرسمية حول مشروع المقرر TD/B(XVIII)SC.I/L.6 لاتزال دائرة وبأنه سيقدم تقرير عن النتيجة التي ستسفر عنها الى المجلس بكامل هيئته .

دراسة الموضوع في الجلسات العامة

٣٣٧ــ عرض نائب رئيس ومقرر اللجنة الأولى للدورة في الجلسة ٥١٠ المنعقدة في ١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، مشروع المقرر TD/B/L.518 الذي قدمه رئيس اللجنة الأولى للدورة نتيجة للمشاورات غير الرسمية ، وسحب مشروع المقرر TD/B(XVIII)/SC.I/L.8 .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٣٨ــ اعتمد المجلس في الجلسة ذاتها مشروع المقرر TD/B/L.518 ، بعد أن أحاط علما بآثاره المالية (٢٢) . (للاطلاع على نص هذا المقرر أنظر المرفق الاول أدناه ، المقرر ١٧٢ (د ــ ١٨) .

---

(٢٢) ورد في المرفق الثامن أدناه بيان الآثار المالية الذي تم تعميمه بهذا الشأن في الوثيقة TD/B(XVIII)/SC.I/L.8/Add.1 .

Digitized by UNOG Library

٣٣٩ــ وأعلن المتحدث باسم المجموعة دال أن هذه المجموعة ترى أن التنمية الصناعية وتوسيع التجارة مترابطان ، ولذلك فهي تؤيد فكرة ايجاد تعاون أوثق بين اليونيدو والأونكتاد ، وأن المجموعة دال قد أسهمت بنشاط في التوصل الى مقرر مقبول بصورة متبادلة يرمي الى تشجيع التعاون بين المنظمتين . وقال ان المجموعة دال قد أيدت القرار الذى اعتمد توا لأنها ترى أن عقد فريق خبراء مخصص مشترك فيما بين الأونكتاد واليونيدو يمكن أن يكون مفيدا فيما لو ساعدت أنشطته على الاستيثاق من المدى الذى يمكن بلوغه في تأمين التنمية المتوازنة للصناعة والتجارة في البلدان النامية عن طريق برامج اليونيدو للتنمية الصناعية في البلدان النامية وعن طريق الخطوات التي يتخذها الأونكتاد في مجال سياسة التجارة ، بما في ذلك اجراءات زيادة امكانية الوصول للاسواق ، وبخاصة بالنسبة للمنتجات الجديدة الناشئة عن تنفيذ مشاريع اليونيدو . وأضاف قائلا ان مضمون الآراء التي عبرت عنها المجموعة باء في اللجنة الاولى للدورة (وقد تم تلخيصها في الفقرة ٣٣٥ أعلاه) يدعو الى القلق . فاذا كانت الآراء التي تضمنها التقرير تعكس نية المجموعة باء في الاشتراك في عمل فريق الخبراء المخصص المشترك بين الأونكتاد واليونيدو لغرض واحد هو دراسة أسلوب المجموعات الاخرى دون أى اسهام عملي من جانبها ، فان الحكمة من انشاء الفريق المخصص تصبح موضع شك .

٣٤٠ــ وقال المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين أن المجلس قد أتم ، باعتماد المقرر ، دراسته لمسألة انشاء فريق خبراء مشترك بين الأونكتاد واليونيدو يعنى بالتجارة وبما للتعاون الصناعي من جوانب تتصل بالتجارة . وأردف قائلا ان مجموعته لا يساورها أدنى شك في أن من شأن هذا القرار أن يسهل بدرجة كبيرة اتخاذ مقرر مناظر من جانب اللجنة الدائمة لمجلس التنمية الصناعية ، وأن اليونيدو ستعرب عن عرفانها بالجميل للجهود الضخمة التي بذلها المجلس للتوصل الى هذا المقرر .

٢ ــ الممارسات التجارية التقييدية

النظر في هذا البند في اللجنة الأولى للدورة

٣٤١ــ نظرا لغياب رئيس فريق الخبراء الثالث المخصص لموضوع الممارسات التجارية التقييدية ، قدم ممثل الأمين العام للأونكتاد تقارير الفريق المذكور عن دوراته الثالثة والرابعة والخامسة (٢٣). وأعلن أن رئيس الفريق قد طلب اليه أن ينقل الى المجلس تقديره لجو العمل البنّاء الذى ساد فريق الخبراء ، مما أدى الى تحقيق ما أمكن التوصل اليه من نتائج قيّمة .

٣٤٢ــ وأعاد الى الاذهان أن المؤتمر قد قرر، في الجزء الثالث من قراره ٩٦ (د ــ ٤) ، ضرورة اتخاذ تدابير على الصعيد الدولي ، ولا سيما ضمن اطار الأونكتاد ، تشمل اجراء مفاوضات بهدف صياغة مجموعة من المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الاطراف للحد من الممارسات

---

(٢٣) الوثائق TD/B/C.2/AC.6/18 , TD/B/C.2/AC.6/13 , TD/B/C.2/AC.6/10 على التوالي . وقد عممت تحت الرمز TD/B/717 .

Digitized by UNOG Library

التجارية التقييدية التي لها آثار ضارة على التجارة الدولية ، ولا سيما تجارة البلدان النامية ، وعلى التنمية الاقتصادية لهذه البلدان . كما قرر المؤتمر أيضا وجوب اتخاذ اجراء بشأن توفير وجمع المعلومات ونشرها وتبادلها ، وصياغة قانون نموذجي أو قوانين نموذجية بشأن الممارسات التجارية التقييدية ، بقصد مساعدة البلدان النامية في وضع تشريعات ملائمة . ولتنفيذ هذا المقرر ، أنشأ المؤتمر فريق الخبراء الثالث المخصص لموضوع الممارسات التجارية التقييدية لاعداد المقترحات والتوصيات فيما يتعلق بالجوانب المشار اليها .

٣٤٣ — كما أشار الى أن الفريق قد قدّم تقريرا مؤقتا TD/B/C.2/AC.6/7 — TD/B/C.2/181 عن دورتيه الاولى والثانية الى لجنة المصنوعات في دورتها الثامنة في تموز/يوليه ١٩٧٧ ، وأن اللجنة قد طلبت الى المجلس في قرارها ١٢ (د — ٨) أن ينظم دورتين أخريين للفريق في ١٩٧٨ ، وأوصت بأن يقوم المجلس ، في ضوء التقرير النهائي للفريق ، باتخاذ الاجراء المناسب بشأن الترتيبات المؤسسية فيما يتعلق بالتفاوض حول المبادئ والقواعد . وبعد أن نظم المجلس دورتي الفريق الاضافيتين لعام ١٩٧٨ ، قرر في نيسان/أبريل ١٩٧٨ أن يطلب من الفريق تقديم تقاريره عن دوراته الثالثة والرابعة والخامسة الى المجلس خلال الجزء الاول من دورته الثامنة عشرة ، حتى يتمكن من اتخاذ الاجراء المناسب بشأن الترتيبات المؤسسية للمفاوضات بغرض صياغة مجموعة من المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف للحد من الممارسات التجارية التقييدية التي لها آثار ضارة على التجارة الدولية ، ولا سيما تجارة البلدان النامية وعلى التنمية الاقتصادية لهذه البلدان .

٣٤٤ — ونوّه بأن الفريق قد أحرز تقدما كبيرا في دوراته الثالثة والرابعة والخامسة ، وبخاصة فيما يتعلق بمجموعة المبادئ والقواعد للحد من الممارسات التجارية التقييدية ، كانت ثمرته التوصل الى اتفاق بشأن معظم الاحكام المقترحة . وقد تضمنت مجموعة المبادئ والقواعد أقساما تتناول الاهداف ؛ والتعريفات ونطاق الانطباق ؛ ومبادئ الحد من الممارسات التجارية التقييدية ؛ وسلوك المؤسسات ؛ والتدابير التي تتخذها الحكومات على الصعيدين الوطني والاقليمي ؛ والتدابير على الصعيد الدولي ، بما في ذلك المساعدة التقنية ؛ والبرامج الاستشارية والتدريبية المتعلقة بالممارسات التجارية التقييدية وبوجه خاص للدول النامية .

٣٤٥ — ويمكن جمع الاحكام التي لم يتم التوصل الى اتفاق بصددها في أربع فئات هي : الاحكام التي تتناول الاستثناءات بصدد انطباق المبادئ والقواعد ؛ والمعاملة التفضيلية للمؤسسات في البلدان النامية ؛ والترتيبات المؤسسية لتنفيذ ومراقبة المبادئ والقواعد ؛ والوضع القانوني للمبادئ والقواعد ، أي ما اذا كانت هذه المبادئ والقواعد ملزمة قانونا أم غير ملزمة .

٣٤٦ — ولم يضع الفريق توصية بشأن عقد اجتماعات أخرى على مستوى الخبراء . الا أنه يستنتج من تقرير الدورة الخامسة للفريق أن العمل لم يستكمل بعد بالنسبة لبعض البنود المفوض ببحثها ، ولا سيما القانون النموذجي أو القوانين النموذجية بشأن الممارسات التجارية التقييدية .

٣٤٧ — وقال المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين ، عند عرضه مشروع القرار / (TD/B(XVIII) SC.I/L.1 المقدم من كولومبيا بالنيابة عن الدول الاعضاء في مجموعته ، ان مشروع القرار قد أخذ في

Digitized by UNOG Library

الاعتبار التقدم الملموس الذى تحقق على مستوى فريق الخبراء ، وكذلك طبيعة القضايا المتبقيـــة • وأعرب عن أمله أن يحظى مشروع القرار بالقبول من جانب جميع المجموعات • أما بالنسبة لمجموعة المبادئ والقواعد المتعلقة بالحد من الممارسات التجارية التقييدية ، فانه أشار الى أنه بناء على النص الذى تم التوصل اليه على مستوى فريق الخبراء حتى الآن ، تشتمل المجموعة على ٥٠ حكما ، تم التوصل الى اتفاق بشأن ٣٢ منها • وبالنسبة لاثني عشر حكما آخر تتضمن عددا كبيرا من الاحكام الفرعية ، هناك اتفاق بشأن عشرة منها مع عدم الاتفاق بشأن كلمة أو كلمتين في كل منها • غير أن جميع الاحكام المتبقية تنطوى في الواقع على طبيعة سياسية جدا ، مما لا يتوقع معه حلهـــا عن طريق الخبراء ، مثل الطبيعة القانونية للمبادئ والقواعد ، والاستثناءات من نطاق انطباقهـا • وقد اقترحت كل مجموعة اقليمية عددا من الاستثناءات • ففي هذا السياق ، تقترح المجموعة بـاء معاملة مميزة للشركات عبر الوطنية ، وهذه مسألة لايمكن للخبراء حلها • لذلك فمن الضرورى عقـد مؤتمر تفاوض للنهوض بهذا العمل •

٣٤٨ــ وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان مجموعته ترى ان مشروع القرار يوفر أساسا مفيـــدا للمناقشة • وقال انه بوسع مجموعته أن تقبل على العموم الجزء الاستهلالي من مشروع القـرار ، وكذلك الفقرتين الأوليين من منطوقه ، اذ ان هذه المجموعة أيضا تعتقد أن فريق الخبراء المخصص قد حقق تقدما كبيرا • أما بالنسبة الى بقية فقرات منطوق القرار ، فان مجموعته قد اقترحت ادخال بعض التعديلات • أولا ، ينبغي أن يدعى لعقد دورتين أخريين لفريق الخبراء كيما يكمل اعمالـه بشأن المبادئ والقواعد ووضع قانون نموذجي • ثانيا ، أن تأذن الجمعية العامة للمؤتمر في دورته الخامسة باتخاذ مايلزم من اجراءات بشأن عقد مؤتمر تفاوض ، في وقت ما في عام ١٩٧٩ أو في عـام ١٩٨٠ ، على اساس تقييم ما سيضعه فريق الخبراء من تقارير اضافية ، وكذلك التطورات التي تؤثر على نجاح مؤتمر كهذا • وثالثا ، ينبغي أن يوصى المجلس باحراز تقدم في الاعمال المتعلقـــة بالمسائل الاخرى التي ينص عليها قرار المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) • وترد هذه المقترحـــات في التعديلات المقدمة باسم المجموعة باء في الوثيقة TD/B(XVIII)/SC.I/L.4 .

٣٤٩ــ وقدم نائب رئيس اللجنة ، في جلستها الرابعة عشرة المعقودة في ١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، مشروع قرار بشأن الممارسات التجارية التقييدية (TD/B(XVIII)/SC.I/L.12) ، جاء نتيجة لمشاوراته غير الرسمية ، وتم سحب مشروع القرار TD/B(XVIII)/SC.I/L.1 والتعديلات التي أدخلت عليه في الوثيقة TD/B(XVIII)/SC.I/L.4 • وأشار الى أنه ، فيما يتعلق بالفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار ، التي تقضي بعقد دورة تستغرق ثلاثة أسابيع لفريق الخبراء قبل الـدورة الخامسة للمؤتمر ، فانه من المتفاهم عليه بين المجموعات الاقليمية انه ينبغي تكريس أسبوع واحد على الاقل من تلك الفترة لصياغة قانون نموذجي أو قوانين نموذجية للممارسات التجارية التقييدية •

٣٥٠ــ وقد عممت الامانة بصدد مشروع القرار بيانا بالآثار المالية (TD/B(XVIII)/SC.I/L.12/Add.1).

٣٥١ــ وأوصت اللجنة في جلستها الرابعة عشرة المعقودة في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، بـأن يعتمد المجلس مشروع القـرار TD/B(XVIII)SC.I/L.12 ، بعد أن يحيط علما بالآثار المالية .

Digitized by UNOG Library

النظر في هذا البند في الجلسات العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٥٢ — في الجلسة ٥١٠ ، المعقودة في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨، اعتمد المجلس، بناء على توصية لجنة الدورة ، مشروع القرار الوارد في الوثيقة (TD/B(XVIII)/SC.I/L.12) بعد أن أحاط علما بآثاره المالية (٢٤). (للاطلاع على نص هذا القرار، انظر المرفق الاول ادناه ، القرار ١٧٨ (د — ١٨)) .

٣ — نظام الأفضليات المعمم

٣٥٣ — كان معروضا على المجلس، فيما يتصل بهذا البند ، تقرير من اعداد الامين العام للأونكتاد عملا بالقرار ٥ (د — ٨) للجنة الخاصة المعنية بالافضليات يستعرض الترتيبات القائمة فيما يتعلق بالمشاورات حول نظام الافضليات المعمم ويشتمل على اقتراحات لتحسين هذه الاجراءات (TD/B/713) . وفي اضافة لهذه الوثيقة (TD/B/713/Add.1) ، عممت الامانة مذكرة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن مختلف أشكال المشاورات التي أجراها المجتمع الاقتصادي الأوروبي مع البلدان المستفيدة .

النظر في هذا البند في اللجنة الأولى للدورة

٣٥٤ — وبيّن ممثل الأمين العام للأونكتاد ، في بيان استهلالي، أن اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات قامت حتى الآن بأربعة استعراضات دورية لنظام الافضليات المعمم في دوراتها الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة ، المعقودة على التوالي في نيسان /ابريل ١٩٧٣ وأيار/مايو ١٩٧٤ وكانون الثاني /يناير ١٩٧٦ وحزيران /يونيه ١٩٧٧ . وتم الاضطلاع بالاستعراضات وفقا لاجراء مشترك بالنسبة لجميع الاجتماعات العامة للأونكتاد ، وذلك في صورة بيانات من الوفود فرادى أو المتحدثين باسم المجموعات الاقليمية والى حد أقل عن طريق اسئلة واجابات بين البلدان المستفيدة من الأفضليات والمانحة للأفضليات . ولم تحدث بصفة عامة مشاورات تفصيلية ومكثفة بين البلدان المانحة للافضليات والمستفيدة من الافضليات بشأن لوائح بعينها ، بل صرف وقت طويل في اعداد تقرير اللجنة الخاصة واعتماده .

٣٥٥ — وأضاف قائلا انه على الرغم من أن اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات هي الهيئة التابعة للأونكتاد التي تتناول المسائل المتعلقة بنظام الافضليات المعمم ، فقد أمكن أيضا اجراء مشاورات بشأن الترتيبات التفضيلية للبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية في اطار لجنة الدورة التي تؤلف في كل دورة للمجلس وفقا لقرارات المؤتمر ١٥ (د — ٢) و ٥٣ (د — ٣) و ٩٥ (د — ٤) .

---

(٢٤) للاطلاع على بيان الآثار المالية (TD/B(XVIII)/SC.I/L.12/Add.1) المعمم في هذا الصدد ، أنظر المرفق الثامن أدناه .

Digitized by UNOG Library

٣٥٦ — وأشار أيضا الى أن المشاورات المتعلقة بنظام الافضليات المعمم لم تكن قاصرة على الأونكتاد وحده ، بل أجريت أيضا في اطار الاتفاق العام بشأن التعريفة الجمركية والتجارة فيما يتصل باستعراض تطبيق الجزء الرابع من الاتفاق العام وفي نطاق المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف على السواء • هذا علاوة على انه أجريت مشاورات ثنائية بين البلدان المانحة للافضليات والبلدان المستفيدة من الافضليات • وأجرت بعض البلدان المانحة أيضا مشاورات مع المجموعات الاقتصادية الاقليمية حول اللوائح الخاصة بها •

٣٥٧ — وتابع حديثه قائلا ان هذه الاجراءات كانت معروفة حق المعرفة لدى الدول الاعضاء عندما اتخذت اللجنة الخاصة ، في آخر دورة عقدتها ، القرار ٥ (د — ٨) ؛ وان من رأيه أن هذا يوحي أن اطار الاستعراضات الدورية ربما لم يكن مناسبا حقا ، على نحو ما كان في الماضي ، لضمان اجراء تحسين أكبر شأنا لنظام الافضليات المعمم • وكان من شأن المشاورات غير الرسمية التي أجريت بين أمانة الأونكتاد والتجمعات الاقليمية أن أوضحت موقف الدول الاعضاء بشأن تحسين اجراءات التشاور لهذه الغاية • وقد لا يكون يسيرا أن تقبل جميع الدول الاعضاء الاقتراحات الواردة في التقرير المقدم من الامين العام للأونكتاد ولكن يرجى أن توفر أساسا عاما يمكن به الوصول الى اتفاق في هذه الدورة للمجلس •

٣٥٨ — واسترسل قائلا ان التقرير يقترح أساسا أن تقسم مهمة اللجنة الخاصة الى جزئين • الاول ، اجتماعات عامة ذات طابع علني تكرس للمسائل ذات الاهمية العمومية ، مثل مدة نظام الافضليات المعمم ، ووضعه القانوني ، ومبدأ عدم التمييز ، والثاني ، سلسلة مشاورات بين البلدان النامية من ناحية ، والبلدان المانحة للافضليات فرادى من الناحية الاخرى ، يتم تنظيمها بغية اجراء مناقشات خاصة مكثفة للوائح كل على حدة •

٣٥٩ — وشدّد على أن هذه الاجتماعات ، من وجهة نظر الموضوع ، ستكون أكثر فعالية بسبب امكانية تركيز الجهود على لائحة واحدة في كل مرة وستسمح للحكومات بمباشرة تبادل كامل لوجهات النظر بشأن المشاكل المطروحة ، ولا سيما فيما يتعلق بالمنتجات ذات الاهمية التصديرية الخاصة للبلدان المستفيدة • ونظرا لأن المشاورات حول اللوائح الفرادى ستكون سرية الطابع ، لا تنشأ الحاجة الى اعتماد التقارير أو القرارات • بيد أنه سيكون بوسع الحكومات ، اذا أرادت ، أن تعلم اللجنة الخاصة في جلسة عامة بأي مسألة تنشأ عن هذه المشاورات •

٣٦٠ — وأضاف قائلا ان توقيت الدورات السنوية للجنة الخاصة حاسم لأن هناك ثلاثة بلدان كبيرة مانحة للافضليات تطبق اللوائح الخاصة بها على أساس سنوي ولكن اجراءات الاستعراض التي تقوم بها لا تتم في آن واحد • واذا لم يكن تحديد مواعيد لدورات اللجنة الخاصة من شأنها أن تفي بأغراض المشاورات المكثفة بشأن هذه اللوائح الكبيرة الثلاث ، فانه من الضروري أن تكون هناك بعض المرونة كيما يتسنى استئناف هذه المشاورات في موعد اكثر ملاءمة ، ليوم أو بعض يوم ، بشأن لائحة أو اكثر من هذه اللوائح • وينبغي أن تنطبق هذه المرونة على اللوائح الاخرى كلما أعلنت البلدان المانحة للافضليات قرارها باجراء استعراضات داخلية •

٣٦١ — واختتم حديثه قائلا انه اذا قبلت هذه الاقتراحات المتعلقة بتحسين اجراءات التشاور ، فان تنفيذها لن يرهق الموارد الحالية للامانة • وشدد أيضا على أن هذه الاقتراحات لن تغير بأي حال نص وروح الاستنتاجات المتفق عليها للجنة الخاصة المعنية بالافضليات في دورتها الرابعة والتي أقرها المجلس في مقرره ٧٥ (د إ — ٤) وتشكل أسس نظام الافضليات المعمم •

Digitized by UNOG Library

٣٦٢ — وبيّن المتحدث باسم المجموعة باء أن التقرير المقدم من الأمين العام للأونكتاد يمثل، فيما يبدو، أساسا معقولا للاجراءات المتعلقة بالمشاورات بشأن نظام الافضليات المعمم في المستقبل. وأضاف قائلا انه نظرا لأن بعض البلدان المانحة للافضليات في حاجة الى مزيد من الوقت لبحث بعض جوانب المشاورات المعنية باللوائح فرادى، فانه يقترح احالة التقرير الى الدورة التالية للجنة الخاصة المعنية بالافضليات للنظر فيه واتخاذ اجراء في هذا الشأن.

٣٦٣ — وبيّن ممثلو البلدان النامية أن تحسين اجراءات التشاور ذو أهمية بالغة في ضوء العيوب المستمرة لنظام الافضليات المعمم. ومضى يقول ان مهمة كبيرة تنتظرنا لجعل النظام سريع الاستجابة للاحتياجات التجارية للبلدان النامية. ولا تزال هناك جملة من المسائل يتعين حلها، منها: (أ) توسيع شمول المنتجات بحيث يعكس على نحو أفضل المقدرة التنافسية للبلدان النامية؛ (ب) تبسيط قواعد المنشأ تيسيرا لامتثال هذه القواعد؛ (ج) الحد من تطبيق آلية الضمان، التي أدت حتى الآن الى استثناء بلدان و/أو منتجات من اللوائح؛ (د) حماية مصالح البلدان النامية في وجه تناقص الهوامش التفضيلية المتوقع أن ينتج عن المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف.

٣٦٤ — وبيّن ممثل بلد نام أن حكومته تؤيد انشاء لجنة خاصة للاشراف على تطبيق آلية الضمان من قبل البلدان المانحة للافضليات التي تتذرع باضطراب الاسواق كمبرر لتغيير لوائحها التفضيلية. وقال ممثلا اكوادور وفنزويلا أن الولايات المتحدة تواصل، خلافا لمبدأ عدم التمييز الوارد في قرار المؤتمر ٢١ (د — ٢) استعمال نظام الافضليات المعمم بوصفه أداة للانتقام السياسي. وأضاف ممثل اكوادور قائلا ان استثناء بلده من لائحة الولايات المتحدة يلحق الضرر بالتدفقات التجارية التقليدية بين بلده والولايات المتحدة؛ وان حكومته تقدر جهود حكومة الولايات المتحدة في وضع التعديل التشريعي الضروري لمنح بلده مركز المستفيد، ولكنه يأسف لقيام كونغرس الولايات المتحدة على نحو مستمر باعاقة هذه الجهود.

٣٦٥ — وأشار ممثلو بعض البلدان النامية الى الاقتراحات المقدمة من الأمين العام للأونكتاد فيما يتعلق بتحسين اجراءات التشاور، فبيّنوا أن هذه الاقتراحات جذابة على نحو كاف وأنها تستحق مزيدا من النظر فيها. وأضافوا قائلين ان من الواضح أن المناقشة العامة والمشاورات المتعددة الاطراف التي كانت تتسم بها اجراءات التشاور في الأونكتاد غير كافية للقيام بدراسة متعمقة للمسائل المعنية. وعليه، فانهم يؤيدون الرأى القائل باجراء سلسلة من المشاورات بشأن لوائح محددة، ولكنهم شددوا على أنه حتى هذه المشاورات لا تضمن احراز الهدف الحقيقي، وهو اعطاء نظام الافضليات المعمم أساسا قانونيا قويا كيما يمكن لبلدانهم أن تخطط قدراتها الانتاجية على نحو يقيني. واسترسلوا قائلين ان المشاورات الخاصة بشأن اللوائح فرادى تمثل أداة مساعدة تمكن البلدان المانحة للافضليات والبلدان المستفيدة من الافضليات على السواء من ادراك نوايا بعضها بعضا على مدى فترة معينة. وأردفوا قائلين أنه ينبغي للمجلس أن يتخذ مقررات في هذا الشأن في هذه الدورة، وانه ليس بوسعهم الموافقة على الاقتراح المقدم من المجموعة باء باحالته الى اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات.

٣٦٦ — وقدمت كولومبيا بالنيابة عن الدول الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين مشروع مقرر بشأن اجراءات التشاور في اطار نظام الافضليات المعمم (TD/B(XVIII)/SC.I/L.7).

Digitized by UNOG Library

٣٦٧ — وقدّم نائب رئيس اللجنة ، في جلستها الرابعة عشرة المعقودة في ١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، مشروع مقرر جاء نتيجة لمشاوراته غير الرسمية (TD/B(XVIII)/SC.I/L.14)، وتم سحب مشروع المقرر TD/B(XVIII)/SC.I/L.7 .

٣٦٨ — وأوصت اللجنة في نفس الجلسة بأن يعتمد المجلس مشروع المقرر TD/B(XVIII)/SC.I/L.14 .

٣٦٩ — وأعرب المتحدث باسم المجموعة باء عن ارتياحه للنتيجة التي أسفرت عنها المشاورات غير الرسمية بصدد مشروع المقرر TD/B(XVIII)/SC.I/L.7 ، والتي أدت الى اعتماد مشروع المقرر الذى قدمه نائب رئيس اللجنة • وقال انه على يقين من أن الجميع يشتركون في اعتزام التعاون بكل السبل الممكنة لضمان أن تقود الاجراءات غير الرسمية والخاصة تماما، التي أرسيت الآن داخل الأونكتاد ، الى تفاهم أفضل ، وحيثما أمكن ذلك ، الى تحسين استخدام لوائح البلدان المانحة للافضلية والى اكساب هذا الاستعمال فعالية اكبر • وينبغي النظر الى اجراءات التشاور الجديدة على أنها اضافة الى الاجراءات القائمة حاليا، داخل الأونكتاد وخارجه ، وأنها لا تحمل في طياتها أية آثار قد تنعكس على الطبيعة الاستقلالية للوائح بلدان مجموعته المانحة للافضليات ، كما انها لا تنطوى على التزام بالتفاوض بصدد لائحة بعينها أو باستعراضها سنويا •

٣٧٠ — وذكر المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين ، في معرض الاعراب عن ارتياح مجموعته أيضا، أن مجموعته تود أن تؤكد انها تنظر الى اجراءات التشاور الجديدة على انها اضافة الى الاجراءات القائمة فعلا داخل الأونكتاد وخارجه على حد سواء • وهي تفهم من المقرر أن أى بلد مانح لأفضلية لن يرفض الدخول في مشاورات أثناء دورات اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات اذا تقدمت بلدان متلقية للافضلية بطلب هذه المشاورات • كما أن مجموعته تفهم أن الهدف من اجراءات التشاور الجديدة ، كما يتبين من نص المقرر ، هو التحسين المتصل للوائح نظام الافضليات المعمم • ولن يؤثر قبول اجراءات التشاور هذه على جهود البلدان النامية من أجل السعي الى احداث تغييرات في النظام أو في طابعه داخل الأونكتاد أو خارجه •

النظر في هذا البند في الجلسات العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٧١ — في الجلسة ٥١٠ المعقودة في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، اعتمد المجلس ، بناء على توصية لجنة الدورة ، مشروع المقرر الوارد في الوثيقة TD/B(XVIII)/SC.I/L.14 (للاطلاع على نص هذا المقرر ، أنظر المرفق الاول ادناه ، المقرر ١٧٩ (د — ١٨)) •

جيم — التمويل المتصل بالتجارة (البند ٥ (ج) من جدول الأعمال)

١ — التأمين

النظر في هذا البند في اللجنة الأولى للدورة

٣٧٢ — قدّم ممثل الأمين العام للأونكتاد تقرير لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عن الجزء الاول من دورتها الثامنة (٢٥) الذى كرّس جميعه للتأمين ، وأشار بصفة خاصة الى القرارين اللذين اعتمدتهما اللجنة والى مقررها فيما يتعلق ببرنامج العمل المقبل للأمانة •

(٢٥) TD/B/684-TD/C.3/143 (عمم مؤقتا تحت الرمز TD/B/C.3(VIII) Misc.3) •

Digitized by UNOG Library

٣٧٣ — وأشار الى أن القرار ١٣ (د — ٨) (التأمين ضد الاخطار الكبيرة في البلدان النامية) قد شدد على أهمية التدابير التي تتخذ على الصعيدين الوطني والاقليمي بهدف تقوية أسواق التأمين المحلية في البلدان النامية ، وتجميع كافة المعارف والخبرات والقدرات الفنية ، المحلية والاقليمية ، في مجال التأمين على الاخطار الكبيرة • وشددت اللجنة أيضا على الحاجة الى التعاون الوثيق مع شركات التأمين واعادة التأمين الدولية الرئيسية •

٣٧٤ — أما فيما يتعلق بالقرار ١٤ (د — ٨) (التأمين التعاوني) ، فقال ان القرار يحث البلدان النامية على اتخاذ تدابير لانشاء تعاونيات للتأمين حيثما كان ذلك مناسبا ، اذ أن هذا الشكل من أشكال التأمين ذو صلة وثيقة وفائدة خاصة للمناطق الريفية والنائية وللفئات المنخفضة الدخل • وتستطيع البلدان النامية ، عند اعداد خططها ، الاعتماد على الخبرة التقنية لدى حركة التأمين التعاوني الدولية •

٣٧٥ — ولاحظ ان برنامج عمل الامانة قد تم توسيعه ليشمل أربع دراسات جديدة عن موضوعات تأمينية ذات أهمية خاصة للبلدان النامية ، بالاضافة الى الدراسات الاربع الجارى اعدادها حاليا •

النظر في هذا البند في الجلسات العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٧٦ — في الجلسة ٥١٠ المعقودة في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ أحاط المجلس علما ، باعتماده تقرير اللجنة الاولى للدورة ، تقرير لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عن الجزء الاول من دورتها الثامنة •

٢ — جهاز ضمان ائتمانات التصدير

النظر في هذا البند في اللجنة الاولى للدورة

٣٧٧ — طلب المجلس بمقرره ١٦٠ (د — ١٧) من لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة أن تنظر في التقرير الذى أعده الامين العام للأونكتاد ، والمعنون " جهاز ضمان ائتمانات التصدير : بحث لبعض القضايا التقنية " (TD/B/655-TD/B/C.3/139) ، وأن تقدم استنتاجاتها الى المجلس في دورته الثامنة عشرة • ولما كان قد أعيد النظر في الجدول الزمني لاجتماعات الجزء الثاني من الدورة الثامنة للجنة في وقت لاحق ، لكي تنعقد بعد الدورة الثامنة عشرة للمجلس ، فقد قررت لجنة الدورة أن تجرى مناقشة مبدئية فقط للموضوع ، على أن يكون مفهوما أن المجلس سينظر أثناء دورته الاستثنائية العاشرة في استنتاجات لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة (انظر أيضا الفقرة ٣٨٤ أدناه) .

Digitized by UNOG Library

٣٧٨— وأيّد ممثلو كثير من البلدان النامية الاقتراح الرامي الى انشاء جهاز لضمان ائتمانات التصدير • وشددوا على أن انشاء مثل هذا الجهاز سيساعد على التصدى لعدد من المشاكل الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية عند ترويج صادراتها • ذلك أن هذه البلدان تضطر أن تقدم ، في مساعيها لمنافسة البلدان المتقدمة النمو ، ائتمانات بشروط شبيهة بالشروط التي يعرضها منافسوها الرئيسيون ؛ وتنجم عن ذلك صعوبات معينة ، وخاصة في حالة الائتمانات المتوسطة والطويلة الاجل • وان انشاء آلية ، مثل جهاز ضمان ائتمانات التصدير المقترح ، لمساعدة البلدان النامية على أن تقبض فورا حصيلة عملاتها الاجنبية الناجمة عن عملياتها التصديرية ، من شأنه أن يشجع هذه البلدان على منح مثل هذه الائتمانات وأن يمكنها من المشاركة على نحو أكثر فعالية في التجارة الدولية •

٣٧٩— وشدد ممثلو عدة بلدان نامية على أن انشاء مثل هذا الجهاز يحمل مغزى كبيرا أيضا بالنسبة لتشجيع التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، وان افتقاده يعوق تقدم الجهود في قطاعات أخرى تهدف الى تشجيع التجارة الدولية ذات النفع المتبادل •

٣٨٠— وذكر ممثل بلد نام أن خلق جهاز يقدم شروطا تنافسية بشأن الامداد بالسلع سيساعد البلدان النامية على تجاوز " الحاجز الائتماني " الذى يواجهها • وينبغي النظر الى الجهاز باعتباره جزءا من جهود البلدان النامية المتصلة لزيادة حصائلها التصديرية ، ولتنويع اقتصاداتها ، وللحصول على نصيب أكبر من التجارة الدولية وتشجيع التنمية الاقتصادية فيها نتيجة لذلك •

٣٨١— وأشار ممثلو عدة بلدان نامية الى أن الدراسة الفنية التي اضطلع بها الامين العام للأونكتاد خلصت الى أنه اذا شكل الجهاز على نحو ملائم فسيزيد من فرص وصول البلدان النامية الى أسواق المال الدولية لتتمكن من اعادة تمويل أوراق التصدير الخاصة بها • وقد أظهر التحليل الوارد في الوثيقة TD/B/655 والمستند الى حصر للمؤسسات المالية الرئيسية ، بوضوح ، انه يمكن اعادة تمويل ورقة ائتمان التصدير المشمولة بضمان جهاز سليم لضمان ائتمانات التصدير في أسواق المال الدولية ، وان انشاء مثل هذا الجهاز أمر ممكن من الوجهة التقنية •

٣٨٢— وذكر ممثل بلد نام أنه يجب استيفاء العمل الذى اضطلعت به أمانة الأونكتاد منذ الدورة السابعة عشرة للمجلس ، وأن يعرض هذا العمل على لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة عند اجتماعها في الجزء الثاني من دورتها الثامنة • وأعرب ممثلو عدة بلدان نامية عن أملهم في أن تساعد مداولات اللجنة في تلك الدورة على اعطاء الدفعة اللازمة في اتجاه انشاء مثل هذا الجهاز •

٣٨٣— وذكر ممثل بلد نام آخر أن قيام المجلس في دورته الاستثنائية العاشرة بالنظر في الاستنتاجات التي تتوصل اليها لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة في الجزء الثاني من دورتها الثامنة ، من شأنه أن يتيح احراز تقدم بصدد هذا الموضوع في الدورة الخامسة للمؤتمر •

٣٨٤— وأعرب المتحدث باسم المجموعة باء عن تقديره للتقرير الذى أعده الامين العام للأونكتاد وللآراء التي عبرت عنها البلدان النامية في الدورة الحالية • وقال ان المجموعة باء ترى من الواجب أن يكون التقرير وكذا الوثائق التي يستند اليها (TD/B/655/Add.1 and Add.2) موضع دراسة وبحث في الجزء الثاني من الدورة الثامنة للجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل

Digitized by UNOG Library

بالتجارة ، وأن تحال استنتاجات تلك اللجنة الى مجلس التجارة والتنمية للنظر فيها • ويفضل أن يكون ذلك في الدورة التاسعة عشرة للمجلس ، نظرا لطبيعة الدورة الاستثنائية العاشرة •

النظر في هذا البند في الجلسات العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٣٨٥ـ أقر المجلس ، في جلسته ٥١٠ المعقودة في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، توصية اللجنة الأولى للدورة بأن تنظر لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة في الجزء الثاني من دورتها الثامنة في الوثائق ذات الصلة بالموضوع ، والمقدمة الى المجلس في دورته السابعة عشرة (TD/B/655 and Add.1 and 2) ، وقرر أن ينظر المجلس في دورته الاستثنائية العاشرة في استنتاجات اللجنة بصدد هذا الموضوع .

٣ ـ آثار ظاهرة التضخم العالمية على العملية الانمائية

النظر في هذا البند في اللجنة الأولى للدورة

٣٨٦ـ قام ممثل الأمين العام للأونكتاد ، نظرا لغياب رئيس فريق الخبراء الرفيعي المستوى ، بتقديم تقرير الفريق عن آثار ظاهرة التضخم العالمية على العملية الانمائية (TD/B/704 و Corr.2)

٣٨٧ـ وقال انه يرى ان التقرير يمثل نقطة تحول في النظر على الصعيد الدولي في مشكلة التضخم ، اذ يعكس قسطا كبيرا من توافق الآراء ، على مستويي التحليل والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة على السواء ، حول موضوع نوقش في محافل كثيرة منذ الحرب العالمية الثانية ولكن ثبت من الصعب التوصل الى أي اتفاق بشأنه •

٣٨٨ـ ولاحظ أن الجزء الاول من التقرير ، المخصص لتحليل التضخم ، يبدأ بالتركيز على الحالة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، التي تعطيها أهميتها في العلاقات الاقتصادية الدولية دورا رئيسيا في توليد الضغوط التضخمية على نطاق عالمي • ولئن كان التقرير لا يتضمن استعراضا شاملا للافكار المتعلقة بالتضخم في هذه البلدان ، فانه يوفر اطارا لتحليل ما للمتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الكبير ولمختلف أوجه الجسوء المؤسسي على المستوى المحلي على السواء ، من أثر في ظاهرة التضخم • وفي البحث الوارد فيه بشأن الحالة في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية لاحظ الخبراء أن عملية تشكل الاسعار تختلف كثيرا عن تلك السائدة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ولكن ضرر الضغط التضخمي الخارجي شيء يتعين على المخططين في البلدان الاشتراكية وضعه في الاعتبار • ولدى تحليلهم للعلاقة بين الآليات المحلية والضغوط التضخمية في البلدان النامية اعترف الخبراء بتغاير هذه المجموعة من الاقتصادات ولكنهم أكدوا مع ذلك أن بعض أوجه الجسوء الاقتصادية والاجتماعية الشائعة تنزع الى جعلها عرضة للتضخم وعرضة بوجه خاص لآثار التغيرات الحادة في الاسعار الدولية •

Digitized by UNOG Library

٣٨٩ـ ولدى تلخيصه أجزاء التقرير التي تتناول الجوانب الدولية للعملية التضخمية ، لفت ممثل الامين العام للأونكتاد الاهتمام بوجه خاص الى المقاطع المتعلقة بعدم التوازى بين سلوك أسعار المصنوعات وسلوك أسعار السلع الاولية ، قائلا ان الخبراء قد لاحظوا أن اسعار السلع الاولية تتعرض لتذبذبات واسعة خلال دورة الاعمال ، لكونها شديدة التأثر بالتغيرات في الطلب ، بينما يبدو أثر التقلبات بالنسبة للمصنوعات أكثر تركزا على مستويات الانتاج • ولفت الانتباه أيضا الى أجزاء التقرير المتعلقة بنقل التضخم دوليا الى البلدان النامية ، والتي أشار فيها الخبراء الى الاثر الضار على عملية تكييف ميزان المدفوعات في هذه البلدان ، وتساءلوا عما اذا كانت التسهيلات الحالية توفر دعما كافيا في هذا المجال •

٣٩٠ـ ثم لخص الجزء الثاني من التقرير ، الذى يتضمن استنتاجات الخبراء مشفوعة بتوصياتهم المتعلقة بالسياسة العامة ، فأكد النقاط الاساسية الواردة في الفقرة ٨٥ والتي اتفق عليها الخبراء من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والبلدان النامية ، ولا سيما النقطة القائلة بأنه يتعين لدى وضع سياسات لمكافحة التضخم مراعاة مجموعة واسعة من الاهداف ، وانه ينبغي اجراء المناقشة حول التضخم في اطار القضايا الأعم المدروسة في التقرير • ولاحظ أن الخبراء أبرزوا ، لدى دراستهم لادارة الطلب ، اختلاف درجات المرونة المتاحة لمختلف البلدان ، ودعوا الى تحقيق قسط أكبر من التنسيق الدولي لاتخاذ القرارات مع ايلاء المراعاة الواجبة لآثار التدابير على كل أجزاء الاقتصاد العالمي ، وخاصة البلدان النامية •

٣٩١ـ وأشار الى الاتفاق العام بين الخبراء على أن الاتجاهات الحمائية تزيد من الضغوط التضخمية وان التدابير الحمائية التي تم اللجوء اليها لمواجهة مشاكل التكيف لا بد لها أن تنتهي تلقائيا خلال فترة قصيرة قطعا • وفيما يتعلق بالتقلبات المفرطة في أسعار السلع الاولية لاحظ أن الخبراء قد اتفقوا على وجود مصلحة مشتركة بين جميع البلدان في التغلب على هذا المصدر لعدم الاستقرار • وأشار الى ما يساورهم من قلق لأن سياسات ابطاء النمو المعتمدة لمواجهة التضخم يمكن أن تخمد الاستثمار ، مما يعوق ازالة بعض أوجه الجمود التي تساهم في توليد الضغوط التضخمية • وقد درس الخبراء علاقة توفير سيولة دولية بالتضخم ، ونتيجة لذلك خلص خبراء البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والبلدان النامية الى أنه ليس من شأن النظام الحالي أن يضمن بالضرورة المستوى المنشود للسيولة ، وأيدوا اسناد دور أقوى لحقوق السحب الخاصة ، على أن يراعى في أى توزيع اضافي ما للبلدان النامية من احتياجات خاصة •

٣٩٢ـ واختتم كلمته بالاشارة الى نقطتين (نوقشتا في الفقرات ٩١ ـ ٩٢ و ١٠١ ـ ١٠٢ من التقرير) عجز خبراء البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي عن الاتفاق عليهما ، والى مجموعة مستقلة من الآراء النقدية (الفقرة ١٠٣) التي سجلها خبراء البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية حول بعض اجزاء نص الفصل الثاني من التقرير • ولاحظ أنه ، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٧٥/٣٢ ، يجب أن يقدم التقرير الى الجمعية مشفوعا بملاحظات مجلس التجارة والتنمية •

٣٩٣ـ وأشار المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين الى أن آثار التضخم العالمي على العملية الانمائية تثير قلقا بالغا لدى البلدان النامية ، وطالب بايلاء اهتمام خاص للاستخلاصات الواردة في الفقرة ٨٥ من التقرير ، والتي اتفق عليها خبراء بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والبلدان النامية • كما أشار الى رأى هؤلاء الخبراء الذى يقضي بأنه يلزم ، في صياغة

Digitized by UNOG Library

التوصيات التي تستهدف مكافحة التضخم ، مراعاة مجموعة واسعة التنوع من الاهداف ، وبأن هناك ترابطا أساسيا بين اجراءات السياسة القصيرة الاجل أساسا وسلوك النمو الطويل الاجل للاقتصادات السوقية • ومن الأمور الهامة أن هؤلاء الخبراء اتفقوا على انه يتعين النظر الى العلاقة بين التضخم والبطالة والنزعة الحمائية والنمو واختلال التوازن في موازين المدفوعات في الاطار الأوسع للمشاكل الهيكلية القائمة داخل نطاق بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والاقتصاد العالمي ككل •

٣٩٤ـ كما أشار ، من جهة أخرى ، الى أنه بالرغم من القدر الهام من الاتفاق الذى توصل اليه خبراء بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والبلدان النامية ، فان هؤلاء الخبراء لم يتمكنوا من الاتفاق على بعض القضايا المحددة التي تعلق البلدان النامية أهمية عليها • وعلى وجه الخصوص ، يعتقد خبراء البلدان النامية اعتقادا قويا ، كما هو مبين في الفقرة ٩١ من التقرير ، أنه ينبغي ، عندما تلجأ بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو الى التدابير الحمائية ، أن تصاحب هذه التدابير تدابير تعويضية لصالح البلدان التي تتأثر تأثرا ضارا • وهذه المسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية بسبب تزايد اللجوء الى مختلف أشكال مايسمى بالاتفاقات " الطوعية " التي تتضمن اقتسام الاسواق والقيود التصديرية التي تؤثر بصفة عامة تأثيرا ضارا على البلدان النامية •

٣٩٥ـ وأضاف أن مجموعة السبعة والسبعين تتفق مع خبراء البلدان النامية الذين يرون (الفقرة ١٠١ من التقرير) أن استمرار التضخم سيتطلب النظر في آليات تستهدف المحافظة على القوة الشرائية الحقيقية لدخل البلدان النامية من الصادرات • الا أن مجموعة السبعة والسبعين توافق تماما ، بصفة عامة ، على التحليل والنتائج التي توصل اليها خبراء البلدان النامية ، وتأمل أن يرفع المجلس التقرير الى الجمعية العامة للتصرف • ويتعين أن تظل قضية التضخم قيد النظر في المحافل المناسبة ، ومن بينها الأونكتاد •

٣٩٦ـ وأشادت ممثلة بلد نام بجودة التقرير وبالضوء الذى ألقاه الخبراء على هذه المشكلة المعقدة • واسترعت الانتباه بشكل خاص الى الفقرتين ٧٥ و ٨٥ من التقرير ، فأشارت الى أن الفقرة الأولى تؤكد على أهمية مراعاة التكاليف الاجتماعية التي تتحملها البلدان النامية في اطار فهم الأثر الواقع على هذه البلدان من ظاهرتي التضخم والركود العالميين ذات الصلة بهما • ورحبت بتأكيد الفقرة الثانية على الجوانب الدولية والهيكلية للمشكلة ، والنتيجة التي خلصت اليها هذه الفقرة من عدم امكان التوصل الى حل بسبب قيام بلدان معينة باتخاذ اجراءات من طرف واحد • ورأت أن قضية التضخم تتصل بمشاكل بارزة أخرى في الساحة الدولية ، ولاسيما بالمطالب المشروعة للبلدان النامية بشأن نمو صادراتها بأسعار عادلة وضمان تحويل موارد حقيقية • وأعربت عن الامل في أن يقر المجتمع الدولي توصيات فريق الخبراء الرفيعي المستوى المتعلقة بالسياسات وأن تقرر الجمعية العامة ما يلزم من الوسائل الملائمة لهذا الغرض •

٣٩٧ـ وأشار ممثل بلد نام آخر الى أن من المسلم به تماما أن التضخم ظاهرة معقدة ذات أسباب وعواقب كثيرة ، يمكن أن تلحق الضرر بالجماعات الاكثر عرضة للتأثر في المجتمع وأن يكون لها أثر سيء على البلدان النامية • وقد تسبب العديد من الملامح الهيكلية الجامدة للبلدان النامية في جعل اقتصادات هذه البلدان المحرومة تاريخيا شديدة الحساسية للآثار السلبية للتضخم العالمي • فعلى الصعيد المحلي ، يسبب التضخم تحولا في توزيع الدخل لصالح الجماعات الاغنى

Digitized by UNOG Library

والاقوى وعلى حساب القطاعات الاضعف بالمجتمع ، مما يؤدى الى الفوضى والتمزق على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعي • وبالمثل — وهذا أمر جديد نسبيا في فهم المجتمع الدولي لهـــذه الظاهرة — فان التضخم العالمي النطاق تكون له نفس العواقب تقريبا بالنسبة للبلدان الاضعف والاشد فقرا في المجتمع الدولي •

٣٩٨— وأضاف انه بينما ساد الاعتقاد لبعض الوقت أن بعض التضخم مفيد للاستثمار والمشـــاريع والنمو ، فان تجربة العقدين الماضيين تقريبا دحضت هذه النظرية تماما • وأشار ، في هـــذا الصدد ، الى تقرير فريق الخبراء الرفيعي المستوى ، الذى أوضح أن النمو ، مقيسا بالارقام الحقيقية، يتناقص منذ الستينات بينما يرتفع معدل التضخم بشكل عام • وقد أكدت الفقرة ٤٦ من التقريـــر على أن أشد جوانب ظاهرة التضخم العالمي ازعاجا انتقال آثارها السلبية في اتجاه واحـــد • وأشار الى أن البلدان المتقدمة النمو يمكنها ، في ظل النظام الحالي للتجارة العالمية والمدفوعات ، أن تضخم أسعار التصدير لديها بدرجة تفوق كثيرا ما يطيقه عملاؤها التجاريون المحرومون تاريخيا • وحقيقة الامر أن اسعار التصدير من البلدان النامية شهدت انخفاضا حادا في بعض الاوقـــات، بينما استمرت اسعار الاستيراد في الارتفاع • ونتيجة لذلك حدث تدهور في معدلات التبادل التجارى مع البلدان النامية ترتب عليه تحول في توزيع الدخل العالمي لصالح عملائهـــا الاغنـــى والاقوى • وأكد على أن البلدان النامية لم تتمكن حتى الآن من حماية نفسها من الآثار الضـــارة للتضخم العالمي ، فهي مكرهة على تحمل عجز شديد في الحساب التجارى وعلى تقليـــص خططهـــا الانمائية في حالات عديدة • وفي معرض تلخيصه للعواقب التي تتحملها البلدان النامية ككـــل من جراء التضخم العالمي ومعدلات النمو البطيئة ، جذب الانتباه الى الآثار الضـــارة التي تتعرض لها اسعارها المحلية ، وموازين مدفوعاتها ، ومستويات النشاط الاقتصادى لديها • وفي حين يمكـــن التخفيف نوعا ما من حدة هذه الآثار غير المواتية بالتحويل المناسب للموارد وبالتمويل الدولـــي بشروط مناسبة ، فان هاتين الوسيلتين لم تبلغا المدى المنشود • وقد أظهرت المساعدة الانمائية الرسمية من البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الانمائية ، حتى الآن في السبعينات ، انخفاضا مقيسا بالارقام الحقيقية ، مما أجبر العديد من البلدان النامية على اللجوء الى زيـــادة الاقتراض الخاص ، الامر الذى زاد من عبء الدين الثقيل الذى تعاني منه • وفي الختام ، حث على اتخاذ تدابير تعويضية لصالح البلدان التي تعاني من التأثيرات الضـــارة لقوى التضخم العالمي التي لا سيطرة لهذه البلدان عليها •

٣٩٩— وأعرب ممثل بلد نام آخر ، مبديا تأييده للبيان الذى ألقاه المتحدث باسـم مجموعـة السبعة والسبعين ، عن الأسف لأن تقرير الخبراء لم يكن أكثر توجها نحو الجانب العملي ولا أكثر حسما • وقال انه يرى أن المزيد من التحليل هو عملية تترك للمستقبل ، بيد أن الامر يســتلزم في نفس الوقت اتخاذ تدابير علاجية فورية • وينبغي أن تنظر الجمعية العامة في التوصيـــة باتخاذ اجراء مؤقت لصالح البلدان النامية ، يمكن أن يتضمن زيادة تدفقات الموارد بشروط ملائمة، وزيادة نقل التكنولوجيا ، والتدابير التي توخاها البرنامج المتكامل للسلع الاساسية لتثبيت الاسعار • وأيد العمل على تحقيق المزيد من تنسيق السياسات فيما بين البلدان المتقدمة النمو ، ولكن مع اشتراك البلدان النامية في مشاوراتها على أعلى المستويات •

٤٠٠— ورحب المتحدث باسم المجموعة باء بتقرير الخبراء وقال انه يسره أن يلاحظ ان خبراء من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو والبلدان النامية قد توصلوا الى اتفاق على عدد كبير من

Digitized by UNOG Library

الاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بالسياسة العامة • ولكنه أشار الى أن التقرير لا يمثل بالضرورة بكافة جوانبه وجهة نظر الحكومات • ولا بد من مراعاة أن الخبراء ينتمون الى عدد محدود من البلدان • ثم ان خبراء بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو قد احتفظوا بمواقفهم ازاء الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات ٩١ و ١٠١ و ١٠٣ من التقرير كما جاء بوضوح في الفقرات ٩٢ و ١٠٢ و ١٠٤ على التوالي • ولكنه أكد أن بلدان المجموعة باء تود أن تعلن في الوقت ذاته انها تؤيد تماما ما خلص اليه الخبراء من أنه ينبغي لدى وضع السياسات تحقيق الاشتراك النشط من جانب جميع اجزاء الاقتصاد العالمي ، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء •

٤٠١ — ورحب ممثل أحد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية بتقرير الخبراء باعتباره خطوة أولى هامة في هذا العمل الكبير والهام وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٥ • غير أنه قال ان التقرير يركز على آثار التضخم الضارة ولا يولي اهتماما كافيا لمسبباته وأسباب تكثيفه •وينطلق بلده من الافتراض القائل بأن التضخم العالمي ينجم عن عملية تتضمن تناقضات حادة متعددة في الاقتصادات الرأسمالية ، يعمقها دور الاحتكارات بما تمارسه من سياسة تشكيل الاسعار وما يربطها بالدول الرأسمالية من روابط وثيقة • وينشط التضخم العالمي أيضا بسبب التوسع المفرط في الائتمان الدولي وباهتزازات النظام النقدى الرأسمالي • وأكد أيضا على أن الآلية التي تفضي الى زيادة المعروض من الاموال تؤدى الى اعادة توزيع الدخول المتولدة في الاقتصادات الوطنية، لا داخل البلدان فحسب وانما أيضا فيما بينها ، لصالح البلدان التي هي المصدر الاصلي للتضخم، وأكد في هذا الاطار على دور الشركات عبر الوطنية وما تمارسه من أعمال التسعير الاحتكارى • وفي معرض اشارته الى دور نفقات التسلح في عملية التضخم ، أكد على أن الوفاق الدولي والاستقرار السياسي يؤديان الى خفض الضغط التضخمي عن طريق توفير الموارد للاستعمالات المثمرة • وقال ان استمرار التضخم يلحق خسائر فادحة بالبلدان النامية ، ومن ثم يؤثر ، عن هذا الطريق وغيره ، على مصالح جميع الدول •

٤٠٢ — واختتم حديثه بتأييد اجراء المزيد من الدراسة لأسباب وآليات التضخم ، مما يؤدى الى تحقيق فهم أفضل لهذه الظاهرة ، وأكد في هذا الاطار على أهمية التدابير التي يمكن اتخاذها لجعل المسؤولين عن التضخم يؤدون تعويضا للبلدان المتضررة حقا من التضخم ، وعلى أهمية بذل الجهود من جانب هذه البلدان للحد من تصدير التضخم •

٤٠٣ — وفي معرض تعليقه على هذه الملاحظات التي أبداها ممثل أحد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، استفسر ممثل أحد بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو عما اذا كان هذا البلد الاشتراكي يعتقد أن من المفيد لخبراء البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية أن يشتركوا في عمل فريق الخبراء ثم يتبرأوا من استنتاجات الفريق • وأشار الى الفقرة ١٠٣ (د) من التقرير، فتساءل عما اذا كان الخبراء المشتركون من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية قد قصدوا الايحاء بأن البلدان الاشتراكية لا تشكل جزءا من الاقتصاد العالمي •

٤٠٤ — وردا على ذلك ، قال ممثل البلد الاشتراكي المعني في أوروبا الشرقية انه يرى أن مشاركة الخبراء من بلده في عمل الفريق كانت مفيدة وانهم سيواصلون الاشتراك فيه •وأضاف ان الملاحظات التي أوردها في التقرير خبراء البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية تعكس رؤيتهم لنواح معينة

Digitized by UNOG Library

من نواحي المشكلة • وبالنسبة للفقرة ١٠٣ (د) من التقرير قال ان بلده تربطه علاقات اقتصادية مع معظم البلدان الاخرى ، وفيما يخص الموضوع قيد المناقشة فان بلده مقتنع بأن التضخم لم ينبع من البلدان الاشتراكية •

٤٠٥ــ وقال ممثل بلد اشتراكي آخر في أوروبا الشرقية ان استبعاد بلدان الاقتصاد المخطط من الاقتصاد العالمي ، المشار اليه في الفقرة ١٠٣ (د) من التقرير ، يشير فقط الى مصطلح "الاقتصاد العالمي" كما هو مستخدم في ذلك التقرير •

٤ ــ نقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية

٤٠٦ــ كان أمام المجلس مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد بعنوان " التعجيل بنقل الموارد الى البلدان النامية " (TD/B/711 و Corr.1) ، وكذلك تقرير قدم بمثابة وثيقة أساسية أعدته أمانة الأونكتاد لعرضه على اللجنة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ في دورتها الأولى (أيار/مايو ١٩٧٨) (٢٦) .

النظر في هذا البند في اللجنة الأولى للدورة

٤٠٧ــ وصرح ممثل الأمين العام للأونكتاد بأن الجمعية العامة في قرارها ٣٢/١٨١ ، قد رجت الأمين العام للأونكتاد أن ينظر في مسألة نقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية وأن يقدم تقريرا مرحليا ، مشفوعا بتعقيبات مجلس التجارة والتنمية ، الى الجمعية في دورتها الثالثة والثلاثين • وأضاف ان هذا التقرير معروض الآن أمام المجلس •

٤٠٨ــ ثم قال ان هنالك ثلاثة مجالات عريضة يرى أن المجلس قد يستطيع أن يركز عليها عنايته بشكل مفيد : أولا ، اذعان البلدان لقرارات الجمعية العامة والأونكتاد والمحافل الدولية الاخرى فيما يتعلق بنقل الموارد الى البلدان النامية ؛ ثانيا ، التطورات في ميدان التمويل الدولي ، وخاصة فيما يتعلق بالاهداف الانمائية للبلدان النامية ؛ ثالثا ، الحاجة الى اطار شامل للتعاون المالي الدولي •

٤٠٩ــ وفيما يتعلق بالمجال الاول استرعى الانتباه الى أن صافي مدفوعات المساعدة الانمائية الرسمية من البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الانمائية الى البلدان النامية والمؤسسات المتعددة الاطراف قد انخفضت ، من حيث نسبتها الى الناتج القومي الاجمالي ، من ٠٫٣٤ بالمائة في عام ١٩٧١ الى ٠٫٣٠ بالمائة في عام ١٩٧٧ • غير أن بلدانا مثل هولندا والنرويج والسويد لم تبلغ هدف المساعدة الانمائية الرسمية البالغ ٠٫٧ بالمائة ، فحسب ، بل انها في سبيل الوصول الى مستوى ١ بالمائة أو تخطيه • ومن جهة اخرى ، فان النسبة الخاصة بالبلدان الثلاثة الرئيسية المانحة الاعضاء بلجنة المساعدة الانمائية قد مالت الى الانخفاض •

---

(٢٦) " نقل الموارد بالقيمة الحقيقية الى البلدان النامية " (A/AC.191/7 and Corr.1)،

Digitized by UNOG Library

٤١٠ـ وأشار الى أحكام وشروط المساعدة الانمائية الرسمية فقال انه ، في الوقت الذى بلغت فيه معظم البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الانمائية هدفا يعادل ٩٠ بالمائة من عنصر الهبة في المعونة التيسيرية الذى حدده المجلس في قراره ١٥٠ (د ـ ١٦) ، فان جمهورية المانيا الاتحادية واليابان والولايات المتحدة لم تبلغ الهدف بعد • وفيما يتعلق بأحكام التيسير في حالة أقل البلدان نموا ، فقد استجاب عدد كبير من البلدان المانحة فعلا الى التوصيات الواردة في القرار ، وكانت معظم تحويلاتها على شكل هبات •

٤١١ـ واسترعى الانتباه الى برنامج العمل الخاص الذى أقره المؤتمر المعني بالتعاون الاقتصادى الدولي ، والمنوط به توفير بليون دولار أمريكي كمساعدة عاجلة للبلدان النامية ، فلاحظ أنه ، في الوقت الذى يختلف فيه تنفيذ البرنامج بشكل كبير من بلد الى آخر ، فان الجانب الاعظم من الاموال المتاحة بمقتضى البرنامج لا ينتظر دفعه بسرعة ، بل ان اكثره سيدفع فقط في أوائل الثمانينات • ولئن كان من الصعب أن يقرر على وجه قاطع هل يشكل البرنامج في مجموعه تدفقا اضافيا ، فمن الجلي أن جانبا منه على الاقل يعتبر اضافيا •

٤١٢ـ وفيما يختص بالمجال الثاني ، أى القضايا الرئيسية في ميدان التمويل الدولي ، قال ان هناك مسائل ثلاثا تحتاج الى اجابة • أولا ، هل يعتبر صافي التدفق الشامل للموارد المالية على البلدان النامية كافيا من وجهة نظر برامجها الانمائية ؟ ثانيا ، هل يتسق تكوين التدفق مع اهدافها الانمائية وطاقتها على خدمة ديونها ؟ ثالثا ، هل يتمشى الشكل الذى توفر بمقتضاه التدفقات مع المتطلبات المالية للبلدان المستفيدة ؟

٤١٣ـ وحول السؤال الاول ، أشار الى أن هناك اتفاقا متزايدا على أن صافي التدفق الاجمالي للموارد المالية الى البلدان النامية يقصر عن صافي متطلباتها من الرساميل اذا كان يراد لها أن تبلغ أهداف الاستراتيجية الانمائية الدولية • وبالنسبة للسؤال الثاني ، لفت الانظار الى تناقص أهمية المساعدة الانمائية الرسمية في توفير تمويل طويل المدى للبلدان النامية • ومن ناحية اخرى ، فقد حدثت زيادة مذهلة في تدفق التمويل التيسيرى من البلدان النامية المصدرة للنفط الى غيرها من البلدان النامية • ونتيجة لذلك ، كاد تطور تدفقات الرساميل في السنوات الاخيرة أن يصبح على نقيض ما كان متوقعا في الاستراتيجية الانمائية الدولية • فبدلا من أن تأتي ٧٠ بالمائة من صافي تدفقات الرساميل على شكل مساعدة انمائية رسمية ، نجد أن ٣٠ بالمائة فقط هي الآن على هذا الشكل ، بينما نجد ٧٠ بالمائة على شكل أموال غير تيسيرية •

٤١٤ـ وأضاف أن النسق العام للتدفقات المالية يشتمل على عدد من الآثار بالنسبة لتوزيع التدفقات الكلية فيما بين البلدان النامية ، ولمديونيتها الخارجية ونمطها الانمائي ذاته • فلو أن بلدا من البلدان النامية اضطر الى الاعتماد بصورة كلية تقريبا على التدفقات التجارية القصيرة الاجل من أجل تمويله الخارجي ، لكان عليه أن يتخذ سلسلة من الاجراءات تتمشى مع تصورات السوق لموثوقيته الائتمانية ، واذ ذاك يمكن أن تكون النتيجة اضطراره الى الاستثمار الضخم في المجالات ذات العائد السريع ، استثمارا قد يتأتى باهمال الاستثمار الطويل المدى الذى تستلزمه المرافق الاساسية ، والضرورى من وجهة النظر الاجتماعية •

٤١٥ـ وأما فيما يتعلق بالسؤال الثالث ، أى هل يتطابق الشكل الذى يتم به توفير المساعدة للبلدان النامية مع أوضاعها الاقتصادية ، فقد أشار الى أن معظم التدفقات الى البلدان النامية

Digitized by UNOG Library

يتم على هيئة مساعدة للمشروعات ، وهي في معظمها مقيدة بشرط الاستيراد من المانحين • وبقدر ما يكون القصور عن تأمين المتطلبات التمويلية للبلدان النامية ناتجا عن انخفاض قوتها الشرائية الناجمة عن الركود والتضخم العالميين ، فان احتياجاتها كان ينبغي تلبيتها عن طريق المساعدة العامة لميزان المدفوعات ، وبالشروط والاحكام التي تتمشى مع الوقت الذى تحتاجه من أجل تكييف اقتصاداتها وموازين مدفوعاتها مع التغيرات في الاوضاع الاقتصادية العالمية • أما ما حدث في هذه الحالة فهو أن البلدان النامية اضطرت أن تحصل على التمويل لهذا الغرض من أسواق رؤوس الاموال الخاصة في المقام الاول •

٤١٦ـ ونظرا لما سبق ، فقد أدى الحال بأمانة الأونكتاد الى أن تستنتج أن الوقت قد حان للقيام بتقييم عام لنظام التعاون المالي الدولي برمته ، ولفحص اهدافه على ضوء متطلبات البلدان المستفيدة • والامر الذى يتطلب أن ينظر فيه هو الاتساق بين مختلف التدفقات التي يتألف منها صافي التدفق المالي الاجمالي من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ، واتساق هذه التدفقات مع اهدافها الانمائية • ان الاهداف المتفق عليها دوليا من أجل نقل الموارد الى البلدان النامية وأهداف النمو للبلدان النامية ، تمثل تطلعات ولكنها لم تحرز أى دلالة فعلية على المستوى القطرى • ولذلك يتعين تركيز الاهتمام على طرق ووسائل لتعبئة الموارد دوليا ولمراقبة تدفقها في اطار دولي • فلقد أثبتت تجربة الستينات والسبعينات أنه ليس من الممكن تنفيذ استراتيجية دولية مبنية حصرا على مخصصات سنوية في ميزانيات البلدان المانحة كل على حدة •

٤١٧ـ وهناك عنصر آخر يتطلب المزيد من النظر هو المزج السليم بين التدفقات التيسيرية الطويلة المدى وتدفقات رؤوس الاموال الخاصة وتدفقات رؤوس الاموال القصيرة الاجل والتسهيلات الداعمة لميزان المدفوعات ، من وجهة نظر الاهداف الانمائية التي يصبو المجتمع الدولي الى بلوغها • وفي هذا الصدد ، يحتاج الامر الى توجيه عناية خاصة للاتساق بين تسهيلات تمويل ميزان المدفوعات القصيرة الاجل والمتوسطة الاجل من جهة ، والاهداف الانمائية الطويلة الاجل من جهة اخرى •

٤١٨ـ وانتقل الى الحديث عن مسألة التمويل الانمائي ، فأشار الى فريق الخبراء الرفيعي المستوى الذى دعاه الامين العام للأونكتاد الى الاجتماع في فترة ٧ الى ١١ آب/اغسطس ١٩٧٨ طبقا لقرار الجمعية العامة رقم ٣٢/١٧٧ • وقال ان تقرير الفريق يعرض الآن على الجمعية العامة مشفوعا بتعقيبات من الامين العام للأونكتاد وفقا للقرار • كما يوضع التقرير أيضا في متناول يد الدول الاعضاء في الأونكتاد (TD/B/722) • وأضاف ان الاستنتاج الرئيسي الذى توصل اليه فريق الخبراء الرفيعي المستوى هو أن من المستحب وجود مرفق من أجل توفير ضمانات متعددة الاطراف يكون الغرض منه تعزيز قدرة البلدان النامية على الوصول الى اسواق السندات • وذكر أن الفريق ، لدى أخذه بفكرة انشاء مرفق من اجل الضمانات المتعددة الإطراف ، قد نظر في عدد من المقترحات ، ومنها اقتراح قدمه محافظ بنك اليونان (TD/B/722 ، المرفق الاول) ، واقتراح آخر مقدم من المدير التنفيذى الممثل لفنزويلا لدى صندوق النقد الدولي (المرجع نفسه ، المرفق الثاني) •

Digitized by UNOG Library

٤١٩— وقد أعرب ممثلو كثير من البلدان النامية وبلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمـــو ، والناطق باسم المجموعة دال ، عن تقديرهم للبيان الاستهلالي الذى أدلى به ممثل الامـين العام للأونكتاد وللوثائق المعروضة على المجلس •

٤٢٠— وقال ممثل غانا ، متكلما باسم مجموعة السبعة والسبعين ، ان الاستراتيجية الانمائيـة الدولية وبرنامج العمل لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد يعترفان كلاهما بأن قضية صافي المنقول من الموارد الحقيقية تشتمل على عدد من العوامل المترابطة في ميادين التجارة والنقد والتمويل • وعلى ذلك رأينا الاستراتيجية تنص على أهداف لواردات البلدان النامية وصادراتهـا وكـذلك لصافي تدفقات رؤوس الاموال اليها لتمكينها من بلوغ هدف النمو الاجمالي المحدد بـ ٦ فـي المائة • الا أننا ، بعد ثماني سنوات انقضت منذ تم اعتماد الاهداف المحددة للتدفقات المالية، نرى أن نسبة المساعدة الانمائية الرسمية الى الناتج القومي الاجمالي للبلدان الاعضاء في لجنـة المساعدة الانمائية ، بدلا من أن ترتفع الى هدف الـ ٧ر٠ في المائة المنصوص عليـه فـي الاستراتيجية ، ما برحت في هبوط ، متدنية من ٣٤ر٠ في المائة عام ١٩٧١ الى ٣٠ر٠ في المائة عام ١٩٧٧ • وهذا بالرغم من الجهود المشكورة التي بذلتها بعض البلدان المانحة الصغـيرة ، ولا سيما السويد والنرويج وهولندا ، لزيادة ميزانياتها الخاصة بالمعونة الى ما فوق مسـتويات الاهداف بكثير • وهناك تناقض بين هذه الجهود وبين جهود بعض البلدان الرئيسية من اعضاء لجنة المساعدة الانمائية ، التي تخصص الآن لميزانيات المساعدة الانمائية نسبة من دخلها القومي الاجمالي أدنى على شكل واضح من تلك التي كانت تخصصها في مطلع العقد • كمـا أن جهـود البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الانمائية في مجملها تتناقض تناقضا حادا مـع جهـود البلدان الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط ، التي أقامت ، في فترة وجيزة نسبيا ، برامج كبرى للمساعدة عن طريق قنوات متنوعة لمساعدة البلدان النامية الاخرى •

٤٢١— وقال ان نوعية المساعدة الانمائية الرسمية أيضا ، لا حجمها فحسب ، تقصـر كثيرا عـن أن تكون مرضية • فان نسبة طاغية من المساعدة الثنائية لا تزال مقيدة بالاستيراد من البلدان المانحة • ولا تزال سرعة التضخم والتغيرات المتعددة في أسعار الصرف تذهب بأثر المساعـدة الانمائية الرسمية من حيث قيمتها الحقيقية • وقال ان برامج المساعدة في رأيه تتسم بافتقادها الى أولويات بين قطاعات الدفع وهي في معظمها مرسومة على أساس أولويات تحددها مصلحـة البلدان المانحة • كما أن الجانب الاكبر من المساعدة ، المقدم على شكل تمويل للمشاريع ، يتسم بفوارق زمنية طويلة بين الارتباط والدفع الفعلي • وفوق ذلك فان توزيعها على المستفيديـن لا يزال يتقرر على أساس ما للبلدان المانحة من مصالح خاصة • واذا نحن حسبنا مدفوعـات الفائدة ، التي تؤلف جزءا من هدف المساعدة الانمائية الرسمية ، فسنجد أن مستوى المساعدة أدنى بكثير حتى من الارقام التي يقال انها تحققت •

٤٢٢— وقال ان استجابة المجتمع الدولي لأزمة المساعدة الانمائية كانت ولا تزال ، في أحسن الظروف ، تختلف من حالة الى حالة ولا تأتي الا فتاتا • فعملية الطوارئ التي اطلقتها الجمعيـة العامة في دورتها الاستثنائية السادسة ، وبرنامج العمل الخاص الذى أطلق مؤخرا وحـدد لـه مبلغ مليار دولار في مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولي ، لم ينجحا في زيادة تدفـق الموارد التيسيرية عن مستواها الراكد الراهن • وقد اتضح أن الفوائد التي يثمرها برنامج العمل الخـاص لا تأتي في حينها ولا هي وافية ، وان مواردها ليست كلها اضافية • فلقد وضع البرنامج لتوفير

Digitized by UNOG Library

مساعدة سريعة للبلدان النامية الاكثر فقرا ، ولكن من الملاحظ ، على اساس المعلومات الواردة في الوثيقة TD/B/711 ، أن معظم الاموال المتاحة في اطار هذا البرنامج قد لا تدفع فعلا الا في أوائل الثمانينات •

٤٢٣ — وأضاف ان القلق للسياسة الراهنة المطبقة في نقل الموارد المالية كان محل مفاوضات دولية حكومية مكثفة في عدة محافل دولية ، منها دورتا الجمعية العامة الاستثنائيتان السادسة والسابعة ، والدورة الرابعة لمؤتمر الأونكتاد ، والدورة السادسة عشرة للمجلس ، واللجنة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٧٤ • وحتى الآن لم تنجح المفاوضات المذكورة في عكس الاتجاه الراهن الذى لا يوفر ، اذا ترك يستمر على حاله ، أى أساس للتفاؤل بشأن العقد القادم • بل ستكون له انعكاسات هامة على الاقتصاد العالمي •

٤٢٤ — ثم قال ان هناك مجالا يشكل هاجسا خاصا للبلدان النامية ، هو قصور حجم التمويل الرسمي لموازين المدفوعات ، هذا التمويل الذى لا بد منه لحماية عملية تنميتها من عقابيل التقلبات القصيرة الامد التي تثيرها عوامل خارجية • فان من المنتظر لتدهور وضع البلدان النامية على صعيد المدفوعات الخارجية ، هذا التدهور الذى لا سابق له ، أن يستمر ويزداد سوءا على سوء في السنتين القادمتين • وهناك عدة من هذه البلدان اضطرت ، ازاء ركود المساعدة الانمائية الرسمية وعدم استطاعة الوصول الى مصادر تمويلية اخرى ، الى اتخاذ تدابير تكيّف داخلي شديدة القسوة • وتلك بصورة خاصة حال أقل البلدان نموا ، التي ما انفكت معدلات نموها في هبوط • كما أن تسهيلات صندوق النقد الدولي لم تستخدم على الوجه السليم ، لسبب رئيسي هو ارهاق احكامها وشروطها التي تفرض ، فيما تفرضه ، اتخاذ تدابير انكماشية • فهذه السياسات المرزومة جملة يغلب أن تؤدى الى نقيض الغرض المطلوب منها ، غرض تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الامد للبلدان النامية • فالشروط الحالية للوصول الى تمويل لموازين المدفوعات مبنية على أساس افتراض كون حالات العجز قصيرة الامد لا تلبث أن تنقلب الى عكسها ، وهو افتراض لا يضع في اعتباره ما تتصف به الهياكل في البلدان النامية من جسوء • وهذه البلدان ، بحكم قصور ما لها من صوت في المؤسسات المتعددة الاطراف ، لا تملك أن تمارس أى تأثير حقيقي على ما تضعه المؤسسات المذكورة من سياسات الاقراض وبرامجه •

٤٢٥ — وأضاف ان البلدان التي أكرهت على اللجوء الى سوق الائتمان الخاصة قد عانت بنتيجة ذلك من تدهور جلي في هيكل مديونيتها الخارجية في السنوات الاخيرة ، وأدى ذلك الى وهن قدرتها على خدمة دينها على نحو متسق مع أولوياتها الداخلية • فاذا لم يؤد نسق التمويل الخاص الى زعزعة الاستقرار المالي الدولي ، وأمكن أن تظل البلدان المعنية قادرة على الوصول اليه ، فان من الاهمية بمكان بالغ أن يتم انشاء جهات وساطة رسمية أكبر كثيرا من تلك القائمة الآن ، بحيث يستطاع الوصول الى الموارد من أسواق رأس المال الخاص على أساس لا ينقطع •

٤٢٦ — وشدد على أن مجموعة السبعة والسبعين تواصل ايلاء أعلى الاولويات لمسألة تخفيف عبء ديون البلدان النامية وتحسين اطار عمليات اعادة التفاوض على الديون في المستقبل • فأما السابق من ديون المساعدة الانمائية الرسمية التي تقع على كاهل البلدان النامية الاكثر فقرا فان الدورة الوزارية لمجلس التجارة والتنمية ، في آذار/مارس ١٩٧٨ ، قد اتخذت بشأنه قرارا سيكون له ، اذا نفذ بأمانة ، تأثير ذو شأن • ومجموعة السبعة والسبعين تقدر الاجراء الذى اتخذته السويد وسويسرا وفنلندا وهولندا بتحويل ديونها السابقة لبعض البلدان النامية الى هبات ، وكذلك

Digitized by UNOG Library

الاجراء الذى اتخذته المملكة المتحدة منذ عهد أقرب والذى كان على وجه التحديد تنفيذا لقرار المجلس • الا أن أكثرية البلدان النامية لا يزال عليها أن تقوم بخطوات لتنفيذ قرار المجلس • أما اعادة تنظيم الديون فقال انها في رأيه ينبغي أن تجعل متعددة الاطراف وأن تعطى فيها الاولوية لايجاد حل في الوقت المناسب لمصاعب خدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية دون أن يجعل جهودها الانمائية أكثر عسرا •

٤٢٧— وتساءل عن الترتيبات المؤسسية الراهنة ، التي تضم فئات لا رابطة بينها من التدفقات المالية ، غير وافية حجما على العموم وغير سليمة شكلا وسيئة التوزيع فيما بين البلدان المستفيدة وفيما بين قطاعات اقتصاداتها معا ، هل هي الامثل من وجهة نظر البلدان النامية خصوصا ومن زاوية الاقتصاد العالمي عموما • وأردف قائلا ان الجميع اصبحوا الآن يعترفون بأن توفير التمويل الخارجي ذو آثار ايجابية هامة على البلدان المصدرة للاموال والبلدان المستوردة لها معا • وقال انه يرى ان الانكماش العالمي الحالي كان أشد قسوة بكثير لو أن البلدان النامية لم تستطع زيادة مديونيتها الخارجية في السنوات الاخيرة الى الحد الذى بلغته بالفعل •

٤٢٨— وقال ان على المجتمع الدولي أن يتكفل بمهمة كبرى هي تنفيذ عمليات نقل للموارد المالية في اطار شمولي ، يحاول أن يحيط بكامل ضروب متطلبات البلدان النامية من الموارد الخارجية ؛ وان من الواجب أن يجعل شكل التمويل الخارجي وأحكامه وشروطه ، معا ، متسقة مع المتطلبات الهيكلية للمستفيدين ، من جهة ، ومع طاقتها على خدمة الديون من جهة أخرى • فحين يتعلق الأمر ببلد ما ، يكون من شأن هذا النهج أن يتناول المشاكل المرتبطة بحالات هبوط القوة الشرائية لصادراته ، والمصاعب التي يواجهها في خدمة ديونه ، والصدمات التي تسببها لاقتصاده عوامل خارجية • أما على المستوى الدولي فان سياسات وبرامج المؤسسات المتعددة الاطراف الاقراضية يتوجب أن ترسم على نحو يجعلها كلية الدعم لأهداف التنمية الدولية • كما أن على النظام الشمولي لنقل الموارد أن يجعل في الامكان التنبؤ على نحو أدق بالتمويل الخارجي وعزله الفعلي عن الاعتبارات الاقتصادية والسياسية القصيرة المدى •

٤٢٩— واختتم قائلا ان على المجتمع الدولي أن يتناول هذه القضية الحيوية ، قضية نقل الموارد الى البلدان النامية ، في اطار شمولي ، وان هذا هو النهج الذى يجب أن ينطلق منه في الدورة الخامسة للمؤتمر •

٤٣٠— وقد أعرب ممثلو العديد من البلدان النامية عن خيبة أملهم ازاء الاتجاهات الاخيرة للمساعدة الانمائية الرسمية المقدمة من البلدان الاعضاء في لجنة المساعدة الانمائية ، وازاء الزيادة الكبيرة في نسبة التدفقات غير التيسيرية التي لفت الانظار اليها ممثل الأمين العام للأونكتاد (أنظر الفقرة ٤١٢ أعلاه) • وكان من رأيهم أن استمرار الكساد العالمي ، والقيود المفروضة على صادرات البلدان النامية ، والتفاقم المتوقع للعجز في الحسابات الجارية للكثير من هذه البلدان ، مشاكل تدعو بالحاح الى توسيع وتحسين نظام التمويل التعويضي وغير ذلك من أشكال دعم ميزان المدفوعات الى حد بعيد •

٤٣١— وذكر ممثلو العديد من البلدان النامية أنه يتعين اعادة النظر في تعريف المساعدة الانمائية الرسمية • ولاحظ أحدهم أن بعض ائتمانات التصدير ذاتها تبدو ، بموجب التعريف الحالي ، مؤهلة للاندراج في هذه المساعدة • وكان من رأيه أنه يتعين زيادة مواءمة التعريف مع المفاهيم الحالية للتيسير •

Digitized by UNOG Library

٤٣٢ـ ولفت ممثل أحد البلدان النامية الاخرى الانظار الى الاساس المنطقي الذى تقوم عليه القواعد الدولية في ميدان التعاون المالي • وذكر أن البلدان النامية ، التي لاحظ أن العبء الاساسي لتمويل برامج التنمية فيها انما يقع على عاتق اقتصاداتها المحلية ، قد خطت خطى واسعة تستحق الاعجاب نحو زيادة معدلات ادخارها المحلي في السنوات الاخيرة • وقال ان نقل الموارد الى البلدان النامية يساعد على تعزيز الطلب الفعال في البلدان المتقدمة النمو ، نظرا لأن كافة الارصدة المتسلمة تقريبا تنفق في البلدان المتقدمة النمو • وعلق في هذا الصدد على اقتراح مقدم من السويد بشأن نقل الموارد على نطاق واسع ، وهو اقتراح يعترف بأن من شأن برنامج منظم بأسلوب سليم أن يكون مفيدا للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء •

٤٣٣ـ وذكر ، فيما يخص تدفقات رأس المال الخاص في السنوات الاخيرة ، أن مثل هذا التمويل ، الذى يقدم بشروط تجارية ، له فوائد هامة بالنسبة للبلدان المصدرة لرؤوس الاموال • فائتمانات التصدير الخاصة تعزز صادراتها ، كما أن الاستثمار الخاص المباشر يساعد على تأمين الاسواق والارباح وتوريدات المواد الخام الحيوية • وفضلا عن ذلك ، فان تزايد قروض المصارف التجارية مصدر لأرباح متزايدة لهذه المصارف في البلدان المتقدمة النمو • ان هذا التسليف الذى يقدم على نحو منتظم على أساس قصير الاجل أو متوسط الاجل لمشروعات ذات عائد سريع نسبيا والى بلدان يفترض انها تستحق تقديم الائتمانات ، قد ظهر بوصفه أهم مصادر التمويل الاضافية الى البلدان النامية • وأشار الى أن ما يبلغ حوالي ١٠ بلايين من الدولارات من مثل هذه الائتمانات لا يخضع لأى شكل من أشكال الرقابة الدولية ، وان أى توقف مفاجئ لهذا التدفق ، بالاضافة الى تقلبه ، يمكن أن يؤثر تأثيرا خطيرا على استقرار التدفقات الرأسمالية الدولية في مجموعها • لذلك فان اتخاذ تدابير لتثبيت سوق رأس المال الخاص أمر أساسي •

٤٣٤ـ وأضاف ان وفده يرى أنه يتعين على أى نظام شامل للتعاون المالي أن يسعى الى وضع قواعد تضبط تدفق التمويل الخارجي الى البلدان النامية ، وأن يؤدى الى عودة الفوائد على كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية • ويتعين عليه أيضا أن يسعى الى ايجاد تنسيق أفضل فيما بين برامج العون القطرية ، وضمان تحقيق المزيد من الآلية في عمليات نقل الموارد ، وصوغ خطوط توجيهية مفصلة لشروط وأسس المساعدة ، وتوزيعها ، والاطار الزمني لصرفها • ويجب مراقبة التدفقات دوليا والاعتراف رسميا بالاحتياجات المتباينة للبلدان النامية • ومن العناصر الاساسية لهذا النظام صوغ خطوط توجيهية للتخفيف من عبء الديون ولاعادة تنظيم الديون • وينبغي أن تخضع تدفقات رأس المال الخاص للتمحيص الدولي ، ويتم ذلك جزئيا بوضع مدونات لقواعد السلوك تضبط الاستثمار الخاص المباشر ، وجزئيا بزيادة اشراك المؤسسات المالية الدولية ، من خلال ضمانات ملائمة ، الخ ، لتحقيق مزيج أفضل لرأس المال العام والخاص •

٤٣٥ـ وأعلن ممثل فنلندا أن المعلومات الخاصة بالمساعدة الانمائية الرسمية لبلده والمبينة في الجدول ٤ بالوثيقة TD/B/711 لا تعكس اعادة توجيه مساعدته الانمائية • فقد أعلنت حكومته في الدورة الرابعة للأونكتاد أنها قررت التوقف عن استعمال الائتمانات الانمائية كشكل من أشكال المساعدة التي تقدم الى أقل البلدان نموا وتقديم هذه المساعدات في صورة هبات • وبالتالي قررت حكومته في ايار/مايو ١٩٧٨ ، رهنا بموافقة البرلمان ، شطب جميع الائتمانات الانمائية المستحقة داخل نطاق برامج المساعدة الثنائية لديها ، بالنسبة لأقل البلدان نموا وغيرها من البلدان ذات الوضع المشابه • وأخيرا ، قررت حكومته ، من أجل التحرك بمزيد من الفعالية نحو تحقيق

Digitized by UNOG Library

أهداف المساعدة الانمائية الرسمية ، وضع هدف وسيط متوسط الأمد لمضاعفة المستوى الحالي للمساعدة الانمائية الرسمية •

٤٣٦ـ وأكد ممثل السويد على المسؤولية السياسية التي تواجه الحكومات للمحافظة على الدعم العام وتطويره لزيادة تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية الى البلدان النامية فقط • وقد حقق عدد قليل من البلدان ، بما في ذلك بلده ، هدف الـ ٧ر٠ في المائة أو تجاوزه ، ومن الضروري أن تقوم الآن بلدان نامية اخرى ببذل جهود مجددة لعكس الاتجاه السلبي الذى ساد في الاعوام الاخيرة • وبصرف النظر عن التحسينات الكمية ، فان هناك أيضا مجالا لاجراء تغييرات نوعية في المساعدة الانمائية الرسمية ، عن طريق التغيير في التعريفات ، وزيادة عنصر الهبة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية الأشد فقرا ، وعدم تقييد المعونة بالمعاملة بالمثل • وفضلا عن هذا، يجب النظر في الارتباط بالتزامات تجاه البرامج التنفيذية للأمم المتحدة على أساس متعدد الاعوام ، وبذلك يزداد استقرار وفعالية هذه البرامج •

٤٣٧ـ وسلط الضوء على التناقض الواضح بين انخفاض القدرة على الانتفاع بالقدرات في البلدان الصناعية من ناحية ، وبين تعاظم احتياجات البلدان النامية من الناحية الاخرى • وقال ان ذلك، مضافا الى الاعتراف العام بترابط وتبادل المصالح في العلاقات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، قد أوحى بعدد من الافكار الرامية الى الاخذ بمنطلقات جديدة فيما يتعلق بنقل الموارد • وتتمثل احدى الامكانيات المتاحة في زيادة نقل الموارد على نطاق كبير ، بغية بعث الحيوية من جديد في الاقتصاد العالمي • وشدد على أن هذه الافكار حديثة المنشأ ، وقد أدخلت بصفة مؤقتة ، بيد أن العمل الجيد الاعداد والمتضافر ، الذى يستهدف احداث زيادة جوهرية في عمليات النقل الى البلدان النامية ، سيكون مفيدا لجميع الاطراف المعنية• وأعاد الى الذاكرة أن عدة بحوث تتناول هذه القضية خصيصا قد عممت مؤخرا في محافل دولية مختلفة ، وأن السويد قامت في الدورة الأولى للجنة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ١٧٤/٣٢ (أيار/ مايو ١٩٧٨) ، بتعميم وثيقة عمل غير رسمية لحفز مزيد من النقاش حول هذا الموضوع • وأضاف انه ، مع اعترافه بأن الامر يحتاج الى مزيد من الدراسات المتعمقة قبل أن يستطاع الوصول الى استخلاصات ثابتة ، يستطيع تلخيص تفكير السويد من ثلاث زوايا هامة : فالسويد ، أولا ، تشعر أن عمليات نقل الموارد بمقادير أعلى كثيرا يجب أن ينظر اليها كتكملة لتدفقات المساعدة الانمائية الرسمية العادية لا كبديل يحل محلها • ويجب ، ثانيا ، أن لا ينظر اليها حصرا بمنظور تحقيق استقرار اقتصادى قصير الاجل أو كوسيلة للخلاص من الانكماش الاقتصادى الحالي ؛ فان ذلك ليس في رأيها أكثر أهمية من أن عمليات نقل المزيد من الموارد على نطاق واسع يمكن أيضا أن تساعد على تحقيق معدلات نمو أعلى في الاقتصاد العالمي وأن تيسر تغيير بنيته على المدى الطويل • وينبغي ، ثالثا ، أن توجه الموارد المزيدة المنقولة توجيها يجعلها تتفق مع الاولويات القومية للبلدان النامية •

٤٣٨ـ وأعرب ممثل النرويج عن قلق حكومته الجدّى للمشاكل المالية الحادة التي تواجه البلدان النامية • ونوّه بأن صافي مدفوعات النرويج الرسمية للبلدان النامية قد وصل عام ١٩٧٧ الى ٨٢ر٠ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي ، مقابل ٧١ر٠ في المائة عام ١٩٧١، ويتوقع أن يصل الى واحد في المائة خلال ١٩٧٨ • ولما كان مجموع المساعدة المتدفقة الى البلدان النامية قد ازداد عام ١٩٧٧ الى ٥٢ر١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، فان النرويج قد تخطت كلّا من هدف

Digitized by UNOG Library

الاستراتيجية الانمائية الدولية • وهي ، بعد ، تواصل تقديم جميع مساعداتها على شكل هبات ، وتظل معونتها مبدئيا غير مقيدة بشروط ؛ كما أن ٥٠ في المائة من المساعدة الانمائية الرسمية التي تقدمها توجه عن طريق مؤسسات دولية •

٤٣٩ — وأضاف ان الاقتراح السويدى الذى أشير اليه والداعي الى نقل الموارد نقلا مكثفا هو اقتراح جدير بالاهتمام ، وينبغي أن تواصل الدعوة اليه في المحافل المختصة ، وقال انه يتفق في الرأى مع وفد السويد في أن الموارد المنقولة المزيدة لا يجب أن تحل محل تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية بل يجب أن تكون تكملة لها • وشدد على الحاجة الى تقديم مزيد من المساعدة الانمائية الرسمية للبلدان الفقيرة ، مشيرا الى البيان الذى ألقي في الجلسة العامة للمجلس من قبل وفده باسم بلدان أوروبا الشمالية لدى تناول البند ٦ (ج) من جدول الاعمال المعنون : " التقدم المحرز في تنفيذ التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان النامية نموا " (أنظر الفقرتين ٤٨٧ — ٤٨٨ أدناه) •

٤٤٠ — وفي معرض الاشارة الى التدابير التي اتخذتها عدة بلدان متقدمة النمو للتخفيف من عبء ديون البلدان النامية ، لفت ممثل استراليا النظر الى أن برنامج المساعدة الاسترالي قائم كله على الهبات ، وان مستوى هذه المساعدة خلال السنة المالية ١٩٧٨ — ١٩٧٩ يقدر أن يزيد ٨ر٧ في المائة عنه في ١٩٧٧ — ١٩٧٨ •

٤٤١ — وأعاد ممثل الدانمرك الى الاذهان أن الوزير الدانمركي الذى تحدث في الدورة الوزارية للمجلس في آذار/مارس ١٩٧٨ وعد بالنظر في مزيد من التيسير لشروط المساعدة الانمائية الرسمية لأقل البلدان نموا ، ولم يمض سوى اسبوعين على ذلك الا وقد اتخذت حكومته اجراء بصدد هذا التيسير الجديد • ثم انها قررت منذ ذلك الوقت ، عملا بقرار المجلس ١٦٥ (د إ — ٩) ، الدخول في مفاوضات مع أى بلد من أقل البلدان نموا يشعر انه بحاجة الى تخفيف الدين ، وقد بدأت فعلا مفاوضات من هذا النوع مع بنغلاديش • وأضاف ان المعونة المقدمة من بلاده تقترب من هدف الـ ٧ر٠ في المائة وأنها ستبلغ هذا الهدف في عام ١٩٧٩ •

٤٤٢ — واسترعى ممثل النمسا الانتباه الى خطة عمل سبق لبلده أن دعا اليها في مرحلة سابقة من مراحل مناقشة موضوع زيادة الموارد المنقولة ، ومن شأنها أن تخدم مصالح البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء ، هذه المصالح المترابطة ، بتوفيرها موارد اضافية ، خصوصا لبرامج تنمية المرافق الاساسية ، فتساعد على نمو الاقتصاد نموا غير تضخمي ، وتيسر عملية التكيف الهيكلي • وقال انه يأمل أن تتم متابعة مختلف الاقتراحات التي أوردت في هذا الصدد بدراسة تعدها الامانة العامة للأمم المتحدة ، مبديا استعداد بلده للاسهام بشطر نشيط وبناء في مواصلة هذا الحوار • وأضاف ان بلده يدرك كل الادراك أن المديونية الخارجية تشكل عائقا خطيرا دون تعجيل تنمية البلدان النامية ، ولا سيما أشدها فقرا ، التي لا تفوز الا بحصائل تصديرية محدودة ولا تكاد تستطيع الوصول الى أسواق رؤوس الاموال • وقال ان حكومته ، كما سبق أن ذكر في الدورة الوزارية لمجلس التجارة والتنمية ، راغبة في المشاركة في اجراءات لصالح البلدان النامية الأشد عوزا ، وهي مستعدة ، رهنا بموافقة البرلمان ، للتخفيف من ديون عدد من البلدان النامية الأشد تضررا والجزرية • واعترف بأن مساعدة النمسا الانمائية الرسمية

Digitized by UNOG Library

لاتزال دون هدف الـ ٧ر٠ في المائة ، على خلاف المساعدة الانمائية الخاصة التي حققت هـذا الهدف • الا أنه استدرك منوها بأن تلك المساعدة الرسمية قد ارتفعت الى ثلاثة أمثالها بـين ١٩٧١ و ١٩٧٧ ، على رغم الخلل البالغ في الاقتصاد العالمي ، وبأن بلده في عداد البلدان التي تقدم المساعدة لأقل البلدان نموا على أساس الهبة •

٤٤٣— وقال ممثل المجموعة دال أن الوثائق المعروضة على المجلس ، برغم تقديمها كثيرا من المعلومات الوقائعية ، تقصر عن ايراد كل أسباب التردى الشديد في مشاكل التمويل الخارجـي للبلدان النامية • وقال ان مجموعته ترى في ازدياد نصيب رأس المال الخاص من مجموع الاموال المتدفقة من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الى البلدان النامية سببا رئيسيا لذلك ، بالنظر الى ما يؤدى اليه من تدفقات ضخمة من الموارد المالية الى خارج البلدان النامية على شكل أرباح يعاد تصديرها ومدفوعات فائدة مرتفعة ، تصل الى ملايين الدولارات وتفوق الموارد الداخلة التي يسمونها مساعدة انمائية رسمية • ونوه بأن البلدان الاشتراكية ما برحت منذ حين تشدد على أهمية دراسة تدفق الموارد المالية الى خارج البلدان النامية • واقترح أن تدرس أمانـة الأونكتاد الجوانب السلبية التي تصاحب عمليات رؤوس الاموال الخاصة في البلدان النامية •

٤٤٤— وأشار الى أن علاقات الائتمان بين البلدان الاشتراكية والبلدان النامية تختلف في طبيعتها عن تلك القائمة بين بلدان الاقتصاد السوقي والبلدان النامية ، معيدا الى الاذهان الموقف المبدئي الذى أعلنته المجموعة دال حين اتخذ المجلس القرار ١٥٠ (د — ١٦) (٢٧)•

دال — النقـــل البحـــــرى (٢٨)

(البند ٥ (د) من جدول الاعمال)

النظر في هذا البند في اللجنة الأولى للدورة

٤٤٥— في معرض تقديمه لتقرير الفريق العامل الدولي الحكومي المخصص لموضوع الآثـــار الاقتصادية لوجود أو عدم وجود صلة حقيقية بين السفينة وعلم التسجيل (TD/B/C.4/177) ، أعاد ممثل الأمين العام للأونكتاد الى الاذهان أن الفريق العامل كان قد دعي للانعقاد تنفيـذا لمقرر لجنة النقل البحرى ٣٣ (د — ٨)• واسترعى الانتباه الى القرار الذى اعتمده الفريق العامل بالاجماع والذى :

حدد فيه العناصر التي تؤخذ عادة في الاعتبار لدى تقرير ما اذا كانت توجـد صلة حقيقية بين السفينة والبلد المسجلة فيـه ؛

---

(٢٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، الملحق رقـم ١٥ (A/31/15) ، المجلد الثاني ، الفقرة ١٦٣ •

(٢٨) يرد في الفقرات ٦٠٥ — ٦١٩ ، أدناه ، عرض لاعادة المجلـس النظر فـــي اختصاصات لجنة النقل البحرى واعتماده المقرر ١٦٩ (د — ١٨) المتضمن اضافة الى تلـــك الاختصاصات .

Digitized by UNOG Library

وخلص فيه الى أن التوسع في أساطيل التسجيل المفتوح قد أثر تأثيرا سيئا على تنمية أساطيل البلدان التي لا تقدم تسهيلات التسجيل المفتوح، بما فيها البلدان النامية، وعلى قدرتها التنافسية ؛

وخلص أيضا الى أن الأمر يتطلب اجراء استعراض مستمر للموضوع في اطار الأونكتاد، واقترح دراسة عدد من الموضوعات في هذا الصدد .

٤٤٦- وأشار الى أن لجنة النقل البحرى طلبت الى الامين العام للأونكتاد أن يقدم تقريرا عن نتيجة اجتماع الفريق العامل الى اللجنة في دورتها التاسعة أو الى المؤتمر في دورته الخامسة، أيهما ينعقد أولا . وحيث أنه لا يتوقع عقد دورة للجنة النقل البحرى قبل الدورة الخامسة للمؤتمر، فقد دعا المجلس الى أن يحيط علما بتقرير الفريق العامل وأن يؤيد قرار لجنة النقل البحرى باحالة التقرير الى الدورة الخامسة للمؤتمر .

النظر في هذا البند في الجلسات العامة

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٤٤٧- في الجلسة ٥١٠ المعقودة في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ أحاط المجلس علما، بناء على توصية اللجنة الأولى للدورة، بتقرير الفريق العامل الدولي الحكومي المخصص لموضوع الآثار الاقتصادية لوجود أو عدم وجود صلة حقيقية بين السفينة وعلم التسجيل (TD/B/C.4/177) وطلب الى الامين العام للأونكتاد أن يحيل التقرير الى المؤتمر في دورته الخامسة .

هاء - النقل الدولي المتعدد الوسائط
(البند ٥ (هـ) من جدول الاعمال)

٤٤٨- نظر المجلس تحت هذا البند في أعمال الفريق الدولي الحكومي المخصص لمعايير حاويات النقل الدولي المتعدد الوسائط، وأعمال الفريق التحضيرى الدولي الحكومي المعني بوضع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط . وفي صدد الفريق التحضيرى الدولي الحكومي المعني بوضع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط، كان أمام المجلس تقارير الفريق الدولي الحكومي عن دوراته الأولى والثانية والثالثة والرابعة (TD/B/477 و TD/B/533 و TD/B/606 و TD/B/640 و TD/B/682) .

النظر في هذا البند في اللجنة الأولى للدورة

٤٤٩- أشار ممثل الامين العام للأونكتاد الى أن الدورة الثانية للفريق الدولي الحكومي المخصص لمعايير حاويات النقل الدولي المتعدد الوسائط ستنعقد من ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر الى ١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ وأن على الفريق، وفقا لمقرر المجلس ١٥٧ (د-١٧)، أن يقدم تقريرا الى المجلس في الجزء الثاني من دورته الثامنة عشرة . وحيث أن المجلس قرر في جلسته بتاريخ ٢٩ آب/اغسطس ١٩٧٨ عدم وجود حاجة الى عقد جزء ثان للدورة الثامنة عشرة، فقد اقترح ممثل الامين العام أن ينظر المجلس في التقرير في دورته الاستثنائية العاشرة .

Digitized by UNOG Library

٤٥٠ـ وفي صدد العمل في وضع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط ، أشار الى أن الدورة الخامسة للفريق التحضيرى الدولي الحكومي ستنعقد من ١٨ ايلول /سبتمبر الى ٦ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٨ ، ويتوقع أن يبذل الفريق الدولي الحكومي كل جهد ممكن لاختتام عمله في ذلك الحين • فاذا نجح الفريق الدولي الحكومي في الفراغ من عمله في دورته الخامسة ، فقد يود المجلس الاذن للفريق بأن يقدم توصياته الى الجمعية العامة ، في دورتها الثالثة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، فيما يتعلق بالدعوة الى عقد مؤتمر مفوضين يعنى بوضع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط •

٤٥١ـ وتطبيقا لمقرر الفريق في دورته الرابعة ، فقد يود المجلس أيضا ، رهنا بورود تأكيد من الفريق لدى انعقاد دورته الخامسة ، أن يدرج في الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد لعام ١٩٧٩ دورة سادسة ، يعقدها الفريق اذا لم يستطع استكمال عمله في دورته الخامسة •

النظر في هذا البند في الجلسات العامة

الاجراء الذى اتخذه المجلس

' ١ ' معايير حاويات النقل الدولي المتعدد الوسائط

٤٥٢ـ في الجلسة ٥١٠ المعقودة في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ قرر المجلس ، بناء على توصية اللجنة الأولى للدورة ، أن ينظر في دورته الاستثنائية العاشرة في تقرير الفريق الدولي الحكومي المخصص لمعايير حاويات النقل الدولي المتعدد الوسائط عن دورته الثانية •

' ٢ ' وضع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط

٤٥٣ـ وفي الجلسة ذاتها قام المجلس ، بناء على توصية اللجنة الاولى للدورة أيضا ، بما يلي :

(أ) أحاط علما بتقارير الفريق التحضيرى الدولي الحكومي المعني بوضع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط عن دوراته الأولى والثانية والثالثة والرابعة ؛

(ب) وأذن للفريق التحضيرى الدولي الحكومي ، اذا ما استكمل عمله في دورته الخامسة ، بأن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، عن طريق المجلس الاقتصادى والاجتماعي ، توصياته فيما يتعلق بالدعوة الى عقد مؤتمر مفوضين يعنى بوضع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط (٢٩) ؛

(ج) وقرر ادراج دورة سادسة للفريق التحضيرى الدولي الحكومي في الجدول الزمني لاجتماعات عام ١٩٧٩ ، رهنا بورود تأكيد من الفريق في دورته الخامسة بأن عقد دورة سادسة سيكون ضروريا (٣٠) .

---

(٢٩) أنظر المرفق الاول ادناه • " مقررات أخرى " ، الفرع (ح) •

(٣٠) يرد في المرفق الثامن بيان الآثار المالية (TD/B/L.506/Add.1) المعمم في هذا الصدد •

Digitized by UNOG Library

واو — التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية
(البند ٥ (و) من جدول الاعمال)

النظر في هذا البند في اللجنة الأولى للدورة

٤٥٤ — قدّم ممثل الأمين العام للأونكتاد تقرير الفريق العامل المعني بتوسيع التجارة والتكامل الاقتصادى (TD/B/702)، الذى دعي الى الاجتماع من ١٠ الى ١٨ نيسان/ابريل ١٩٧٨ عملا بمقرر المجلس ١٥٥ (د — ١٧)• وقال انه لدى الدعوة الى عقد الاجتماع ، أخذ الأمين العام للأونكتاد في الاعتبار ، بوجه خاص، القرارات التي اتخذتها لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، التي طلبت اليه ، في الفقرة ٢ (ب) ١ من القرار ١ (أولا) ، أن يعمد " لدى وضع برنامج عمل الأونكتاد المتعلق بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، الى اعطاء أولوية خاصة الى ••• تعزيز العمل الجارى والانشطة المتصلة ••• بتقوية التعاون والتكامل الاقتصاديين على الاصعدة دون الاقليمية والاقليمية والاقاليمية " •

٤٥٥ — وأعلن ممثل أحد البلدان النامية أن القرارات والمقررات المتخذة في الجمعية العامة ، وفي الأونكتاد ، ومن قبل مجموعة السبعة والسبعين والبلدان غير المنحازة حول موضوع التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية قد زادت من تثبيت المفهوم بوصفه أحد المفاهيم الاساسية لاقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، ومتصلا اتصالا وثيقا بهدف النهوض بنظام من الاعتماد الجماعي على الذات بين البلدان النامية • وخص بالذكر القرارات والمقررات المتخذة في اطار الأونكتاد وفي الجمعية العامة التي اعترفت صراحة بأن الجهود التي تضطلع بها البلدان النامية في مجال التعاون الاقتصادى ، وان كانت تهمها هي فقط بصورة مباشرة ، لا يمكن أن تحقق أهدافها دون أن تلازمها تدابير من جانب البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية ، التي التزمت بدورها بتقديم الدعم وتسهيل تنفيذ تدابير للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية • وفي هذا الصدد ، استرعى الانتباه الى مختلف التوصيات الصادرة عن الفريق العامل ، وقد دعا العديد منها الأونكتاد الى تقديم هذا الدعم واتخاذ تدابير أخرى فيما يتصل بمجالات محددة وملموسة للتعاون الاقتصادى حددتها مجموعة السبعة والسبعين في مؤتمرها بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

٤٥٦ — وساند ممثلو عدة بلدان نامية استنتاجات وتوصيات الفريق العامل واسترعوا الانتباه ، بوجه خاص ، الى المبادئ التوجيهية في مختلف مجالات التعاون الاقتصادى التي حددت في مؤتمر مكسيكو ، وأشاروا الى أن هذه التوصيات تتصل ، في ميدان التجارة ، باقامة نظام شامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، والتعاون في مجال المؤسسات العامة للتجارة ، واقامة مؤسسات تسويق متعددة الجنسيات • وفي ميدان الانتاج والاستثمار المشترك أولي اعتبار خاص في مكسيكو الى التدابير التعاونية فيما يتعلق بالزراعة والمدخلات الزراعية والتنمية الزراعية — الصناعية • أما في المجالات الاخرى التي دعت فيها مجموعة السبعة والسبعين الى تقديم الدعم ، كالتعاون الصناعي ، والتعاون في الخدمات الهندسية والاستشارية ، وتحسين النقل والمرافق الاساسية المتصلة بالتجارة ، والتعاون النقدى والمالي ، فقد تقدم الفريق العامل بعدد من المقترحات •

Digitized by UNOG Library

٤٥٧ـ وأعرب ممثل الصين عن وجهة النظر القائلة بأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية على أساس من المساواة والمنفعة المتبادلة ، ينبغي أن يسهم في كفاح البلدان النامية من أجل التغلب على الاستغلال واقامة نظام اقتصادى دولي جديد • وفي رأيه أن على الفريق العامل الذى توسع في صياغة التدابير التي اعتمدتها البلدان النامية في مؤتمر مكسيكو ، أن يساعد في تنفيذ الاهداف التي وضعها المؤتمر • وأضاف أن الصين تساند جهود البلدان النامية لبلوغ هذه الاهداف وتعتبر أن على جميع البلدان أن تبذل أيضا جهدا مشتركا لتعزيز المبادرات في هذا الميدان •

٤٥٨ـ وأكد ممثل تركيا دعم بلاده للتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية كعنصر أساسي في اقامة نظام اقتصادى دولي جديد • وقال انه يعتبر أن عمل لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية قد عزز ووسع نطاق هذا التعاون على الصعيدين العالمي والاقليمي • كما ساند التوصيات التي تقدم بها الفريق العامل بشأن مختلف مسائل التجارة ، كمساندة اقامة نظام شامل للافضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ، ونوه بالبروتوكول الذى تمت المفاوضة بشأنه في اطار مجموعة " الغات " من قبل عدد من البلدان النامية والذى يعتبر بالفعل وثيقة هامة ومفيدة لاقامة هذا النظام ، وأعرب عن أمله في أن يكون من شأن توسيع هذا البروتوكول من حيث عدد البلدان المشاركة والافضليات الجمركية وغير الجمركية ، وكذلك من حيث المنتجات ، بحيث يشمل السلع الاساسية والمنتجات الزراعية ، أن يشكل أساسا طيبا للمساهمة في تنفيذ مثل هذا النظام الشامل للافضليات فيما بين البلدان النامية وتسهيل هذا التنفيذ • وأضاف أن اقامة هذا النظام الشامل بشأن المسائل التجارية وحدها لن يشكل قوة دافعة كافية لتحسين العلاقات التجارية فيما بين هذه البلدان • لذلك ينبغي تدعيم هذا الاجراء بتدابير أخرى في مجال التعاون الاقتصادى ، تشمل فيما تشمله الانتاج والتمويل والنقل والمواصلات •

٤٥٩ـ وأعلن أيضا أن تركيا ، بوصفها بلدا ناميا ، تتعاون بالفعل تعاونا وثيقا مع البلدان النامية الاخرى الواقعة في منطقتها وذلك في اطار التعاون الاقليمي من أجل التنمية ، وانها على استعداد لبذل كل الجهود للمشاركة بصورة فعالة والمساهمة في أعمال تنفيذ التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في عدد كبير من المجالات ، وذلك على أساس اقليمي أو عالمي •

٤٦٠ـ وتقدمت كولومبيا باسم الدول الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين بمشروع قرار حول التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية (TD/B(XVIII)/SC.I/L.6) .

٤٦١ـ وفي صدد مشروع القرار المذكور عممت الامانة بيانا عن الآثار المالية (TD/B(XVIII)/SC.I/L.6/Add.1) .

٤٦٢ـ وأكد المتحدث باسم المجموعة باء من جديد الاهمية الخاصة التي يتسم بها التعاون الاقتصادى فيما بين جميع البلدان النامية ، الذى يعتبره أساسا لا بالنسبة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية فحسب بل أيضا بالنسبة للعلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية • وينبغي ألا يعتبر التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية اختيارا بديلا للتعاون بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، بل يجب النظر اليهما باعتبارهما مكملين أحدهما للآخر ، وتشجيعهما في آن واحد • وبهذه الروح تنوى المجموعة باء الاستمرار في دعم التدابير التي يعتمدها الأونكتاد لصالح التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

Digitized by UNOG Library

الذى سيضطلع به على أساس عالمي • وأضاف أن المجموعة باء ترحب بالنتيجة الايجابية للمشاورات التي تمت بشأن جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية للجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية • وأشار الى أن الحكومات لم تمثل في الفريق العامل المعني بتوسيع التجارة والتكامل الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، الا أنه حث المجلس ، نظرا للاهمية التي تعيرها مجموعته لهذا الموضوع ، على أن يحيل الى لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في دورتها الثانية المقبلة كلا من تقرير الفريق العامل ومشروع القرار الذى تقدمت به مجموعة السبعة والسبعين في الدورة الحالية (TD/B(XVIII)/SC.I/L.6) لتنظر اللجنة فيهما •

٤٦٣ـ وأعرب المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين عن خيبة أمله لأن المجموعة باء ليست على استعداد للنظر في هذه الدورة بصورة ملائمة في مقترحات مجموعته ، اذ يعتقد أن لجنة الدورة لديها الوقت الكافي للنظر في هذه المسائل ، وهي المسائل الوحيدة التي تستدعي اتخاذ المجلس لاجراء بموجب البند ٥ (و) من جدول الاعمال • وأشار الى أن تقرير الفريق العامل قد تعمم قبل انعقاد الدورة بفترة كافية للسماح بدراسة ملائمة لتوصياته ، ولذا لا داعي الى أن يعهد المجلس بمسألة النظر في توصياته الى أحد اجهزته الفرعية • وثمة سبب آخر وأهم لأن يعمد المجلس بنفسه الى النظر في التقرير ويتخذ اجراء بشأن مشروع القرار المقدم من مجموعته ، وهو أن المجلس وحده هو الذى يستطيع أن يبت في الجدول الزمني للاجتماعات لعام ١٩٧٩ ، وانه لا بد للجمعية العامة من أن تنظر في الآثار المالية المترتبة على قراراته في دورتها الثالثة والثلاثين • وبالتالي فاذا لم يتخذ المجلس نفسه اجراء بشأن مشروع القرار ، بل تركه للجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية فستكون الفرصة قد افلتت من أمانة الأونكتاد لعقد الاجتماعات التي اقترحتها مجموعة السبعة والسبعين طوال عام ١٩٧٩ •

٤٦٤ـ وفيما يتعلق بمسؤولية الأونكتاد عن الاستجابة حسب الأصول الى الطلبات التي تأتيه من مجموعة السبعة والسبعين ، استشهد بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٣٢/١٨٠ المتخذ في ١٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ ، والذى " يحث الوكالات المتخصصة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على أن تدعم ، وفقا لاجراءاتها وممارساتها المستقرة ، تدابير التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، بما في ذلك الاستمرار ، كلما طلب منها ، في توفير ما يلزم من خدمات الامانة الداعمة وغير ذلك من الترتيبات المناسبة لتسهيل قيام البلدان النامية بعقد اجتماعات سعيا لتحقيق اهداف التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية " • وفي رأيه ان مشروع القرار الذى تقدمت به مجموعة السبعة والسبعين يشكل طلبا من تلك المجموعة يتماشى مع هذا الحكم • وأشار أيضا الى الفقرة ٦ من نفس القرار ، التي " تحث البلدان المتقدمة النمو على تقديم الدعم المناسب ، كلما طلبت منها البلدان النامية ذلك ، لتنفيذ تدابير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية " • وهو يرى أن مشروع القرار قد تمت صياغته كليا بما يتفق نصا وروحا مع هذه الاحكام ، ولذلك ليس هنالك ضرورة أو سبب للمضي في تأخير اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة •

Digitized by UNOG Library

٤٦٥— وأحاطت اللجنة علما في جلستها الخامسة عشرة (الختامية) المعقودة في ١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ بأن المشاورات غير الرسمية حول مشروع القرار TD/B(XVIII)/SC.I/L.6 لا تزال دائرة وبأنه سيقدم تقريرا عن النتيجة التي ستسفر عنها الى المجلس بكامل هيئته •

النظر في هذا البند في الجلسات العامة

٤٦٦— في الجلسة ٥١٠ المعقودة في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، قدم نائب رئيس ومقرر اللجنة الاولى للدورة مشروع مقرر (TD/B/L.522) كان قد تقدم به رئيس اللجنة الاولى للدورة نتيجة لمشاورات غير رسمية •

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٤٦٧— في الجلسة ذاتها ، اعتمد المجلس مشروع المقرر الوارد في الوثيقة TD/B/L.522 (للاطلاع على نص هذا المقرر ، أنظر المرفق الاول ادناه ، المقرر ١٧٤ (د — ١٨)) •

٤٦٨— ونبّه ممثل المكسيك الى أن من بين الوثائق التي ينبغي تقديمها الى لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في دورتها الثانية في اطار الفقرة ١ من ذلك المقرر الذي اعتمد توّا مشروع القرار المقدم من الدول الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين في الوثيقة TD/B(XVIII)/SC.I/L.6 (٣١) •

---

(٣١) يرد نص مشروع القرار المذكور في المرفق الرابع أدناه ، الفرع دال • ويرد بيان الآثار المالية (TD/B(XVIII)/SC.I/L.6/Add.1)المعمم في هذا الصدد في المرفق التاسع أدناه •

Digitized by UNOG Library

الفصل الخامس

مسائل مفردة أخرى في ميدان التجارة والتنمية

(البند ٦ من جدول الأعمال)

ألف — تعزيز الصادرات : تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومجموعة " غات" عن دورته الحادية عشرة

(البند ٦ (أ) من جدول الاعمال)

٤٦٩ — عرض على المجلس، في هذا الصدد ، تقرير الفريق الاستشاري المشترك عن دورته الحادية عشرة (ITC/AG(XI)/57) ، الذي عمم طي الوثيقة TD/B/714.

٤٧٠ — وقام ممثل الأرجنتين ، متحدثا نيابة عن رئيس الدورة الحادية عشرة للفريق الاستشاري المشترك ، بايجاز التوصيات الرئيسية التي يتضمنها تقرير الفريق عن دورته الحادية عشرة • وأشار الى أن مداولات الفريق تناولت ستة موضوعات رئيسية وضعت عنها التوصيات التالية :

(أ) لاحظ الفريق ، عند استعراض برنامج المساعدة الخاص بالمركز في عام ١٩٧٧ ، تناقص نصيب برنامج الأمم المتحدة الانمائي من مجموع موارد المساعدة الخاصة بالمركز، وحث المركز على مواصلة جهوده من أجل زيادة نصيب برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وتوسيع قاعدته المالية عن طريق الجهود التمويلية القوية ، ووضع برامج دوارة مدة كل منها ثلاث سنوات بغية تحسين أداء البرامج وتعزيز أثر برنامج المساعدة الذي يضطلع به •

(ب) وأوصى الفريق ، فيما يتعلق بمضمون برنامج المركز واتجاهه في المستقبل، بايلاء المزيد من الاهتمام باستمرار الى : تعزيز توسيع التجارة فيما بين البلدان النامية عن طريق نشر المعلومات عن التبادل التجاري ؛ وتقديم الدعم التسويقي الى البلدان النامية كمتابعة للمفاوضات التجارية ، واستكمالا لعمل مختلف منظمات السياسة التجارية ؛ وتقوية أنشطة مركز التجارة الدولية في مجال تنمية الاسواق ، ومجموعة مستشاريه التنفيذيين ، وبرنامج المساعدة الذي يضطلع به في عمليات الاستيراد ، ودوره داخل نطاق برنامج الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ؛ وزيادة وتوسيع نطاق المساعدة التي يقدمها المركز الى أقل البلدان نموا بشأن جميع جوانب تنشيط التجارة ، بما في ذلك التعزيز المؤسسي ، والتدريب ، وتنمية الأسواق ، ومعلومات السوق ، وعمليات الاستيراد ، مع مواصلة بذل الجهود القوية للحصول على تسهيلات مرنة لأرصدة الائتمان من أجل تقديم الدعم العاجل الى هذه البلدان ؛ وتعزيز الاتصالات المتزايدة بين المركز والبلدان الاشتراكية ، ويفضل أن يتم ذلك داخل اطار برنامج مساعدة شامل يضطلع به الأونكتاد ويشمل أيضا مشاركة اللجان الاقليمية للأمم المتحدة ؛ ومواصلة برامج التدريب في البلدان النامية ، ولا سيما البرامج التي تتضمن تدريب المعلمين ؛ وتعزيز الجهود التعاونية فيما بين البلدان النامية لتقوية الوضع التنافسي للسلع الأساسية ، بما في ذلك العمل المستمر لدعم المعهد الدولي للقطن، والمبادرة بتنمية الأسواق والاعمال الترويجية بشأن الجوت ومنتجاته •

Digitized by UNOG Library

(ج) وأحاط الفريق علما بالمتابعة المستمرة ، التي تلقى التشجيع ، لمبادرات المركز من أجل المحافظة على علاقات العمل القائمة بينه وبين الهيئات الأخرى ، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة ، واليونيدو ، والمصرف الدولي ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، واللجان الاقليمية ، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس ، وصندوق الكومنولث للتعاون التقني ، وأمانة الكومنولث ، وتعزيز هذه العلاقات •

(د) كما تم ابلاغ الفريق بالتغييرات التنظيمية التي نفذها مركز التجارة الدولية ، نتيجة للدراسة التي قامت باجرائها منشأة خبراء استشاريين في الادارة ، في أواخر عام ١٩٧٧ ، عن التنظيم وأساليب العمل ، والتي كان من المتوقع لها أن تزيد من قدرة المركز على تقديم المساعدة التقنية •

(هـ) وأوصى الفريق ، فيما يتعلق بالتغييرات في تكوين الأجهزة الاستشارية الدولية الحكومية للمركز وأساليب عملها ، بأن يكون تكوين عضوية اللجنة الفنية للمركز على أساس مبدأ الانتخاب الذاتي ، وأن يتكون الأعضاء المؤهلون من خبراء أو اخصائيين في تنشيط التجارة ، ومن موظفين مسؤولين عن ادارة أنشطة تنشيط التجارة ، تعينهم الحكومات • وأوصى الفريق أيضا بوجوب تشجيع ممثلي أقل البلدان نموا ومساعدتهم على الاشتراك في اللجنة الفنية •

(و) وأحاط الفريق علما بالتبرعات التي تعتزم حكومات عديدة تقديمها دعما لبرنامج المركز للمساعدات في عام ١٩٧٨ ؛ وعبر عدد من وفود البلدان النامية ، في معرض الاعراب عن تقديرهم لهذا الدعم ، عن الأمل في أن تنضم بلدان أخرى الى هذا الجهد الدولي في المستقبل القريب •

٤٧١ـ وأعرب الناطق باسم بلدان أوروبا الشمالية عن تأييده لعمل المركز ، وقال أنه نظرا لأهمية تمتع المركز بالاستقرار لابد من قاعدة تمويل عريضة ، قادرة على توفير دعم كاف لبرنامج المعونة الفنية الذى ينفذه والآخذ بالتوسع • وهذه البلدان تعتقد أن العدد الحالي للبلدان التي تقدم الآن التبرعات للمركز مفرط الضآلة بالمقارنة مع الدعم الجدى الذى يستحق المركز أن يلقاه من الجماعة الدولية للمتبرعين في مجملها • وقال أنه مغتبط لعزم المركز على الابتعاد عن المشاريع التي تمول وتبرمج سنة بعد سنة ، والتحول الى التخطيط لمشاريع أطول أجلا من خلال برامج دوارة ، لأن ذلك سينهض كثيرا بقدرته على تنفيذ البرامج ، وسيعلي نهج تطلب أفضل النتائج ، وسيوفر المرونه اللازمة لتوفير مساعدة فعالة للبلدان الاقل نموا •

٤٧٢ـ وأعرب ممثل أحد البلدان النامية عن دعمه للعمل المشكور الذى اضطلع به المركز حتى الآن ، مسجلا باهتمام خاص مبادرات المركز على صعيد تشجيع الجهود التعاونية في ميدان تطوير الأسواق والترويج للشاى والجوت ، وتشجيع التعاون الفني بين البلدان النامية في جميع نواحي النهوض بالتجارة • كما لاحظ أيضا ان المركز قد يرى نفعا في القيام بمبادرات مماثلة على صعيد تشجيع التعاون الصناعي والمشاريع المشتركة فيما بين البلدان النامية داخل اطار البرنامج القطرى للمركز ، لأن من شأن ذلك أن يسفر عن الارتقاء بالتدفقات التجارية وأن يشد الأواصر الافقية فيما بين مختلف البرامج القطرية • وأعلن أن بلده قد تبرع للصندوق الائتماني للمركز ، معربا عن أمله في أن يرى بلدانا أخرى متقدمة النمو ونامية تنضم الى المتبرعين الحاليين لبرنامج مساعدة المركز •

Digitized by UNOG Library

٤٧٣— وتبنى ممثل بلد نام آخر أقوال ممثل بلدان أوروبا الشمالية ، ولاحظ أن الموارد المتاحة حاليا للمركز غير وافية ، وأن من الجوهرى أن تسهم في ذلك بلدان متبرعة أخرى • وأكد على اهمية استمرار عمل المركز لتطوير السوق وترويج الجوت وسلع الجوت ، ولتوسيع نطاق مساعدة المركز لصالح أقل البلدان نموا • ونوه بأن المركز يقوم بجهد بالغ النفع في حقل نشاطه ، وأن توفر الأموال الكافية له سيساعد على شد عزيمته •ثم أشار الى مقررات الفريق الاستشارى المشترك القاضية بأن يقوم المركز بتنمية الأسواق وبأنشطة للترويج فيها للجوت وسلع الجوت ، والتي نالت تأييدا كليا من قبل الاجتماع التحضيرى المعني بالجوت ومنتجات الجوت في اطار البرنامج المتكامل • وقال ان بلدين من منتجي الجوت الخمسة هما من أقل البلدان نموا ، وان من الجوهرى أن يتلقى المنتجون كاملا تأييد المجتمع الدولي في هذا الصدد • وطلب الى المركز أن يقوم على وجه السرعة بوضع مقررات الفريق الاستشارى المشترك موضع التنفيذ •

٤٧٤— وأعرب ممثل أحد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية عن موقف ايجابي في معظمه ازاء تقرير الفريق الاستشارى المشترك ، ولا سيما بشأن ماقرره الفريق من جعل دورات اللجنة الفنية تنعقد قبل ستة أسابيع من دورة الفريق • وأشار الى الفقرة ١٦ من تقرير الفريق متحدثا عن عزم المركز على أن يستكمل ما تقوم به المنظمات الاخرى العاملة في حقل السياسة التجارية ، فقال ان من رأيه أن مسألة السياسة التجارية تخرج عن نطاق اختصاصات المركز ، فعلى المركز أن يأخذ بالحيطة بقصر نشاطه على أنواع الأنشطة الواقعة في نطاق صلاحياته ، والتي تتناول على وجه الخصوص توفير المساعدة الفنية • وأوضح أن حكومته لا يسعها أن تقر الرأى الذى ورد في الفقرة ٥١ من تقرير اللجنة الفنية ، والقائل بأن ترويج التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية يجب أن تموله تبرعات تقدمها هذه البلدان الأخيرة • واضاف انه يعتبر أن الخطوات التي قام بها المركز حتى الآن من أجل تنمية التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية لا تتناسب بعد مع حجم مجمل تبرعات البلدان الاشتراكية للمركز • أما الفقرة ١ من التذييل الثاني الملحق بتقرير اللجنة الفنية ، التي تتضمن احكاما بشأن المبدأ المعترف به داخل الأمم المتحدة ، وهو مبدأ التوزيع الجغرافي العادل ، فقال في صددها ان مسألة الانصاف في التوزيع الجغرافي مسألة رئيسية ،وأكد عدم موافقة ممثلي البلدان الاشتراكية في الدورة الحادية عشرة للفريق على الطريقة التي عولجت بها هذه المسألة • ولاحظ أن الفقرة ٦٦ من تقرير الفريق تتضمن اشارة الى تغييرات مقابلة يفترض ادخالها على التذييل الثاني الملحق بتقرير اللجنة الفنية ،ولكن واقع الأمر أن هذه التغييرات لم تدخل على التقرير •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٤٧٥ — أحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٠٧ المنعقدة في ١٢ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، بتقرير الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومجموعة " غات "، وبالتوصيات الواردة فيه • كما أحاط علما بالبيانات التي صدرت في هذا الصدد •

Digitized by UNOG Library

باء - التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي : التقرير الحادي عشر للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (البند ٦ (ب) من جدول الأعمال)

٤٧٦- أحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٠٩ المنعقدة في ١٥ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري والدولي عن أعمال دورتها الحادية عشرة (A/33/17) (٣٢) ، الذي عمم طي الوثيقة (TD/B/720) ،

جيم - التقدم المحرز في تنفيذ :

'١' التدابير الخاصة المتخذه لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية

'٢' الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان الجزرية النامية

'٣' الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية

(البند ٦ (ج) من جدول الأعمال)

١ - التدابير الخاصة المتخذة لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية

٤٧٧- عرض على المجلس بموجب هذا البند تقرير اجتماع مؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نموا (TD/B/681 and Add.1) ، وتقرير الفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا عن دورته الثانية (TD/B/719) ، والتقرير المرحلي الذي أعدته امانة الأونكتاد طبقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢١٢٤ (د - ٦٣) ، عن تنفيذ التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا (E/1978/86 ، الجزءان الأول والثاني) .

٤٧٨- وأشار ممثل الأمين العام للأونكتاد ، في معرض تقديمه لهذا البند ، الى أنه ، على الرغم من بعض التقدم المحرز في تنفيذ التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا والتي سبق الاتفاق عليها ، فان الصورة الاقتصادية الشاملة لمجموعة أقل البلدان نموا ككل ما زالت كئيبة للغاية . ففي خلال الستينيات نجد ان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد قد نما بمعدل ٩ر٠ في المائة سنويا فقط، وانخفض هذا المعدل اكثر بين ١٩٧٠ و١٩٧٧ (اذ بلغ المتوسط السنوي ٦ر٠ في المائة) ، وسجلت ١١ من هذه البلدان تدهورا فعليا اثناء تلك الفترة . ويقابل ذلك اداء النمو في البلدان النامية خلال نفس الفترة الذي بلغ ٧ر٢ بالمائة للفرد ، وهي بحد ذاتها نسبة تقل عن معدل النمو للفرد المتوخى في الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثاني والبالغ ٥ر٣ في المائة . وعليه ، فان الهوة في الدخل تتسع بالمقارنة مع البلدان النامية الأخرى، ومع البلدان المتقدمة النمو على حد سواء . وفضلا عن ذلك ، ومن حيث المعدل الحقيقي للفرد ، سجلت أقل البلدان نموا بين البلدان النامية كمجموعة انخفاضا بين ١٩٧٠ و١٩٧٧ في المجالات الرئيسية

---

(٣٢) للاطلاع على النص المطبوع ، أنظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٧ (A/33/17) .

Digitized by UNOG Library

التالية : الانتاج الزراعي ، والناتج الصناعي ، والاستثمار المحلي الاجمالي ، والقوة الشرائية للصادرات ، وحجم الواردات • وبالنسبة لجميع هذه المؤشرات للفرد ، وكذلك بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي ذاته ، كان الاداء الشامل لأقل البلدان نموا في السبعينيات أضعف مما كان عليه في الستينيات •

٤٧٩ — وقال أنه بينما ازداد التدفق المالي التيسيري الى أقل البلدان نموا ، محسوبا بالمعدل الفردي الحقيقي ، اثناء السبعينيات ، فان هذه الزيادات قد عادلها انخفاض حصيلة التصدير ، كما أن مجموع ما توفر من العملات الأجنبية لأقل البلدان نموا من حيث المعدل الفردي الحقيقي كاد يبقى ثابتا من أواسط الستينات حتى عام ١٩٧٦ • ومن بين الجهود المبذولة لتحسين الحالة الخطيرة في التجارة الخارجية في أقل البلدان نموا كانت دعوة الأونكتاد الى عقد اجتماع لفريق خبراء مخصص ، عملا بأحكام الفقرة ٣٦ من قرار المؤتمر ٩٨ (د — ٤) ، من المقرر أن يعقد في أواخر ١٩٧٨ ، للنظر في مناهج مستحدثه وتدابير جديدة في مجال السياسة العامة لتوسيع صادرات أقل البلدان نموا ولبحث امكانيات زيادة فعالية الحصول على وارداتها بأقل التكاليف •

٤٨٠ — وأضاف أنه عقد في جنيف في تشرين الأول / أكتوبر وتشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ اجتماع خاص لممثلي مؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نموا ، وفقا لأحكام الفقرة ٣٥ من قرار المؤتمر ٩٨ (د — ٤) • وقام اجتماع المتبرعين والمستفيدين هذا باستعراض عام وتقييم للمتطلبات والتقدم المحرز لدى أقل البلدان نموا • ومن الاستنتاجات والتوصيات التي أتفق عليها الاجتماع : (أ) المساعدة من أجل التعجيل بالتقدم ، (ب) توسيع القدرة على استخدام المعونة (ج) تعديل سياسات المساعدة ، (د) تحسين ادارة وتنظيم المساعدة ، (هـ) تنسيق برامج المساعدة •

٤٨١ — وقال ان الفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا عقد دورته الثانية في تموز / يوليه ١٩٧٨ ، حيث اتخذ القرار ٤ (د — ٢) ، الذي أشار الى الوضع الحرج لاقتصادات أقل البلدان نموا • وطلب الفريق الدولي الحكومي في هذا القرار الى الأمين العام للأونكتاد اعداد وثيقة تشتمل على خطوط رئيسية لبرنامج عمل جديد يتسم بالتماسك والاستمرار والفعالية ، يكون موضوع بحث مستفيض في الدورة الخامسة للاونكتاد . وطلب الفريق الدولي الحكومي أيضا الى الأمين العام للأونكتاد القيام بدراسات عن المتطلبات والتدابير الخاصة والعناصر الأخرى في استراتيجية محسنة لمساعدة أقل البلدان نموا على دفع عجلة تقدمها اثناء الثمانينيات • كما طلب اليه أيضا أن يدعو الى عقد فريق خبراء رفيعي المستوى في أواخر ١٩٧٩ للنظر في نتائج الدراسات المذكورة اعلاه ولوضع توصيات مفصلة عن برنامج جديد من التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا اثناء الثمانينيات • وقد يرغب المجلس أن ينظر في هذه التوصيات وسائر التوصيات المنبثقة عن الفريق الدولي الحكومي وعن اجتماع المتبرعين والمستفيدين كما هي واردة في تقارير كل منها •

٤٨٢ — وخلص الى القول بأن برنامج التعاون التقني للأونكتاد لمجموعات أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية قد اتسع اتساعا كبيرا ، وتبذل الجهود من أجل تدبير المزيد من الموارد لتلبية الاحتياجات المتزايدة • وخلال الفترة الممتدة من ١٩٧٥ — ١٩٧٨ قام الأونكتاد بتنفيذ مهمات استكشافية في ٢٤ من أقل البلدان نموا وذلك بموجب برنامج قام بتمويله برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وتقوم أمانة الأونكتاد حاليا بمساندة عدد من مشاريع التعاون التقني على الأصعدة الوطنية والاقليمية ودون الاقليمية والأقاليمية •

Digitized by UNOG Library

٤٨٣— وأعرب جميع الممثلين المشاركين في النقاش عن شعورهم بأن الحالة الاقتصادية ما زالت قاسية جدا في أقل البلدان نموا ، وأن هذه البلدان ما زالت ، وفقا لأكثر المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الدولية قبولا ، تعتبر محرومة فعلا •

٤٨٤— وأكد ممثلو عدد من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو أن الأمر يستدعي بكل وضوح بذل جهد شامل من قبل جميع الأطراف بغية عكس هذه الاتجاهات السلبية ، كما أكدوا على استعداد حكوماتهم للتعاون في هذا الجهد •

٤٨٥— ورأى المتحدث باسم المجتمع الاقتصادي الأوروبي أن هنالك حاجة الى تحديد الأولويات بحسب معطيات الاجتياجات ، بدلا من مجرد تكرار الدعوة الى اتخاذ تدابير تشمل نطاق العلاقات الاقتصادية بأكمله • واقترح ايلاء الاعتبار الخاص الى : بحث الأسباب التي مكنت سبعة من أكبر أقل البلدان نموا من بلوغ نمو اقتصادي أسرع نسبيا في السبعينيات من العديد غيرها ، وتحديد الفرص الحقيقية والمحددة للتجارة التي قد توجد في بعض الحالات ، وتكثيف الجهود للبحث عن سبل تحسين ادارة وتنظيم المساعدة التقنية وهي من المتممات الأساسية لجهود المساعدة في كثير من أقل البلدان نموا ، والنقل والمواصلات ، واستكشاف سبل تطوير واستغلال مصادر الطاقة البديلة والقابلة للتجدد •

٤٨٦— وأبلغ ممثلو عدد من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو المجلس عن التدابير التي اتخذتها بلدانهم لصالح أقل البلدان نموا •

٤٨٧— وتكلم المتحدث باسم المجموعة النوردية ، متحدثا أيضا باسم الأعضاء الآخرين في مجموعته ، فأعاد الى الأذهان أن حكومته أعلنت في ١٩٧٧ ، ومن جانب واحد ، قرارها بشطب جميع ديون المعونة الانمائية الرسمية التي على أقل البلدان نموا وأشد البلدان تأثرا • وقد صدرت الموافقة النهائية عن البرلمان في ربيع عام ١٩٧٨ ، واتخذت حكومته مؤخرا القرار الرسمي بشطب الديون المستحقة على تلك البلدان ابتداء من ١ تموز/ يوليه ١٩٧٨ • كما قررت حكومة عضو آخر في المجموعة النوردية في آيار/ مايو ١٩٧٨ أن تشطب ، بعد موافقة البرلمان ، جميع ائتمانات التنمية المستحقة في اطار برامجها للمساعدة الثنائية على أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان التي هي في حالة مماثلة ، وانها تعمد الآن الى الاعداد للمناقشات الضرورية مع البلدان المستفيدة بغية تنفيذ هذا القرار • وثمة بلد نوردي آخر ، قدم جميع مساعداته الانمائية كمنح ، وبالتالي فليس له أية ديون مستحقة في مجال المعونة الانمائية الرسمية ليلغيها • وقد لجأ العديد من البلدان المتقدمة النمو مؤخرا الى اتخاذ قرارات مماثلة ، وينبغي أن يلقى هذا التطور الايجابي في مسألة الديون كل الترحيب • ومن هذه الزاوية يمكن اعتبار أن الدورة الوزارية للمجلس حققت قدرا من النجاح •

٤٨٨— وأضاف أن أفقر البلدان هي التي بأشد الحاجة الى مساعدة برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وأن هذه الحقيقة لم تنعكس في أرقام التخطيط الارشادية الصغيرة التي خصصت لها • وأعرب عن شعوره بأنه من غير المقبول أن تتعرض أرقام التخطيط الارشادية لهذه البلدان للتآكل بفعل الاضطرابات في تدفق الأموال بسبب ندرة موارد برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وينبغي أن تعمد البلدان المستفيدة الغنية نسبيا الى أن تصبح متبرعة خالصة أو تستغني عن الارقام الارشادية المخصصة لها •

Digitized by UNOG Library

٤٨٩ — وقالت ممثلة بلد آخر من بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ان حكومتها تضفي أولوية عليا على مساعدة البلدان الأقل نموا في جهودها الانمائية ، وانها قد اتخذت عددا من تدابير السياسة العامة المحسوسة في كل من برامج المساعدة الانمائية الثنائية التي تقدمها وسياساتها الاقتصادية الدولية العامة لكي تكفل توجيه اهتمام خاص نحو شواغل تلك البلدان • فقد ازدادت مساعدتها الانمائية الثنائية لأقل البلدان نموا بصورة مطردة من حيث النوعية والكمية على حد سواء ، وقد رصدت في السنة المالية الحالية ، لمساعدتها الانمائية الثنائية لهذه البلدان ما مجموعه ١٩٢ مليون دولار ، وهو مبلغ يرتفع الى قرابة ٣٥٠ مليون دولار اذا أضيفت اليه المساعدة الغذائية • كما طلبت الحكومة موافقة الكونجرس على زيادة اضافية في المساعدة الانمائية بنسبة ٣٨ في المائة للسنة المالية ١٩٧٩ ، وهي زيادة ستكون منسجمة مع التزام بلدها في مؤتمر باريس للتعاون الاقتصادي الدولي بالتبرع بمبلغ ٣٧٥ مليون دولار لبرنامج عمل خاص للبلدان ذات الدخل المنخفض • واضافت أن كل المساعدة الانمائية الثنائية التي يقدمها بلدها الى أقل البلدان نموا هي عمليا على أساس الهبة • وفضلا عن ذلك ، فان تشريعات المساعدة الاجنبية في بلدها تنص على اجراءات ادارية متحررة بصورة خاصة بالنسبة لأقل البلدان نموا ، بما في ذلك عدم ربط المساعدة بأية شروط ، وتمديد فترة المشاريع ، والحد الأدنى من المتطلبات فيما يتعلق بمساهمة البلد المضيف في المشروعات • وتمشيا مع التزاماتها في الدورة الوزارية للمجلس ، ينتظر أن يصدر قبل نهاية أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ قانون يخول الرئيس بالاعفاء من الفوائد المستحقة على أقل البلدان نموا بشأن المساعدة الانمائية الرسمية السابقة ، وبالسماح لهذه البلدان بدفع الديون الأصلية بحسابات بالعملة المحلية تخصص لمشاريع التنمية • وأضاف أن حكومتها حثت مصارف التنمية الدولية على اتباع سياسات من شأنها تشجيع البلدان النامية ذات الدخل الأعلى على الامتناع عن استخدام نوافذ القروض اللينة ، بحيث يتحرر المزيد من الموارد العالية التيسير لصالح البلدان ذات الدخل الأدنى • وفضلا عن ذلك ، فان لائحة نظام الأفضليات المعمم في بلدها تحتوي على صيغة تراعي تنافس الاحتياجات ، وهي ترمي الى ضمان الاحتفاظ بالأفضليات لتلك البلدان التي ما زالت بحاجة اليها • وفي المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف عرضت حكومتها استخدام سلطتها في ازالة التعريفات الجمركية كاملة بالنسبة لثلاثة ارباع تجارتها الخاضعة للرسوم الجمركية مع أقل البلدان نموا • وقد صدرت تعليمات الى مؤسسة الاستثمار الخاص في الخارج ، التي تضمن الاستثمار في البلدان النامية لتوسيع رقعة نشاطها في البلدان النامية ذات الدخل الأدنى • وأضافت ان بلدها شديد الايمان بأن الجهد الدولي لمساعدة أقل البلدان نموا هو جهد في وسع جميع البلدان ، ومن واجبها أن تسهم فيه بدور ايجابي ، وأن شواغل أقل البلدان نموا يجب أن تكون محل اهتمام جميع ادارات أمانة الأونكتاد في برامج عملها • واختتمت حديثها قائلة ان حكومتها تأمل ان تدرج هذه القضية بوصفها بندا مستقلا في جدول اعمال الدورة الخامسة للاونكتاد لتوفير مناسبة يستعرض فيها ما أحرز من تقدم في مساعدة البلدان الأقل نموا وتناقش فيها أية تدابير جديدة قد يرى أنها مناسبة •

٤٩٠ — وأشار المتحدث باسم المجتمع الأقتصادي الأوروبي الى أن سياسات المجتمع في هذا المجال قد شرحت بصورة مستفيضة في الدورة الثانية للفريق الدولي الحكومي ، فالمجتمع لا يشكل أكبر مصدر للمعونة لأقل البلدان نموا فحسب ، بل انه قد سعى أيضا الى مواءمة أشكال المعونة التي يقدمها مع احتياجات أشد البلدان النامية فقرا • ولا تزال اتفاقية لومي المثال الأكثر شمولا

Digitized by UNOG Library

على ذلك ، بما تمنحه من معاملة تفضيلية في مجالات عديدة لنصف المنتفعين الستة والخمسين من هذه الاتفاقية ، بما في ذلك ١٩ من أقل البلدان نموا • وقد وجه ، بموجب الاتفاقية ، ما يزيد قليلا على ٦٠ في المائة من اجمالي الموارد المالية الى أقل البلدان نموا بين بلدان اتفاقية لومي • وفضلا عن ذلك ، فان مخطط تثبيت عائدات التصدير يميز هذه والبلدان الجزرية وغير الساحلية • وتوفر الأحكام الخاصة بتمويل المشاريع الصغيرة جدا سبيلا الى خلق أنشطة في مرحلة لاحقة ، كما أن الأحكام الخاصة بتمويل مشاريع أكبر ، وهي أيضا لمصلحة البلدان النامية ، تمكن هذه البلدان من المساهمة في التمويل المشترك دون النزول عن الرقابة المالية الشاملة • وأضاف أن المجتمع الاقتصادي الأوروبي سيعيد دراسة هذه التدابير وغيرها من التدابير الخاصة الأخرى المطبقة في اطار الاتفاقية ، اثناء المفاوضات القادمة حول " لومي الثانية " •

٤٩١ـ وأضاف المتحدث قائلا ان المجتمع الاقتصادي الأوروبي يواصل فوق ذلك، جهوده لزيادة المدى الذي تستطيع به أقل البلدان نموا الاستفادة من مخططه الخاص بنظام الأفضليات المعمم، وقد اتخذ مبادرة الشروع ، مع منظماته غير الحكومية ، في اجراءات مشتركة ، تعود بالفائدة الى حد كبير على أقل البلدان نموا ، كما أنه مستمر في تركيز جزء كبير من معونته الغذائية في أقل البلدان نموا وفي البلدان الفقيرة الأخرى • وأشار الى أن عديدا من الدول الأعضاء في المجتمع الاقتصادي الأوروبي تنفذ سياساتها التكميلية الخاصة في عديد من هذه الميادين ، بل أن بعض هذه الدول قد أعلنت بالاضافة الى ذلك ، عن اجراءات في مجال التكييف الرجعي الأثر لشروط ديون المساعدة الانمائية الرسمية المستحقة الدفع على البلدان النامية الأشد فقرا •

٤٩٢ـ وقال ان من رأى المجتمع الاقتصادي الأوروبي أن في وسع الأونكتاد دراسة الأسباب التي جعلت سبعة من أكبر البلدان بين أقل البلدان نموا تحقق نموا اقتصاديا أسرع من نمو بلدان كثيرة أخرى • كما ان في وسعه أن يتعرف على فرص تجارية محددة لصالح أقل البلدان نموا وأن يلتمس سبلا لتحسين الادارة الفنية للمساعدة الانمائية ، وأن ينظر في مسائل النقل والمواصلات ويساعد على استكشاف سبل لتطوير طاقة متجددة بديلة •

٤٩٣ـ وتحدث ممثلو عدة بلدان اشتراكية في أوروبا الشرقية مشيرين الى أساس سياسة التجارة الخارجية لبلدانهم ازاء أقل البلدان نموا ، ومشيرين بصفة خاصة الى البيان المشترك الصادر عن البلدان الاشتراكية(TD/211) (انظر الفقرة ١٠٩ أعلاه) والمقدم الى الدورة الرابعة للأونكتاد . وأبلغوا المجلس بتطور علاقات بلدانهم التجارية والاقتصادية مع أقل البلدان نموا . ثم أشاروا الى المزايا التي يوفرها قيام هذه العلاقات على أساس اتفاقات طويلة الأجل دعمت الاستقرار واطراد النمو في علاقات بلدانهم بأقل البلدان نموا . وقالوا ان من رأيهم أن التعاون مع هذه البلدان يؤدي الى توطيد الاستقلال الاقتصادي الوطني ودعم السيادة الوطنية . وصرحوا بأنهم في مساعدتهم أقل البلدان نموا على انشاء مصانع انتاجية جديدة ، لا يحصلون على أية حصة في الأرباح ولا يشاركون في ادارة المصانع . كما انهم مستعدون من ناحية أخرى ، في حالات توافر المصلحة المتبادلة ، لشراء السلع التي تنتجها هذه المصانع .

Digitized by UNOG Library

٤٩٤ — وصرح ممثل أحد هذه البلدان بأن بلاده تساهم ، في حدود امكانياتها ، وبطرق مختلفة في تنفيذ قرار المؤتمر ٩٨ (د — ٤) ولا سيما فيما يخص التصنيع وتدريب الكوادر الوطنية ونقل التكنولوجيا • وسوف تبذل حكومته جهودا في سبيل مزيد من التنمية ، مستقبلا ، لعلاقاتها التجارية والاقتصادية بأقل البلدان نموا • ولقد تمتعت بلاده طويلا بعلاقات تقليدية مع عدد من أقل البلدان نموا ، بدأت بتبادلات سلعية ثم امتدت لتشمل التعاون التقني ، والاقتصادي ، والصناعي • وأشار الى نشاط الخبراء من بلاده في بعض أقل البلدان نموا ، والى المخططات الموضوعية لتدريب بعض مواطني هذه البلدان تدريبا مهنيا في مصانع مختلفة ببلاده ، والى المساعدة في اقامة صناعات تحويلية في أقل البلدان نموا • كما أشار أيضا الى أنشطة بلاده لصالح بلدان منطقة الساحل التي أصابها الجفاف • وأضاف أن عقودا جديدة أبرمت في السنوات الأخيرة مع عدد أكبر من البلدان الأقل نموا والبلدان ذات الوضع المماثل • وقال أن أنشطة اللجان الدولية الحكومية المشتركة (كاللجان الاقتصادية وما يماثلها) يمكن كذلك اعتبارها اسهاما في تعزيز وتعميق التعاون مع هذه البلدان • وذكر أنه قد تم ، تحت رعاية حكومته ورعاية الأونكتاد ، عقد دورات تدريبية أقاليمية بشأن التخطيط الصناعي وحماية المصانع ، خلال السنوات الماضية ، وستستمر خلال عام ١٩٧٨ ، وهي تتيح امكانات تدريبية لمواطنين من أقل البلدان نموا • وذكر أن نسبة مواطني البلدان المذكورة في هذه الدورات تمثل في المتوسط ، بفضل اقتراحات السلطات الخاصة في بلده ، ثلث عدد المشتركين •

٤٩٥ — وتحدث ممثل بلد آخر من هذه البلدان فأكد على دينامية علاقات بلاده التجارية بأقل البلدان نموا ، ملاحظا أن لديها اتفاقات تجارية طويلة الأجل مع ١٣ بلدا من أقل البلدان نموا • وفضلا عن ذلك ، فان عدد الاتفاقات الائتمانية السارية المفعول مع أقل البلدان نموا قد زاد في ١٩٧٨ الى أحد عشر اتفاقا ، اجمالي قيمتها حوالي ١٧٥ مليون دولار • وبموجبها يمكن تسديد شطر كبير من الائتمانات على شكل توريد البلدان المستفيدة سلعا الى بلده • وبالاضافة الى الاستثمارات والمعدات ، يتم أيضا توفير الخبراء للمساعدة في التشييد وفي بدء الانتاج وفي تدريب العاملين المحليين • وفي ١٩٧٨ ازداد عدد الخبراء الموفدين الى أقل البلدان نموا ، كما ازداد عدد المتدربين من هذه البلدان • وفضلا عن ذلك فقد صادقت حكومته مؤخرا على تحسينات في مخططها الخاص بنظام الأفضليات المعمم ، تلغي بموجبها ، التعريفات الجمركية بالنسبة لأقل البلدان نموا ، الغاء تاما •

٤٩٦ — وصرح ممثل بلد آخر من هذه البلدان بأن حجم التبادل التجاري لبلاده مع أقل البلدان نموا كان في ١٩٧٧ يعادل ٢٫٤ أمثال حجمه في ١٩٧٠ ، وأن لديها اتفاقات مع حكومات ٢٠ بلدا من أقل البلدان نموا ، كما أن معونتها الاقتصادية وتوريدها للسلع يستهدفان مساعدة أقل البلدان نموا على حل مشاكلها وتحقيق استقلالها الاقتصادي • فالتنقيب عن الموارد المعدنية وتطوير الزراعة ومصائد الأسماك ، وتدريب الوطنيين ، وخلق شبكة من خدمات الصحة الوطنية ، كل هذه هي محل تعاون مثمر بين تلك البلدان وبلده ، الذي ساعد عددا من أقل البلدان نموا في اقامة مشاريع صناعية وغير صناعية ، تلعب دورا هاما في خلق اقتصادات وطنية مستقلة • وقال ان بلاده تستورد قدرا من انتاج المصانع المنشأة حديثا ، وبذلك تيسر تنوع صادرات أقل البلدان نموا • وأكد في معرض اشارته الى تقرير اجتماع المتبرعين والمستفيدين (TD/B/681)

Digitized by UNOG Library

وتقرير الفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا في دورته الثانية (TD/B/719) التحفظات التي أعلنتها بلاده في هذين الاجتماعين •

٤٩٧ـ وصرح المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين بأنه كان ثمة تسليم متزايد بعدم احتمال كفاية تدابير السياسة العامة ، حتى ولو نفذت بالكامل ، للتغلب على الصعوبات الهيكلية التي تواجه أقل البلدان نموا • وقد كان هناك ، تبعا لذلك ، تأييد واسع الانتشار في المجتمع الدولي لصياغة مجموعة متنوعة من التدابير المحددة لصالح هذه البلدان • ورغم القرارات التي اتخذت في محافل دولية مختلفة ، كان تنفيذ التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا ، غير فعال • وهذا مايدل عليه بوضوح الركود الاقتصادي المستمر ، والاحتمالات القاتمة لتنمية هذه البلدان • فمستوى نمو الناتج المحلي الاجمالي للفرد ، وغيره من المؤشرات الاقتصادية الأخرى ، كعائدات التصدير والانتاج الزراعي ، تؤكد أن الموقف الاقتصادي لأقل البلدان نموا كان مخيبا للآمال الى أقصى حد خلال العقد الانمائي الثاني •

٤٩٨ـ وقال أن انخفاض ايرادات التصدير قد ألغى كلية أثر التحسن الضئيل فيما يخص تدفق المساعدة المالية التيسيرية • والواقع أن اجمالي نصيب الفرد من المتاح من النقد الأجنبي لهذه البلدان بالارقام الحقيقية مازال بدون تغيير منذ منتصف الستينيات • ومن ثم ، يتضح أن الأمر يتطلب اجراء جذريا من قبل البلدان المتقدمة النمو ومن قبل المنظمات الدولية ، في شكل برنامج عاجل للتغلب على المشاكل الهيكلية العميقة الجذور التي تواجه أقل البلدان نموا ، وللاسراع بمعدل تنميتها •

٤٩٩ـ ومضى قائلا أن من الأمور المثبطة للهمم أيضا ملاحظة هبوط مستوى تدفقات المساعدة في ١٩٧٦ ، واحتمال هبوط مستواها الى الحضيض في ١٩٧٧ ، لأنه لم يكن بوسع عدة متبرعين رئيسيين الاحتفاظ بالمستوى الذى بلغوه في أوائل السبعينيات • واذا ما استمر هذا الاتجاه ، فستكون له آثار خطيرة على احتمالات نمو أقل البلدان نموا • وأشار في هذا الصدد الى أن اجتماع المتبرعين والمستفيدين قد أوصى بأنه " على المتبرعين بالتعاون مع أقل البلدان نموا ، أن يبحثوا بنشاط عن وسائل لزيادة تدفق المساعدة الانمائية الرسمية الى هذه البلدان زيادة فعالة وجوهرية ••• " كما سجل الفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا ، في دورته الثانية، قلقه لذلك ، محددا الهدف بضعف صافي تدفق المساعدة لأقل البلدان نموا بحلول عام ١٩٨٠• وأضاف أنه يرى أن مزاعم ممثلي المؤسسات المتبرعة القائلة أنه لايمكن زيادة تدفق المساعدة لأقل البلدان نموا بسبب نقص الطاقة الاستيعابية ، ليست مقنعة • فبرامج المساعدة في مثل هذه البلدان ينبغي عليها في الواقع المساعدة على زيادة طاقة استخدام المعونة • وأشار الى أن اجتماع المتبرعين والمستفيدين كان قد أوصى كذلك بأن توفر المؤسسات المتبرعة مرونة أكبر في أنماط التمويل المتاحة ، وأن تحسن ادارة المعونة ، وتولي اهتماما أكبر لفرص التنمية المحتملة النجاح • وقال أن تنفيذ هذه التوصيات ، وكافة توصيات ذلك الاجتماع الأخرى هو أمر حيوى للاسراع بتنمية أقل البلدان نموا •

٥٠٠ـ وأكد ، آخذا في الحسبان المشكلات الحادة بوجه خاص والموقف الاقتصادي غير المواتي للبلدان الأقل نموا ، على الحاجة الماسة لأن يعكس اتجاه التدهور في وضعها الاقتصادي عن طريق اعتماد اجراءات اضافية وخاصة من خلال برنامج عمل جديد واسع النطاق خلال الثمانينيات يطرح للبحث في الدورة الخامسة للأونكتاد . وسوف تطلب مجموعة السبعة والسبعين الى المجلس ان يدعو

Digitized by UNOG Library

البلدان المتقدمة ، والمؤسسات والوكالات المالية المتعددة الأطراف والثنائية ، الى أن تنفذ على الفور مقررات وتوصيات الفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا ، بما في ذلك مضاعفة التدفق الحقيقي للمساعدة الموجهة الى هذه البلدان بحلول عام ١٩٨٠ لمساعدة هذه البلدان على تحقيق الهدف الأدنى للنمو ، المحدد في الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وكذلك أن تنفذ فورا التوصيات المتخذة في اجتماع المتبرعين والمستفيدين •

٥٠١ــ وقال مشيرا الى طلب الفريق الدولي الحكومي بأن يعد الأمين العام للأونكتاد وثيقة ترسم خطوطا عريضة لمثل هذا البرنامج الجديد للعمل لبحثها في الدورة الخامسة للاونكتاد وأن يقوم بعدد من الدراسات التي تصلح أساسا مفصلا للبرنامج الجديد للتدابير الخاصة ، ومشيرا الى توصية الفريق بأن يدعو الأمين العام للأونكتاد الى اجتماع فريق من الخبراء الرفيعي المستوى للنظر في نتيجة هذه الدراسات ولوضع توصيات مفصلة عن البرنامج الجديد للتدابير الخاصة ، أن مجموعة السبعة والسبعين تعتقد اعتقادا راسخا بأن مثل هذه الجهود بالغة الضرورة لكي تعكس الاتجاه الحالي ولتسرع من معدل النمو للبلدان الأقل نموا •

٥٠٢ــ وفيما يتعلق بمفاوضات التجارة المتعددة الأطراف ، أشار الى أن مجموعة السبعة والسبعين قد أكدت بوضوح على الأهمية التي تعلقها على المعاملة الخاصة للدول الأقل نموا بما يتفق مع الالتزام الوارد في الفقرة ٦ من اعلان طوكيو • ولاحظ أن البلدان المتقدمة النمو قصرت عن الاستجابة لهذا الالتزام ، وطلب الى المجلس أن يدعو البلدان المتقدمة النمو المشتركة الى أن تنفذ بالكامل أحكام الفقرة ٦ من اعلان طوكيو ، وأن تزيل كل الحواجز الجمركية وغير الجمركية على البضائع التي تنتجها وتصدرها البلدان الأقل نموا ، عملا بالفقرة ١٦ من قرار المؤتمر ٩٨ (د ــ ٤)•

٥٠٣ــ وفي الختام ، استرعى الانتباه الى طلب الفريق الحكومي بأنه ينبغي عقد اجتماع آخر للمتبرعين والمستفيدين بعد الدورة الخامسة للاونكتاد ، والى توصيته بأن يعود الفريق الدولي الحكومي للاجتماع خلال السنوات الثلاث التالية وبالاختصاصات المنصوص عليها في قرار المجلس ١١٩ (د ــ ١٤) ، كما حث المجلس على مساندة هذه التوصيات •

٥٠٤ــ وأكد ممثلو عدة بلدان نامية على الحاجة الماسة الى طرح برنامج عاجل للعمل من أجل أقل البلدان نموا ، وأبدوا أسفهم ازاء ما تظهره البلدان المتقدمة النمو من فقدان الارادة السياسية في هذا الصدد • كما عبروا عن خيبة أملهم لكون التدابير الخاصة التي تم الاتفاق عليها لصالح أقل البلدان نموا لم تنفذ على الوجه المرضي ، وأوضحوا ، بصفة خاصة ، أن احجام العون الحالية لهذه البلدان ليست بكافية ، كما أشاروا الى الفقرة ٦ من اعلان طوكيو ، مبدين الأسف حيال الموقف المتردد للبلدان المتقدمة النمو في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف •

٥٠٥ــ وقد عبر ممثل أحد أقل البلدان نموا عن تقديره للاجراء الذي اتخذته بعض البلدان المتقدمة النمو لصالح أقل البلدان نموا ، قائلا ان حكومته قد استحدثت مؤخرا نظاما فريدا للاصلاح الزراعي يعطي حوافز كبرى ويسمح للمزارعين بالحصول على المزايا الكاملة للانتاج • كما أدت اعادة تركيب اقتصاد بلاده الى زيادة في صادرات المنتجات التقليدية وغير التقليدية والى تجهيز المواد الخام ، كما أعيد تشكيل الجهاز الاداري بحيث أصبح أكثر انصافا • ومع ذلك ، فان هناك حاجة لأن يكون المجتمع الدولي أكثر سخاء ، وأن يعمل على تيسير الوصول الى أسواق الدول الصناعية ، لا سيما وأن قدرة بلاده على التصدير قد ازدادت • وناشد تلك البلدان أن تزيل

Digitized by UNOG Library

حواجزها الجمركية وغير الجمركية بمقتضى روح الفقرة ٦ من اعلان طوكيو • كما أكد في هذا الصدد ، على أن مسألة تقديم معاملة خاصة لأقل البلدان نموا قد تم الاتفاق عليها بالفعل في مجموعة السبعة والسبعين ككل • وقال أنه يرى أن معاونة أقل البلدان نموا ينبغي أن تأخذ مكان الصدارة في برامج مساعدة البلدان النامية • وأشار الى المعونة المالية فأبدى أسفه لانهيارها بسبب التضخم وانخفاض قيمة العملة ، واقترح أن تحافظ البلدان المتبرعة على معدلات التحويل الأصلية من أجل حماية أقل البلدان نموا • وأضاف بأنه ينبغي على مختلف ادارات الأونكتاد أن تقدم تقريرها حول الأنشطة التي قامت بها لصالح أقل البلدان نموا ، وأن يقدم ، كل في مجال اختصاصه، اقتراحات محددة بشأن الاجراء الذى يتعين على الهيئات التابعة للمجلس اتخاذه وفقا لقرار المجلس ٦٥ (د—٩)، ولقرارى المؤتمر ٢٤ (د—٢) و ٦٢ (د—٣)•

٥٠٦— وقال ممثل بلد آخر من البلدان الأقل نموا أن النتائج التي تحققت في الدورة الثانية للفريق الدولي الحكومي المعني بالبلدان الأقل نموا غير كافية ، وهي وجهة نظر شاركه فيها ممثل بلد آخر من البلدان النامية ، وذكر أن البلدان الأقل نموا تبذل جهودا هائلة ، غير أنه ينبغي أن يقدم المجتمع الدولي ككل مساعداته لهذه البلدان • وركز بصفة خاصة على أن المعونة المقدمة للبلدان الأقل نموا يجب أن تتضاعف بحلول عام ١٩٨٠، قائلا أن مايزعم من أن القدرة الاستيعابية للبلدان الأقل نموا منخفضة أمر غير صحيح ، اذ أن مشاكل الدول الأقل نموا هي من الضخامة بحيث تستطيع هذه البلدان أن تستوعب أى قدر من المبالغ المالية •

٥٠٧— وأيد كثير من ممثلي أقل البلدان نموا الدعوة الى ضرورة ادراج مسألة أقل البلدان نموا كبند منفصل في جدول أعمال الدورة الخامسة للأونكتاد ، حتى يتسنى استعراض أوجه التقدم ، على نحو ملائم ، في مساعدة تلك البلدان ، ومناقشة التدابير الجديدة التي تعتبر مناسبة • وقالوا انه ينبغي على جميع ادارات أمانة الأونكتاد أن تضع نصب عينيها مصالح هذه البلدان في برامج عملها• كما أكدوا على أن الأونكتاد يعتبر بمثابة البؤرة لبرنامج العمل من أجل أقل البلدان نموا ، وأن تنفيذ المقررات والتوصيات سوف يستدعي العمل المركز المستمر داخل الاطار التنظيمي للأونكتاد •

٥٠٨— وأشار متحدث باسم بلد آخر من أقل البلدان نموا الى أن الحاجات التي تنفرد بها أقل البلدان نموا تتطلب تدابير خاصة ، ومن ثم تحتاج الى قيام المجتمع الدولي بعمل خاص • وأكد على أن الأونكتاد هو مركز الانطلاق والتجميع لبرنامج عمل من هذا النوع ، ويجب أن يكون مزودا بما يلزم للاضطلاع بهذه التدابير الخاصة وتنفيذها • وأشار على وجه الخصوص الى توصيات الدورة الثانية للفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا بشأن وضع برنامج عمل جديد للثمانينيات لصالح أقل البلدان نموا ، وأكد على أن تنفيذ هذه المقررات والتوصيات يستدعي عملا مركزا ومتواصلا في الاطار التنظيمي للأونكتاد • واقترح النظر بصفة عاجلة في مسألة اقامة شعبة منفصلة في الاطار التنظيمي للأونكتاد لتتولى الأعمال المتعلقة بالتدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا • كما حث المجلس على أن يجعل موضوع التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا أحد البنود المستقلة في جدول أعمال الدورة الخامسة للاونكتاد .

٥٠٩— وفي الجلسة ٥٠٨ للمجلس، المعقودة في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، قدم الناطق باسم مجموعة السبعة والسبعين مشروع قرار بالنيابة عن مجموعته حول تدابير جديدة لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية (TD/B/L.510) .

Digitized by UNOG Library

٥١٠ — في الجلسة ٥١٠، المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، أعلن الناطق باسم مجموعة السبعة والسبعين ، عن عدد من التعديلات على مشروع القرار الوارد بالوثيقة TD/B/L.510 .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥١١ — أقر المجلس في نفس الجلسة مشروع القرار الوارد في الوثيقة TD/B/L.510 ، بعد تعديله، وبعد أن أحاط علما بالآثار المالية (٣٣) المترتبة عليه (فيما يتعلق بالقرار، انظر المرفق الأول أدناه ، القرار ١٧١ (د — ١٨)) .

٥١٢ — وصرح الناطق بلسان المجموعة دال ، في معرض الاشارة الى الاقتراح الوارد في TD/B/L.510، والذي جرى للتو تعديله ، والى تأييد المجلس الكامل لما جاء من نتائج وتوصيات بالجزء الثاني من الوثيقة TD/B/681، أن أية توصيات متعددة الأطراف لا يمكن أن تنطبق على البلدان الاشتراكية الا في حدود مراعاة هذه التوصيات للسمات الرئيسية المعينة للنظام الاقتصادي الاشتراكي الذي يختلف بشكل أساسي عن نظام البلدان الرأسمالية . وبناء عليه ، فانه يكرر ويؤكد من جديد التحفظات التي قدمها بالنيابة عن بلدان المجموعة دال كما وردت بالفقرة ٧٥ من الوثيقة TD/B/681 .

٥١٣ — وفيما يتصل بمسألة التأييد الكامل للقرار ٤ (د — ٢) الخاص بالفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا بين البلدان النامية ، كرر التحفظات المقدمة أثناء الدورة الثانية لهذا الفريق بالنيابة عن بلدان المجموعة دال ، والتي وردت بالفقرتين ٨٣ و ١٥٦ من الوثيقة TD/B/719 وقال أن القرار ٤ (د — ٢) يحتوي على مقولات يمكن تأويلها على انها موافقة غير مشروطة لكل البلدان على مايسمى مفهوم " الاحتياجات البشرية الأساسية " . وقال ان من رأى أعضاء المجموعة دال ، ان هذا المفهوم لا يمكن اعتباره منفصلا عن مسألة تنفيذ التغيرات الاجتماعية الاقتصادية الواسعة في البلدان النامية . وان هؤلاء الأعضاء لا يمكنهم ، خارج نطاق مثل هذه الاصلاحات ، أن يعتبروا أنفسهم ملزمين بأي من التوصيات التي تركز على مفهوم " الاحتياجات البشرية الأساسية " واختتم حديثه قائلا أنه لو كان مشروع القرار قد طرح للتصويت ، لامتنع أعضاء المجموعة دال عن التصويت على ما جاء بالفقرتين ١ و ٢ .

٥١٤ — وقال الناطق بلسان مجموعة السبعة والسبعين أن فهم مجموعته لعبارة " مؤسسات المساعدة المالية والتقنية الثنائية " التي استعملت بالفقرة ٢ من القرار الذي تم اقراره للتو ، انما تشير الى المتبرعين الخالصين من البلدان المتقدمة النمو . وقال ان الأمين العام للأونكتاد قد يرغب ، عند توجيه الدعوة للاجتماع ، ان يضع في حسبانه فهم مجموعته لهذه المسألة .

٢ — الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان الجزرية النامية

٥١٥ — كان أمام المجلس تقرير فريق الخبراء المعني بخطوط المواصلات الفرعية الجوية أو البحرية

---

(٣٣) فيما يتصل ببيان الآثار المالية (TD/B/719 , annex II) ، انظر المرفق الثامن أدناه .

Digitized by UNOG Library

مع البلدان النامية الجزرية وفيما بين جزرها (TD/B/687 و Corr.1) كما كان أمام المجلس مجموعة من الدراسات المختارة المقدمة الى فريق الخبراء (TD/B/AC.24/2).

٥١٦ — وذكر ممثل الأمين العام للأونكتاد عند تقديمه لهذا الموضوع أن فريق الخبراء الذى اجتمع في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٧٧ تلبية للفقرة ٥٣ من قرار المؤتمر ٩٨ (د — ٤) قد خلص الى أن المشكلات الكبرى في النقل مابين الجزر ذات طبيعة مالية وادارية واجتماعية . ولقد حث الفريق الاونكتاد والوكالات الاخرى المعنية بأن تقدم المساعدة الفنية بصدد هذه المسائل ، ودعا الى عقد عدد من الحلقات الدراسية الاقليمية .

٥١٧ — وذكر ممثل المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية أن المنظمة ترحب بفرصة التعاون مع الأونكتاد في دراسة المواصلات الجوية والبحرية مع البلدان النامية الجزرية ، وقال أن أمانة المنظمة قد سمحت لأحد موظفيها بالاشتراك بصفته الشخصية في فريق الخبراء كما أرسلت موظفا آخر ليبلغ الفريق عن أنشطة المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية في هذا المجال. وقال أن المنظمة قدمت كذلك دراسة مختصرة الى الفريق (TD/B/AC.24/2) . ولاحظ أن المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية قد لعبت دورا نشطا في مساعدة العالم النامي على تشغيل النقل البحرى بشكل مأمون وفعال وعلى حماية البيئة البحرية . وقال أن المنظمة ستواصل تركيز اهتمامها على مشكلات النقل البحرى للبلدان النامية بما في ذلك البلدان الجزرية بصفة خاصة.

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٥١٨ — قرر المجلس في جلسته ٥١٠ المعقودة في ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ان يحيط علما بتوصيات فريق الخبراء المعني بخطوط المواصلات الفرعية الجوية او البحرية مع البلدان النامية الجزرية وفيما بين جزرها (TD/B/687 و Corr.1) .

٣ — الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية

٥١٩ — ذكر ممثل الأمين العام للأونكتاد عند تقديم هذا البند أن أمام المجلس تقريرين : أولهما استعراض لمدى التقدم في تنفيذ التدابير الخاصة والاجراء الخاص المتصل بالاحتياجات المعينة للبلدان النامية غير الساحلية (E/1978/87 Parts I and II) أعدته أمانة الأونكتاد طبقا لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ١١٢٧ (د — ٦٣) ؛ وثانيهما تقرير عن معدلات رسوم الشحن البحرى للبلدان النامية غير الساحلية (TD/B/705) تم اعداده بمقتضى القرار ٢٩ (د — ٨) للجنة النقل البحرى .

٥٢٠ — وذكر فيما يتعلق بالصندوق الخاص للبلدان النامية غير الساحلية أنه قد تم حتى الآن عقد تبرعات بمبلغ ٦٧١ ٠٠٠ دولار لتمويل مشروعات في اطار الصندوق . وأضاف أن مدير برنامج الأمم المتحدة الانمائي قد قدم ، بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣٢/١١٣ ، اقتراحات تتصل بالصندوق الى مجلس ادارة البرنامج الانمائي في دورته المنعقدة في حزيران / يونية ١٩٧٨ . وقد خول مجلس ادارة البرنامج الانمائي في هذه الدورة مدير البرنامج في أن يمضي ، بالتشاور مع أمين عام الأونكتاد في تقييم طلبات المساعدة التي تقع في نطاق عمليات الصندوق والموافقة عليها ، وسوف يعقد مؤتمر آخر لجمع تبرعات للصندوق أثناء انعقاد مؤتمر جمع التبرعات لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

Digitized by UNOG Library

٥٢١ — وفي الختام قال أن الأمانة قد أجرت دراسات تكلفة نموذجية لممرات عبور مختلفة في أفريقيا وآسيا ، وذلك تلبية للطلب الوارد في الفقرة ٩٦(ب) من قرار المؤتمر ٩٨(د — ٤) وبتمويل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٥٢٢ — وقال ممثل أحد البلدان النامية غير الساحلية أن وضع بلاده الجغرافي ينبغي أن ينظر اليه كحادث سياسي ، وليس كسمة ثابتة ، وأن مشكلات بلاده كدولة نامية غير ساحلية مشكلات معروفة تماما ، وأن وفد بلاده يكرر اعلان تضامنه مع جميع البلدان النامية الأخرى ذات الوضع المماثل وفيما يتعلق بالتقرير عن معدلات رسوم الشحن البحرى للبلدان النامية غير الساحلية (TD/B/705) ، قال ان هذه الدراسة وغيرها من الأعمال التي قام بها الأونكتاد تبين في جلاء أن تكاليف النقل الاضافية التي تواجهها الدول النامية غير الساحلية لها أثر معوق على ادائها التصديرى ، وانها تعرقل التنمية العامة لهذه البلاد . ودعا المجلس الى أن يحيط علما بهذا التقرير الذى ينبغي أن يساعد على اتخاذ مبادئ ارشادية جديدة لعمل الأونكتاد في هذا المجال .

٥٢٣ — وقال ممثل أحد أقل البلدان نموا غير الساحلية أن تنمية بلاده تتأثر بشدة بسبب بعدها عن البحار . وقد رحب بالتحسينات التي أدخلها جيران العبور لبلاده على موانئهم ، كما عبر عن تقديره للمساعدة التي قدمها المجتمع الدولي لبلاده خلال فترة الجفاف التي مرت بها . وذكر في هذا الصدد أنه ، نظرا الى أن مثل هذه المشكلات ذات طبيعة دورية ، فان بلاده سوف تواجه مشكلات مؤسسية معقدة . وينبغي أن يتقدم المجلس والأونكتاد في دورته الخامسة بمقترحات لانشاء جهاز أكثر فاعلية من أجل حل مثل هذه المشكلات .

٥٢٤ — وأشار ممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي الى أهداف الصندوق الخاص للبلدان النامية غير الساحلية ، فقال أن الصندوق قد أنشئ لتعويض البلدان النامية غير الساحلية عما تتحمله من زيادة في تكاليف المواصلات والمرور العابر (الترانزيت) . وأضاف يقول انه يأسف ، في هذا الصدد لقلة التبرعات حتى الآن ، وناشد الحكومات الأعضاء بزيادة تبرعاتها . وأضاف قائلا ان البرنامج الانمائي سيواصل التعاون مع الأونكتاد في ادارة الصندوق ، والتي سيقوم الممثل المقيم للبرنامج الانمائي في الميدان بدور هام فيها .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٥٢٥ — قرر المجلس في جلسته ٥١٠ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ :

(آ) أن يأخذ علما بالتقرير الذى أعدته أمانة الأونكتاد والذى يحتوى على استعراض للتقدم الذى أحرز في تنفيذ الاجراءات الخاصة والاجراء المحدد المتصل بالاحتياجات المعينة للبلدان النامية غير الساحلية (الجزءان الأول والثاني) (E/1978/87) .

(ب) أن يأخذ علما بترتيبات الصندوق الخاص للأمم المتحدة من أجل البلدان النامية غير الساحلية ، والتي اعتمدها مجلس ادارة برنامج الأمم المتحدة الانمائي بقراره ٢٥/١٥ .

(جـ) أن يأخذ علما بتقرير أمانة الأونكتاد عن معدلات رسوم الشحن البحرى للبلدان النامية غير الساحلية (TD/B/705) ، وبنتائج هذا التقرير .

Digitized by UNOG Library

دال — الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح
(البند ٦ (د) من جدول الأعمال)

٥٢٦ — تحدث ممثلو عدة بلدان اشتراكية في أوروبا الشرقية ، وممثل منغوليا ، بشأن هذا البند ، فأكدوا أهميته وصلته بموضوع التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية ، ومن ثم بالنسبة للأونكتاد . وأضافوا قائلين ان لهذا البند أهمية خاصة في الوقت الحالي ، نظرا لأن دورة استثنائية للجمعية العامة قد خصصت في وقت سابق من هذا العام لنزع السلاح ولقيت قدرا كبيرا من الاهتمام .

٥٢٧ — وشدد هؤلاء الممثلون على أن وقف سباق التسلح ونزع السلاح ، جنبا الى جنب مع الانفراج والتعايش السلمي هي أمور لا غنى عنها لتعزيز جهود التعاون الاقتصادي الدولي والتنمية . وان نفقات متزايدة ، تبلغ بليون دولار يوميا أو حتى أكثر ، تخصص لسباق التسلح ، الذي تحول اليه موارد ضخمة على نقيض النفقات التي تخصص لتخفيف وطأة الفقر ، ويشجع هذا على التضخم ، ويعوق اعادة تشكيل الاقتصاد العالمي ، ومن ثم اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وتتصل مشكلة نزع السلاح على نحو مباشر بالمشاكل التي يعالجها الأونكتاد ، لأن سباق الأسلحة يعوق أيضا تنمية التجارة على نحو كامل ، وتعود نتائج سباق التسلح بالضرر على وضع البلدان النامية . ومن ثم ، فان مشاكل نزع السلاح مرتبطة ارتباطا وثيقا مع مشاكل التنمية . ويمثل سباق التسلح أيضا عقبة أمام تنمية التجارة الدولية .

٥٢٨ — وبين بعض هؤلاء الممثلين أن معارضي نزع السلاح والانفراج يبذلون كافة الجهود لارجاع العالم الى ظروف الحرب الباردة ، التي يستحيل فيها حل مشاكل التنمية الاقتصادية . فمن واجب المجتمع الدولي كله أن يشترك في الجهود الرامية الى تشجيع نزع السلاح والانفراج ، ومن ثم زيادة الموارد المتاحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة لكافة الشعوب .

٥٢٩ — وأضافوا قائلين ان المقترحات الهامة التي قدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بخفض الميزانيات العسكرية للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بنسبة ١٠ في المائة واستخدام جزء من الأموال المتوفرة على هذه الصورة في مساعدة البلدان النامية قد قوبلت بتأييد ساحق ولكنها بقيت دون تنفيذ حتى الآن بسبب معارضة بلدان معينة . ومضوا يقولون ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية اقترح اتفاقا جديدا بشأن اجراء تخفيضات محددة من حيث القيمة المطلقة وتخفيضات في الميزانيات العسكرية ، وبشأن المبالغ المحددة التي يجب توفيرها نتيجة لذلك لمساعدة البلدان النامية . وينعكس هذا الاقتراح في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة التي عقدت مؤخرا للجمعية العامة والتي كرست لنزع السلاح (قرار الجمعية العامة ٥ — ١٠/٢ الصادر في ٣٠ حزيران/يونية ١٩٧٨) فاذا اعتمد هذا الاقتراح فسيكون ذلك في صالح كافة البلدان بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية أو الاجتماعية أو درجات نموها .

٥٣٠ — وبين عدد كبير من هؤلاء الممثلين أن الجمعية العامة طلبت الى المنظمات الدولية أن تسهم في جهود نزع السلاح ، والاونكتاد ليس استثناء . فينبغي ايلاء اهتمام منتظم وعلى النحو

Digitized by UNOG Library

الواجب الى مسألة الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح • واقترحوا أن تتصل أمانة الأونكتاد بالفريق الخاص المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية الذى أنشأته الجمعية العامة • وأن تقدم لهذا الفريق كافة البيانات والمواد المتصلة بالموضوع ، وأن تقدم مساهمة محددة في أعماله وأضافوا اقتراحا آخر هو أن تعد الأمانة دراسة عن المسألة لعرضها على المجلس في دورته العادية التالية •

٥٣١ — وقال ممثل الصين أن جدول أعمال المجلس يتضمن ، منذ الدورة الثالثة للمؤتمر ، مايطلق عليه اسم بند بشأن نزع السلاح • ولكن الدولة العظمى الأكثر اهتماما بهذا البند قد خفضت في الواقع تدفقات معونتها الى البلدان النامية ، وعمدت الى زيادة نفقاتها على التسلح والقوات العسكرية الى حد كبير• ويمثل هذا تهديدا مباشرا للسلم والأمن العالميين ، وتتحدث هذه الدولة العظمى عن مساعدة البلدان النامية ، ولكنها تواصل تمسكها بأنها غير مسؤولة عن تخلف تنمية هذه البلدان • وقد تنازلت بعض البلدان عن ديونها لدى البلدان النامية ، وينبغي أن تتصرف هذه الدولة العظمى بالمثل ، اذا كانت مخلصة حقا في مساعدة البلدان النامية •

٥٣٢ — وذكر ممثلو عدة بلدان اشتراكية في أوروبا الشرقية ، وممثل منغوليا انهم يرفضون رفضا باتا هذه التلميحات وأن السياسة الخارجية للصين المبنية على التعصب والتسلط تشكل تهديدا لسلام وأمن العالم •

٥٣٣ — وقال ممثل الصين أن الاتحاد السوفياتي قام بتشويه سمعة الصين على لسان ممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ووصفها بأنها " استعمارية " و " متسلطة " . وهذه هي حالة اللص الذى ينادى " اضبط اللص " وهو أمر في غاية السخافة • وأردف قائلا أن الامبريالية والتسلط هما الوصف الذاتي للاتحاد السوفيتي ، وأن أى تشويه أو قذف من جانب الاتحاد السوفياتي لن ينال من سياسة الصين الخارجية ، ولن يخفي الطموح المسعور للاتحاد السوفياتي من أجل شن عدوانه وتوسعه وسعيه الى التسلط •

٥٣٤ — ووجه ممثل بلد نام الانتباه الى المادة ١٥ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية، والتي تدعو الى نزع السلاح واستخدام الموارد المتوفرة لأغراض التنمية ، والى أن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح قد دعت الى انشاء صندوق خاص • وقال أنه ينبغي أن تدعى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين الى اتخاذ اجراء بشأن هذه المسألة •

٥٣٥ — قدم الناطق بلسان المجموعة دال في الجلسة ٥٠٩ المعقودة في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨، مشروع مقرر (TD/B/L.517) تحت هذا البند •

٥٣٦ — وذكر الناطق بلسان المجموعة باء أن المشروع مقبول من مجموعته لأنه يتمشى مع التفويض الوارد بقرار المؤتمر ٤٤ (د — ٣) ومع مبدأ المشاورات بين أجهزة منظومة الأمم المتحدة • وأن مجموعته ، لا تتوقع مع ذلك ، تخصيص أولوية قصوى للعمل المطلوب بمقتضى هذا المشروع ، كما أنه لن يتطلب انفاقا كبيرا للموارد •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٥٣٧ — اعتمد المجلس في جلسته ٥١٠ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨، مشروع المقرر TD/B/L.517 (فيما يتعلق بالنص، انظر المرفق الأول أدناه، القرار ١٧٠ (د — ١٨)) •

Digitized by UNOG Library

٥٣٨ — وفي الجلسة ذاتها ، ذكر ممثل الصين أنه من الحقائق المعروفة أن القوة العظمى التي تحمل لافتة " الاشتراكية " بغرض اخفاء أعمالها العدوانية وتوسعها ، ما فتئت تروج لنزع السلاح وتنادي بنزع السلاح والسلام بينما تنغمس في الوقت ذاته في نشر الأسلحة والاعداد للحرب ، كما انها تستعرض قوتها في كل مكان ، وتثير الأحداث وتحرض على الحروب . ان هذه الأفعال لا تهدد السلام العالمي بشكل خطير فحسب ، بل تعوق وتعترض كذلك كفاح العالم الثالث من أجل اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . ومضى يقول أن القوى العظمى ليس لديها النية الحقيقية في تخفيض اسلحتها . ولذلك ، فمهما كان عدد القرارات والمقررات المعتمدة ، فهي ستظل حبرا على ورق . لقد أظهرت الوقائع أن نداء الدولة العظمى التي أشار اليها من أجل نزع السلاح هو نداء يتسم بخيبة الأمل ، وقد ساندت الصين نزع السلاح الحقيقي ، الا أنها تقف ضد نزع السلاح المزيف . وقال انه يشعر عندما يواجه بنداءات نزع السلاح المخيبة للآمال الصادرة عن القوى العظمى ، أن من واجبه القيام بكشفها للملأ . كما أن البلدان النامية الكثيرة المهددة عسكريا من طرف القوى العظمى ، تود أن يصبح نزع السلاح حقيقة واقعة ، وأن رغباتها مفهومة . وان طلب البلدان النامية استخدام الوفورات الناتجة عن نزع السلاح في المساعدة الانمائية ، هو طلب معقول تماما يرمي الى أن تعيد اليها القوى العظمى جزءا من الثروة التي سلبتها اياها .

٥٣٩ — وردا على ذلك ، أعرب ممثل بلغاريا عن أسفه لاختيار مندوب الصين الدخول في بيانات افترائية الغرض منها خلق التوتر واقصاء المجلس عن مهته الحقيقية . وأضاف انه قد اتضح له ان الصين تود مواصلة خلق التوتر أينما أمكن ذلك في المحافل الدولية وأيضا في انحاء مختلفة من العالم . وان من رأيه أن البيان يعتبر مخالفا للنظام .

٥٤٠ — ورجا ممثل المكسيك من أمانة الأونكتاد أن تضع في حسبانها المادة ١٥ من ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية وكذلك بيان ممثل فرنسا في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة بشأن انشاء صندوق خاص لنزع السلاح من أجل التنمية ، وذلك ضمن المعلومات التي تزود بها الفريق الخاص المعني بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية .

هاء — نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام
(البند ٦ (هـ) من جدول الأعمال)

٥٤١ — عملا بقرار المؤتمر ٤٣ (د — ٣) ، تم ابلاغ المجلس بأنشطة الأونكتاد الجارية والمخطط لها في مجال الاعلام ، ولا سيما التي سيركز فيها على التحضير للدورة الخامسة للأونكتاد في الوثيقة (TD/B/716) ، التي تشير الفقرة ٩ منها الى موارد الميزانية المطلوبة لوحدة الاعلام في الأونكتاد .

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥٤٢ — أحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٠٨ ، المعقودة في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، بالتقرير المقدم من الأمين العام للأونكتاد عن " نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام " (TD/B/716).

Digitized by UNOG Library

الفصل السادس

مسائل أخرى

(البند ٨ من جدول الأعمال)

ألف — مقررات اللجنة المعنية بالعمل في المزارع، المنبثقة عن منظمة العمل الدولية

٥٤٣ — استجابة للطلب الوارد من مجلس ادارة مكتب العمل الدولي، وجه انتباه المجلس الى المقررات التي اتخذتها اللجنة المعنية بالعمل في المزارع بشأن الاسكان والمرافق الطبية ومرافق الرعاية الاجتماعية والسلامة الوظيفية والصحة في المزارع، وبشأن التجارة الدولية في منتجات المزارع والأسعار الدولية، كما وردت في الوثيقة TD/B/L.505.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥٤٤ — أحاط المجلس علما، في جلسته ٥٠٦ المعقودة في ٨ أيلول/سبتمبر، بالمعلومات الواردة في الوثيقة TD/B/L.505.

باء — تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (قرار الجمعية العامة ٣٢/٣٦)

٥٤٥ — كانت الجمعية العامة، في قرارها ٣٢/٣٦، قد حثت الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على ادراج بند مستقل في جدول أعمال الاجتماعات العادية لهيئات ادارتها عن التقدم الذي تحرزه تلك المنظمات في تنفيذ القرار ١٥١٤ (د — ١٥)، المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، الذي يشتمل على اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

٥٤٦ — وقد استرعى الرئيس انتباه المجلس، بصدد هذا البند، الى قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) و ٣٢/٣٦. وذكّر المجلس بأن يضع في الاعتبار، لدى نظره في جدول الأعمال المؤقت لدورته العادية التاسعة عشرة، ما حثت عليه الجمعية العامة في الفقرة ١٠ من قرارها ٣٢/٣٦.

٥٤٧ — واسترعى ممثل مجموعة السبعة والسبعين انتباه المجلس الى الفقرات المتصلة بالموضوع من القرار ٣٢/٣٦، ولا سيما الفقرة ١٤ التي تحث الرؤساء التنفيذيين للوكالات المتخصصة وسائر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة على ان يضعوا بالتعاون الفعال مع منظمة الوحدة الافريقية، وان يقدموا على سبيل الأولوية الى أجهزتهم الادارية والتشريعية، اقتراحات محددة بشأن التنفيذ التام لمقررات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة برامج محددة لتقديم المساعدة الى شعوب الأقاليم المستعمرة وحركات تحريرها الوطني. وحث على ان يقدم الأونكتاد المساعدة الى حركات التحرير الوطني في الجنوب الافريقي حسب ما تنص عليه تلك الفقرة وما دعا اليه الاعلان وبرنامج العمل

Digitized by UNOG Library

اللذان اعتمدهما المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري ، وأن يقوم أيضا باعداد تقرير وفقا للفقرة ١٥ من القرار ٣٢/٣٦ • واسترعى انتباه المجلس أيضا الى الفقرة ١٠ من القرار ، التي تحث الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي لم تقم باد راج بند مستقل في جدول أعمال الاجتماعات العادية لهيئات ادارتها عن التقدم الذى تحرزه تلك المنظمات في تنفيذها للاعلان وغيره من قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، على القيام بذلك • وقال ان مجموعة السبعة والسبعين تؤمن أن بوسع الأونكتاد ، بتمثيله العالمي ودوره الأساسي في العلاقات الدولية ، ولا سيما في المسعى لاقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ، أن يقوم بدور فعال جدا نظرا لأن مسائل التجارة والتمويل تشكل جانبا من تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) • وطلب ان يدرج البند المتعلق بتنفيذ الاعلان في جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية التاسعة عشرة للمجلس •

٥٤٨ — وقال ممثل احد البلدان الاشتراكية في اوروبا الشرقية انه ، على الرغم من انه قد تحقق الكثير في قرابة العقدين اللذين مضيا منذ اتخاذ القرار ١٥١٤ (د — ١٥) ، لا يمكن ان تكون هناك راحة حتى يتم القضاء على آخر فلول الاستعمار على وجه الأرض • وأضاف قائلا ان استمرار وجودها يتناقض على نحو أساسي مع قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د — ١٥) وميثاق الأمم المتحدة • وأشار الى ان مختلف مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك الجمعية العامة ، قد حثت مرارا وتكرارا على قطع جميع الصلات التجارية والاقتصادية والمالية وغيرها مع النظامين العنصريين في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية ، وذكر ان الأغلبية الساحقة من المشتركين في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصرى الذى عقد في جنيف واختتم مؤخرا طلبت عزل هذين النظامين العنصريين والتنفيذ الدقيق للعقوبات ، ولا سيما الحظر البترولي ، التي وضعتها الأمم المتحدة • وقال ان الشركات عبر الوطنية ، والمصارف وغيرها من شركات البلدان الغربية الرئيسية لم تكتف بعدم وقف أنشطتها الاقتصادية في الجنوب الافريقي بل هي تواصل هذه الأنشطة وتقوم حتى بتوسيعها في بعض الحالات • وترعى الانتباه الى الوثيقة E/C.N.4/Sub.2/415 التي تبين ان أكثر من ١٤٠٠ مصرف وشركة وغير ذلك من هيئات البلدان الغربية تعمل في جنوب افريقيا وروديسيا الجنوبية وتقدم المساعدات من سياسية وعسكرية واقتصادية وغيرها الى هذين النظامين • وأردف يقول ان القائمة تشتمل على أكثر من ٦٥٠ مؤسسة من الولايات المتحدة وعشرات الهيئات من اسرائيل والمانيا (جمهورية — الاتحادية) وايطاليا وفرنسا وغيرها من البلدان • وأضاف ان أنشطة الاحتكارات الدولية ، التي تواصل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم المستعمرة ، تمنع عددا من الشعوب من تحقيق استقلالها السياسي والاقتصادى • هذا علاوة على ان تقريرا للجنة الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار لاحظ ان شركات من جنوب افريقيا والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجمهورية المانيا الاتحادية تسيطر على اقتصاد ناميبيا ، التي تحتلها جنوب افريقيا على نحو غير شرعي يتنافى مع مقررات الأمم المتحدة ، وبين ان بعض البلدان الغربية تستخدم مختلف الذرائع لكي تتجنب تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن تصفية الاستعمار تواصل تقديم المساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها من صور المساعدات الى الأنظمة الاستعمارية والعنصرية في الجنوب الافريقي • وحث هو أيضا المجلس على ان يدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورته العادية التاسعة عشرة بندا عن تنفيذ الاعلان •

Digitized by UNOG Library

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٥٤٩ — قرر المجلس، في جلسته ٥٠٩ المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، ادراج بند في جدول الأعمال المؤقت لدورته التاسعة عشرة عن قيام الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بمنظومة الأمم المتحدة بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (انظر في هذا الصدد الفقرات ٥٨٨ — ٥٨٩ أدناه ، والمرفق السابع) .

جيم — مشروع القرار المعنون " تأثير التجمعات الاقتصادية الاقليمية للبلدان المتقدمة النمو على التجارة الدولية بما في ذلك تجارة البلدان النامية (TD/L.66 و Corr.1-3)

٥٥٠ — قرر المجلس في جلسته ٥٠٧ بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، ان يرجئ النظر في مشروع القرار المذكور الى دورة لاحقة من دورات المجلس (أنظر الفرع جيم من المرفق الرابع أدناه) .

Digitized by UNOG Library

الفصل السابع

المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل
(البنود ١ و ٥ و ٧ و ٩ من جدول الأعمال المؤقت)

ألف - افتتاح الدورة

٥٥١ - قام بافتتاح الدورة العادية الثامنة عشرة لمجلس التجارة والتنمية في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٧٨ ، السيد هـ . خان (باكستان) نائب رئيس المجلس أثناء الدورة السابعة عشرة للمجلس، نيابة عن السيد س. دى ألويس (سرى لانكا) رئيس المجلس خلال دورته السابعة عشرة .

باء - انتخاب أعضاء المكتب
(البند ١ (أ) من جدول الأعمال)

٥٥٢ - انتخب المجلس في جلسته ٤٩٧ بتاريخ ٢٩ آب/اغسطس ١٩٧٨ ، السيد د . ل .كاستليانوس (فنزويلا) رئيسا له والسيد ق . كوسار (ايران) مقررا له للفترة الممتدة من ابتداء دورته الثامنة عشرة الى ابتداء دورته التاسعة عشرة .

٥٥٣ - وفي نفس الجلسة ، انتخب المجلس الممثلين التاليين نوابا للرئيس لنفس الفترة : السيد أ . أدينيجي (نيجيريا) ، والسيد م . بانكين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) ، والسيد ر . تاروفسكي (النمسا) ، والسيد م . تروكو (شيلي) ، والسيد ت . تيريفه (اثيوبيا) ، والسيد ر. هـ . جاى (كندا) ، والسيد م . روزيك (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد م . كزوتو (تايلند) ، والسيد هـ . ماتياس (جمهورية المانيا الاتحادية) ، والسيد ك . ف . مايسنر (الولايات المتحدة الامريكية) .

جيم - اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
(البند ١ (ب) من جدول الأعمال)

٥٥٤ - اعتمد المجلس في جلسته ٤٩٧ ، المعقودة في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٧٨ ، جدول الأعمال المؤقت الذى ووفق عليه في الجزء الاول من الدورة السابعة عشرة (٣٤) ، بالتعديلات التي أدخلها رئيس المجلس بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد ، واتخذه جدول أعمال له في هذه الدورة TD/B/709 و Add.1 . وفيما يلي نص جدول الأعمال بالصيغة التي اعتمد بها (TD/B/723) :

---

(٣٤) انظر : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/32/15) ، المجلد الثاني ، الجزء الاول ، الفقرة ٣١٢ والمرفق الرابع .

Digitized by UNOG Library

١ — المسائل الاجرائيـة :

(أ) انتخاب أعضاء المكتب ؛

(ب) اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة ؛

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض ؛

(د) انشاء فرقة العمل التابعة لمجلس التجارة والتنميةوالمعنية بالميزانيـة البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل للأونكتاد ؛

(هـ) جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الاستثنائية العاشرة وجدول الأعمال المؤقت لدورته العادية التاسعة عشرة ، وتنظيم أعمال هاتين الدورتين .

٢ — ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدى الدولي .

٣ — العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

٤ — الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية : الأهداف وجدول الأعمال المؤقت والأعمال التحضيرية والتنظيم .

٥ — المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس ، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاتـه الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة :

(أ) تجارة السلع الأساسية ؛

(ب) تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات ؛

(ج) التمويل المتصل بالتجارة ؛

(د) النقل البحرى ؛

(هـ) النقل الدولي المتعدد الوسائط ؛

(و) التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

٦ — مسائل مفردة أخرى في ميدان التجارة والتنمية :

(أ) تعزيز الصادرات : تقرير الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومجموعة " غات " عن دورته الحادية عشرة؛

(ب) التطوير التدريجي للقانون التجارى الدولي : التقرير السنوى الحـادى عشر للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولي ؛

(ج) التقدم المحرز في تنفيذ :

'١' التدابير الخاصة المتخذة لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان الناميـة ؛

'٢' الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان الجزرية النامية ؛

Digitized by UNOG Library

"٣" الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية ؛

(د) الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ؛

(هـ) نشر المعلومات وتعبئة الرأى العام .

٧ — المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل :

(أ) معاملة الدول الجديدة الأعضاء في الأونكتاد على صعيد الانتخابات ؛

(ب) الاعلان عن أية تغيرات في عضوية المجلس، وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية ؛

(ج) تنقيح الأنظمة الداخلية للمجلس ولجانه الرئيسية ؛

(د) تسمية الهيئات الدولية الحكومية التي تتناولها المادة ٧٨ من النظام الداخلي ؛

(هـ) تسمية المنظمات غير الحكومية وتصنيفها التي تتناولها المادة ٧٩ من النظام الداخلي ؛

(و) استعراض فعالية الترتيبات التي اتخذت بمقتضى مقرر المجلس ٤٣ (د — ٧) لاشتراك المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد ؛

(ز) المشاكل المتصلة بالوثائق وأثرها على برنامج عمل الأونكتاد ؛

(ح) ترشيد هيكل الأجهزة الدائمة للأونكتاد ؛

(ط) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات ؛

(ى) الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس .

٨ — مسائل أخرى .

٩ — اعتماد تقرير المجلس الى الجمعية العامة .

٥٥٥ — وفي نفس الجلسة ، أخذ المجلس بصفة عامة بالاقتراحات التي قدمتها الأمانة في الوثيقة TD/B/709/Add.2 لتنظيم عمل الدورة ، بما في ذلك الجدول الزمني المؤقت للجلسات ، وقرر انشاء لجنتين جامعتين للدورة .

تنظر اللجنة الأولى للدورة في المسائل التالية وتقدم تقريرا عنها :

البند ٥ — المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس، والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى ، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة

(أ) تجارة السلع الأساسية :

"١" البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ؛

"٢" التنغستن ؛

Digitized by UNOG Library

"٣" استغلال موارد قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية في الأغراض التجارية (قرار المؤتمر ٥١ (د — ٣)) ؛

(ب) تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات

"١" التعاون التجارى والصناعي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ؛

"٢" الممارسات التجارية التقييدية ؛

"٣" نظام الأفضليات المعمم : اجراءات التشاور ؛

(ج) التمويل المتصل بالتجارة :

"١" التأمين ؛

"٢" جهاز ضمان ائتمانات التصدير ؛

"٣" آثار ظاهرة التضخم العالمية على عملية التنمية ؛

"٤" نقل الموارد الحقيقية الى البلدان النامية ؛

(د) النقل البحرى (باستثناء استعراض اختصاصات لجنة النقل البحرى) ؛

(هـ) النقل الدولي المتعدد الوسائط ؛

(و) التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛

وتنظر اللجنة الثانية للدورة في البند التالي وتقدم تقريرا عنه :

البند ٣ — العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة

٥٥٦ — وفي نفس الجلسة ، أنشأ المجلس فريقا عاملا مفتوح باب العضوية لجميع الوفود ، للنظر في المسائل التي تخص الدورة الخامسة للمؤتمر والتي يتوقع من المجلس أن يتخذ بشأنها اجراء في دورته الراهنة ، وتقديم تقرير عنها .

اللجنة الأولى للدورة

٥٥٧ — عقدت اللجنة الأولى للدورة ١٥ جلسة في الفترة من ٣١ آب / أغسطس الى ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ . وانتخبت في جلستها الثانية ، المعقودة في ٣١ آب / أغسطس ، السيد أ . محجوب (السودان) رئيسا لها ، وانتخبت في جلستها الرابعة ، المعقودة في ١ أيلول / سبتمبر ، السيد ر . جانكور (تركيا) نائبا لرئيسها ومقررا لها .

Digitized by UNOG Library

٥٥٨ — واعتمدت اللجنة الأولى للدورة ، في جلستها الاختتامية ، بتاريخ ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، مشروع تقريرها (TD/B(XVIII)/SC.I/L.5 و Add.1-11) مع عدد من التعديلات .

٥٥٩ — وقدم نائب رئيس اللجنة الأولى للدورة ، في الجلسة ٥١٠ للمجلس ، المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ، تقرير هذه اللجنة (TD/B(XVIII)/SC.I/L.5 و Add.1-11) بصيغته المعدلة والمستكملة بالوثيقة TD/B/L.514) . واعتمد المجلس ، في نفس الجلسة ، تقرير اللجنة الأولى للدورة لاد راجه ، حسب الاقتضاء ، في تقريره (٣٥) .

اللجنة الثانية للدورة

٥٦٠ — وعقدت اللجنة الثانية للدورة سبع جلسات في الفترة من ٣١ آب / أغسطس الى ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ .

٥٦١ — وفي الجلسة الأولى للجنة الثانية للدورة ، المعقودة في ٣١ آب / أغسطس ١٩٧٨ ، انتخب السيد أ . ماريل (فرنسا) رئيسا ، والسيد و . يوشفياك (بولندا) نائبا للرئيس ومقررا .

٥٦٢ — وبالاضافة الى المداولات التي جرت في اللجنة الثانية للدورة ، عقدت مشاورات ثنائية ومتعددة الأطراف خلال دورة المجلس بين البلدان المهتمة وفقا للتوصيات ذات الصلة الواردة في قرار المؤتمر ٩٥ (د — ٤) . وعلى أساس المعلومات التي قدمتها أمانة الأونكتاد رفع الرئيس ، في الجلسة الاختتامية للجنة الدورة ، تقريرا عن " النتائج الموضوعية التي تحققت" (انظر : قرار المؤتمر ٩٥ (د — ٤) ، الفقرة الفرعية ١٠ (ب)) أثناء هذه المشاورات .

٥٦٣ — واعتمدت اللجنة الثانية للدورة في جلستها الاختتامية المعقودة في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، مشروع تقريرها (TD/B(XVIII)/SC.II/L.1) ، مع عدد من التعديلات .

٥٦٤ — وقدم رئيس اللجنة الثانية للدورة في الجلسة ٥٠٩ للمجلس ، المعقودة في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، تقرير اللجنة (TD/B(XVIII)/SC.II/L.1 بصيغته المعدلة بالوثيقة TD/B/L.513) . واعتمد المجلس ، في نفس الجلسة تقرير اللجنة الثانية للدورة لاد راجه حسب الاقتضاء في تقريره (٣٦) .

دال — اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١ (ج) من جدول الأعمال)

٥٦٥ — اعتمد المجلس ، في جلسته ٥٠٧ المعقودة في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، تقرير المكتب المتعلق بوثائق التفويض (TD/B/726) .

---

(٣٥) يرد مضمون تقرير اللجنة الاولى للدورة في الفصل الرابع أعلاه .

(٣٦) يرد مضمون تقرير اللجنة الثانية للدورة في الفصل الثاني أعلاه .

Digitized by UNOG Library

هاء - العضوية والحضور (٣٧)

٥٦٦ - مثلت في الدورة الدول التالية الأعضاء في المجلس من بين الدول الأعضاء في الأونكتاد :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية - الاتحادية)
امبراطورية افريقيا الوسطى
اندونيسيا
أوروغواى
أوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
سنغافورة
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
شيلي
الصومال
الصين
العراق
عمان
غابون
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين

---

(٣٧) للاطلاع على قائمة المشتركين في الدورة ، انظر TD/B/INF-85 وCorr.1 .

Digitized by UNOG Library

فنزويلا	المملكة العربية السعودية
فنلندا	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
فييت نام	منغوليا
قبرص	موريتانيا
قطر	النرويج
كندا	النمسا
كوبا	نيجيريا
كوستاريكا	نيكاراغوا
كولومبيا	نيوزيلندا
الكويت	الهند
لبنان	هندوراس
ليبريا	هنغاريا
ليختنشتاين	هولندا
مالطة	الولايات المتحدة الامريكية
مالي	اليابان
ماليزيا	اليمن
مدغشقر	يوغوسلافيا
مصر	اليونان
المكسيك	

٥٦٧ ـ ومثلت في الدورة دول أخرى أعضاء في الاونكتاد وليست أعضاء في المجلس ، هي التالية: غينيا ـ بيساو ، الكرسي الرسولي ، اليمن الديمقراطية .

٥٦٨ ـ ومثلت في الدورة اللجنة الاقتصادية لاوروبا ، واللجنة الاقتصادية لافريقيا ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وبرنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة ، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي .

٥٦٩ ـ ومثلت في الدورة الوكالات المتخصصة التالية : منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ، والمصرف العالمي ، وصندوق النقد الدولي ، والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية . ومثل أيضا في الدورة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة .

٥٧٠ ـ ومثلت في الدورة المنظمات الدولية الحكومية التالية : أمانة الكومنولث ، مجلس التعاضد الاقتصادي ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، المجتمع الاقتصادي الاوروبي ، الرابطة الاوروبية للتجارة الحرة ، المجلس الدولي للقمح ، جامعة الدول العربية ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، منظمة الوحدة الافريقية ، منظمة الدول الامريكية ، الامانة الدائمة للمعاهدة العامة بشأن التكامل الاقتصادي في أمريكا الوسطى .

Digitized by UNOG Library

٥٧١ - وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في الدورة : من الفئة العامة : منظمة تضامن الشعوب الافريقية - الآسيوية ، لجنة الكنائس المعنية بالشؤون الدولية ، الاتحاد الدولي للمرأة ، الاتحاد الدولي للمحامين ، الغرفة التجارية الدولية ، الاتحاد المسيحي الدولي لرجال الأعمال ، الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة ، المجلس الدولي للوكالات الطوعية ، المؤسسة الدولية لبدائل التنمية ، رابطة القانون الدولي ، المنظمة الدولية للتوحيد القياسي ، الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية ، اتحاد العمال العالمي ، الاتحاد العالمي لنقابات العمال ، مجلس السلام العالمي . من الفئة الخاصة : مجلس الرابطات الوطنية لمالكي السفن الأوروبيين واليابانيين ، الرابطة الدولية للنقل الجوى ، المكتب الدولي للحاويات ، رابطة التنغستن الأولى .

٥٧٢ - ومثل في الدورة المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحد وبين الافريقيين لأزانيا والجبهة الوطنية (زمبابوى) (٣٨) .

واو - الاعلان عن أية تغييرات في عضوية المجلس
(البند ٧ (ب) من جدول الأعمال)

٥٧٣ - أعلن رئيس المجلس، في الجلسة ٥٠٧ المعقودة في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨، أنه لم تبلغ أية دولة جديدة الأمين العام للأونكتاد عن عزمها على أن تصبح عضوا في المجلس . وبناء عليه أكد المجلس اقتصار عضويته الراهنة على ١١٧ عضوا (٣٩) .

زاى - انتخاب أعضاء اللجان الرئيسية (٤٠)
(البند ٧ (ب) من جدول الأعمال)

٥٧٤ - وفي الجلسة ٥٠٧، المعقودة في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، أكد المجلس عضوية لجانه الرئيسية ، كما وردت بها قائمة في تقريره عن الجزء الثاني من دورته السابعة عشرة (٤١) ، وأعلن انتخاب قطر وليبيريا عضوين في لجنة السلع الأساسية ، بحيث وصلت العضوية في هذه اللجنة الى ٩٥ دولة ، والجمهورية العربية السورية وقطر وليبيريا أعضاء في لجنة المصنوعات، بحيث وصلت العضوية فيها الى ٨٩ دولة ، وقطر وليبيريا عضوين في لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة بحيث وصلت العضوية الى ٩٤ دولة ، والجمهورية العربية السورية وقطر وليبيريا أعضاء في لجنة النقل البحرى ، بحيث وصلت العضوية فيها الى ٩٠ دولة ، والجمهورية العربية السورية والصين وقطر وليبيريا ومدغشقر أعضاء في لجنة نقل التكنولوجيا ، بحيث وصلت العضوية فيها الى ٨٦ دولة ، والصين وقطر وليبيريا أعضاء في لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، بحيث وصلت العضوية فيها الى ٩٥ دولة .

---

(٣٨) دعيت للاشتراك عملا بقرار الجمعية العامة ٣٢٨٠ (د - ٢٩) .

(٣٩) ترد قائمة الدول الأعضاء في المجلس في المرفق الخامس .

(٤٠) ترد القائمة الكاملة للدول الأعضاء في اللجان الرئيسية في المرفق السادس .

(٤١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ (A/33/15) ، المجلد الاول ، الجزء الثالث ، المرفق الرابع .

Digitized by UNOG Library

حاء ـ تسمية الهيئات الدولية الحكومية لأغراض المادة ٧٨ من النظام الداخلي
(البند ٧ (د) من جدول الأعمال)

٥٧٥ ـ قرر المجلس في جلسته ٥٠٧ ، المعقودة في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، تسمية الهيئات التالية التي تقدمت بطلبات لتسميتها بموجب المادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر (٤٢) (أنظر المرفق الأول أدناه ، " مقررات أخرى " ، الفرع (ج)) : مجموعة دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادى ، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المنظمة العربية للعلوم الادارية ، الاتحاد العربي للسياحة ، جمعية المنظمات الافريقية للتنمية التجارية ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية .

طاء ـ تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٩ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية
(البند ٧ (هـ) من جدول الأعمال)

٥٧٦ ـ أقر المجلس في جلسته ٥٠٨ بتاريخ ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ الطلبات التي تقدمت بها المنظمات غير الحكومية الثماني الآتية (٤٣) لتسميتها بموجب المادة ٧٩ من النظام الداخلي لأغراض تلك المادة وأغراض المادة ٨١ من النظام الداخلي للمؤتمر ، وقرر تصنيفها كما يلي وفقا لتوصيات الأمين العام للأونكتاد (TD/B/727) (انظر المرفق الأول أدناه " مقررات أخرى " ، الفرع (هـ)) :

الفئة العامة

الاتحاد الديمقراطي المسيحي العالمي

اتحاد الرابطات الدولية للبيوت التجاريه

اتحاد المصارف العربية

الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية

المؤسسة الدولية لبدائل التنمية

---

(٤٢) تتضمن الوثائق TD/B/R.15 و Add.1-8(de-restricted) الطلبات المقدمة من هذه الهيئات الدولية الحكومية مع البيانات المتعلقة بتاريخ تكوينها وعملها .

(٤٣) تتضمن الوثائق TD/B/R.16 و Add.1-8(de-restricted) الطلبات المقدمة من هذه المنظمات غير الحكومية مع البيانات المتعلقة بتاريخها وتكوينها وعملها .

Digitized by UNOG Library

الفئة الخاصة لجهاز الأونكتاد (بخلاف المجلس) المشار اليه

	جهاز الأونكتاد
لجنة التعاون الدولي بين اتحادات القطن	لجنة السلع الأساسية •
الاتحاد الدولي لشركات التأمين التبادلي	لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة ؛
	لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية
مكتب الاستعادة الدولي	لجنة السلع الأساسية ؛ لجنة المصنوعات

ياء - استعراض فعالية الترتيبات التي اتخذت بمقتضى مقرر المجلس ٤٣ (د - ٧) لاشتراك المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد

(البند ٧ (ج) من جدول الأعمال)

٥٧٧ - فيما يتعلق بهذا البند ، كان أمام المجلس مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد بعنوان " استعراض فعالية الترتيبات التي اتخذت بمقتضى مقرر المجلس ٤٣ (د - ٧) لاشتراك المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد " (TD/B/L.504) •

٥٧٨ - وقد أخذ المجلس في جلسته ٥٠٧، المعقودة في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، علما بالوثيقة TD/B/L.504 ، وقرر تأجيل استعراض الترتيبات الخاصة باشتراك المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد الى الوقت الذى يكون فيه المجلس الاقتصادى والاجتماعي قد أصدر توصياته من أجل ترشيد وتنسيق العلاقات الاستشارية لمنظمات منظومة الأمم المتحدة ككل مع المنظمات غير الحكومية ، طبقا للطلب الوارد بالفقرة ١٥ ، القسم الثاني ، من مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ (انظر المرفق الأول أدناه ، " مقررات أخرى " ، الفرع (د)) •

كاف - انشاء فرقة العمل التابعة لمجلس التجارة والتنمية والمعنية بالميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل للأونكتاد

(البند ١ (د) من جدول الأعمال)

٥٧٩ - قرر المجلس في مقرره ١٥٦ (د - ١٧) بشأن اجتماعات فرقة العمل ، وهو المقرر الذى اعتمده المجلس في الجزء الأول من دورته السابعة عشرة ، أن يدعو فرقة العمل للانعقاد كل عام للنظر بالتناوب في الميزانية البرنامجية وفي الخطة المتوسطة الأجل للأونكتاد ، وللمساعدة كذلك في بحث تأثير المقررات الرئيسية على برنامج عمل الأونكتاد ، كلما اقتضى الأمر ذلك •

Digitized by UNOG Library

٥٨٠ - وقرر المجلس، في جلسته ٤٩٧ المعقودة في ٢٩ آب / أغسطس ١٩٧٨، (أ) أن تظل عضوية فرقة العمل في المستقبل هي نفسها للنظر في الخطة المتوسطة الأجل وفي الميزانية البرنامجية المتعلقة بها ؛ (ب) وأن يواصل الأعضاء التسعة عشر لفرقة العمل، الذين اجتمعوا في آذار / مارس - نيسان / ابريل للنظر في الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٠ - ١٩٨٣، شغل مناصبهم للنظر عام ١٩٧٩ في الميزانية البرنامجية للأونكتاد ١٩٨٠ - ١٩٨١ ؛ (ج) وأن يقوم المجلس أثناء الجزء الأول من دورته التاسعة عشرة بتعيين أعضاء فرقة العمل التي ستنظر عام ١٩٨٠ في الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٢ - ١٩٨٥، وعام ١٩٨١ في الميزانية البرنامجية للأونكتاد ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ؛ (د) وأن يكون أعضاء فرقة العمل عندما تدعى للمساعدة في بحث تأثير المقررات الرئيسية على برنامج عمل الأونكتاد ، هم الأعضاء الذين عينهم المجلس في آخر مقرر له بشأن هذا الموضوع .

٥٨١ - وقرر المجلس أيضا في نفس الجلسة أنه ينبغي لفرقة العمل التي ستنظر في الميزانية البرنامجية للأونكتاد ١٩٨٠ - ١٩٨١ أن تجتمع خلال الأسبوع الأول من الدورة التاسعة عشرة للمجلس حينما يستطيع النظر في الميزانية البرنامجية المفضلة، التي أعدت لعرضها على الجمعية العامة ، على ضوء نتائج الدورة الخامسة للمؤتمر ، ولذلك فلن يحتاج الأمر الى عقد جزء ثان للدورة الثامنة عشرة .

٥٨٢ - وقد سجل المجلس في جلسته ٥٠٧ ، المعقودة في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨، أنه سيحدث تبديلان في العضوية الحالية لفرقة العمل : فستحل السويد محل النرويج وستحل فرنسا محل المملكة المتحدة (٤٤) .

لام - جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الاستثنائية العاشرة وجدول الأعمال المؤقت لدورته الحادية التاسعة عشرة وتنظيم أعمال هاتين الدورتين

(البند ١ (هـ) من جدول الأعمال)

جدول الأعمال المؤقت للدورة الاستثنائية العاشرة

٥٨٣ - نظر المجلس، في جلسته ٥٠٩ المعقودة في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨، في مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورته الاستثنائية العاشرة (TD/B/L.508) ، الذي قدمته أمانة الأونكتاد .

---

(٤٤) وبناء على ذلك فان أعضاء فرقة العمل هم : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، بولندا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السنغال ، السودان ، السويد ، الصين ، فرنسا ، الفلبين ، قطر ، كندا ، كولومبيا ، المكسيك ، نيجيريا ، الهند ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

Digitized by UNOG Library

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٥٨٤ - أقر المجلس في نفس الجلسة جدول الأعمال المؤقت لدورته الاستثنائية العاشرة (انظر المرفق السادس أدناه)، وخوّل رئيس المجلس أن يدخل عليه ، بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد ، التعديلات الواجبة في ضوء ما يستجد من تطورات .

جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية التاسعة عشرة

٥٨٥ - نظر المجلس في جلسته ٥٠٩ ، المعقودة في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨، في مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورته العادية التاسعة عشرة (TD/B/L.509) الذى قدمته أمانة الأونكتاد .

٥٨٦ - وفي هذا الصدد وجّه انتباه المجلس الى قرار الجمعية العامة ٣٢/٣٦ بصدد " تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " وبخاصة الى الفقرة ١٠ من هذا القرار .

٥٨٧ - وفي نفس الجلسة ، اقترح ممثل تشيكوسلوفاكيا ، باسم المجموعة دال ادراج بند بعنوان " الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح " .

٥٨٨ - واقترح ممثل السودان ، باسم مجموعة السبعة والسبعين ، ادراج بند بعنوان " تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " .

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٥٨٩ - وافق المجلس ، في جلسته ٥٠٩ المعقودة في ١٥ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، على أن يضيف بندا بعنوان " تنفيذ الوكالات المتخصصة والوكالات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"(٤٥) في جدول الأعمال المؤقت لدورته التاسعة عشرة .

٥٩٠ - ووافق المجلس في جلسته ٥١٠، المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨، على أن يضيف أيضا بندا بعنوان " الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح " .

٥٩١ - وأقر المجلس في نفس الجلسة جدول الأعمال المؤقت لدورته العادية التاسعة عشرة مع اضافة البندين السالفي الذكر ، وخول رئيس المجلس أن يدخل على جدول الأعمال المؤقت بالتشاور مع الأمين العام للأونكتاد ، التعديلات الواجبة في ضوء ما يستجد من تطورات . (للاطلاع على نص جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة ، انظر المرفق السابع أدناه) . ورجا المجلس أيضا من الأمين العام أن يعمد الى التشاور مع الوفود بشأن تنظيم أعمال الدورة وتعميم مقترحاته في هذا الشأن .

---

(٤٥) للاطلاع على البيانات المقدمة في هذا الصدد ، انظر الفقرات ٥٤٣ الى ٥٤٦ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

ميم - تنقيح الأنظمة الداخلية للمجلس ولجانه الرئيسية
(البند ٧ (ج) من جدول الأعمال)

٥٩٢ - في الجزء الأول من الدورة السابعة عشرة، خول المجلس الأمين العام للأونكتاد اعداد مشروع نظام داخلي وحيد يمكن أن ينطبق على جميع اللجان الرئيسية للمجلس، كيما ينظر فيه المجلس ويقره (٤٦).

٥٩٣ - وقد نظر المجلس، في جلسته ٥٠٦ المعقودة في ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨، في مشروع النظام الداخلي الوحيد الذي ينطبق على كل اللجان الرئيسية للمجلس، وهو المشروع الذي أعدته أمانة الأونكتاد (TD/B/706). وفيما يختص بمرات الانعقاد المقترحة للدورات العادية للجان الرئيسية والواردة بالمادة ١ من النظام الداخلي الوحيد، ذكر الرئيس بمقرر المجلس رقم ١٤٣ (د - ١٦) بشأن تحسين أساليب العمل لجهاز الأونكتاد وترشيد هيكله، وهو المقرر الذي وضع المجلس بناء عليه نظاما للمشاورات بين الأمين العام للأونكتاد وبين ممثلي المجموعات الاقليمية يتسنى بمقتضاه للأمين العام التماس آراء ممثلي المجموعات الاقليمية بغية تمكينه من تحديد أية تعديلات يلزم ادخالها على الجدول الزمني. وفضلا عن ذلك، نص المقرر ١٤٣ (د - ١٦)، من بين عدة أمور، على أنه ينبغي تفسير الأنظمة الداخلية للجان الرئيسية، فيما يختص بتواريخ دوراتها، على ضوء المقرر الذي ستسفر عنه المفاوضات المشار اليها أعلاه.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥٩٤ - وافق المجلس في الجلسة ذاتها على النظام الداخلي الوحيد الذي ينطبق على جميع اللجان الرئيسية للمجلس (٤٧).

نون - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
(البند ٧ (ط) من جدول الأعمال)

٥٩٥ - عرض ممثل الأمين العام للأونكتاد، في الجلسة ٥١٠ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨، المذكرتين المقدمتين من أمانة الأونكتاد (TD/B/L.506 و TD/B/L.519) اللتين تشتملان على مشروع جدول زمني للاجتماعات في الفترة المتبقية من عام ١٩٧٨ وفي عام ١٩٧٩، وعلى جدول اجتماعات مبدئي لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨١. وذكر أنه يتعين ادخال بعض التعديلات الأخرى على الجدول الزمني للاجتماعات نتيجة للمقرر الذي اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار بالعودة الى الانعقاد في جنيف في آذار / مارس ١٩٧٩، ونتيجة لمقررات اتخذها المجلس.

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٥٩٦ - أقر المجلس، في جلسته ٥١٠، المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨، بعد أن أحاط علما بالآثار المالية (انظر المرفق الثامن أدناه)، الجدول الزمني للاجتماعات في الفترة المتبقية

---

(٤٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ١٥ (A/32/15)، المجلد الثاني، الجزء الاول، المرفق الاول، مقررات أخرى.

(٤٧) سيصدر فيما بعد في شكل مطبوع بوصفه الوثيقة TD/B/740

Digitized by UNOG Library

من عام ١٩٧٨ وفي عام ١٩٧٩ وجدول اجتماعات مبدئي لعامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ . (انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ١٨١ (د - ١٨) .

سين - الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس
(البند ٧(ى) من جدول الأعمال)

٥٩٧ - عمدت أمانة الأونكتاد ، فيما يتصل بالمناقشات حول مختلف بنود جدول الأعمال وفي ضوء المقترحات الواردة في بعض مشاريع القرارات والمقررات ، الى تقديم بيانات ، بمقتضى المادة ٣١ من النظام الداخلي ، عن الآثار المالية التي تترتب على الاجراءات المقترحة (٤٨) .

عين - ترشيد هيكل الأجهزة الدائمة للأونكتاد
(البندان ٥ (د) و ٧ (ح) من جدول الأعمال)

٥٩٨ - توفر أمام المجلس، عند النظر في هذا البند ، تقرير الأمين العام للأونكتاد المعنون " اصلاح الأجهزة الدائمة للأونكتاد : تنفيذ قرار المؤتمر ٩٠ (د - ٤)" (TD/B/622 و Corr.1) والذى عرض على المجلس في دورته السادسة عشرة .

٥٩٩ - وكان أمام المجلس أيضا وثيقة تتعلق باستعراض اختصاصات لجنة النقل البحرى ، وتحتوى على المقترحات المعدلة المقدمة من أمين عام الأونكتاد (TD/B/L.497/Add.1) حول هذه المسألة .

' ١ ' ترشيد هيكل الاجهزة الدائمة للأونكتاد

٦٠٠ - قال الناطق باسم مجموعة السبعة والسبعين أن مجموعته ترى أنه ينبغي اعادة تشكيل هياكل الأجهزة الدائمة للأونكتاد وفقا لقرار المؤتمر ٩٠ (د - ٤) وقرار المجلس ١٤٣ (د - ١٦) وكذلك قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ليصبح التنظيم أكثر حيوية وأكثر استجابة لاحتياجات البلدان النامية من أجل النهوض بنظام للعلاقات الاقتصادية يكون أكثر انصافا . وفي ضوء هذا ، ترى مجموعة السبعة والسبعين أنه ينبغي انشاء لجنة للمجلس مخصصة لمسألة ترشيد هيكل الأجهزة الدائمة للأونكتاد ، تقدم تقريرا في هذا الشأن الى الدورة الخامسة للأونكتاد عن طريق المجلس في دورته الاستثنائية العاشرة . وتكون مهمة اللجنة المخصصة هي تحديد وتوضيح علاقات الأونكتاد بالجمعية العامة بوصفه أداتها التفاوضية وتشذيب الهيئات الفرعية للمجلس .

٦٠١ - وقال ممثل أحد البلدان النامية انه من الضرورى تحويل الأجهزة الدائمة للأونكتاد الى أداة مرنة وعملية وحديثة للمساعدة في المناقشات الدائرة حاليا حول القضايا المتعلقة باقامة نظام اقتصادى دولي جديد . وقال ان المقترحات المقدمة من الأمين العام للأونكتاد في هذا الصدد ينبغي أن تبحث باسهاب أثناء الدورة الخامسة للأونكتاد ، الذى يتعين عليه اعتماد تدابير ترمى الى تدعيم أجهزة الأونكتاد وجعلها أكثر فعالية ومتمشية مع الأجهزة الجديدة داخل منظومة الأمم المتحدة .

---

(٤٨) ترد بيانات الآثار المالية في المرفق الثامن أدناه .

Digitized by UNOG Library

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٦٠٢ - قرر المجلس في جلسته ٥٠٦ المعقودة في ٨ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨ ، انه ، نظرا لطبيعة القضية ونطاقها ، سيؤجل النظر المتعمق في قضية ترشيد هيكل الأجهزة الدائمة للأونكتاد الى الدورة الخامسة للمؤتمر ، على أن يكون من المفهوم أن هذا المقرر لا يمس بأية مشاورات أخرى قد تدور حول هذه المسألة في غضون ذلك .

٦٠٣ - قدم الناطق باسم مجموعة السبعة والسبعين، في الجلسة ٥٠٨ المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ ، مشروع قرار (TD/B/L.512) بشأن انشاء لجنة للمجلس مخصصة لمسألة آعادة تشكيل الأجهزة الدائمة للأونكتاد ، يرأسها رئيس المجلس، وأوصى المجموعات الاقليمية الأخرى أن تقره .

٦٠٤ - قرر المجلس، في جلسته ٥١٠ بتاريخ ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨، أن يرجئ النظر في مشروع القرار TD/B/L.512 الى دورته الاستثنائية العاشرة (٤٩) .

"٣" استعراض اختصاصات لجنة النقل البحري

٦٠٥ - في الجلسة ٥٠٨ ، المعقودة في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، استرعى الرئيس الانتباه الى المقترحات المعدلة التي قدمها الأمين العام للأونكتاد بشأن هذه المسألة والمتضمنة في الوثيقة TD/B/L.497/Add.1 ، والتي راعى فيها نتائج مشاوراته مع المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ومنظمة الطيران المدني الدولي واللجان الاقليمية .

٦٠٦ - وأشار المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٩٨ (د - ٦٣) الذي عهد الى الأونكتاد بالمسؤولية الأولى عن الأعمال المتعلقة بالنقل المتعدد الوسائط والنقل بالحاويات . كما أشار الى مقرر لجنة النقل البحري ٣٤ (د - ٨) الذي يرجو من المجلس استعراض اختصاصات اللجنة على ضوء ذلك القرار . وقال انه ، بناء على ذلك ، ينبغي أن يتخذ المجلس اجراء بشأن هذه المسألة في دورته الراهنة .

٦٠٧ - وأشار الى مقرري المجلس ١٦٢ (د - ١٧) و ١٦٣ (د - ١٧)، فذكر أن المقترحات المتضمنة في الوثيقة TD/B/L.497/Add.1 ، جاءت نتيجة لمشاورات مثمرة وشاملة بين الأونكتاد وبين اللجان الاقليمية والوكالات المتخصصة المعنية ، وعلى ذلك فليس هناك ما يدعو الى ارجاء اتخاذ المجلس لقرار بشأن هذه المسألة .

٦٠٨ - وأضاف أن مجموعة السبعة والسبعين قد أبدت خلال المشاورات غير الرسمية مع بقية المجموعات الاقليمية في الدورة الراهنة مرونة في تقبل الاقتراحات البناءة ، ووافقت المجموعة دال على ادخال بعض تحسينات في الصياغة على الاضافة المقترحة لاختصاصات اللجنة . وقد انعكست هذه التحسينات في مشروع المقرر الوارد في الوثيقة TD/B/L.515 الذي قدمته مجموعة السبعة والسبعين للمجلس . وأعرب عن الأمل في أن يلقى مشروع المقرر قبولا لدى المجموعة باء والمجلس برمته .

---

(٤٩) يرد نص مشروع القرار في الفرع ألف من المرفق الرابع أدناه . وللاطلاع على بيان الآثار المالية (TD/B/L.512/Add.1) المعمم في هذا الصدد ، انظر المرفق الرابع أدناه .

Digitized by UNOG Library

٦٠٩ - وقال المتحدث باسم المجموعة باء ان مجموعته أحاطت علما بالمقترحات الجديدة التي قدمتها الأمانة بتعديل اختصاصات لجنة النقل البحرى وبالمشاورات التي عقدت مع الوكالات المتخصصة المعنية ومع اللجان الاقليمية ، ولكنه ذكر أن النتائج الخطية لهذه المشاورات لم تتح بعد للحكومات ، وأعرب عن تقديره للجهود التي بذلتها المجموعات الاقليمية الأخرى لتحسين المشروع الذى أعدته الأمانة .

٦١٠ - وقال ان المجموعة باء تنظر باحترام كامل لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠٩٨ (د - ٦٣) وأنها توافق على أن لجنة النقل البحرى هي التي يجب أن تقوم في اطار الأونكتاد بالأعمال المتعلقة بالنقل المتعدد الوسائط والنقل بالحاويات ، كما أعرب عن موافقة مجموعته على أن تتناول لجنة النقل البحرى داخل الأونكتاد هذه المسألة كلما كانت هناك وصلة بحرية ، الا أنه أعرب عن شعور مجموعته بضرورة توضيح العلاقة بين التوسيع المقترح لمسؤوليات لجنة النقل البحرى وبين الأعمال التي تقوم بها الهيئات الأخرى في الأمم المتحدة التي تتناول موضوع النقل المتعدد الوسائط . وأعرب عن رأيه بأن من الضرورى أن تنظر لجنة النقل البحرى في الاضافات المقترحة لاختصاصاتها قبل أن يتخذ المجلس قرارا نهائيا بشأن مسألة على درجة من الأهمية مثل مسألة استعراض اختصاصاتها . وأعرب عن اعتقاد مجموعته بأنه لا توجد أسباب ملحة تدعو الى تخطي لجنة رئيسية من لجان المجلس . ولم يستطع الخبراء من مجموعته النظر في المقترحات نظرا لأن الوثيقة TD/B/L.497/Add.1 ظهرت في وقت متأخر لم يتح لهم ابداء ملاحظاتهم عليها . وقال ان هذا لن يؤخر أعمال الأونكتاد بشأن النقل المتعدد الوسائط ، اذ يمكن عقد الاجتماعات المقررة بشأن هذا الموضوع والموضوعات المرتبطة به .

٦١١ - وذكر المتحدث باسم المجموعة دال أن مجموعته كانت دائما تحبذ الدراسة والنظر الدقيقين والمتعمقين في مثل مسائل اقامة هيئات في الأونكتاد أو اعادة النظر في اختصاصاتها ، بما في ذلك لجنة النقل البحرى . وقال ان الأجهزة المختصة في حكومات المجموعة دال لم تتمكن من النظر الدقيق في المقترحات المنقحة المقدمة من أمانة الأونكتاد بشأن تعديلات اختصاصات لجنة النقل البحرى قبل الدورة الحالية للمجلس ، ولكن مجموعته قامت مع ذلك بدراسة هذه المقترحات بتمعن أثناء الدورة وعقدت مشاورات غير رسمية مع سائر المجموعات الاقليمية تم فيها تبادل وجهات النظر على نحو مثمر بين المجموعة دال ومجموعة السبعة والسبعين مما أدى الى صياغة تعديلات على مقترحات أمانة الأونكتاد على أساس مقترحات بناءة قدمتها المجموعة دال . وأضاف أن المجموعة دال ترى أن لدى المجلس أسسا كافية لاعادة النظر في دورته الحالية في اختصاصات لجنة النقل البحرى وبوسعه اتخاذ قرار مناسب حول هذا الموضوع على أساس الوثيقة TD/B/L.515 . وقد توصلت المجموعة دال الى هذه النتيجة على أساس أن أيا من الوظائف المحتمل اسنادها الى لجنة النقل البحرى مما يتعلق بعمليات النقل الدولي المتعدد الوسائط والنقل بالحاويات لن تؤثر على أنشطة لجان الأمم المتحدة الاقليمية أو المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية أو منظمة الطيران المدني الدولي أو سائر المنظمات الدولية المختصة . وذكر أيضا أن أنشطة لجنة النقل البحرى يجب أن تقتصر على المجالات التي ترتبط فيها عمليات النقل الدولي المتعدد الوسائط والنقل بالحاويات بعمليات النقل البحرى بشكل تتداخل معه وسائط النقل غير البحرى مع النقل البحرى وترتبط به .

٦١٢ - ولاحظ ممثل أحد البلدان النامية أن الاقتراحات المعدلة في الوثيقة TD/B/L.515 تتفق

Digitized by UNOG Library

مع مضمون قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠٩٨ (د ــ ٦٣) • وقال ان مسألة استعراض اختصاصات لجنة النقل البحرى تعود الى عام ١٩٧٦ ، وأنه جرت مشاورات مستفيضة منذ ذلك الحين مع اللجان الاقليمية والمنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ومنظمة الطيران المدني الدولي وسائر الهيئات المختصة ، ولذا يصعب عليه فهم حجة المجموعة باء التي تقول أن الوثيقة TD/B/L.497/Add.1 صدرت متأخرة ، مع أنها وزعت منذ أربعين يوما • ولاحظ أن لجنة النقل البحرى ذاتها قد رجت من المجلس في المقرر ٣٤ (د ــ ٧) أن يبت في اختصاصاتها • وقال ان لجنة النقل البحرى تتلقى اختصاصاتها من المجلس وليس لها أن تقرر بنفسها ولا يتها فيما يختص بعملها في موضوع النقل المتعدد الوسائط والنقل بالحاويات ، ولذا ينبغي أن يتخذ المجلس قرارا بالموافقة على الاختصاصات المعدلة للجنة •

٦١٣ ــ وأعرب ممثلو عدد من البلدان النامية عن قلقهم ازاء التقدم البطيء في مجال النقل البحرى في البلدان النامية ، ولاحظ أحد الممثلين أن مسألة النقل البحرى لم تكن مدرجة على جدول أعمال الدورة الرابعة للأونكتاد ، وان اتفاقية مدونة قواعد السلوك لاتحادات النقل البحرى لم يتم التصديق عليها خاصة من قبل الدول الصناعية . وقال ان التطورات في مجال النقل البحرى تشتمل على النقل المتعدد الوسائط والنقل بالحاويات ، وان هذه المسائل يجب أن تدخل في اختصاصات لجنة النقل البحرى .

٦١٤ ــ وأوضح هؤلاء الممثلون أيضا ان المجلس الاقتصادى والاجتماعي قد أسند الى الأونكتاد فعلا مسؤولية العمل فيما يتعلق بالنقل المتعدد الوسائط والنقل بالحاويات ، ولاحظوا أنه جرت مشاورات مستفيضة مع اللجان الإقليمية والمنظمات المختصة ، وذكروا أنهم لا يرون مبررا لمزيد من التعطيل وحثوا المجلس على اعتماد الصلاحيات المعدلة للجنة النقل البحرى في هذه الدورة •

٦١٥ ــ وفي الجلسة ٥٠٩ المعقودة في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ قال المتحدث باسم مجموعة السبعة والسبعين أنه ، منذ تقديم مشروع المقرر (TD/B/L.515) بشأن الموضوع ، بذلت مجموعته كل الجهود الممكنة لتجديد مشاوراتها مع المجموعات الأخرى بصدده • ومجموعة السبعة والسبعين متفقة تماما مع المجموعة دال على المشروع ، ولكن المجموعة باء لم تغير موقفها الأصلي • والآن ، وقد انتهت المشاورات ، لا تجد مجموعة السبعة والسبعين بديلا غير طلب اجراء تصويت حتى يمكن البت في هذه المسألة ، وتنفيذ قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠٩٨ (د ــ ٦٣) •

٦١٦ ــ وذكر المتحدث باسم المجموعة باء ان مجموعته قد أخذت علما بمشروع المقرر الوارد في الوثيقة (TD/B/L.515) الذى بحث المجلس بمقتضاه التعديل المقترح لاختصاصات لجنة النقل البحرى • وفي سبيل الاستعداد لمناقشة هذا البند ، ترى المجموعة باء اجراء جولة ثانية من المناقشات في لجنة النقل البحرى • وهي تشعر بأن هذه الدراسة ستكون مناسبة ، وتعتقد أنها ستكون مقبولة للدورة الحالية للمجلس • وتبعا لذلك ، ليست المجموعة باء في وضع يسمح لها بالموافقة على الاختصاصات الواردة في المشروع •

٦١٧ ــ وقال ان المجموعة باء تؤيد تماما قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠٩٨ (د ــ ٦٣) ، وتقدر حق التقدير جهد الأمانة في اعداد مشروع الاختصاصات • غير أنها تأسف لأن الأمانة عقدت

Digitized by UNOG Library

مشاوراتها مع المنظمات الأخرى في وقت متأخر جدا • فقد وصلت الوثيقة TD/B/497/Add.1 في الواقع الى عواصم عديدة بعد أن غادرتها الوفود الى المجلس بالفعل • والمجموعة باء غير مقتنعة ، بناء على المعلومات التي وصلتها ، بأن الاضافة المقترحة لاختصاصات لجنة النقل البحرى ، والواردة في مشروع المقرر ، تعتبر مقبولة من جميع جوانبها لدى منظمات وهيئات الأمم المتحدة المختصة الأخرى • كما أن المجموعة باء لا تعتقد بأن هناك دواعي ملحة لتخطي احدى اللجان الرئيسية في المجلس بشأن موضوع هام كموضوع استعراض اختصاصات هذه اللجنة • ولا بد أن يكون بالامكان عقد لجنة النقل البحرى قبل انعقاد دورة المجلس القادمة ، حتى لا يكون هناك تأخير ذو شأن •

٦١٨ — وأضاف ان المجموعة باء ، رغم موقفها هذا ، قد صاغت مشروع مقرر توفيقي أثناء المشاورات غير الرسمية ، قدمت فيه عدة تنازلات هامة • ومن شأن هذا المشروع أن يقر تفويضا عاما للجنة النقل البحرى بأن تعالج مسائل النقل المتعدد الوسائط والنقل بالحاويات حيثما يكون هناك خط بحرى ، مع ترك الاختصاصات التفصيلية فقط لاستعراضها من قبل اللجنة ، حتى يتم تأكيد الأهمية التي يعلقها الأونكتاد في أعماله على هذا المجال ، وحتى يسمح بالاقرار النهائي للاختصاصات من قبل المجلس في دورته التاسعة عشرة • وأخيرا ، يطلب المشروع من الأمانة اعداد برنامج عمل مقترح ، لكي يكون من الواضح أن المجموعة باء لا تعتزم مطلقا اعاقة تقدم جهود الأونكتاد • وتأسف المجموعة باء أيضا بشدة لأن المجموعات الأخرى تعتبر من المناسب تقرير مسألة مراجعة اختصاصات لجنة رئيسية من لجان المجلس عن طريق التصويت ، وهو اجراء غير عادى بالنسبة لتفويض لجنة هامة من لجان الأونكتاد ، ويمكن أن يكون ضارا بعملها في المستقبل • وتحتفظ المجموعة باء أيضا بحقها في العودة الى هذا الموضوع في لجنة النقل البحرى •

الاجراء الذى اتخذه المجلس

٦١٩ — اعتمد المجلس في جلسته ٥٠٩ المعقودة في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ مشروع المقرر (TD/B/L.515) بأغلبية ٥٨ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ١٩ عن التصويت • (للاطلاع على نص هذا المقرر ، انظر المرفق الأول أدناه ، المقرر ١٦٩ (د — ١٨))•

فاء — المشاكل المتصلة بالوثائق وأثرها على برنامج عمل الأونكتاد (البند ٧ (ز) من جدول الأعمال)

٦٢٠ — في الجلسة ٥٠٨ المعقودة في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ أدلى ممثل الأمين العام ببيان تحت هذا البند أورد فيه الخطوط الرئيسية للتطورات منذ الجزء الأول من الدورة السابعة عشرة للمجلس • وقد أشار في هذا الصدد الى المجالات الثلاثة للمسؤولية التي حددها رئيس المجلس في تقريره الى المجلس في تلك الدورة ، أى مسؤوليات أعضاء المجلس ، ومسؤوليات أمانة الأونكتاد ، ومسؤوليات مكتب الأمم المتحدة في جنيف • وقد اقترح الرئيس بصدد المجال الأول أن ينظم أعضاء المجلس مقرراتهم بشأن جدول الاجتماعات بما يتفق مع الوقت اللازم لاعداد الوثائق ، وأن لا يطلبوا بصفة عامة المزيد من الدراسات أو الوثائق الا حينما تكون هناك حاجة جلية اليها • ويتولى أعضاء المجلس أنفسهم ، لا الأمانة ، اصدار الحكم بشأن مصير تلك المقترحات •

Digitized by UNOG Library

٦٢١ — ولقد حرصت أمانة الأونكتاد على تنفيذ تعليمات الرئيس بكل دقة : حيث نظمت بعض الاجراءات الداخلية، وبدأت في اصدار قائمة يومية للوثائق لتلبية الاهتمام بتسجيل تاريخ صدور الوثائق بكل اللغات • وبينما تستطيع الأمانة القول بأنها حققت شيئا من النجاح في تحسين توقعاتها من حيث الحجم ، الا انها كانت عاجزة تماما عن التنبؤ بعبء العمل من حيث توقيته ، نظرا للطلبات التي يقتضيها التغير الكبير والمستمر في الجدول الزمني للاجتماعات • ويمكن أن تقدم سببين رئيسيين لهذه الحالة : أولا ، حقيقة أن موارد الأمانة من الموظفين لم تتم الا بشكل ضئيل خلال السنوات الأخيرة (من ٢٠٩ وظائف فنية عام ١٩٧٦ الى ٢٣٢ عام ١٩٧٨)، بما في ذلك الوظائف الفنية المؤقتة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية • وبينما زاد عدد اجتماعات أجهزة الأونكتاد زيادة كبيرة (من ٣٦ عام ١٩٧٤، و ٢٩ عام ١٩٧٥ الى ٦٢ عام ١٩٧٧ ، وما يقدر بـ ٧٤ عام ١٩٧٨) • وكان لا بد لزيادة عدد الاجتماعات ، من أن تؤدى لا الى زيادة عدد الوثائق فحسب ، بل أن تشغل كذلك وقت الموظفين الفنيين الذين يخدمون الاجتماعات والذين كان من الممكن لولا ذلك أن ينشغلوا بكتابة الوثائق • ثانيا ، ومرة أخرى بسبب جدول الاجتماعات الزمني المزدحم أساسا ، كان العديد من الوثائق يعتمد بشكل ما على الاحداث الأخيرة ومن ثم كان من غير المستطاع أن تعد في وقت مبكر • وتبلغ نسبة ما وقع من وثائق المجلس تحت هذه الفئة في هذه الدورة أربعين في المائة • وفي الواقع فان ٧٥ في المائة من وثائق المجلس قدمت للتجهيز بعد انقضاء المهلة التي تقضي بها قاعدة الأسابيع الستة • وكان التأخير في ٣٥ في المائة من الوثائق يعزى الى أن الأمانة كان عليها أن تخدم ما جملته ١٦ اجتماعا مختلفا خلال فترة الأسابيع العشرة التي انتهت قبل افتتاح المجلس باسبوعين • وخلال تلك الفترة ، كما في أى وقت آخر ، كان علينا أن نطبق القاعدة الأساسية للأسبقية في اعداد الوثائق وتجهيزها : وثائق الاجتماع القريب تتقدم في الأسبقية على وثائق الاجتماع المتأخر ، ووثائق جلسات الدورة تكون لها الأسبقية على وثائق ما قبل الدورة •

٦٢٢ — وانتقل الى المجال الثالث للمسؤولية ، المتعلق بمكتب الأمم المتحدة بجنيف ، فأشار بارتياح الى أنه ، نتيجة لنظام النوبة المزدوجة في قسم الاستنساخ ، وهو اجراء اقترحه رئيس المجلس في تقريره ، تحسن الوضع فيما يتعلق باستنساخ الوثائق تحسنا واضحا • ومع ذلك، تمخض هذا الاجراء عن الكشف عن اختناقات في مرحلة عليا من سلسلة عمليات التجهيز المتتالية ، وقد طلب من أمانة الأونكتاد أن تطبع على الآلة الكاتبة مباشرة بعضا من وثائقها من أجل تخفيف الحمل الواقع على وحدة الآلة الطابعة الانكليزية • ومن المأمول ، في هذا المجال كذلك ، أن لا تفتقد التدابير العلاجية بعد الآن •

٦٢٣ — الا أن المشكلة ليست من تلك التي يمكن حلها بمجرد اجراء تعديلات في انسياب سلسلة العمليات التجهيزية • ولعل وثائق الدورة الخامسة للأونكتاد تعطينا صورة للمأزق الذى تجد الامانة فيه نفسها • فجدول أعمال المؤتمر لا يتم الاتفاق عليه قبل نهاية الدورة الحالية للمجلس • فاذا افترضنا أن الوثائق الخاصة بالسياسة على الأقل ينبغي أن تصل الى الحكومات قبل الاجتماعات الاقليمية التحضيرية المقرر عقدها ، فان ذلك لا يترك بالكاد سوى شهرين ونصف الشهر لتخطيط هذه الوثائق واعداد مسوداتها ، ثم وضعها في الصيغة النهائية • وخلال تلك الشهور المذكورة، يتوقع أن تقوم الأمانة بخدمة ما جملته ٢٣ اجتماعا ، تتضمن ثلاث دورات للجان الرئيسية، وأربعة مؤتمرات تفاوضية ، واحد عشر اجتماع تشاور أو اجتماعا تحضيريا بشأن السلع الأساسية المنفردة •

Digitized by UNOG Library

ومرة أخرى يلعب عامل النظام الآلي للاسبقية دوره ، أى تأخذ وثائق جلسات الدورة الأسبقية على ما عداها ، وتأخذ الوثائق الخاصة بالاجتماعات الأقرب أسبقية على وثائق الاجتماعات الأبعد موعدا ، مما يزيد الأمور تعقيدا .

٦٢٤ - وفي هذه الظروف ، وعلى الرغم من أن الأمانة يمكن أن يعول عليها بالطبع في مواصلة بذل أفضل جهودها في هذا الصدد ، فانه من غير المحتمل الى حد بعيد أن يحدث أى تحسن كبير خلال الأشهر المقبلة فيما يتعلق باعداد وثائق الأونكتاد وتوزيعها .

٦٢٥ - وعبر المتحدث باسم المجموعة باء وممثلو عدد من بلدان المجموعة باء عن تقديرهم للصراحة التي وصفت بها الحالة المتعلقة بالوثائق . ورحبوا ، بصفة خاصة ، بصدور القائمة اليومية لوثائق الأونكتاد . ومع اعترافهم بالصعوبات التي تواجهها الأمانة في اتاحة الوثائق للتداول في الوقت المناسب ، فانهم أبدوا اهتمامهم بأن لا تدخر الأمانة وسعا لضمان أن تصدر وثائق الدورة الخامسة للأونكتاد في الوقت المناسب وبكل اللغات . وكان الأمل الذى يساور الجميع هو أن تكون الدورة الخامسة للأونكتاد مؤتمرا ناجحا ، الا ان الاعداد الكافي والتوزيع المبكر للوثائق المناسبة من الأمور الجوهرية اذا أريد لهذا النجاح أن يتحقق .

٦٢٦ - وقد لاحظ أحد هؤلاء الممثلين أن مسألة الحل الطويل الأجل للمشاكل المتصلة بوثائق الأونكتاد ، وخاصة من وجهة نظر الاستخدام العادل للغات يجب أن تبحث بجدية في الدورة الخامسة للأونكتاد ، ليس فقط من ناحية آثارها على الميزانية والمضمون ، بل من حيث مسؤوليات أعضاء المجلس ، ومع المساندة القوية لأمين عام الأونكتاد ، فيما يتعلق بالجدول الزمني للاجتماعات . فالتقدم الحقيقي لا يتم عن طريق زيادة عدد الاجتماعات ، ولكن بتطوير ايقاع مناسب للاجتماعات ، بما يتيح الوقت لامعان النظر في الموضوعات ، يستطيع الأونكتاد أن يمضي قدما وأن يعمل بفاعلية .

٦٢٧ - وذكر ممثل آخر من هؤلاء الممثلين ، بعد أن هنأ الأمانة على اصدارها القائمة اليومية للوثائق ، أن كون أعضاء المجلس دولا ذات سيادة لا ينبغي أن يمنع الأمانة من التحذير والتنبيه كلما أصبح الموقف حرجا ، ومن المطالبة بوقف تعدد الاجتماعات .

٦٢٨ - وكذلك عبر ممثلو البلدان النامية المشتركون في المناقشة عن تقديرهم للعرض الصريح الذى قدمته الأمانة عن الوضع الحالي . وقالوا ان المشكلات التي يسببها التوزيع المتأخر للوثائق تثير قلق جميع المجموعات الاقليمية . ومع أنهم استحثوا الأمانة العامة أن تبذل كل ما في وسعها ، الا انهم يرون لزاما على الحكومات أن تتخذ الاجراءات المناسبة لضمان اضطلاع الأونكتاد بمهمته على الوجه الصحيح .

٦٢٩ - وقال أحد هؤلاء الممثلين انه يعترف بالمشكلات التي تواجه الأمانة فيما يتعلق بالوثائق وتكاثر اجتماعات الأونكتاد التي يصعب على الأمانة أن تقوم بخدمتها ، وخاصة فيما يتعلق باللغات المختلفة المستخدمة في الأونكتاد ، وهو يستحث الأمانة على تلبية ما يطلب منها ولكنه يرى أن الأمانة قد استرعت انتباه الدول الأعضاء الى المشكلة فأصبح لزاما على الدول الأعضاء في الأونكتاد ، لا على الأمانة ، أن تحاول حلها ، حيث أن تكاثر الاجتماعات يتم بمقتضى قرارات الدول الأعضاء ذاتها . وفي هذا الصدد ، تستطيع اللجنة المقترحة المخصصة لموضوع اعادة تشكيل هيكل الجهاز الدائم للأونكتاد ، والتي سوف يرأسها رئيس المجلس ، أن تنظر عند انشائها في هذه المسألة آخذة في الاعتبار التقرير الذى قدم توا باسم الأمين العام للأونكتاد .

Digitized by UNOG Library

٦٣٠ - وعلق واحد آخر من هؤلاء الممثلين بأن من الواضح أن موارد الأمانة من الموظفين لم تنم بمعدل يتمشى مع النمو في نشاطات الأونكتاد ، وأن هذا الأمر ينبغي أن يوضع تحت نظر الجمعية العامة من خلال اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية واللجنة الخامسة • كما أبدى اهتماما خاصا فيما يتعلق بالتوزيع المبكر لوثائق الدورة الخامسة للأونكتاد. وتساءل كذلك عما اذا كان لاجتماعات الهيئات التي يقع مقرها خارج جنيف والتي تعقد في جنيف أثر عكسي على انتاج وثائق الأونكتاد •

٦٣١ - وقال ممثل أحد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ان المشكلات المطروحة للمناقشة يمكن أن تعزى الى عاملين • أولهما تعدد الاجتماعات ، وثانيهما ضخامة حجم الوثائق • وفيما يتعلق بالعامل الأول فان أعضاء المجلس هم أنفسهم الذين يضعون الجدول الزمني ، وعلى الأمانة أن تحذرهم حين يقترب الجدول الزمني من حدود غير معقولة • وفيما يتعلق بالعامل الثاني ، فلربما أمكن التخفيف من وطأته عن طريق تحسين الناتج وضمان عدم التكرار الذى لا مبرر له في الوثائق • وقال انه لا يظن أن زيادة الموظفين سوف تحل المشكلة • فحتى مع الوضع الراهن لا تستطيع الوفود " هضم " جميع الوثائق التي يجرى تقديمها • وفيما يتعلق بتوافر الوثائق باللغة الروسية ، قال انه يحس بضرورة اتخاذ اجراءات سريعة لتصحيح الوضع الحالي غير المرضي •

٦٣٢ - وقال ممثلا اثنين من البلدان النامية انه في حالة بذل أى جهود لتحسين وضع الوثائق فانه ينبغي وضع اللغة العربية ، كلغة عمل في الأونكتاد ، على قدم المساواة مع غيرها من لغات العمل •

٦٣٣ - وأبدى ممثل أحد البلدان النامية أسفه ازاء عدم توافر الوثائق باللغة الفرنسية في كثير من المشاورات غير الرسمية التي تجرى خلال اجتماعات الأونكتاد والتي كانت بمثابة المحافل التي تتم فيها حقيقة عملية المفاوضة على القرارات •

الاجراء الذي اتخذه المجلس

٦٣٤ - في الجلسة ٥٠٨ المعقودة في ١٣ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، أحاط المجلس علما ببيان ممثل الأمين العام للأونكتاد ، وبالبيانات التي أدلى بها أعضاء المجلس في هذا الصدد •

٦٣٥ - وفي الجلسة ٥١٠ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، قدّم ممثل الفلبين مشروع اقتراح (TD/B/L.520) بشأن المشاكل المتصلة بالوثائق وأثرها على برنامج عمل الأونكتاد •

٦٣٦ - واقترح المتحدث باسم المجموعة باء أن يتم النظر في مشروع الاقتراح المعروض في الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس ، نظرا لأن هذا المشروع لم يعرض على المجلس الا منذ وقت قصير •

٦٣٧ - وفي الجلسة ذاتها قرر المجلس تأجيل النظر في مشروع الاقتراح الوارد في TD/B/L.520 الى الدورة الاستثنائية العاشرة (٥٠) .

---

(٥٠) يرد نص مشروع الاقتراح المذكور في المرفق الرابع أدناه ، الفرع ألف •

Digitized by UNOG Library

صاد - اعتماد تقرير المجلس المقدم الى الجمعية العامة
(البند ٩ من جدول الأعمال)

٦٣٨- في الجلسة ٥١٠ المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، اعتمد المجلس مشروع التقرير عن دورته الثامنة عشرة (TD/B/L.511 و Add.1-8) بعد ادخال عدد من التعديلات عليه ، وأذن للمقرر باستكمال التقرير حسب الاقتضاء وبادخال تغييرات ضرورية في الصياغة . وبهذا ، يكون المجلس قد اعتمد تقريره السنوى للجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ، ويتألف هذا التقرير من التقارير الخاصة بالجزأين الثاني والثالث (الوزارى) من دورته الاستثنائية التاسعة (المعقودين من ٢٣ الى ٢٧ كانون الثاني / يناير ، ومن ٦ الى ١١ آذار / مارس ١٩٧٨ على التوالي) ومن التقرير عن الجزء الثاني من دورته السابعة عشرة (المعقود في ٤ نيسان / ابريل ١٩٧٨) ، ومن التقرير عن دورته الثامنة عشرة (المعقودة من ٢٩ آب / أغسطس الى ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨) .

قاف - اختتام الدورة

٦٣٩- في الجلسة ٥١٠ ، المعقودة في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، أعلن الرئيس اختتام الدورة الثامنة عشرة لمجلس التجارة والتنمية .

Digitized by UNOG Library

المرفق الأول

القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة عشرة

القـــرارات

الصفحة

١٧١ (د ــ ١٨) التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية ١٥٨
(البند ٦ (ج) من جدول الاعمال)
القرار المؤرخ في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨

١٧٣ (د ــ ١٨) البرنامج المتكامل للسلع الاساسية (البند ٥ (أ) من جدول الاعمال) ١٥٩
القرار المؤرخ في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨

١٧٦ (د ــ ١٨) استغلال قاع البحار الواقع خارج حدود الولاية الوطنية ١٦١
(البند ٥ (أ) من جدول الاعمال)
القرار المؤرخ في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨

١٧٨ (د ــ ١٨) الممارسات التجارية التقييدية (البند ٥ (ب) من جدول الاعمال) ١٦٢
القرار المؤرخ في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨

١٨٠ (د ــ ١٨) الاعمال التحضيرية بشأن النحاس (البند ٥ (أ) من جدول الاعمال) ١٦٣
القرار المؤرخ في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨

المقـــررات

١٦٨ (د ــ ١٨) انشاء فرقة العمل التابعة لمجلس التجارة والتنمية والمعنية
بالميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الاجل للأونكتاد ١٦٤
(البند ١ (د) من جدول الاعمال)
اتخذ في ٢٩ آب/اغسطس ١٩٧٨

١٦٩ (د ــ ١٨) اضافة الى اختصاصات لجنة النقل البحرى ١٦٥
(البند ٥ (د) من جدول الاعمال)
اتخذ في ١٥ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨

١٧٠ (د ــ ١٨) الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح ١٦٧
(البند ٦ (د) من جدول الاعمال)
اتخذ في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨

١٧٢ (د ــ ١٨) التعاون التجارى والصناعي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان
النامية (البند ٥ (ب) من جدول الاعمال) ١٦٧
اتخذ في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨

Digitized by UNOG Library

		الصفحة
١٧٤(د ــ ١٨)	التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان الناميـــة (البند ٥ (و) من جدول الاعمال) اتخذ في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨	١٦٨
١٧٥(د ــ ١٨)	التنغستن (البند ٥ من جدول الاعمال) اتخذ في ١٧ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨	١٦٩
١٧٧(د ــ ١٨)	تمديد الجدول الزمني للبرنامج المتكامل للسلع الاساسية (البند ٥ (أ) من جدول الاعمال) اتخذ في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨	١٦٩
١٧٩(د ــ ١٨)	نظام الافضليات المعمم : اجراءات التشاور (البند ٥ (ب) من جدول الاعمال) اتخذ في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨	١٦٩
١٨١(د ــ ١٨)	استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ٧ (ط) من جدول الاعمال) اتخذ في ١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨	١٧٠

المقررات الأخرى التي اتخذ ها المجلس في دورته الثامنة عشرة

(أ) الانظمة الداخلية للجان الرئيسية التابعة للمجلس
(ب) ترشيد هيكل الاجهزة الدائمة للأونكتاد
(ج) تسمية الهيئات الدولية الحكومية لأغراض المادة ٧٨ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية
(د) استعراض فعالية الترتيبات التي اتخذت بمقتضى مقرر المجلس ٤٣ (د ــ ٧) لاشـــتراك المنظمات غير الحكومية في أنشطة الأونكتاد
(هـ) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٩ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية
(و) جدول الاعمال المؤقت للدورة الخامسة للمؤتمر
(ز) تنظيم الدورة الخامسة للمؤتمـر
(ح) الفريق التحضيرى الدولي الحكومي المعني بوضع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعـــدد الوسـائط

Digitized by UNOG Library

القرارات والمقررات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة عشرة

القرارات

١٧١ (د - ١٨) - التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى القرارين ٦٢ (د - ٣) المؤرخ في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٢ و ٩٨ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦ اللذين اتخذهما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالاجماع بشأن التدابير الخاصة لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية ،

واذ يحيط علما بتقرير اجتماع مؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية بممثلي أقل البلدان نموا (١) ، وتقرير الفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا عن دورته الثانية (٢) ،

واذ يلاحظ بقلق عميق الوضع المزعزع لاقتصادات أقل البلدان نموا على النحو الموصوف في مذكرة من أمانة الاونكتاد (٣) ،

١ - يؤيد تماما القرار ٤ (د - ٢) الصادر عن الفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا كما هو وارد في تقرير الفريق عن دورته الثانية (٤) ، والذي يتضمن استنتاجات وتوصيات اجتماع مؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الأطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نموا (٥) ؛

---

(١) TD/B/681 .

(٢) TD/B/719 (وارد في : الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة الثامنة عشرة ، المرفقات ، البند ٦ (ج) من جدول الأعمال) .

(٣) مذكرة أعدتها أمانة الاونكتاد بعنوان " التدابير الخاصة المتخذة لصالح أقل البلدان نموا من بين البلدان النامية : قضايا للنظر من قبل الفريق الدولي الحكومي " (TD/B/AC.17/7) .

(٤) TD/B/719 ، المرفق الاول (انظر الحاشية ٢ أعلاه) .

(٥) الوثيقة TD/B/681 ، الجزء الثاني .

Digitized by UNOG Library

٢ - يطلب الى الأمين العام للأونكتاد أن يعقد ، بعد الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية اجتماعا خاصا آخر لمؤسسات المساعدة المالية والتقنية المتعددة الاطراف والثنائية مع ممثلي أقل البلدان نموا ، مع تخويله اختصاصات مماثلة لاختصاصات الاجتماع الاول ، وفقا لما دعت اليه الفقرة ٧ (ج) من القرار ٤ (د - ٢) الصادر عن الفريق الدولي الحكومي ، وفي الفقرة ٢٢ من استنتاجات وتوصيات الاجتماع المذكور أعلاه (٥) ؛

٣ - يقرر دعوة الفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا الى الانعقاد من جديد في غضون السنوات الثلاث القادمة ، وفقا لتوصية الفريق الواردة بالفقرة ٣٦ من قراره ٤ (د - ٢) ، مع تخويله الاختصاصات المنصوص عليها في قرار مجلس التجارة والتنمية ١١٩ (د-١٤) المؤرخ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٤ ؛

٤ - يطلب الى الأمين العام للأونكتاد أن يدعو الى الانعقاد في أواخر عام ١٩٧٩ فريقا من الخبراء الرفيعي المستوى يقوم هو بتعيينهم بعد اجراء مشاورات غير رسمية مع المجموعات الاقليمية للنظر في نتائج الدراسات التي دعي الى اجرائها في الفقرات ٣٠ الى ٣٢ من قرار الفريق الدولي الحكومي ٤ (د - ٢) ، ولوضع توصيات بشأن برنامج جديد من التدابير الخاصة التي تتخذ لصالح أقل البلدان نموا خلال الثمانينات ، وفقا لما دعي اليه في الفقرة ٣٣ من قرار الفريق الدولي الحكومي ٤ (د - ٢) .

الجلسة ٥١٠
١٧ ايلول/سبتمبر ١٩٧٨

١٧٣ (د - ١٨) - البرنامج المتكامل للسلع الاساسية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يسلم بالحاجة الملحة لضمان تنفيذ القرار ٩٣ (د - ٤) الذى اتخذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٦ من خلال نهج شامل ،

واذ يعيد الى الأذهان القرار ١ (د - ٣) ، والمقرر ٢ (د - ٥) والقرار ٣ (د - ٦) ، الصادرة عن اللجنة الدولية الحكومية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية (٦) ،

واذ يأخذ في الاعتبار بيان رئيس اللجنة الدولية الحكومية المخصصة (٧) عن الحالة الراهنة للمفاوضات في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ،

واذ يأخذ في الاعتبار أيضا التقرير الشامل المقدم من الأمين العام للأونكتاد عن التقدم المحرز في اطار قرار المؤتمر ٩٣ (د - ٤) (٨) ،

---

(٦) انظر على التوالي : TD/B/IPC/AC/11 ، المرفق الاول ، و TD/B/IPC/AC/18 ، المرفق الاول ، و TD/B/IPC/AC/21 ، المرفق الاول .

(٧) TD/B(XVIII)/SC.I/Misc.I .

(٨) TD/B/IPC/AC/20 و Add.1 و Add.2 .

Digitized by UNOG Library

واذ يأخذ في حسبانه بطء خطى التقدم في الاعمال التحضيرية بشأن مختلف السلع الأساسية المفردة ، وبالتالي ضرورة اعطاء دفعة ايجابية لتلك الأعمال التحضيرية والمفاوضات ،

واذ يؤكد من جديد الدور الذى يمكن أن يؤديه صندوق مشترك بوصفه أداة رئيسية في تحقيق الأهداف المتفق عليها للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، ويراعي في تقديره المقرر الذى اتخذ بدعوة مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن انشاء صندوق مشترك في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية للانعقاد من جديد في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٨ ،

واذ يؤكد الحاجة الى تحديد وتنفيذ جميع التدابير المناسبة في ضوء سمات ومشاكل كل سلعة على حدة والاحتياجات الخاصة للبلدان النامية ، وذلك في اطار اتفاقات وترتيبات سلعية دولية ،

واذ يلاحظ بقلق آثار استمرار التقلبات الواسعة والحالة المتردية للاسعار الدولية لعدد من السلع الأساسية التي يشملها قرار المؤتمر ٩٣ (د - ٤) ،

واذ يحيط علما بتوصية اللجنة الدولية الحكومية المخصصة ، الواردة في قرارها ٣ (د - ٤) والداعية الى أن يمدد ، حتى نهاية عام ١٩٧٩ ، الجدول الزمني المنصوص عليه في الفقرتين ٤ و ٥ من الجزء الرابع من قرار المؤتمر ٩٣ (د - ٤) ،

١ - يشدد على أنه ينبغي للجنة الدولية الحكومية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية أن تضطلع ، طبقا للتفويض الصادر اليها بموجب مقرر مجلس التجارة والتنمية ١٤٠ (د - ١٦) ، بدور ايجابي ونشط في رصد الأعمال التحضيرية والمفاوضات ، ومساعدة الحكومات في تقييمها ، ولا سيما في وضع توصيات بشأن أهم مسائل السياسات التي قد تثار ، من أجل تيسير تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية كما يتضمنه قرار المؤتمر ٩٣ (د - ٤) ؛

٢ - يطلب الى الأمين العام للأونكتاد أن يقدم ، في ضوء الفقرة ٤ من مقرر المجلس ١٤٠ (د - ١٦) ، تقريرا أكثر تفصيلا عن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية والمفاوضات ، ولا سيما عن المشاكل الرئيسية التي تواجهها ، بهدف تسهيل اعداد مشاريع مقترحات في ضوء الفقرة ٤ من الجزء الرابع من قرار المؤتمر ٩٣ (د - ٤) ، وبهدف مساعدة الحكومات في الحصول على صورة شاملة عن التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ؛

٣ - يحث كل الحكومات المشتركة على ضمان احراز تقدم أسرع في الاجتماعات التحضيرية والمفاوضات ، وعلى بذل جهود دائبة من أجل التعجيل ما أمكن بعقد مؤتمرات التفاوض وبانهائها في حدود الاطار الزمني الممدد ، وعلى بذل الجهود اللازمة لضمان احراز تقدم كبير في أكثر عدد ممكن من المفاوضات والاجتماعات التحضيرية .

الجلسة ٥١٠
١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨

Digitized by UNOG Library

١٧٦ (د - ١٨) - استغلال قاع البحار الواقع خارج حدود الولاية الوطنية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يحيط علما بالمذكرة المقدمة من أمانة الاونكتاد عن المفاوضات التي دارت في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار فيما يتعلق باستغلال موارد قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية للأغراض التجارية (٩) ،

واذ يأخذ في الاعتبار قرار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٥١ (د - ٣) المؤرخ في ١٩ ايار/مايو ١٩٧٢ الذى قرر المؤتمر بمقتضاه أن تظل مسألة النتائج والآثار الاقتصادية لاستغلال الموارد المعدنية بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية قيد النظر بصفة دائمة من قبل المؤتمر وهيئاته الفرعية ، ولا سيما مجلس التجارة والتنمية ،

واذ يشير الى قرار الجمعية العامة ٢٧٤٩ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٠ الذى أعلنت فيه الجمعية العامة أن قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها الواقعين خارج حدود الولاية الوطنية ، هما وموارد المنطقة ، تراث مشترك للانسانية ،

واذ يشير أيضا الى قرار الجمعية العامة ٢٥٧٤ دال (د - ٢٤) المؤرخ في ١٥ كانون الأول /د يسمبر ١٩٦٩ الذى أعلنت فيه الجمعية العامة أن على الدول والأشخاص ، الطبيعيين والمعنويين ، الى حين اقامة نظام دولي ، الامتناع عن ممارسة جميع أنشطة استغلال موارد منطقة قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية ، وأنه يتعين عدم الاعتراف بأية مطالبة بشأن أى جزء من هذه المنطقة أو مواردها ،

واذ يضع في الاعتبار أن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار قد حقق تقدما نحو التوصل بسرعة الى اعتماد اتفاقية جديدة تنص على انشاء سلطة دولية لقاع البحار تخول ادارة منطقة قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية باعتبارها تراثا مشتركا للانسانية ،

واذ يرى أن أى اجراءات من جانب واحد ترمي الى استغلال تلك المنطقة ، قبل اعتماد اتفاقية بشأن قانون البحار ، تعد انتهاكا لقرارات الجمعية العامة السالفة الذكر ، وتعرض المفاوضات الجارية للخطر ، وتلحق الضرر بمصالح المجتمع الدولي ،

واذ يرى أيضا أن استغلال الموارد المعدنية لقاع البحار والمحيطات وباطن أرضها الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية ، من قبل دول أو أشخاص ، طبيعيين أو معنويين ، خارج نطاق اتفاقية عالمية ودون رقابة من السلطة المخولة ادارة تلك المنطقة ، قد تكون له نتائج بالغة الخطورة بالنسبة لاقتصادات وتجارة الدول الأخرى ، كما أنه يقوض التوافق بين الاتفاقات الدولية بشأن الموارد المعدنية التي تستغل في كل من البر وقاع البحار ،

١ - يناشد جميع الدول أن تمتنع عن اعتماد تشريعات أو أى تدابير أخرى ترمي الى استغلال قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها الواقعين خارج حدود الولاية الوطنية ، الى حين اعتماد نظام دولي في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار ؛

---

(٩) TD/B/707 .

Digitized by UNOG Library

٢ - يكرر أن المجتمع الدولي لن يعترف بأى اجراءات تتخذ من جانب واحد مخالفة لقرارات الجمعية العامة في هذا الصدد ، وأن هذه الاجراءات ستكون باطلة طبقا للقانون الدولي ؛

٣ - يؤكد على أنه يتعين على الدول التي قد تتخذ مثل هذه الاجراءات من جانب واحد أن تتحمل المسؤولية عن عواقبها سواء على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار أو على مفاوضات السلع الاساسية المتعلقة باستغلال الموارد المعدنية من قاع البحار ؛

٤ - يحث جميع الدول على بذل الجهود اللازمة لضمان نجاح ذلك المؤتمر وسائر المفاوضات الجارية ؛

٥ - يطلب الى الأمين العام للأونكتاد احالة هذا القرار الى الأمين العام للأمم المتحدة والى مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار لاحاطة الدول الأعضاء علما بما يتضمنه .

الجلسة ٥١٠
١٧ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨

١٧٨ (د - ١٨) - الممارسات التجارية التقييدية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يأخذ في الاعتبار أن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني (١٠) ، حددت في الفقرة ٣٧ ، ٣١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٢ موعدا للوصول الى نتائج ملموسة هامة في السيطرة على الممارسات التجارية التقييدية ،

واذ يشير الى قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٧٣ (د - ٣) المؤرخ في ١٩ أيار/ مايو ١٩٧٢ وقرار الجمعية العامة ٣٣٦٢ (دـ ا - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول /سبتمبر ١٩٧٥ اللذين يتضمنان دعوة الى ازالة الممارسات التجارية التقييدية ، ولا سيما تلك التي تضر بتجارة البلدان النامية ،

واذ يشير أيضا الى أن المؤتمر ، في القرار ٩٦ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦ قرر أنه يتعين اتخاذ اجراءات على الصعيد الدولي ، ولا سيما في اطار الأونكتاد ، تشمل مفاوضات تستهدف صياغة مجموعة من المبادئ والقواعد المنصفة والمتفق عليها على نحو متعدد الأطراف من أجل السيطرة على الممارسات التجارية التقييدية ذات الآثار الضارة بالتجارة الدولية ، وخاصة بتجارة البلدان النامية وبتنميتها الاقتصادية ،

واذ يأخذ في الاعتبار أيضا أنه ينبغي ، كلما أمكن ذلك ، القيام بعمل على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية ، ولا سيما في اطار الأونكتاد ، بشأن التدابير الأخرى المنصوص عليها في الفقرات ١ الى ٣ من الجزء الثالث من قرار المؤتمر ٩٦ (د - ٤) ووفقا لأحكامه ،

واذ يأخذ في الحسبان أن مجلس التجارة والتنمية ، في الجزء الثاني من دورته السابعة عشرة ، طلب الى فريق الخبراء الثالث المخصص لموضوع الممارسات التجارية التقييدية أن يقدم

---

(١٠) اعتمدتها الجمعية العامة في القرار ٢٦٢٦ (د-٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الاول /اكتوبر ١٩٧٠ .

Digitized by UNOG Library

تقاريره عن أعمال دوراته الثالثة والرابعة والخامسة الى المجلس في دورته الثامنة عشرة ، حتى يتسنى للمجلس اتخاذ الاجراء المناسب بشأن الترتيبات المؤسسية للتفاوض حول المبادئ والقواعد السالفة الذكر ،

١ - يحيط علما بتقارير فريق الخبراء الثالث المخصص لموضوع الممارسات التجارية التقييدية عن أعمال دوراته الثالثة والرابعة والخامسة (١١) ؛

٢ - يرحب بالتقدم الملموس المحرز على مستوى أفرقة الخبراء في وضع مجموعة من المبادئ والقواعد ؛

٣ - يقرر الدعوة الى عقد دورة أخرى لفريق الخبراء المخصص ، مدتها ثلاثة أسابيع ، قبل الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، لكي يتسنى لفريق الخبراء اكمال أعماله بشأن مجموعة المبادئ والقواعد واحراز مزيد من التقدم في وضع قانون نموذجي أو قوانين نموذجية بشأن الممارسات التجارية التقييدية ؛

٤ - يوصي الجمعية العامة بأن تدعو ، في دورتها الثالثة والثلاثين ، الى عقد مؤتمر للأمم المتحدة خلال الفترة الممتدة بين أيلول/سبتمبر ١٩٧٩ ونيسان/أبريل ١٩٨٠ ، لكي يتفاوض على أساس أعمال فريق الخبراء الثالث المخصص ، على مجموعة مبادئ وقواعد منصفة ومتفق عليها على نحو متعدد الاطراف ، من أجل السيطرة على الممارسات التجارية التقييدية ذات الآثار الضارة بالتجارة الدولية وخاصة بتجارة البلدان النامية وبتنميتها الاقتصادية ، ولكي يتخذ جميع المقررات الضرورية لاعتماد مجموعة المبادئ والقواعد المذكورة ، بما في ذلك اتخاذ مقرر بشأن طابعها القانوني ، كما يوصي الجمعية العامة بتفويض مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة باتخاذ الاجراءات المناسبة المتعلقة بمؤتمر التفاوض ، بما في ذلك المقررات اللازمة حول المسائل المتصلة بالموضوع ، ولا سيما تحديد موعد بدء انعقاد مؤتمر التفاوض واختتامه خلال الفترة السالفة الذكر .

الجلسة ٥١٠
١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨

١٨٠ (د-١٨) - الأعمال التحضيرية بشأن النحاس

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يحيط علما بنتائج الاجتماعين التحضيريين الثالث والرابع بشأن النحاس (١٢) ،

واذ يأخذ في الاعتبار الأهداف المنصوص عليها في قرار المؤتمر ٩٣ (د-٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦ ،

واذ يأخذ في الاعتبار أيضا القرار ٣ (د - ٦) الذي اتخذته اللجنة الدولية الحكومية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية (١٣) ،

---

(١١) الوثائق: TD/B/C.2/AC.6/10 و TD/B/C.2/AC.6/13 و TD/B/C.2/AC.6/18 على التوالي .

(١٢) الوثيقتان TD/B/IPC/Copper/8 و TD/B/IPC/Copper/11 .

(١٣) انظر: TD/B/IPC/AC/21 ، المرفق الأول .

Digitized by UNOG Library

يقـــــرر

(أ) أن يطلب الى الامين العام للاونكتاد الدعوة الى عقد اجتماع تحضيرى خامس بشأن النحاس قبل نهاية تشرين الأول /أكتوبر ١٩٧٨ لدفع عجلة العمل نحو تنفيذ المهام والاجـــراءات المنصوص عليها في الفقرتين ٤ و ٥ من الجزء الرابع من قرار المؤتمر ٩٣ (د ــ ٤) في اطار البرنامـج المتكامل للسلع الأساسية وفي حدود جدوله الزمني المنقح ؛

(ب) وأن يطلب الى الأمين العام للأونكتاد اعداد وثائق مناسبة لهذا الاجتماع ، مـع مراعاة نتائج الاجتماعات السابقة بشأن النحاس والمقترحات والبيانات التي قدمت في الدورة الحالية لمجلس التجارة والتنمية ؛

(ج) وأن يطلب الى الأمين العام للأونكتاد الدعوة ، اذا استوجبت ذلك النتائج التي يتفق عليها الاجتماع التحضيرى الخامس بشأن النحاس ، الى عقد دورة استثنائية لمجلس التجـــارة والتنمية في وقت يسمح للمجلس باتخاذ ما قد يراه مناسبا من الاجراءات لعرضها على الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ؛

(د) وفي حالة عدم التوصل الى اتفاق في الاجتماع التحضيرى الخامس ، تبلغ اللجنـــة الدولية الحكومية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية بالموقف ، حتى يتسنى لها النظر فـــي اتخاذ اجراء ملائم في نطاق المهمة الموكلة اليها .

الجلســـة ٥١٠

١٧ أيلول /سبتمـبر ١٩٧٨

المقـــــررات

١٦٨ (د ــ ١٨) ــ انشاء فرقة العمل التابعة لمجلس التجـــارة والتنمية والمعنية بالميزانية البرنامجية والخطة المتوسطة الأجل للأونكتـاد

يقرر مجلس التجارة والتنمية :

(أ) أن تظل عضوية فرقة العمل في المستقبل دون تغيير للنظر في الخطة المتوسطـــة الأجل والميزانية البرنامجية المتعلقة بها ؛

(ب) وأن يواصل الأعضاء التسعة عشر في فرقة العمل التي اجتمعت في آذار/مارس ــ نيسان / أبريل ١٩٧٨ للنظـر فـي الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٠ــ١٩٨٣، شغل مناصبهم للنظر ، عـــام ١٩٧٩ ، في الميزانية البرنامجية للأونكتاد للفترة ١٩٨٠ــ١٩٨١(١٤) ؛

---

(١٤) على أثر تغييرين أعلنا في هذه الدورة (أنظر الفقرة ٥٨٢ أعلاه) تتألف فرقة العمل حاليا من : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الارجنتين ، المانيا (جمهورية ــ الاتحادية)، بولندا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، السنغال ، السودان ، السويد ، الصين ، فرنســـا ، الفلبين ، قطر ، كندا ، كولومبيا ، المكسيك ، نيجيريا ، الهند ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان .

Digitized by UNOG Library

(ج) وأن يقوم المجلس أثناء الجزء الأول من دورته التاسعة عشرة بتشكيل عضوية فرقة العمل التي ستنظر عام ١٩٨٠ في الخطة المتوسطة الأجل ١٩٨٢-١٩٨٥ ، والتي ستنظر عام ١٩٨١ في الميزانية البرنامجية للأونكتاد للفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ ،

(د) وأن يكون أعضاء فرقة العمل عندما تدعى للمساعدة في بحث تأثير المقررات الرئيسية على برنامج عمل الأونكتاد ، هم الأعضاء الذين حددهم المجلس في آخر مقرر له بشأن هذا الموضوع.

١٦٩ (د-١٨) - اضافة الى اختصاصات لجنة النقل البحري

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٩٨ (د - ٦٣) المؤرخ في ٣ آب/أغسطس ١٩٧٧ وقرار الجمعية العامة ٣٢/٢٠٦ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ،

واذ يشير كذلك الى مقرر لجنة النقل البحري ٣٤ (د - ٨) ،

واذ يأخذ في اعتباره تزايد الاعتماد المتبادل بين مختلف وسائط النقل في التجارة الدولية ،

وقد نظر في المذكرة والاقتراحات المقدمة من الامين العام للأونكتاد بشأن استعراض اختصاصات لجنة النقل البحري (١٥) ،

واذ يدرك أنه لا توجد داخل الأونكتاد هيئة أكثر اختصاصا من لجنة النقل البحري يحسن أن يعهد اليها بشؤون الجوانب العالمية للنقل المتعدد الوسائط والنقل بالحاويات ،

١ - يقرر أن يعتمد اضافة الى اختصاصات لجنة النقل البحري ، وفقا للنص المرفق ؛

٢ - يطلب الى لجنة النقل البحري في دورتها التاسعة أن تدرس وتعتمد برنامج عملها فيما يتعلق بالنقل المتعدد الوسائط والنقل بالحاويات ، آخذة في الاعتبار الاضافة المذكورة أعلاه ؛

٣ - يطلب الى الأمين العام للأونكتاد أن يقوم ، بالتعاون الوثيق مع المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية واللجان الاقليمية وغيرها من منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة ، باعداد مذكرة تشتمل على اقتراحات لبرنامج عمل لجنة النقل البحري فيما يتعلق بالنقل المتعدد الوسائط والنقل بالحاويات ، لمساعدة اللجنة في دراستها .

الجلسة ٥٠٩

١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨

---

(١٥) TD/B/L.476 و TD/B/L.497 و Add.1 على التوالي .

Digitized by UNOG Library

مرفـــــق

اضافة لاختصاصات لجنة النقل البحـــرى

عملا بقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠٩٨ (د ــ ٦٣) المؤرخ في ٣ آب/اغسطـــس ١٩٧٧ وقرار الجمعية العامة ٣٢/٢٠٦ المؤرخ في ٢١ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٧ ، يقرر مجلـس التجارة والتنمية أن يعـهد بشؤون الجوانب العالمية للنقل المتعدد الوسائط والنقل بالحاويـــات ، حيثما كانت هناك وصلة بحرية ، الى لجنة النقل البحرى لكي تؤدى بالتنسيق مع جميع الهيئـــات المختصة ذات الصلة وفقا للاختصاصات التالية ، وعلى أن تقوم اللجنة في صدد كل مـــن هـــذه الاختصاصات بمد يد التعاون الوثيق والدعم لبرامج الهيئات الدولية الملائمة ، ولا سيما اللجـــان الاقليمية والمنظمات المتخصصة في الوسائط مثل المنظمة الاستشارية الدولية الحكومية للملاحة البحرية ومنظمة الطيران المدني الدولي :

١ ــ تعزيز التفاهم والتعاون في مجال النقل المتعدد الوسائط والنقل بالحاويـــات والاستعداد للعمل على تحقيق الانسجام بين ما يقع في اختصاص مجلس التجارة والتنمية من السياسات ذات الصلة التي تتبعـها الحكومات والتجمعات الاقليمية الاقتصادية •

٢ ــ اجراء الدراسات ، وتقديم التوصيات ، واتخاذ الاجراءات حيثما كان ذلك ملائما ، بشأن الطرق التي يمكن بها للنقل الدولي المتعدد الوسائط أن يسهم ، على أنسب وجه ، فـــي الاسراع بتنمية التجارة الدولية وتيسيرها ، ولا سيما تجارة البلدان النامية • وينبغي ايلاء اهتمـام خاص الى التحليل الاقتصادى وما يتصل به من تحليل للنقل الدولي المتعدد الوسائط ، بما فـــي ذلك أثره على التجارة ، وموازين المدفوعات ، وتكاليف التسويق والتوزيع الكلية ، وكذلك الى مايتصل بسياسات الحكومات وتشريعاتها بشأن الأمور التي تقع في دائرة اختصاص مجلس التجارة والتنمية •

٣ ــ تقديم توصيات تهدف الى تعزيز مصالح الشاحنين واشتراك مشغّلي النقل المتعدد الوسائط من البلدان النامية في التجارة الدولية •

٤ ــ تعزيز المساعدة المقدمة الى البلدان النامية ومساندة اللجان الاقليمية والمنظمات المتخصصة في الوسائط بشأن المسائل المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والجوانب ذات الصلة بالتطور التكنولوجي في مجال النقل المتعدد الوسائط ، بما في ذلك النقل بالحاويات وغيره من نظـــم الوحدنة •

٥ ــ استعراض أنشطة المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وأنشطة المنظمـــات الدولية أو المنظمات الحكومية المشتركة فيما يتعلق بالمساعدة التقنية والتمويل والمعونة الدوليين فـــي مجال النقل المتعدد الوسائط والنقل بالحاويات ، ووضع توصيات تستهدف تيسير قيام الهيئـــات المختصة في الأمم المتحدة بتنسيق هذه الأنشطة •

Digitized by UNOG Library

١٧٠ (د - ١٨) - الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح

ان مجلس التجارة والتنمية ،

١ - يوصي بأن يقيم الامين العام للاونكتاد اتصالات عمل ، بأسرع مايمكن ، مع الفريق المخصص لموضوع العلاقة بين نزع السلاح والتنمية المعني من قبل الامين العام للأمم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢/٨٨ ألف المؤرخ في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٧ ، وتزويد الفريق بما هو متاح من البيانات والخبرة المتعلقة بهذا الموضوع ،

٢ - يطلب الى الامين العام للأونكتاد أن يبلغ مجلس التجارة والتنمية بنتائج وتقدم الأنشطة في هذا المجال في أقرب وقت مناسب .

الجلسة ٥١٠
١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨

١٧٢ (د - ١٨) - التعاون التجاري والصناعي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية

١ - يقر مجلس التجارة والتنمية اقتراح أمانتي الاونكتاد ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بشأن انشاء فريق خبراء مخصص مشترك بين الاونكتاد واليونيدو ، تتمثل اختصاصاته في الاضطلاع ، تنفيذا للأهداف الواردة في الفقرتين ٨ و ٩ من الجزء الثاني - دال من قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٦ (د - ٤) المؤرخ في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦ ، بالنظر في جوانب التجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في مجال التعاون الصناعي ، التي تعود بالفائدة على البلدان النامية فيما يتصل بالتعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية في البلدان النامية . ويراعي الخبراء الممارسات الراهنة في الترتيبات المعقودة فيما بين المؤسسات ، فيما اتصل منها بجوانب التجارة والجوانب المتصلة بالتجارة في التعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية في البلدان النامية . ويأخذون أيضا في اعتبارهم دور الحكومات في تدعيم هذه الترتيبات التي تعقد فيما بين المؤسسات ، بما في ذلك الدور الذي يحتمل أن تؤديه الاتفاقات أو الترتيبات المشتركة بين الحكومات وغيرها من الاتفاقات أو الترتيبات الاطارية في تشجيع التعاون الصناعي الثنائي ، أو الثلاثي ، أو المتعدد الاطراف . ويأخذ الخبراء بعين الاعتبار في مداولاتهم المشاورات القطاعية الجارية في اليونيدو والمشار اليها في الفقرة ١٠ من الجزء الثاني - دال من قرار المؤتمر ٩٦ (د - ٤) .

٢ - وينبغي أن ينظم فريق الخبراء المخصص المشترك بين الأونكتاد واليونيدو وفقا للفقرة ١٢ (ب) '١' - '٣' من التقرير المشترك لأمانتي الأونكتاد واليونيدو (١٦) . وتقدم استنتاجات فريق الخبراء ، المتضمنة لأية توصيات قد يتوصل اليها ، الى الرئيسين التنفيذيين للأونكتاد ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية ، اللذين يقومان بتبليغها الى أجهزتهما المختصة ، كل فيما يخصه .

٣ - وبهذا الصدد يحيط مجلس التجارة والتنمية علما بمقرر مجلس التنمية الصناعية الذي

---

(١٦) TD/B/C.2/188/Rev.1.

Digitized by UNOG Library

اتخذه في دورته الثانية عشرة في أيار/مايو ١٩٧٨ (١٧)، الذى يقضي بحالة الاقتراح بانشاء فريق الخبراء فيما يتعلق بمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، الى اللجنة الدائمة لمجلس التنمية الصناعية في دورتها الحادية عشرة التي ستعقد مابين ١١ و ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨، مع تفويض اللجنة الدائمة باتخاذ قرار في الموضوع، اذا استصوبت ذلك. ويطلب مجلس التجارة والتنمية الى الامين العام للاونكتاد أن يتخذ الخطوات اللازمة، بالتشاور مع المدير التنفيذى لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، لدعوة فريق الخبراء المخصص المشترك بين الاونكتاد واليونيدو الى الانعقاد بمجرد أن تتخذ اجهزة منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية المختصة مقررا مماثلا بصدد دعوة فريق الخبراء الى الانعقاد وبصدد اختصاصاته المذكورة أعلاه.

الجلسة ٥١٠
١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨

١٧٤ (د - ١٨) - التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية

ان مجلس التجارة والتنمية،

يحيط علما باهتمام بتقرير فرقة العمل المعنية بتوسيع نطاق التجارة والتكامل الاقتصادى الاقليمي فيما بين البلدان النامية (١٨)،

كما عرض على المجلس مشروع قرار مقدم من الدول الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين (١٩) بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية.

ويقرر المجلس:

١ - أن يحيل هذه الوثائق الى لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في دورتها الثانية لدراسة التوصيات التي تضمنتها بعناية، وبوجه خاص مجموعة الاجتماعات المقترحة المشار اليها في مشروع القرار المذكور أعلاه.

٢ - أن يطلب الى الامين العام للاونكتاد تنظيم ما تقرره لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية من اجتماعات متعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية وعقدها خلال عام ١٩٧٩، واتخاذ التدابير المناسبة لضمان تخصيص الوقت والموارد الكافية لهذه الاجتماعات.

٣ - ولتحقيق هذه الغاية يطلب من الامين العام للاونكتاد تخصيص عدد كاف من الاسابيع في الجدول الزمني للاجتماعات لعام ١٩٧٩ للاجتماعات المتعلقة بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية التي تقررها لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية.

الجلسة ٥١٠
١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨

---

(١٧) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ١٦ (A/33/16)، الفقرة ٥٠.

(١٨) TD/B/702 - TD/B/C.7/9.

(١٩) استنسخ نص مشروع القرار هذا (TD/B(XVIII)/SC.1/L.6) في المرفق الرابع أدناه، الفرع دال.

Digitized by UNOG Library

١٧٥ (د ــ ١٨) ــ التنغستن

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يأخذ في الاعتبار العمل الذى تم انجازه بشأن التنغستن في اطار الأونكتاد ، واستصواب الانتقال ، خلال مدة معقولة ، الى مرحلة تفاوض تستهدف استقرار سوق التنغستن العالمية ،

يقرر أن يطلب الى الأمين العام للأونكتاد البدء في اجراء مشاورات مناسبة وعقد اجتماعات تحضيرية بغية تسهيل اتخاذ قرار بشأن عقد مؤتمر تفاوض، ان أمكن ، في الربع الأخير من عام ١٩٧٩ .

الجلسة ٥١٠
١٧ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨

١٧٧ (د ــ ١٨) ــ تمديد الجدول الزمني للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يأخذ في الحسبان توصية اللجنة الدولية الحكومية المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، الواردة في قرارها ٣ (د ــ ٦) ، بأن يمدد الجدول الزمني المتوخى في الفقرتين ٤ و ٥ من الجزء الرابع من قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٣ (د ــ ٤) المؤرخ في ٣٠ أيار/مايو ١٩٧٦ حتى نهاية عام ١٩٧٩ ،

يقرر :

١ ــ أن يمدد الجدول الزمني المتوخى في الفقرتين ٤ و ٥ من الجزء الرابع من قرار المؤتمر ٩٣ (د ــ ٤) حتى نهاية عام ١٩٧٩ ؛

٢ ــ وأن يرجو الجمعية العامة أن توفر الموارد اللازمة لأمانة الأونكتاد ؛

٣ ــ وأن يطلب الى الأمين العام للأونكتاد أن يعد تقريرا شاملا عن تقدم العمل في تنفيذ قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ٩٣ (د ــ ٤) لاستعراضه في الدورة الخامسة للمؤتمر.

الجلسة ٥١٠
١٧ أيلول /سبتمبر ١٩٧٨

١٧٩ (د ــ ١٨) ــ نظام الأفضليات المعمم: اجراءات التشاور

ان مجلس التجارة والتنمية يحيط علما بتقرير الأمين العام للأونكتاد (٢٠) المعدّ وفقا للقرار

(٢٠) TD/B/713 .

Digitized by UNOG Library

٥ (د-٨) الذى اتخذته اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات في ١ تموز/يوليه ١٩٧٧، وخصوصا باقتراحات تحسين آلية التشاور بشأن لوائح الافضليات المعممة كل على حدة • ويقرر المجلس، وهو يضع نصب عينيه الترتيبات المؤسسية المنصوص عليها فى القسم الثامن من النتائج المتفق عليها بشأن نظام الأفضليات المعمم والمرفقة بالمقرر ٧٥ (د-٤) الذى اتخذه مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية الرابعة في ١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٠ فقد قرر أن الدورات السنوية المقبلة للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات، المقرر أن تعقد عادة لمدة اسبوعين ، ينبغي ادارتها وفقا للنظام التالي :

١ - ينبغي للجلسات العامة للجنة الخاصة المعنية بالأفضليات أن تخصص بالدرجة الأولى للقضايا ذات الطابع العام المتعلقة بنظام الافضليات المعمم ؛

٢ - اثناء دورات اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات ، ينبغي ، اذا طلب ذلك ، عقد مشاورات غير رسمية عديدة الاطراف بشأن لوائح منفردة بين البلدان المستفيدة من الافضليات من جانب والبلد المعني المانح للافضليات من جانب آخر ، على أن تكون هذه المشاورات العديدة الاطراف ذات طبيعة خاصة وسرية ؛

٣ - ينبغي تحديد مواعيد الدورات السنوية للجنة الخاصة المعنية بالافضليات ، بقدر الامكان، بحيث تسبق العمليات المحلية التي تقوم بها البلدان المانحة للافضليات لمراجعة لوائحها بصورة منتظمة أو بشأن كل حالة على حدة ، وذلك لتمكين هذه البلدان من أن تضع في الاعتبار المشاورات الدائرة في اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات بغية تحسين لوائحها بصورة متواصلة • ويجوز بالاتفاق المتبادل استئناف المشاورات الخاصة والمتعددة الأطراف . ويحدد الامين العام للأونكتاد بالتشاور مع الاطراف المعنية ، تواريخ استئناف المشاورات المذكورة

٤ - تعد أمانة الأونكتاد وثائق بالمعلومات الاساسية الضرورية لعمليات المراجعة السنوية لنظام الافضليات المعمم ، كما تعد ، بناء على طلب الاطراف المعنية ، وثائق اضافية للمشاورات المتعددة الاطراف بشأن كل لائحة على حدة ، وتساعد المشاورات بناء على طلبهم ؛

٥ - ويطلب الى كل من البلدان المانحة للافضليات والبلدان المتلقية لها أن تقوم ، تحقيقا للاغراض المذكورة في الفقرة ٤ ، بمساعدة الامانة في جمع ما قد يلزم من المعلومات التفصيلية والشاملة قبل دورات اللجنة الخاصة بوقت كاف •

الجلسة ٥١٠
١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨

١٨١ (د - ١٨) - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

ان مجلس التجارة والتنمية ،

يقرر جدول الاجتماعات في الجزء المتبقي من عام ١٩٧٨ وفي عام ١٩٧٩ والجدول الزمني

Digitized by UNOG Library

المؤقت للاجتماعات في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ المرفقين بهذه الوثيقة.

الجلسة ٥١٠

١٧ ايلول /سبتمبر ١٩٧٨

المرفق

الجدول الزمني للاجتماعات في الجزء المتبقي من عام ١٩٧٨ وفي عام ١٩٧٩ والجدول الزمني المؤقت للاجتماعات في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ *

عام ١٩٧٨

	التاريخ	المدة
الفريق التحضيري الدولي الحكومي المعني بوضع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط، الدورة الخامسة	١٨ ايلول /سبتمبر - ٦ تشرين الاول /اكتوبر	٣ أسابيع
لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، الدورة الثانية	٢-٩ تشرين الأول / اكتوبر	٦ أيام
اللجنة المؤقتة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١، بالصيغة التي مدد بها، الدورة الثالثة	١٦-٢٠ تشرين الاول /اكتوبر (لندن)	اسبوع واحد
مؤتمر الأمم المتحدة لوضع مدونة دولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا	١٦ تشرين الاول / اكتوبر - ١٠ تشرين الثاني /نوفمبر	٤ أسابيع
لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة الدورة الثامنة، الجزء الثاني	٢٣ تشرين الاول / اكتوبر - ٣ تشرين الثاني / نوفمبر	اسبوعان

* تعقد جميع الاجتماعات في جنيف، مالم ترد اشارة الى خلاف ذلك.

Digitized by UNOG Library

عام ١٩٧٨ (تابع)

	التاريخ	المدة
مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١، (المستأنف)	٦-٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر (أ)	٣ أسابيع
مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن صندوق مشترك بموجب البرنامج المتكامل للسلع الأساسية ، الدورة الثانية (المستأنف)	١٤-٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر	اسبوعان
الفريق الدولي الحكومي المخصص لمعايير حاويات النقل الدولي المتعدد الوسائط ، الدورة الثانية	٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر -١ كانون الاول /ديسمبر	اسبوعان
لجنة نقل التكنولوجيا ، الدورة الثانية	٤-١٥ كانون الاول / ديسمبر	اسبوعان
مجلس التجارة والتنمية ، دورة استثنائية	اذا اقتضى الأمر	يومان
فرق عاملة ، وأفرقة دراسية ، وأفرقة خبراء (ب)	—	—

(أ) ما لم تتفق اللجنة المؤقتة ، في اجتماعها من ١٦ الى ٢٠ تشرين الاول /اكتوبر، على غير ذلك .

(ب) الاجتماعات المتوقعة تحت هذا العنوان فيما تبقى من عام ١٩٧٨ هي كما يلي : (وقد أورد السند التشريعي لكل اجتماع بين قوسين) :

فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بمشاكل الديون والتنمية في البلدان النامية (مقرر المجلس ١٦٥ (د ا - ٩)	٢-١٠ تشرين الاول / اكتوبر	اسبوع ونصف
الفريق العامل المعني بقواعد المنشأ ، الدورة السابعة (اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات ، الدورة الثامنة (الوثائق الرسمية لمجلس التجارة والتنمية ، الدورة السابعة عشرة ، الملحق رقم ٤ (TD/B/653) ، الفقرة ١٩٤)	١٦-٢٠ تشرين الاول / اكتوبر	اسبوع واحد
فريق الخبراء المخصص لدراسة الاساليب المحسنة لتوسيع صادرات أقل البلدان نموا (الفقرة ٣٦ من قرار المؤتمر ٩٨ (د - ٤ ، الفقرة ٣٦)	١٣-٢١ تشرين الثاني / نوفمبر	أسبوع ونصف

Digitized by UNOG Library

عام ١٩٧٨ (تابع)

	التاريخ	المدة
اجتماعات أخرى في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية (ج)		

عام ١٩٧٩

ملحوظة : يحتمل تعديل الجدول الزمني للاجتماعات التي تعقب الدورة الخامسة للمؤتمر في ضوء توصيات وقرارات المؤتمر •

	التاريخ	المدة
اللجنة التقنية للفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات ، الدورة الثامنة	١٥ـ١٩ كانون الثاني / يناير	اسبوع واحد
الفريق العامل المعني بتشريع النقل البحرى الدولي ، الدورة السادسة	٢٢ كانون الثاني /يناير ـ ٢ شباط/فبراير	اسبوعان
مؤتمر الامم المتحدة للكاكاو ، ١٩٧٩	٢٢ كانون الثاني /يناير ـ ٢ آذار/مارس (د)	٦ أسابيع
الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات ، الدورة الثانية عشرة	٢٦ شباط/فبراير ـ ٢ آذار/مارس	اسبوع واحد
الفريق التحضيرى الحكومي الدولي المعني بوضع اتفاقية للنقل الدولي المتعدد الوسائط ، الدورة السادسة (اذا اقتضى الامر)	٢٦ شباط/فبراير ـ ٩ آذار/مارس	اسبوعان
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الاستثنائية العاشرة	٥ـ١٦ آذار/مارس	اسبوعان

(ج) انظر TD/B/IPC/AC/21 ، المرفق الثاني .

(د) على أن يقر ذلك المجلس الدولي للكاكاو في دورته الاستثنائية الخامسة ، التي تنعقد يومي ١٤ و ١٥ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٨ •

Digitized by UNOG Library

عام ١٩٧٩ (تابع)

	التاريخ	المدة
فريق الخبراء المخصص الثالث بشأن الممارسات التجارية التقييدية ، الدورة السادسة	١٩ آذار/مارس- ٦ نيسان/ابريل	٣ أسابيع
مؤتمر الامم المتحدة المعني بزيت الزيتون ، ١٩٧٩	٢٠ آذار/مارس- ٦ نيسان/ابريل	٣ أسابيع
الفريق العامل التحضيري المعني بالتنغستن ، الدورة الثانية	٩-١٢ نيسان/ ابريل	٤ أيام
مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية :		
- اجتماع تحضيري للمؤتمر	٣-٤ ايار/مايو(مانيلا)	يومان
- الدورة الخامسة	٧ ايار/مايو-١ حزيران/ يونيه (مانيلا)	٤ أسابيع
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة التاسعة عشرة ، الجزء الاول (هـ)	٢-٩ تشرين الاول/ اكتوبر	٣ اسابيع
مؤتمر الامم المتحدة لوضع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط (و)	٢٥ تشرين الاول/اكتوبر - ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر	٤ أسابيع
لجنة المصنوعات ، الدورة التاسعة	يحدد فيما بعد	اسبوعان
دورتان للجنتين من اللجان الرئيسية (اذا اقتضى الامر)	يحدد فيما بعد	اسبوعان لكل دورة
اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات ، الدورة التاسعة (اذا اقتضى الامر)	يحدد فيما بعد	اسبوعان
اللجنة المعنية بالتنغستن ، الدورة الثانية عشرة ، (اذا اقتضى الامر)	يحدد فيما بعد	اسبوع واحد

(هـ) سيعيد المؤتمر النظر في مدة الدورة • وسوف تجتمع فرقة العمل المعنية بالميزانية البرنامجية وبالخطة المتوسطة الاجل ، خلال الاسبوع ١ - ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٧٩ ، للنظر في الميزانية البرنامجية المفصلة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ •

(و) رهنا بموافقة الجمعية العامة •

Digitized by UNOG Library

عام ١٩٧٩ (تابع)

	التاريخ	المدة
مؤتمر الامم المتحدة للتفاوض بشأن الممارسات التجارية التقييدية (ز)	يحدد فيما بعد	٤ أسابيع
مؤتمر الامم المتحدة المعني بالتنغستن (اذا اقتضى الامر)	يحدد فيما بعد	٤ أسابيع
فرق عاملة ، وأفرقة دراسية ، وأفرقة خبراء (ح)	حسب الاقتضاء	الى غاية ١٦ أسبوعا
اجتماعات تنعقد في اطار البرنامج المتكامل للسلع الاساسية	حسب الاقتضاء	الى غاية ٥٠ اسبوعا

عام ١٩٨٠

	التاريخ	المدة
اللجنة التقنية للفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات ، الدورة التاسعة	كانون الثاني /يناير	أسبوع واحد
الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات ، الدورة الثالثة عشرة	شباط/فبراير — آذار/مارس	اسبوع واحد

(ز) رهنا بموافقة الجمعية العامة • فاذا وافقت الجمعية العامة على ذلك ، تقوم الدورة الخامسة للمؤتمر بتحديد التواريخ بالضبط •

(ح) الاجتماعات المتوقعة حاليا تحت هذا العنوان هي كما يلي (وقد أورد السند التشريعي لكل اجتماع بين قوسين) :

- فريق الخبراء الحكوميين المعني بمفاهيم الأهداف الحالية للمعونة وتدفق الموارد ، الدورة الرابعة (مقرر المجلس ١٢٥ (د — ١٤)) •
- فريق الخبراء المشترك بين الأونكتاد واليونيدو والمخصص للنظر في ما للتعاون الصناعي من جوانب تجارية وجوانب متصلة بالتجارة (مقرر المجلس ١٧٢ (د—١٨)) •
- اجتماع المؤسسات التي تقدم المساعدات المالية والتقنية على أساس ثنائي ومتعدد الاطراف مع ممثلي أقل البلدان نموا (قرار المجلس ٧١ (د — ١٨)) •

(تابع)

Digitized by UNOG Library

عام ١٩٨٠ (تابع)

	التاريخ	المدة
فرقة العمل المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية (ط)	آذار/مارس- نيسان /ابريل	أسبوع واحد
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة التاسعة عشرة ، الجزء الثاني (ى)	آذار/مارس- نيسان /ابريل	يوم واحد
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة العشرون ، الجزء الاول	٢٦ آب/اغسطس- ١٢ أيلول /سبتمبر	٣ أسابيع
مجلس التجارة والتنمية (دورة استثنائية على المستوى الوزارى يسبقها اجتماع لكبار الموظفين) (ك)	اذا اقتضى الامر	١-٢ أسبوع
دورات جميع اللجان الرئيسية (ل) (بما في ذلك اللجنة الخاصة المعنية بالافضليات)	أسبوعان لكل لجنة خلال السنة	١٤ أسبوعا
اللجنة المعنية بالتنخستن (اذا اقتضى الامر)	يحدد فيما بعد	أسبوع واحد
الفريق الدائم المعني بالمواد التركيبية والبدائل الدورة السابعة	**يحدد فيما بعد**	**اسبوع واحد**
الفريق العامل المعني بتشريع النقل البحري الدولي ، الدورة السابعة	**يحدد فيما بعد**	**اسبوعان**

(الحاشية (ح) تابع)

- فريق الخبراء الرفيعي المستوى المعني بالنظر في تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا خلال الثمانينات (قرار المجلس ١٧١ (د - ١٨)) .
- -- تقرر لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية عقده من اجتماعات (لغاية ١٠ أسابيع) (انظر مقرر المجلس ١٧٤ (د - ١٨)) .

(ط) للنظر في الخطة المتوسطة الاجل ١٩٨٢ - ١٩٨٥ .

(ى) للنظر في تقرير فرقة العمل المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية .

(ك) وفقا للفقرة ٢ من الفرع الثاني من قرار المؤتمر ٩٠ (د - ٤) .

(ل) مالم ينعقد بعضها في الجزء الاخير من ١٩٧٩ .

Digitized by UNOG Library

الفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا ، الدورة الثالثة	يحدد فيما بعد	اسبوعان
مؤتمرات السلع الأساسية واجتماعاتها الأخرى	حسب الاقتضاء	الى غاية ٢٠ أسبوعا
فرق عاملة وأفرقة دراسية ، وأفرقة خبراء	حسب الاقتضاء	الى غاية ١٦ أسبوعا

عام ١٩٨١

اللجنة التقنية للفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات ، الدورة العاشرة	كانون الثاني /يناير	أسبوع واحد
الفريق الاستشارى المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد والغات ، الدورة الرابعة عشرة	شباط/فبراير — آذار/مارس	أسبوع واحد
فرقة العمل المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية (م)	آذار/مارس — نيسان /ابريل	أسبوع واحد
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة العشرون ، الجزء الثاني (ن)		يوم واحد
مجلس التجارة والتنمية ، الدورة الحادية والعشرون الجزء الاول	١٥ آب/اغسطس — ١١ أيلول /سبتمبر	٣ أسابيع
دورات ثلاث الى أربع لجان من اللجان الرئيسية (بما في ذلك اللجنة الخاصة المعنية بالأفضليات)	أسبوعان لكل منها خلال السنة	٦ — ٨ أسابيع
اللجنة المعنية بالتنفستن (اذا اقتضى الأمر)	يحدد فيما بعد	أسبوع واحد
مؤتمرات السلع الاساسية واجتماعاتها الاخرى	حسب الاقتضاء	الى غاية ٢٠ اسبوعا
فرق عاملة ، وأفرقة دراسية ، وأفرقة خبراء	حسب الاقتضاء	الى غاية ١٦ اسبوعا

(م) للنظر في الميزانية البرنامجية ١٩٨٢ — ١٩٨٣ .

(ن) للنظر في تقرير الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية .

Digitized by UNOG Library

المقررات الاخرى التي اتخذها المجلس في دورته الثامنة عشرة

(أ) الانظمة الداخلية للجان الرئيسية التابعة لمجلس التجارة والتنمية (٢١)

أقر المجلس ، في جلسته ٥٠٦ المعقودة في ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، نظاما داخليا وحيدا ينطبق على جميع اللجان الرئيسية التابعة للمجلس .

(ب) ترشيد هيكل الأجهزة الدائمة للأونكتاد (٢٢)

قرر المجلس في جلسته ٥٠٦ المعقودة في ٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، انه نظرا لطبيعة القضية ونطاقها ، ان يؤجل النظر بتعمق في قضية ترشيد هيكل الاجهزة الدائمة للاونكتاد الى الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، على أساس ان هذا القرار لا يمس بأية مشاورات أخرى تعقد حول هذه المسألة في فضون ذلك .

(ج) تسمية الهيئات الدولية الحكومية لأغراض المادة ٧٨ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية (٢٣)

قرر المجلس ، في جلسته ٥٠٧ المعقودة في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، تسمية الهيئات التالية التي تقدمت بطلبات لتسميتها بموجب المادة ٧٨ من النظام الداخلي للمجلس والمادة ٨٠ من النظام الداخلي للمؤتمر :

مجموعة دول افريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ
المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
المنظمة العربية للتنمية الزراعية
المنظمة العربية للعلوم الادارية
الاتحاد العربي للسياحة
رابطة المنظمات الافريقية لتشجيع التجارة
مركز التنمية الصناعية للدول العربية

(د) استعراض فعالية الترتيبات التي اتخذت بمقتضى مقرر المجلس ٤٣ (د-٧) لاشتراك المنظمات غير الحكومية في أنشطة الاونكتاد (٢٤)

أحاط المجلس علما ، في جلسته ٥٠٧ المعقودة في ١٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، بمذكرة من أمانة

---

(٢١) انظر الفقرات ٥٩٢-٥٩٤ أعلاه . وسيصدر النظام الداخلي للجان الرئيسية التابعة للمجلس بشكل مطبوع في الوثيقة TD/B/706/Rev.1 .

(٢٢) انظر الفقرة ٦٠٢ أعلاه .

(٢٣) انظر الفقرة ٥٧٥ أعلاه .

(٢٤) انظر الفقرة ٥٧٨ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

الاونكتاد حول هذا الموضوع (٢٥)، وقرر تأجيل استعراض الترتيبات الخاصة باشتراك المنظمات غير الحكومية في أنشطة الاونكتاد الى الوقت الذى يكون فيه المجلس الاقتصادى والاجتماعي قد أصدر توصياته من أجل ترشيد وتنسيق العلاقات الاستشارية لمؤسسات منظومة الامم المتحدة ككل مع المنظمات غير الحكومية طبقا للطلب الوارد في الفقرة ١٥، الفرع الثاني من مرفق قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧.

(هـ) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٩ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية (٢٦)

أقر المجلس، في جلسته ٥٠٨ المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، الطلبات التي تقدمت بها المنظمات غير الحكومية الثماني الآتية لتسميتها لأغراض المادة ٧٩ من نظامه الداخلي والمادة ٨١ من النظام الداخلي للمؤتمر، وقرر وفقا لتوصيات الأمين العام للأونكتاد تصنيفها كما يلي :

الفئة العامة

الاتحاد الديمقراطي المسيحي العالمي

اتحاد الرابطات الدولية للبيوت التجارية

اتحاد المصارف العربية

الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية

المؤسسات الدولية لبدائل التنمية

فئة خاصة بجهاز الأونكتاد (بخلاف المجلس) المشار اليه

	جهاز الأونكتاد
لجنة التعاون الدولي بين اتحادات القطن	لجنة السلع الأساسية
الاتحاد الدولي لشركات التأمين التبادلي	لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة، لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية
مكتب الاستعادة الدولي	لجنة السلع الأساسية، لجنة المصنوعات

(٢٥) TD/B/L.504.

(٢٦) أنظر الفقرة ٥٧٦ أعلاه.

Digitized by UNOG Library

(و) جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة للمؤتمر (٢٧)

أقر المجلس، في جلسته ٥١٠ المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، على أساس أنه سيعود الى النظر في صياغة البند ١٧ في جلسته الاستثنائية العاشرة .

(ز) تنظيم الدورة الخامسة للمؤتمر (٢٨)

أقر المجلس، في جلسته ٥١٠ المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، الترتيبات المتعلقة بتنظيم الدورة الخامسة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية وأوصى بأن يلفت اليها نظر الاجتماع السابق للمؤتمر والمؤتمر ذاته، رهنا بما قد يتخذه المجلس في دورته الاستثنائية العاشرة من مقررات أخرى .

(ح) الفريق التحضيري الدولي الحكومي المعني بوضع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط (٢٩)

أذن المجلس، في جلسته ٥١٠ المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨، للفريق التحضيري الدولي الحكومي المعني باتفاقية النقل الدولي المتعدد الوسائط، اذا ما استكمل عمله في دورته الخامسة، بأن يقدم الى الجمعية العامة، في دورتها الثالثة والثلاثين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، توصياته فيما يتعلق بالدعوة الى عقد مؤتمر مفوضين يعنى بوضع اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط .

---

(٢٧) أنظر الفقرة ١٩٩ أعلاه. وللاطلاع على نص جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة للمؤتمر أنظر المرفق الثاني أدناه .

(٢٨) أنظر الفقرة ٢٠٠ أعلاه. وللاطلاع على نص هذه الترتيبات أنظر المرفق الثالث أدناه .

(٢٩) أنظر الفقرة ٤٥٣ (ب) أعلاه .

Digitized by UNOG Library

المرفق الثاني

جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أ)

١ - افتتاح المؤتمر

٢ - انتخاب الرئيس

٣ - انشاء هيئات الدورة

٤ - انتخاب نواب الرئيس والمقرر

٥ - وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر

(أ) تعيين لجنة وثائق التفويض

(ب) تقرير لجنة وثائق التفويض

٦ - اقرار جدول الأعمال

٧ - المناقشة العامة

٨ - تقييم الحالة التجارية والاقتصادية في العالم والنظر في القضايا والسياسات والتدابير المناسبة لتيسير اجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد الدولي ، مع وضع ترابط المشاكل في مجالات التجارة والتنمية والنقد والتمويل في الاعتبار بهدف التوصل الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، مع مراعاة ما قد يقتضيه الأمر من تطور اضافي للقواعد والمبادئ الناظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وضرورة اسهام الأونكتاد في استراتيجية انمائية دولية جديدة لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث

٩ - التطورات في التجارة الدولية

(أ) النزعة الحمائية : اتجاهاتها ، والسياسات والاجراءات القصيرة الأجل والطويلة الأجل اللازمة لمعالجة مشاكلها

(ب) المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف : تقييمها والتوصيات الاضافية الناشئة عنها

١٠ - السلع الأساسية

(أ) البرنامج المتكامل للسلع الأساسية

استعراض التنفيذ واجراءات المتابعة ، بما في ذلك الأعمال التحضيرية والمفاوضات الجارية

(ب) العناصر الأخرى

(أ) أقره المجلس في جلسته ٥١٠ (انظر الفقرة ١٩٩ أعلاه) .

Digitized by UNOG Library

١١ ــ المصنوعات وشبه المصنوعات

(أ) التدابير الشاملة اللازمة لتوسيع وتنويع تجارة صادرات البلدان النامية من المصنوعات وشبه المصنوعات

(ب) المبادئ والقواعد وغيرها من القضايا المتصلة بالممارسات التجارية التقييدية

(ج) استعراض نظام الأفضليات المعمم وتقييمه

(د) استعراض تنفيذ قرارى المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) (ب) و ٩٧ (د ــ ٤) (ج)

١٢ ــ القضايا النقدية والمالية

(أ) النظر في متطلبات النظام النقدى الدولي التي من شأنها ترويج التجارة العالمية والتنمية ، على وجه يتفق مع عملية تكييف مرضية على الصعيد الدولي ، تراعى فيها مضار تقلبات أسعار الصرف والتضخم العالمي ، ومع المراعاة الخاصة لتنمية البلدان النامية واحتياجاتها المتعلقة بدعم ميزان المدفوعات

(ب) التدابير اللازمة لزيادة التدفق الصافي للموارد المنقولة من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان النامية ، وتحسين شروط هذا النقل

' ١ ' التمويل الرسمي الثنائي والمتعدد الأطراف

' ٢ ' تدفقات رؤوس الأموال الخاصة

(ج) قضايا التمويل الأخرى المتصلة بالتجارة

(د) ' ١ ' استعراض تنفيذ الجزء 'ألف' من قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ــ ٩) والاجراءات الأخرى التي قد تلزم عملا به (د)

' ٢ ' تفاصيل العناصر اللازمة للعمليات المقبلة المتصلة بمشاكل ديون البلدان النامية المهتمة بالأمر (الجزء 'باء' من قرار مجلس التجارة والتنمية ١٦٥ (د ــ ٩))

(هـ) استعراض النظام الحالي للتعاون المالي الدولي في سياق التجارة العالمية والتنمية والنظر في الطرق الوسائل اللازمة في هذا السياق لجعل النظام المذكور أكثر فعالية في الاسهام في تنمية البلدان النامية

(ب) قرار المؤتمر ٩٦ (د ــ ٤) : " مجموعة من التدابير المترابطة والمتضافرة من أجل توسيع وتنويع صادرات البلدان النامية من المصنوعات وشبه المصنوعات " .

(ج) قرار المؤتمر ٩٧ (د ــ ٤) : " الشركات عبر الوطنية وتوسيع تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات " .

(د) قرار المجلس ١٦٥ (د ــ ٩) : " مشاكل الديون والتنمية التي تواجهها البلدان النامية " .

Digitized by UNOG Library

١٣ - التكنولوجيا

(أ) المدونة الدولية لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا

(ب) مساهمة الأونكتاد في الجوانب الاقتصادية والتجارية والانمائية لنظام الملكية الصناعية في سياق تنقيحه الحالي

(ج) تعزيز القدرة التكنولوجية للبلدان النامية ، بما في ذلك التعجيل بتحولها التكنولوجي

(د) الجوانب الانمائية للنقل العكسي للتكنولوجيا

١٤ - النقل البحري

(أ) التطورات المتصلة بالاتفاقية المتعلقة بمدونة قواعد السلوك لاتحادات الخطوط البحرية

(ب) اشتراك البلدان النامية في النقل البحرى العالمي وتنمية أساطيلها التجارية

١٥ - أقل البلدان النامية نموا

التدابير الخاصة المتخذة لصالح أقل البلدان النامية نموا ، والاجراءات الأخرى الرامية الى تحسين حالتها الاقتصادية ولتعجيل تنميتها

١٦ - البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية

(أ) الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية

(ب) الاجراءات المحددة المتصلة بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية الجزرية

١٧ - العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة

[الاجراءات الثنائية والمتعددة الأطراف ، المناسبة لزيادة توسيع وتنويع تدفقات التجارة فيما بين البلدان المذكورة ، وخصوصا التدابير التي من شأنها ان تساهم في تنمية البلدان النامية] (هـ)

[العلاقات التجارية بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، بما في ذلك التجارة بين الشرق والغرب ، مع توجيه الاهتمام خاصة الى المصالح التجارية للبلدان النامية] (و)

(هـ) نص مقدم من كولومبيا باسم الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين .

(و) نص مقدم من تشيكوسلوفاكيا باسم الدول الأعضاء في المجموعة دال .

ملاحظة متعلقة بالبند ١٧

(أ) أيدت جمهورية المانيا الاتحادية ، باسم المجموعة باء ، نص مجموعة السبعة والسبعين .

(ب) وأيدت الصين نص مجموعة السبعة والسبعين .

(ج) وسينظر مجلس التجارة والتنمية في صياغة هذا البند من جدول الأعمال المؤقت في دورته الاستثنائية العاشرة .

Digitized by UNOG Library

١٨ - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

(أ) النظر في برنامج عمل الأونكتاد بشأن التدابير اللازمة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

(ب) توصيات لتحسين الترتيبات المؤسسية لتعزيز ودعم التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

(ج) تدابير الدعم اللازمة لتوثيق عرى التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

١٩ - المسائل المؤسسية

النظر في تدابير تمكّن الأونكتاد من القيام بدوره على نحو اكثر فعالية ، بما في ذلك ترشيد أجهزته الدائمة واعادة تشكيلها

٢٠ - مسائل أخرى

٢١ - اعتماد تقرير المؤتمر الى الجمعية العامة

Digitized by UNOG Library

المرفق الثالث

تنظيم الدورة الخامسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

في ضوء قرار الجمعية العامة ٣٢/١٨٩ ، وفي ضوء الخبرة المكتسبة أثناء الدورات السابقة للمؤتمر ، وفي ضوء جدول الأعمال المؤقت المعتمد للدورة (انظر المرفق الثاني أعلاه) ، أقر المجلس الترتيبات التالية المتعلقة بتنظيم الدورة الخامسة للمؤتمر وأوصى بأن يلفت اليها نظر الاجتماع السابق للمؤتمر والمؤتمر ذاته ، رهنا بما قد يتخذه المجلس في دورته الاستثنائية العاشرة من مقررات أخرى (أ) :

'١' ستعقد الدورة الخامسة للمؤتمر في مانيلا - الفلبين ، في الفترة من ٧ أيار/مايو الى ١ حزيران/يونيه ١٩٧٩ ؛

'٢' وسيعقد ، في مانيلا أيضا ، في ٣ و ٤ أيار/مايو ١٩٧٩ ، اجتماع سابق على المؤتمر لكبار المسؤولين مفتوح لحضور جميع الدول الأعضاء في الأونكتاد ، بغية البت في اكبر عدد ممكن من المسائل التنظيمية والادارية والاجرائية للمؤتمر ، على ان يتخذ المؤتمر نفسه القرار النهائي فيها ، ويسعى الاجتماع السابق على المؤتمر ، بوجه خاص ، الى التوصل الى اتفاق بشأن التوزيع الجغرافي العادل لمناصب أعضاء مكتب المؤتمر وهيئات الدورة ؛

'٣' وتتكون لجنة وثائق التفويض المقرر تشكيلها طبقا للمادة ١٤ من النظام الداخلي للمؤتمر من الدول التسع نفسها التي ستكون لجنة وثائق التفويض في الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين ؛

'٤' ويتبع في تكوين مكتب المؤتمر المقرر تشكيله وفقا لأحكام المادة ٢٢ من النظام الداخلي للمؤتمر التوزيع الجغرافي ذاته الذى اتبع في تشكيل مكتب الدورة الرابعة للمؤتمر (انظر التذييل ١ أدناه) ، على أساس ان يكون رئيس وفد البلد المضيف رئيسا للمؤتمر ؛

'٥' ويرتبط رؤساء أفرقة التفاوض الستة (انظر الفقرة الفرعية ٦ أدناه) ومنسقو الأفرقة الاقليمية ارتباطا كاملا بعمل مكتب المؤتمر ؛

'٦' ومن اجل النظر في البنود الموضوعية الواردة في جدول الأعمال ، بالاضافة الى المناقشة العامة التي ستجرى في الجلسات العامة ، ينشئ المؤتمر ، طبقا للمادة ٦٢ من النظام الداخلي ، لجنة رئيسية واحدة تعرف باسم " لجنة الدورة " وستة أفرقة تفاوض ، وستكون لجنة الدورة وأفرقة التفاوض مفتوحة أمام مشاركة كافة أعضاء المؤتمر ، وستنظر في البنود التي تحال اليها ، وتقدم التقارير بشأنها الى الهيئة العامة (ب) ؛

(أ) انظر الفقرة ٢٠٠ أعلاه .

(ب) سيبت المجلس في مسألة توزيع البنود على لجنة الدورة وأفرقة التفاوض في دورته الاستثنائية العاشرة (انظر الفقرة ٢٠٠ أعلاه) .

Digitized by UNOG Library

٧ ' ووفقا للمادة ٦٥ من النظام الداخلي للمؤتمر ، تنتخب لجنة الدورة بالاضافة الى رئيسها ، نائبا للرئيس ومقررا ، كما ينتخب كل فريق من أفرقة التفاوض رئيسا ونائبين للرئيس ، وعند انتخاب اعضاء مكاتب هيئات الدورة ، يراعى الاعتبار اللازم للحاجة الى اتباع توزيع جغرافي عادل للمناصب ؛

٨ ' ويوزع مجموع الامكانيات المتاحة لعقد الجلسات حسب الاقتضاء بين الهيئة العامة ، ولجنة الدورة ، وأفرقة التفاوض ، على أساس ان الجلسات التي تعقد في وقت واحد وتقدم فيها الترجمة الفورية ستكون ست جلسات على أقصى حد ؛

٩ ' يستغنى عن اعداد محاضر موجزة لجلسات المؤتمر ، علما بان النصوص الكاملة لبيانات السياسة الملقاة في المناقشة العامة ستصدر كجزء من " أعمال " المؤتمر ؛

١٠ ' ويعتمد المؤتمر في بداية أعماله جدولا زمنيا يلتزم به بأقصى دقة ممكنة ، بغية الانتفاع الكامل بالموارد والامكانيات المتاحة ، ويتوخى في الجدول الزمني ان يكفل فرصة كافية لاجتماعات الأفرقة الاقليمية ؛

١١ ' وتعين الحكومات بقدر المستطاع لرئاسة وفودها أشخاصا على مستوى الوزير او على مستوى معادل له ، ويوضع برنامج اشتراكهم في الدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس ، بغية الافادة من وجودهم على النحو الأفضل ؛

١٢ ' وتعتبر تقارير المجلس الى الجمعية العامة عن دوراته السادسة عشرة ، والسابعة عشرة ، والثامنة عشرة ، وعن دوراته الاستثنائية الثامنة ، والتاسعة ، والعاشرة من بين عناصر تقرير المجلس الى المؤتمر في دورته الخامسة ؛

١٣ ' ويستعين مقرر المؤتمر في اعداد مشروع تقريره بفريق من " أصدقاء المقرر " ، يتبع في تشكيله التوزيع الجغرافي ذاته الذى اتبع في تشكيل الفريق المماثل أثناء الدورة الرابعة للمؤتمر (انظر التذييل ٢ أدناه) ؛

١٤ ' ويتبع في وضع تقرير المؤتمر عن دورته الخامسة النمط العام الذى اتبع عند وضع تقرير الدورة الرابعة ، فيتكون أساسا من ثلاثة أجزاء تتناول على التوالي الاجراءات التي اتخذها المؤتمر ، وموجز أعمال المؤتمر والمسائل التنظيمية والاجرائية ، تليها المرفقات ذات الصلة بالموضوع .

Digitized by UNOG Library

التذييل ١

تكوين مكتب المؤتمر

١ - عملا بالمادة ٢٢ من النظام الداخلي للمؤتمر ، يتكون مكتب المؤتمر من :

(أ) رئيس المؤتمر ؛

(ب) مقرر المؤتمر ؛

(ج) رؤساء اللجان الرئيسية ؛

(د) عدد من نواب رئيس المؤتمر ، يصل بمجموع أعضاء المكتب الى خمسة وثلاثين عضوا .

٢ - بمقتضى الفقرة الفرعية ٦ ، من الترتيبات الواردة أعلاه ، لن تشكل سوى لجنة رئيسية واحدة . وسيحتاج الأمر ، بالتالي ، الى انتخاب اثنين وثلاثين نائبا للرئيس . ووفقا للمادة ١٧ من النظام الداخلي ، ولضمان التوزيع الجغرافي المرغوب ، يجب ان يتم انتخابهم بعد انتخاب مقرر المؤتمر ورئيس لجنة الدورة .

٣ - كان التوزيع الجغرافي للمكتب في الدورة الرابعة للمؤتمر ، التي تم فيها أيضا تشكيل لجنة رئيسية واحدة ، كما يلي :

افريقيا	٧ (رئيس المؤتمر وستة نواب للرئيس)
آسيا	٧ (٧ نواب للرئيس)
المجموعة باء	٩ (رئيس اللجنة الرئيسية و ٨ نواب لرئيس المؤتمر)
امريكا اللاتينية	٧ (٧ نواب للرئيس)
المجموعة دال	٤ (المقرر و ٣ نواب للرئيس)
الصين	١ (نائب للرئيس)
المجموع	٣٥

Digitized by UNOG Library

التذييل ٢

تكوين فريق أصدقاء المقـــرر

كان فريق أصدقاء المقرر في الدورة الرابعة للمؤتمر يتكون من أحد عشر عضوا كما يلي :

عضوان من افريقيا ؛

عضوان من آسيا ؛

عضوان من امريكا اللاتينية ؛

عضوان من المجموعة باء؛

عضوان من المجموعة دال ؛

عضو مـــن الصين .

Digitized by UNOG Library

المرفق الرابع

نصوص أرجأ المجلس أو هيئاته الفرعية البت فيها للاستزادة من دراستها

ألف - نصوص أرجأ المجلس البت فيها للعودة الى دراستها في دورته الاستثنائية العاشرة

المشاكل المتصلة بالوثائق وأثرها على برنامج عمل الأونكتاد

مشروع اقتراح مقدم من ممثل الفلبين

[TD/B/L.520]

ان مجلس التجارة والتنمية ،

لما كان على بينة من الاجهاد والعبء اللذين يلقيهما على مرافق خدمات مكتب الأمم المتحدة بجنيف عقد اجتماعات اضافية في جنيف لهيئات لا تقوم مقارها الرئيسية فيها ، وبوجه خاص على صعيد ترجمة الوثائق واستنساخها ؛

واذ لا يغيب عن ذهنه أن المهمة التي تواجه الأونكتاد تتطلب جدولا مكثفا للغاية من الاجتماعات التي تنطوي على سلسلة طويلة من الأنشطة الدولية الحكومية ومن عمليات التفاوض المعقدة، وتقتضي بالتالي توفر مرافق أساسية لخدمة المؤتمرات يمكن الاعتماد عليها كليا في أي حين ؛

١ - يوجه انتباه الجمعية العامة الى المشاكل التي تعترض حسن سير أعمال الأونكتاد بسبب ثقل العبء الاضافي الذي يلقيه على مرافق خدمة مؤتمرات الأمم المتحدة بجنيف عقد اجتماعات في جنيف لهيئات تقوم مقارها الرئيسية في أماكن أخرى ؛

٢ - ويناشد الجمعية العامة تسهيل عمل الأونكتاد بأن تحدد الى أقصى مدى ممكن عقد اجتماعات في جنيف لهيئات لا تقوم مقارها الرئيسية في جنيف .

ترشيد وتشكيل الأجهزة الدائمة للأونكتاد

مشروع قرار مقدم من كولومبيا باسم الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين (أ)

[TD/B/L.512]

ان مجلس التجارة والتنمية ،

(أ) للاطلاع على بيان الآثار المالية (TD/B/L.512/Add.1) المعمم بشأن مشروع القرار المذكور ، أنظر المرفق التاسع أدناه .

Digitized by UNOG Library

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٧ (د - ٣٢) بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ؛

واذ يشير الى قرار المؤتمر ٩٠ (د - ٤) ومقرر المجلس ١٤٣ (د - ١٦) ؛

واذ يلاحظ تطور دور الأونكتاد في نطاق الجهود الرامية الى اقامة نظام اقتصادي دولي جديد ؛

واعترافا منه بأن ترشيد هيكل الأجهزة الدائمة للأونكتاد مسألة هامة تقتضي من الدول الأعضاء في الأونكتاد أن تتناولها بالدراسة المدققة ؛

١ - يقرر انشاء لجنة للمجلس مخصصة للنظر في مسألة اعادة تشكيل الأجهزة الدائمة للأونكتاد وترشيدها في ضوء اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بمقتضى قرار الجمعية العامة ١٩٧ (د - ٣٢) ، ولتحديد وتوضيح طبيعة علاقة الأونكتاد بالجمعية العامة بوصفه أداتها التفاوضية في ميدان التجارة والتنمية ، ولتقديم مقترحات محددة الى الدورة الخامسة للمؤتمر عن طريق المجلس في دورته الاستثنائية العاشرة ؛

٢ - ويرجو الأمين العام للأونكتاد أن يوفر كافة خدمات الدعم التقني اللازمة للجنة المخصصة لترشيد الأجهزة الدائمة للأونكتاد .

باء - نص أرجأ المجلس البت فيه للعودة الى دراسته في دورته العادية التاسعة عشرة

(ب) ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي

مشروع قرار مقدم من اثيوبيا ، وأوغندا ، والجمهورية العربية الليبية *، ورواندا ، وزائير ، والسنغال ، والسودان ، وغابون ، وفولتا العليا ، وكينيا ، ومدغشقر ، وموريشيوس ، ونيجيريا

[TD/B/L.360]

جيم - نص أرجأ المجلس البت فيه للعودة الى دراسته في دورة مقبلة

(ج) أثر التجمعات الاقتصادية الاقليمية للبلدان المتقدمة النمو على التجارة الدولية ، بما في ذلك تجارة البلدان النامية

---

* الآن : الجماهيرية العربية الليبية .

(ب) يرد نص مشروع القرار هذا في تقرير المجلس عن الجزء الأول من دورته الرابعة عشرة ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/9615/Rev.1) ، المرفق الثاني .

(ج) يرد نص مشروع القرار هذا في تقرير المجلس عن الجزء الأول من دورته الثانية عشرة ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرون ، الملحق رقم ١٥ (A/8715/Rev.1 و Corr.1) ، الجزء الأول ، المرفق الخامس .

Digitized by UNOG Library

مشروع قرار مقدم من الأرجنتين ، والاردن ، وافغانستان ، واكوادور ، والامارات العربية المتحدة ، واندونيسيا ، وأوروغواي ، وايران ، وباراغواي ، وباكستان ، والبرازيل ، وبنما ، وبوتان ، وبورما ، وبوليفيا ، وبيرو ، وتايلند ، وترينيداد وتوباغو ، وجمهورية خمير *، والجمهورية الدومينيكية ، وجمهورية فييت نام **، وجمهورية كوريا ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، والسلفادور ، وسوازيلند ، وسيراليون ، وسيلان ***، وشيلي ، والعراق ، وغانا ، وغواتيمالا ، وغينيا ، والفلبين ، وفنزويلا ، وكوستاريكا ، وكولومبيا ، والكويت ، ولاوس ****، ولبنان ، وليسوتو ، وماليزيا ، والمكسيك ، ونيبال ، ونيجيريا ، ونيكاراغوا ، وهايتي ، والهند ، وهندوراس ، واليمن الديمقراطية ، ويوغوسلافيا

[Corr.1-3 و TD/L.66]

دال ـ نص أرجأت لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية البت فيه للعودة الى دراسته في دورتها الثانية

التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

مشروع قرار مقدم من كولومبيا باسم الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين (د)

[TD/B(XVIII)/SC.I/L.6]

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يضع نصب عينيه تدابير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية التي اعتمدها مؤتمر التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، المعقود في مكسيكو من ١٣ الى ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ ؛

---

* الآن : كامبوتشيا الديمقراطية .

** الآن : جمهورية فييت نام الاشتراكية .

*** الآن : سري لانكا .

**** الآن : جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية .

(د) للاطلاع على بيان الآثار المالية (TD/B(XVIII)/SC.I/L.6/Add.1) المعمم بشأن مشروع القرار هذا ، أنظر المرفق التاسع أدناه .

Digitized by UNOG Library

واذ يضع نصب عينيه أيضا برنامج العمل المتعلق بالتعاون الاقتصادى والقرارات ذات الصلة التي أقرها المؤتمر الخامس لرؤساء دول أو حكومات البلدان غير المنحازة ، المعقود في كولومبو من ١٦ الى ١٩ آب/أغسطس ١٩٧٦ ، والمتصلة بالتعاون فيما بين البلدان النامية ، وكذلك التوصيات التي اتخذها بشأن هذا الموضوع مؤتمر وزراء خارجية البلدان غير المنحازة ، المعقود في بلغراد من ٢٤ الى ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٨ ؛

واذ يشير الى قرارات الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٤ ، بصيغته المعدلة ، و ٣١٧٧ (د - ٢٨) المؤرخ في ١٧ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٣ ، و ٣٢٤١ (د - ٢٩) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٤ ، و٣٤٤٢(د - ٣٠) المؤرخ في ٩ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٥ ، و ١١٩/٣١ المؤرخ في ١٦ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٦ و ١٨٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٧٧ بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، والى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعي ٢٠٤٣(د - ٦١) المؤرخ في ٥ آب/أغسطس ١٩٧٦ ؛

واذ يشير أيضا الى الاعلان وبرنامج العمل المتعلقين باقامة نظام اقتصادى دولي جديد (هـ) وكذلك ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية (و) ، والى قرار الجمعية العامة ٣٣٦٢(د-٧) المؤرخ في ١٦ أيلول /سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادى الدولي ؛

واذ يشير كذلك الى الاعلان المتفق عليه ٢٣ (د - ٢) الذى اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ٢٦ آذار/مارس ١٩٦٨ ، وقرار المؤتمر ٤٨ (د - ٣) المؤرخ في ١٨ أيار/مايو ١٩٧٢ بشأن توسيع التجارة والتعاون الاقتصادى والتكامل الاقليمي فيما بين البلدان النامية ، وكذلك الى قرارى المؤتمر ٩٠ (د - ٤) و ٩٢ (د - ٤) المؤرخين في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٦ والى مقررى مجلس التجارة والتنمية ١٤٢ (د - ١٦) المؤرخ في ٢٣ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٧٦ بشأن انشاء لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، و ١٦١ (د - ١٧) المؤرخ في ٢ أيلول /سبتمبر ١٩٧٧ بشأن اختصاصات لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛

واذ يشير أيضا بارتياح الى القرار ١ (د - ١) للجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية المؤرخ في ٩ أيار/مايو ١٩٧٧ ، الذى يوفر مبادئ توجيهية لبرنامج عمل الأونكتاد بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ويدعو الأمين العام للأونكتاد الى تكثيف الأنشطة والأعمال الجارية المتصلة بتعزيز التعاون والتكامل الاقتصاديين على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية ؛

واذ يلاحظ القرار ٦٥٧ (د - ٣١) بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الذى اعتمده مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته الحادية والثلاثين المعقودة في الخرطوم من ٧ الى ٢١ تموز/يوليه ١٩٧٨ ، والذى أكد ، في جملة أمور ، الحاجة الى " انشاء فريق استشارى مشترك بين الأمانات يؤلف من أمانات التجمعات دون الاقليمية والاقليمية للبلدان النامية "،

(هـ) قرارا الجمعية العامة ٣٢٠١ (د-٦) و ٣٢٠٢ (د-٦) المؤرخان في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ .

(و) قرار الجمعية العامة ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول /ديسمبر ١٩٧٤ .

Digitized by UNOG Library

حسبما أوصى به الفريق العامل المعني بتوسيع التجارة والتكامل الاقليمي فيما بين البلدان النامية، المعقود في جنيف من ١٠ الى ١٨ نيسان /أبريل ١٩٧٨، والذى طلب أيضا الى الأونكتاد أن يقوم بتنظيم وخدمة اجتماعات الفريق الاستشارى المشترك بين الأمانات مرة واحدة على الأقل سنويا، وأعلن ترحيبه بهذه الفكرة ؛

واذ يحيط علما أيضا مع الارتياح ، بالتوصيات المقدمة من الفريق العامل المعني بتوسيع التجارة والتكامل الاقتصادى الاقليمي فيما بين البلدان النامية ، عملا بالمقرر ألف - أولا - ١ لمؤتمر التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، المعقود في مكسيكو في الفترة من ١٣ الى ٢٢ أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ ، والفقرة ٢ (ب) ' ١ ' للجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية؛

واذ يدرك أن تحقيق هدف زيادة التعاون فيما بين البلدان النامية ، يمثل في نطاق التعاون الاقتصادى الدولي ، مساهمة هامة في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ؛

واذ يؤكد من جديد أن الجهود التي تضطلع بها البلدان النامية لتعزيز التعاون فيما بينها لا تقلل من مسؤوليات جميع البلدان الأخرى عن اقامة علاقات اقتصادية عادلة ومنصفة بينها وبين البلدان النامية وعن المساهمة في تنمية البلدان النامية ؛

١ - يرى أن من شأن انشاء فريق استشارى مشترك بين الأمانات يؤلف من أمانات تجمعات التعاون الاقتصادى دون الاقليمية والاقليمية للبلدان النامية أن يسهم اسهاما كبيرا فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية الذى اعتمدته البلدان النامية في مؤتمر التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ، المعقود في مكسيكو في أيلول / سبتمبر ١٩٧٦ ، وفي مجال تنفيذ تدابير الدعم التي اعتمدتها لجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛

٢ - ويحث جميع الدول الأعضاء ، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو ، على تيسير ودعم برنامج عمل الأونكتاد المتعلق بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛

٣ - ويقرر تفويض الأمين العام للأونكتاد بتنظيم الاجتماعات التالية والدعوة الى عقدها في ١٩٧٩ :

(أ) اجتماع لأمانات تجمعات التعاون الاقتصادى للبلدان النامية (الفريق الاستشارى المشترك بين الأمانات) ، في النصف الأول من عام ١٩٧٩ ، حول التعاون والتكامل الاقتصاديين فيما بين البلدان النامية على المستويات دون الاقليمية والاقليمية والأقاليمية ؛

(ب) اجتماع لأمانات تجمعات التعاون الاقتصادى والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف للبلدان النامية ، يعقد في النصف الثاني من عام ١٩٧٩ ، حول المشاريع المشتركة بين الأقطار؛

(ج) اجتماعات اقليمية لتجمعات التعاون الاقتصادى دون الاقليمية والاقليمية ، تعقد في النصف الثاني من عام ١٩٧٩ للنظر في الاجراءات المطلوبة لمتابعة أهداف برنامج مكسيكو بشأن التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية ؛

(د) ثلاثة اجتماعات لخبراء حكوميين للبلدان النامية ، تعقد في النصف الثاني من عام ١٩٧٩ ، لبحث وتقديم اقتراحات تضع في الاعتبار الدراسات التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد عملا بالفقرة ٢ (أ) من القرار ١ (د-١) المتخذ في الدورة الأولى للجنة التعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية .

Digitized by UNOG Library

المرفق الخامس

نصوص مشروعات القرارات المقدمة في اطار البند ٣ من جدول الأعمال (أ)

العلاقات التجارية والاقتصادية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة

مشروع قرار مقدم من نيجيريا بالنيابة عن الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين

[Corr.1 و TD/B(XVIII)/SC.II/L.2]

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى قرار المؤتمر ٩٥ (د-٤) ،

واذ يلاحظ أن هناك فرصا واحتمالات كبيرة في البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية لتكثيف العلاقات التجارية والاقتصادية مع البلدان النامية ، واذ يدرك أن هذه الفرص والاحتمالات لم تتحقق بالكامل ،

واذ يلاحظ مع القلق أن الصادرات من البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ماتزال تتجاوز الواردات من عدد متزايد من البلدان النامية ، مواصلة بذلك اتجاها قائما لمدة ٢٠ عاما ، وفقا لما تؤكده الاحصائيات الواردة في تقرير أمانة الأونكتاد (الوثيقة TD/B/708 و Add.1) ،

واذ يرى أن التعاون التجارى والاقتصادى بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وبين البلدان النامية ، بصفة عامة ، لم يتغير كثيرا منذ الدورة الرابعة للأونكتاد ،

واذ يؤكد من جديد أن التعاون التجارى والاقتصادى فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، ولا سيما بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، يشكل عناصر هامة يجب تطويرها لتمكينها من الاسهام بفعالية في اقامة النظام الاقتصادى الدولي الجديد ،

الجزء الأول

١ - يقرر أنه يتعين ، في العمل على تحقيق أغراض العلاقات التجارية والاقتصادية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، السهر على تسيير العلاقات التجارية بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وبين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بطريقة لا تضر بمصالح البلدان النامية ؛

(أ) أرفقت بالتقرير بناء على قرار المجلس في جلسته ٥٠٩ (انظر الفقرة ١٥١ أعلاه).

Digitized by UNOG Library

٢ - ويوصي باعتماد البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية تدابير ايجابية لتحسين التوازن في التجارة مع البلدان النامية ولدفع عجلة الواردات من البلدان النامية ، ولا سيما منتجاتها المصنعة وشبه المصنعة ، بتحسين امكانية الوصول الى الأسواق وبتكثيف جهودها لاستيعاب حصة أكبر من الواردات من البلدان النامية في خططها وبرامجها الاقتصادية ؛

٣ - ويطلب أن تقوم أمانة الأونكتاد بما يلي :

(أ) تقييم التدابير المتخذة حتى الآن من قبل البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية في تنفيذ قرار المؤتمر ٩٥ (د-٤) ؛

(ب) الاستزادة من التفاصيل في تحليل سبل ووسائل الانتفاع بفرص زيادة توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية وبين البلدان النامية ؛

(ج) تقييم دور الاتفاقات الثنائية للتعاون التجاري والاقتصادي والتقني ، وكذا الاتفاقات التعويضية بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، ضمن أمور أخرى، واقتراح الوسائل لزيادة فعاليتها ؛

(د) اقتراح السبل الممكنة الاستخدام للانتفاع على نحو فعال بالصندوق الخاص المنشأ في نطاق المصرف الدولي للاستثمار من أجل تمويل المساعدة الاقتصادية والتقنية للبلدان النامية ؛

(هـ) ايلاء اهتمام لمسألة التدابير الخاصة المتخذة لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية ؛

٤ - ويطلب أيضا الى الأمين العام للأونكتاد تقديم تقرير شامل عن الأمور المذكورة أعلاه الى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دورته الخامسة .

الجزء الثاني

١ - يحيط علما بتقرير فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بالفرص التجارية الناشئة عن اللوائح المتعددة الأطراف للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي (TD/B/680) ، وبتقرير فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بدراسة مسألة اعداد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية (TD/B/683) ؛

٢ - ويقرر أن يطلب الى الأمين العام للأونكتاد أن يدرس، على أساس مستمر، مسألة الترتيبات الخاصة بالنظم المتعددة الأطراف للمدفوعات بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية ، وأن يعقد مشاورات مع الأطراف المعنية تفضي الى تنفيذ التوصيات المتخذة في اجتماع فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بهذا الموضوع، كما هي واردة في تقرير الفريق(TD/B/683)؛

٣ - ويطلب الى الأمين العام للأونكتاد تقديم تقرير عن المسائل الواردة أعلاه الى دورة أخرى لفريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بدراسة مسألة اعداد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية ؛

٤ - ويقرر أن يعقد من جديد ، قبل نهاية عام ١٩٧٩ ، دورة أخرى لفريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بالفرص التجارية الناشئة عن اللوائح المتعددة الأطراف للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي للقيام بما يلي :

Digitized by UNOG Library

[(أ) وضع توصيات متفق عليها على أساس ورقة الموقف المقدمة من مجموعة السبعة والسبعين في الجلسة الأولى ؛]

(ب) دراسة أفضل طريقة يمكن بها تنفيذ هذه التوصيات ؛

(ج) بحث المسائل الأخرى ذات الصلة بالموضوع والتي من شأنها أن تعجل بتنفيذ التوصيات .

العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة

مشروع قرار مقدم من الجمهورية الديمقراطية الألمانية بالنيابة عن الدول الأعضاء في المجموعة دال

[TD/B(XVIII)/SC.II/L.3]

ان مجلس التجارة والتنمية ،

اذ يشير الى قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د - ١٩) وكذلك الى قرارات المؤتمر ١٥ (د - ٢)، و٥٣ (د - ٣) ، و ٩٥ (د - ٤) ،

واذ يرى أن التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بوجه عام، وبين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية بوجه خاص، قد تنامت تناميا ذا شأن منذ الدورة الرابعة للأونكتاد ،

واذ يلاحظ أن الامكانيات القائمة لتنمية التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة لم تستخدم بعد بصورة كاملة ،

واذ يشير أيضا الى أن العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة تشكل جزءا هاما لا يتجزأ من التجارة العالمية ككل ، وأن كل تدفقات هذه التجارة وثيقة الترابط ، مما يقتضي أن يراعي الأطراف في التجارة بين الشرق والغرب وكذلك في التجارة بين البلدان النامية والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية هذا الترابط مراعاة كاملة ،

واذ يلاحظ أيضا بقلق ازدياد السياسة الحمائية في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وسلبية وقعها على كل تدفقات التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

الجزء الأول

١ - يوصي بأن تتخذ البلدان النامية ، والبلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية، والبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، تدابير ايجابية تستهدف تنمية جميع التدفقات في التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة ، مع توجيه اهتمام خاص للمشاكل المحددة التي تنفرد بها البلدان النامية ؛

Digitized by UNOG Library

٢ ــ ويرجو من أمانة الأونكتاد :

(أ) مواصلة دراسة التدابير التي اعتمدتها البلدان الأعضاء بغية تنفيذ قرارات المؤتمر ١٥(د ــ ٢) ، و٥٣ (د ــ ٣) ، و٩٥ (د ــ ٤)؛

(ب) الاستزادة من التفاصيل في تحليل سبل ووسائل الانتفاع بامكانيات زيادة تكثيف التجارة فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة بكافة تدفقاتها ؛

٣ ــ ويرجو أيضا من الأمين العام للأونكتاد أن يعد تقريرا شاملا عن المسائل الآنفة الذكر .

الجزء الثاني

١ ــ يحيط علما بتقرير فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بالفرص التجارية الناشئة عن اللوائح المتعددة الأطراف للبلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي (TD/B/680)، وبتقرير فريق الخبراء الدولي الحكومي المعني بدراسة مسألة اعداد نظام متعدد الأطراف للمدفوعات بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية (TD/B/683) ؛

٢ ــ ويرجو من الأمين العام للأونكتاد أن يستزيد من دراسة قضية ترتيبات المدفوعات بين البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والبلدان النامية ، وأن يتشاور مع الأطراف المهتمة حول تنفيذ التوصيات المعتمدة في اجتماع فريق الخبراء الدولي الحكومي بشأن القضية المذكورة والواردة في الوثيقة TD/B/683 ؛

٣ ــ ويرجو أيضا من الأمين العام للأونكتاد أن يعمد ، بعد عقد مشاورات مع حكومات البلدان المهتمة ، الى تعيين الطرق الممكنة للقيام بأنشطة اضافية في الميادين الواردة في الفقرتين الفرعيتين ٩ (أ) و ٩ (ب) من قرار المؤتمر ٩٥ (د ــ ٤) والقضايا المعلقة على مزيد من الدراسة ، وأن يقدم تقريرا مناسبا الى مجلس التجارة والتنمية في دورته التاسعة عشرة .

Digitized by UNOG Library

المرفق السادس

جدول الأعمال المؤقت لدورة المجلس الاستثنائية العاشرة(أ)

١- المسائل الاجرائية

(أ) اقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(ب) معاملة الدول الأعضاء الجدد في الأونكتاد على صعيد الانتخابات

(ج) الابلاغ عن أى تغييرات في عضوية المجلس

(د) الموافقة على التقرير عن وثائق التفويض

٢- النظر في الاقتراحات التي تدعو المؤتمر في دورته الخامسة الى اتخاذ اجراءات معينة

(أ) ( ) [تورد هنا بنود جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر]

٣- أعمال أخرى

(أ) ( ) [اجراءات المجلس الرسمية بشأن تقارير الهيئات الفرعية (ب)]

٤- اعتماد تقرير المجلس

(أ) اعتمده المجلس في جلسته ٥٠٩ (انظر الفقرة ٥٨٤ أعلاه)٠

(ب) من المفترض أن يبت المجلس رسميا ، في دورته الاستثنائية العاشرة ، بشأن تقارير هيئاته الفرعية التي تجتمع في الفترة مابين الدورة الثامنة عشرة والدورة الاستثنائية العاشرة ٠

Digitized by UNOG Library

المرفق السابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للمجلس(أ)

١- المسائل الاجرائية

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) اعتماد جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة

(ج) اعتماد التقرير عن وثائق التفويض

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة العادية العشرين للمجلس وتنظيم أعمال الدورة

[انتظارا لمقرر آخر، تم النص مبدئيا، في الجدول الزمني لاجتماعات ١٩٨٠، على دورة استثنائية للمجلس]

(هـ) تشكيل فريق عمل معني بخطة الأونكتاد متوسطة الأجل [١٩٨٢-١٩٨٥] وبالميزانية البرنامجية [١٩٨٢ - ١٩٨٣]

٢- مسائل محددة ناشئة عن القرارات والتوصيات والمقررات الأخرى التي يعتمدها المؤتمر في دورته الخامسة، والتي تتطلب استرعاء نظر المجلس اليها أو اتخاذه اجراء بشأنها في دورته التاسعة عشرة

٣- المسائل التي تتطلب اجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية وهيئاته الأخرى، أو المتصلة بتلك التقارير والأنشطة (ب)

[تستكمل من قبل الأمين العام للأونكتاد]

٤- ترابط مشاكل التجارة والتمويل الانمائي والنظام النقدي الدولي

٥- العلاقات التجارية فيما بين البلدان ذات النظم الاقتصادية والاجتماعية المختلفة

٦- مسائل أخرى خاصة في مجال التجارة والتنمية

(أ) تعزيز الصادرات: تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومجموعة "الغات" عن دورته الثانية عشرة

(ب) التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الثاني عشر للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

(أ) اعتمده المجلس في دورته ٥١٠ (انظر الفقرات ٥٨٩-٥٩١ اعلاه).

(ب) يفترض أن يتم المجلس في دورته الاستثنائية العاشرة اتخاذ اجراء رسمي بشأن تقارير الهيئات الفرعية التي تجتمع في الفترة الواقعة بين موعد انعقاد الدورة الثامنة عشر والدورة الاستثنائية العاشرة للمجلس.

Digitized by UNOG Library

(ج) الجوانب التجارية والاقتصادية لنزع السلاح

[يستكمل من قبل الأمين العام للأونكتاد ليشمل المسائل التي لم ترد في البند ٢ والتي يجب على المجلس ان يبقيها قيد الدراسة]

٧ ـ تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٨ ـ المسائل المؤسسية والتنظيمية والادارية والمسائل المتصلة بها

(أ) معاملة الدول الجديدة الأعضاء في الأونكتاد على صعيد الانتخابات

(ب) الابلاغ عن أى تغييرات في عضوية المجلس وانتخاب أعضاء اللجان الرئيسية

(ج) تنقيح النظامين الداخليين للمجلس ولجانه الرئيسية

[وقد تدعو الحاجة المجلس الى النظر فيما اذا كان هناك ما يدعو الى ادخال أية تعديلات على نظامه الداخلي أو على النظام الداخلي للجانه الرئيسية كنتيجة للمقررات التي تتخذ في الدورة الخامسة للمؤتمر بشأن القضايا المؤسسية]

(د) تسمية الهيئات الدولية الحكومية لأغراض المادة ٧٨ من النظام الداخلي

(هـ) تسمية وتصنيف المنظمات غير الحكومية لأغراض المادة ٧٩ من النظام الداخلي

(و) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(ز) الآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس

[يستكمل من قبل الأمين العام للأونكتاد]

٩ ـ ميزانية برنامج الأونكتاد لعامي ١٩٨٠ ، ١٩٨١ : تقرير فريق العمل (المقرر اجتماعه خلال الأسبوع الأول من الدورة التاسعة عشرة للمجلس)

١٠ ـ خطة الأونكتاد المتوسطة الأجل للفترة [١٩٨٢ ـ ١٩٨٥] : تقرير فريق العمل (المقرر اجتماعه في شهرى آذار / مارس ونيسان / ابريل ١٩٨٠)

١١ ـ مسائل أخرى

١٢ ـ اعتماد تقرير المؤتمر الى الجمعية العامة

Digitized by UNOG Library

المرفـق الثامـن

الآثار المالية المترتبة على اجـراءات المجلـس

بيان اجمالي مقدم من الأمين العام للأونكتـاد

أحيط المجلس علما في أثناء المناقشات ، وفقا للمادة ٣١ من نظامه الداخلي ، بالآثـار الادارية والمالية لأى اقتراح ينطوى على تحمل نفقات ما . والآثار المالية المترتبة على اجراءات المجلس المتخذه في الدورة الثامنة عشر مجملة فيما يلي :

Digitized by UNOG Library

Digitized by UNOG Library

ملخص الاجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية في دورته الثامنة عشرة وتترتب عليها آثار مالية

البند في جدول الاعمال	جزء التقرير الذي يتضمن البيان المفصل	القرار أو المقرر	الموضوع	الفقرة التي تتناوله في التقرير	الأونكتاد (الباب ١١ من ميزانية الأمم المتحدة) (بالاف الدولارات الأمريكية)	خدمات المؤتمرات (الباب ٢٣ من ميزانية الأمم المتحدة) (أ) (ب) (بالاف الدولارات الأمريكية)
			تجارة السلع الأساسية			
٥ (أ)	ألف	١٧٧ (د-١٨)	تحديد الجدول الزمني للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية (تحديد الجدول الزمني حتى نهاية ١٩٧٩)	٢٢٠	١٥٠٠	١٤٥٠
٥ (أ)	باء	١٨٠ (د-١٨)	الأعمال التحضيرية بشأن النحاس (الدورة الاستثنائية لمجلس التجارة والتنمية)	٢٥٩		٢٧
٥ (أ)	جيم	١٧٥ (د-١٨)	التنغستين (مؤتمر التفاوض بشأن التنغستين)	٢٧٣		٢٩٨
٧ (ط)	دال	١٨١ (د-١٨)	استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (اجتماعات اضافية، لمدة أقصاها أسبوعان، للجنة المؤقتة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١ بصيغة تعديله)	٥٩٦		٧٥
			تجارة المصنوعات			
٥ (ب)	هاء	١٧٨ (د-١٨)	الممارسات التجارية التقييدية (الدورة السادسة لفريق الخبراء المخصص الثالث (مؤتمر التفاوض)	٣٥٢		١١٨ ٤١٠

الجـدول (تابـع)

البنـد في جـدول الاعمـال	جزء التذييـل الذى يتضمـن البيان المفصـل	القرار أو المقـرر	الموضـوع	الفقرة التي تتناوله في التقريـر	الأونكتـاد (الباب ١١ من ميزانية الأمم المتحدة) (بالاف الدولارات الأمريكية)	خدمات المؤتمرات (الباب ٢٣ من ميزانية الأمم المتحدة) (ب)
٥(ب)	واو	١٧٢ (د ـ ١٨)	التعاون التجارى والصناعي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (فريق الخبراء المخصص المشترك بين الأونكتاد واليونيدو)	٣٣٨	٣٨	٤٧
			النقـل البحـرى			
٥(هـ) و٧(ط)	زاى	" مقررات أخرى" الفرع (ح)	الفريق الدولي الحكومي التحضيرى المعني باعداد اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط (الدورة السادسة للفريق التحضيرى)	٤٥٣		١٤٣
			البرنامج الخاص لأقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية			
٦(ح)	طـاء	١٧١ (د ـ ١٨)	تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية (اجتماع جديد بين البلدان المانحـة والبلدان المستفيدة)	٥١١	—	٤٦
			(اجتماع فريق خبراء رفيعي المستوى)		٢٢	١٨

(أ) يتوقف مقدار الاعتمادات الاضافية المطلوبة على اجمالي حجم العمل الذى تستلزمه المؤتمرات بمكتب الأمم المتحدة في جنيف .

(ب) بسعر الصرف وفقا للميزانية : ١ دولار أمريكي = ١٧ر٢ فرنك سويسرى .

Digitized by UNOG Library

تذييـــــل

بيانات مفصلة عرضت على المجلس في دورته الثامنة عشرة

تجارة السلـــع الأساسيـــة

ألف - المقرر ١٧٧ (د-١٨) - تمديد الجدول الزمني للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية (ج)

١ - جاء في الفقرة ٢٧ من التقرير المرحلي المقدم من الأمين العام للأونكتاد بشأن قرار المؤتمر ٩٣ (د-٤) (TD/B/IPC/AC/20) أن المجلس قد يرغب في النظر في ضرورة تمديد الاطار الزمني للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية الى نهاية عام ١٩٧٩ على أساس أن المسألة ستعرض لمزيد من الاستعراض الشامل في الدورة الخامسة للمؤتمر .

٢ - ويتطلب استمرار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية الى نهاية ١٩٧٩ استمرار المواد المخصصة للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية في عام ١٩٧٩ بنفس مستوى مخصصات عامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ . وتبلغ تكاليف استمرار الموارد المخصصة لكامل عام ١٩٧٩ ما مجموعه ٥٠٠ ٠٠٠ ١ دولار (محسوبة على أساس سعر الصرف المستخدم في الميزانية وهو ٢ر١٧ من الفرنكات السويسرية لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة) وموزعة كالتالي :

		شعبة السلع الأساسية	خدمات شؤون المؤتمرات	المجموع
		دولار	دولار	دولار
'١'	موظفون مخصصون للبرنامج -			
	مرتبات ١٦ موظفا من الفئة الفنية	٦٥٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	٨٠٠ ٠٠٠
	١٠ موظفين من فئة الخدمات العامة	١٤٩ ٠٠٠	٦٤ ٠٠٠	٢١٣ ٠٠٠
		٧٩٩ ٠٠٠	٢١٤ ٠٠٠	١ ٠١٣ ٠٠٠
	تكاليف مشتركة للموظفين	٢٠٧ ٠٠٠	٥٦ ٠٠٠	٢٦٣ ٠٠٠
		١ ٠٠٦ ٠٠٠	٢٧٠ ٠٠٠	١ ٢٧٦ ٠٠٠
'٢'	خبراء استشاريون	١٥٤ ٠٠٠	-	١٥٤ ٠٠٠
'٣'	السفر	٧٠ ٠٠٠	-	٧٠ ٠٠٠
	المجموع	١ ٢٣٠ ٠٠٠	٢٧٠ ٠٠٠	١ ٥٠٠ ٠٠٠

(ج) فحوى نص الوثيقة TD/B/IPC/AC/21 ، المرفق الرابع ، الذى يمثل الآثار المالية لمشروع القرار الوارد بالوثيقة TD/B(XVIII)/SC.I/L.13 .

Digitized by UNOG Library

٣ - وتبلغ احتياجات تكاليف خدمة المؤتمرات في اطار البرنامج المتكامل للسلع الأساسية لعام ١٩٧٩ ، كما قدرت أصلا لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٨ ، زهاء ٤٥٠ ٠٠٠ ١ دولار ، الا أن الاحتياجات الاضافية للاجتماعات في اطار البرنامج المتكامل من المحتمل أن يقابلها تخفيض في اجتماعات الاونكتاد الأخرى . ولابد من حساب صافي الاحتياجات الاضافية في اطار تكاليف برنامج المؤتمرات في جنيف برمته ، وهذه ليست واردة في باب الميزانية ١١ ألف المخصص للأونكتاد في ميزانية الأمم المتحدة ، وانما في الباب ٢٣ باء (خدمات المؤتمرات ، جنيف) .

٤ - ولما كان قرار تمديد الاطار الزمني للبرنامج المتكامل للسلع الأساسية سيخضع للاستعراض الشامل في الدورة الخامسة للمؤتمر ، فسيكون التصرف في أى موارد تخصص للنصف الثاني من عام ١٩٧٩ بطريقة لا تستبق الحكم على أى مقرر يتخذه المؤتمر فيما يتعلق بالبرنامج المتكامل .

باء - القرار ١٨٠ (د - ١٨) - الأعمال التحضيرية بشأن النحاس (د)

تقضي الفقرة ٣ من مشروع القرار الوارد في الوثيقة TD/B(XVIII)SC.I/L.15 بأن يتم ، في ضوء النتائج التي يتوصل اليها الاجتماع التحضيرى الخامس ، عقد دورة استثنائية لمجلس التجارة والتنمية ، في وقت يسمح له باتخاذ ما قد يراه مناسبا من اجراءات لعرضها على الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين . ومن المفترض أن هذه الدورة الاستثنائية لمجلس التجارة والتنمية ستعقد في جنيف لمدة يومين ، وانها ستحتاج الى خدمات بست لغات ، والى فريق كامل وفريق محدود من المترجمين الشفويين ، وثلاث حجرات اجتماعات ، و ٢٠ صفحة من الوثائق والمحاضر الموجزة . وعلى هذا الأساس تقدر تكاليف الاجتماع بمبلغ ٠٠٠ ٢٧ دولار .

جيم - المقرر ١٧٥ (د - ١٨) - التنغستن

١ - يطلب مشروع المقرر المعروض على المجلس (TD/B/L.523) الى الأمين العام للأونكتاد أن يمضي قدما في اجراء مشاورات مناسبة وعقد اجتماعات تحضيرية بغية تيسير اتخاذ مقرر بشأن الدعوة الى عقد مؤتمر تفاوض ، اذا أمكن ، خلال الربع الأخير من عام ١٩٧٩ .

٢ - يجدر بالذكر أن المجلس قد أذن في مقرره ١٦٦ (د - ١٨) بعقد دورتين لفريق عامل

(د) فحوى نص الوثيقة TD/B(XVIII)/SC.I/L.9/Add.1 .

Digitized by UNOG Library

تحضيرى معني بالتنفستن ، وقدرت الآثار المالية المترتبة على ذلك بمبلغ ١٠٢ ٠٠٠ دولار (هـ) . وقد أحيط المجلس علما عندئذ أنه اذا عقد مؤتمر تفاوض فان التكاليف تقدر بمبلغ ٢٩٨ ٠٠٠ دولار، على أساس دورة مدتها أربعة أسابيع وفريقين من المترجمين الشفويين لخمس لغات وفريق لثلاث لغات ، و ٨٠ صفحة من وثائق ما قبل الدورة و ١٥٠ صفحة من وثائق الدورة و ٨٠ صفحة من وثائق ما بعد الدورة (هـ) .

دال - المقرر ١٨١ (د - ١٨) - استعراض الجدول الزمني للاجتماعات: اجتماعات اضافية للجنة المؤقتة لمؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١ بصيغة تمديده (و)

منذ أن قرر مؤتمر الأمم المتحدة للتفاوض بشأن ترتيب دولي يحل محل الاتفاق الدولي للقمح لعام ١٩٧١ بصيغة تمديده ، أن يدعو لجنة مؤقتة تعقد اجتماعات لفترة أقصاها أربعة أسابيع ،جرى - أو يجرى الآن - النظر في اضافة اجتماعات أخرى الى جدول مواعيد اللجنة المؤقتة ، يبلغ مجموعها أسبوعين . وقد وجه الى المجلس في دورته الثامنة عشرة رجاء بأن يقرر ما يلزم لعقد اجتماعات اضافية للجنة المؤقتة لفترة أقصاها أسبوعان . وتقدر الآثار المالية لمثل هذا القرار بـ ٧٥ ٠٠٠ دولار ، وذلك على أساس افتراضات مماثلة لتلك التي استخدمت بشأن الاجتماعات الاولى للجنة المؤقتة ، أى على أساس توفير الترجمة الشفوية بواسطة فريق من المترجمين الشفويين بأربع لغات ، وعشر صفحات يوميا من الوثائق التي تصدر أثناء الدورة ، وما مجموعه ١٠٠ صفحة من وثائق ما قبل الدورة وما بعدها .

هاء - القرار ١٧٨ (د - ١٨) - تجارة المصنوعات وشبه المصنوعات : الممارسات التجارية التقييدية (ز)

١ - يقرر المجلس ، بمقتضى مشروع القرار TD/B(XVIII)SC.I/L.12 ، في الفقرة ٣ الدعوة الى عقد دورة أخرى لفريق الخبراء الثالث المخصص المعني بالممارسات التجارية التقييدية مدتها ثلاثة أسابيع قبل الدورة الخامسة للمؤتمر ،لكي يتمكن فريق الخبراء المخصص من اكمال أعماله بشأن مجموعة

(هـ) أنظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثالثة والثلاثون ، الملحق رقم ١٥ A/33/15 ، المجلد الاول ، الجزء الثالث ، المرفق الثالث .

(و) فحوى نص الوثيقة TD/WHEAT.6/IC/R.11/Add.1 .

(ز) فحوى نص الوثيقة TD/B(XVIII)/SC.I/L.12/Add.1 .

Digitized by UNOG Library

المبادئ والقواعد ومن احراز مزيد من التقدم في وضع قانون نموذجي أو قوانين نموذجية بشأن الممارسات التجارية التقييدية .

٢ - ولا يشتمل الجدول الزمني الحالي للاجتماعات على اجتماع جديد لفريق الخبراء المخصص المعني بالممارسات التقييدية . وتقدر الآثار المالية للدورة السادسة بـ ٠٠٠ ١١٨ دولار ، تقوم على أساس الافتراضات التالية : اجتماع مدته ثلاثة أسابيع في جنيف ، تتم خدمته بأربع لغات ، ويحتاج الى فريق من المترجمين الشفويين ومجموعة احتياطية منهم ، والى قاعتي اجتماع ، وما مجموعه ١٦٠ صفحة من الوثائق .

٣ - وتوصي الفقرة ٤ من مشروع القرار بأن تقرر الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين أن يعقد في الفترة الممتدة بين ايلول / سبتمبر ١٩٧٩ ونيسان / أبريل ١٩٨٠ مؤتمر للأمم المتحدة للتفاوض، على أساس أعمال فريق الخبراء المخصص، على مجموعة مبادئ وقواعد ، منصفة ومتفق عليها على نحو متعدد الأطراف ، من أجل التحكم في الممارسات التجارية التقييدية ذات الآثار الضارة بالتجارة الدولية وخاصة بتجارة البلدان النامية وبتنميتها الاقتصادية ، ولكي يتخذ جميع المقررات الضرورية لاعتماد مجموعة المبادئ والقواعد المذكورة . وتقدر تكاليف مؤتمر التفاوض بـ ٠٠٠ ٤١٠ دولار ، تقوم على أساس الافتراضات التالية : سيعقد المؤتمر في جنيف لفترة أربعة أسابيع ، وتتم خدمته بأربع لغات ، ويحتاج الى فريقين من المترجمين الشفويين ومجموعة احتياطية منهم ، والى أربع قاعات اجتماع ، و ١٠٠ صفحة من الوثائق قبل الدورة و ١٠٠ صفحة من الوثائق بعد الدورة و ١٠ صفحات من الوثائق يوميا أثناء الدورة .

واو - المقرر ١٧٢ (د - ١٨) - التعاون التجاري والصناعي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية (ح)

١ - يقضي مشروع المقرر TD/B/L.518 أن يطلب المجلس من الأمين العام للأونكتاد أن يقوم ، بالتشاور مع المدير التنفيذي لليونيدو ، باتخاذ الخطوات اللازمة للدعوة الى عقد اجتماع لفريق الخبراء المخصص المشترك بين الأونكتاد واليونيدو فور اتخاذ مقرر في هذا الشأن من قبل أجهزة اليونيدو المعنية .

٢ - ويفترض أن فريق الخبراء المخصص سيعقد في جنيف في خريف عام ١٩٧٩ لمدة أسبوعين وأنه يتطلب ترجمة شفوية بأربع لغات وقاعة اجتماعات واحدة وما مجموعه ٧٥ صفحة من الوثائق . وعلى هذا الأساس ، تقدر تكلفة خدمة المؤتمرات لاجتماع كهذا بمبلغ ٠٠٠ ٤٧ دولار .

٣ - وستوجه الدعوة الى نحو عشرين خبيرا للاشتراك في هذا الاجتماع بصفتهم الشخصية . ويحق لهم صرف تكاليف سفر واقامة ، تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٣٨ دولار للفريق .

٤ - وعليه ، يقدر اجمالي تكاليف اجتماع الفريق بمبلغ ٠٠٠ ٨٥ دولار، يجب ان يتقاسمه الأونكتاد واليونيدو .

(ح) فحوى نص الوثيقة TD/B(XVIII)/SC.I/L.8/Add.1 .

Digitized by UNOG Library

النقل البحـــري

زاى ــ "مقررات أخرى"، الجزء (ح)، الفريق الحكومي التحضيرى المعنـــي باعداد اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط (ط)

١ ــ كان الفريق الدولي الحكومي التحضيرى المعني باعداد اتفاقية بشأن النقل الدولي المتعدد الوسائط قد نظر في دورته الرابعة، المعقودة في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧، في مسألة احتمال عدم تمكنه من اختتام العمل المسند اليه خلال دورته الخامسة • وقرر الفريق أن يؤذن للأمين العام للأونكتاد بأن يدرج دورة سادسة للفريق الدولي الحكومي التحضيرى في الجدول الزمني للاجتماعات لعام ١٩٧٩ الذى سيعرض على المجلس في دورته الثامنة عشرة لاقراره، على أن يكون عقد الدورة المذكورة رهنا بتأكيد الفريق التحضيرى في دورته الخامسة، أن الأمر سيقتضي دورة سادســـة (TD/B/682. الفقرة ١١٣) •

٢ ــ وتقدر تكاليف خدمة المؤتمرات لدورة سادسة يعقدها الفريق التحضيرى، اذا اقتضى الامر، بمبلغ ٠٠٠ ١٢٣ دولار، على أساس اجتماع يستغرق أسبوعين في جنيف، بما يقتضيه ذلك عـــادة، أى فريقان من المترجمين الفوريين ومجموعة احتياطية منهم، للخدمة بأربع لغات، بالاضافة الـــى ما مجموعه ١٥٠ صفحة من الوثائق •

البرنامج الخاص لأقل البلدان نموا والبلـــدان غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية

حاء ــ القرار ١٧ (د ــ ١٨) ــ تدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا بين البلدان النامية (ى)

١ ــ ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة TD/B/L.510 يوصي، فـــي جملة أمور، بأن يدعـــو المجلس الى عقد اجتماعات لم يتم الترتيب لعقدها في الجدول المعتمد •

٢ ــ وقد جاء في الفقرة ٢ من مشروع القرار، أنه يرجى من الأمين العام للأونكتاد أن يدعـــو لعقد اجتماع آخر يضم المتبرعين والمستفيدين عقب انعقاد الدورة الخامسة للمؤتمر • ومن شأن ادراج المجلس لمثل هذا الاجتماع في جدول الاجتماعات أن تكون له آثار مالية تصل الى ٠٠٠ ٤٦ دولار، على أساس اشتراك مجموعة من أربعة مترجمين لأربع لغات، واعداد ٥٠ صفحة من الوثائق التحضيريـــة للدورة، وخمس صفحات وثائق يوميا خلال الدورة، وثلاثين صفحة وثائق ما بعد الدورة التي تستغرق سبعة أيام عمل •

٣ ــ ويقترح القسم الخامس، الفقـــرة ٤، من مشروع القرار أن يطلب المجلس الى الأمين العـــام للأونكتاد الدعوة لتشكيل مجموعة خبراء رفيعي المستوى في أواخر ١٩٧٩ للنظر في دراسات معينـــة،

(ط) فحوى نص الوثيقة TD/B/L.506/Add.1 •

(ى) مضمون نص الوثيقة TD/B/719. المرفق الثاني •

Digitized by UNOG Library

ولوضع التوصيات بشأن برنامج جديد لتدابير خاصة لصالح أقل البلدان نموا تتخذ خلال الثمانينات • ويفترض أن يعمل الخبراء بصفتهم الشخصية ، وبذلك يحق لهم تقاضي تكاليف السفر والاقامة من الأمم المتحدة • وقد قدرت التكاليف المتعلقة باجتماع ١٢ خبيرا طوال سبعة أيام عمل بمبلغ ٠٠٠ ٢٢ دولار وقدرت تكاليف خدمات المؤتمر الذى يعقده الفريق بمبلغ ٠٠٠ ١٨ دولار على أساس عمل الفريق باللغتين الانكليزية والفرنسية فقط ، وعلى أساس أن العمل يتطلب اعداد حوالي ٤٠٠ صفحة وثائق •

٤ — ويقرر المجلس بمقتضى الفقرة ٣ من مشروع القرار دعوة الفريق الدولي الحكومي المعني بأقل البلدان نموا للانعقاد مجددا في غضون السنوات الثلاث القادمة ، وفي اطار الاختصاصات التي حددها قرار المجلس ١١٩ (د — ١٤) • وستدرج تكاليف هذا الاجتماع ، اذا اعتمده المجلس ، في الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ •

Digitized by UNOG Library

المرفق التاسع

بيانات بالآثار المالية معممة بصدد مشروعات قرارات أرجئ البت فيها لاجراء المزيد من الدراسة لها (أ)

ألف - ترشيد هيكل الأجهزة الدائمة للأونكتاد

[TD/B/L.512/Add.1] (ب)

١ - يقرر المجلس بمقتضى الفقرة الأولى من مشروع القرار الوارد في الوثيقة TD/B/L.512 انشاء لجنة خاصة تابعة للمجلس للنظر في مسألة اعادة تشكيل وترشيد هيكل الأجهزة الدائمة للأونكتاد على ضوء اعادة تشكيل القطاع الاقتصادي والاجتماعي بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ، ولتعريف وتوضيح علاقة الأونكتاد بالجمعية العامة بوصفه أداتها التفاوضية في مسائل التجارة والتنمية، ولتقديم اقتراحات محددة للدورة الخامسة للمؤتمر بواسطة المجلس في دورته الاستثنائية العاشرة .

٢ - وتقدر النتائج المالية لهذا القرار بـ ٥٦٠٠٠ دولار، محسوبة على أساس الافتراضات التالية: سوف تجتمع اللجنة الخاصة لفترة قد تصل الى ١٠ أيام في جنيف ، وسوف تجرى خدمتها بست لغات ، كما ستتطلب فريقا من المترجمين ، وقاعة مؤتمرات ، ونسخا لـ ٥٠ صفحة من الوثائق .

باء - التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (ج)

[TD/B(XVIII)/SC.I/L.6/Add.1]

١ - تنص الفقرة ٣ من مشروع القرار TD/B(XVIII)/SC.I/L.6 على أن يخول الأمين العام للأونكتاد بأن يعقد في ١٩٧٩ عددا من الاجتماعات غير مدرج حاليا في الجدول الزمني للاجتماعات، وذلك على النحو التالي :

(أ) اجتماع لأمانات مجموعات التعاون الاقتصادي للبلدان النامية (الفريق الاستشاري المشترك بين الأمانات) ، يعقد في النصف الأول من عام ١٩٧٩ ، بشأن التعاون الاقتصادي دون الاقليمي والاقليمي والأقاليمي ، والتكامل بين البلدان النامية . وتقدر تكلفة خدمة الاجتماع بمبلغ ٣٥٠٠٠ دولار ، بافتراض انعقاد الاجتماع في جنيف لمدة اسبوع ونصف اسبوع ، تستخدم فيه أربع لغات ، ويتطلب مجموعة واحدة من المترجمين الشفويين ، وقاعة اجتماعات واحدة ، وما مجموعه ٦٠ صفحة من الوثائق . والمنتظر من المشاركين في الاجتماع أن يتحملوا نفقات السفر والاقامة .

(أ) ترتكز هذه البيانات على أساس سعر الصرف المستخدم في الميزانية وهو ٢٫١٧ من الفرنكات السويسرية لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة .

(ب) نص مشروع القرار هذا مستنسخ في المرفق الرابع أعلاه ، الجزء ألف .

(ج) نص مشروع القرار هذا مستنسخ في المرفق الرابع أعلاه ، الجزء دال .

Digitized by UNOG Library

(ب) اجتماع لأمانات مجموعات التعاون الاقتصادى والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف للبلدان النامية ، يعقد في النصف الثاني من عام ١٩٧٩ ، بشأن المشاريع المشتركة بين البلدان • ويفترض أن تكون لهذا الاجتماع نفس الخدمات والمتطلبات المشار اليها في البند (أ) أعلاه بالنسبة للفريق المشترك بين الأمانات ، ومن ثم تكون له تقديرات التكلفة ذاتها ، أى مبلغ ٣٥ ٠٠٠ دولار .

(ج) اجتماعات اقليمية لمجموعات التعاون الاقتصادي دون الاقليمية والاقليمية ، تعقد في النصف الثاني من عام ١٩٧٩ ، للنظر في اتخاذ اجراء وفقا لأهداف برنامج مدينة مكسيكو المعني بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية • ويفترض عقد اجتماع لمدة اسبوع واحد لكل اقليم من الأقاليم الأربعة ، وأن يتطلب الاجتماع ترجمة شفوية بلغتين ، وقاعة اجتماعات واحدة ، وما مجموعه ٥٠ صفحة من الوثائق • وعلى هذا الأساس تقدر تكلفة الاجتماع الواحد بمبلغ ١٢ ٠٠٠ دولار ، وتكلفة الاجتماعات الأربعة بمبلغ ٤٨ ٠٠٠ دولار •

(د) ثلاثة اجتماعات للخبراء الحكوميين للبلدان النامية ، تعقد في النصف الثاني من عام ١٩٧٩ ، لدراسة ووضع مقترحات تأخذ في اعتبارها الدراسات التي قامت بها أمانة الأونكتاد تنفيذا للفقرة ٣(أ) من القرار ١ (د-١) الذى اتخذته اللجنة المعنية بالتعاون الاقتصادى فيما بين البلدان النامية في دورتها الأولى • ويفترض عقد كل من هذه الاجتماعات الثلاثة في جنيف لمدة اسبوع واحد ، وأن يخدم بأربع لغات وأن يتطلب مجموعة واحدة من المترجمين الشفويين ، وقاعة اجتماعات واحدة ، وما مجموعه ٥٠ صفحة من الوثائق • وعلى هذا الأساس تقدر تكلفة الاجتماع الواحد بمبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار وتكلفة الاجتماعات الثلاثة بمبلغ ٧٥ ٠٠٠ دولار •

٣ - ومن ثم ، يقدر اجمالي تكلفة جميع الاجتماعات المزمع عقدها بمقتضى مشروع القرار ، بمبلغ ١٩٣ ٠٠٠ دولار •

Digitized by UNOG Library

المرفق العاشـــر

الدول الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية (أ)

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
افغانستان
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
امبراطورية افريقيا الوسطى
اندونيسيا
اوروغواى
اوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
بابوا غينيا الجديدة
باكستان
البرازيل
بربادوس
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بورما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوبافو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية

(أ) انظر الفقرة ٥٧٣ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

الجمهورية العربية السورية	غواتيمالا
جمهورية الكاميرون المتحدة	غيانا
جمهورية كوريا	غينيا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	فرنسا
الدانمرك	الفلبين
رومانيا	فنزويلا
زائير	فنلندا
زامبيا	فييت نام
ساحل العاج	قبرص
سرى لانكا	قطر
السلفادور	كندا
سنغافورة	كوبا
السنغال	كوستاريكا
السودان	كولومبيا
سورينام	الكويت
السويد	كينيا
سويسرا	لبنان
سيراليون	ليختنشتاين
شيلي	لكسمبرغ
الصومال	ليبريا
الصين	مالطة
العراق	مالي
عمان	ماليزيا
غابون	مدغشقر
غانا	مصر

Digitized by UNOG Library

المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية
منغوليا
موريتانيا
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا

نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهنـــد
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
اليمن
يوغوسلافيا
اليونان

(١١٧)

Digitized by UNOG Library

المرفق الحادى عشر

الدول الأعضاء في لجان المجلس الرئيسية (أ)

لجنة السلع الأساسية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الأرجنتين
الأردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
امبراطورية افريقيا الوسطى
اندونيسيا
اوروغواى
اوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندى
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الألمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رواندا
رومانيا

(أ) أنظر الفقرة ٥٧٤ أعلاه .

Digitized by UNOG Library

لجنة السلع الأساسية (تابع)

زائـــير
ساحل العاج
سرى لا نكا
السلفاد ور
السنغال
السودا ن
السويد
سويســرا
شيلي
الصين
العـراق
غابـــون
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطـــر
كنـــدا
كوبا
كوستا ريكا
كولومبيا
كينيا
ليبيريا

مالطـــة
ماليزيا
مد غشقر
مصر
المغـرب
المكسيك
المملكة العـربية السعـود ية
المملكة المتحد ة لبريطانيا العظمى وأيرلند االشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيوزيلند ا
الهند
هند وراس
هنغـاريا
هولند ا
الولا يات المتحد ة الا مريكية
اليا با ن
يوغوسلافيا
اليونـــا ن

(٩٥)

Digitized by UNOG Library

لجنة المصنوعـــات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ــ الاتحادية)
امبراطورية افريقيا الوسطى
اندونيسيا
اوروغواى
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنمـا
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سرى لانكا
السلفادور
سنغافورة
السنغال
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا

Digitized by UNOG Library

لجنة المصنوعات (تابع)

فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
كينيا
ليبيريا
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر

المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

(٨٩)

لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل

اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
امبراطورية افريقيا الوسطى
اندونيسيا
اوروغواى
اوغندا
ايران

Digitized by UNOG Library

لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة(تابع)

ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بوروندي
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشاد
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السويد
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا

Digitized by UNOG Library

لجنة الموارد غير المنظورة والتمويل المتصل بالتجارة (تابع)

الكويت
كينيا
لبنان
ليبيريا
مالطة
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصـــر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشماليـــة
النرويج
النمســـا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

(٩٤)

لجنة النقل البحـــــري

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
ألمانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
امبراطورية افريقيا الوسطى
اندونيسيا
اوروغواى
اوغندا
ايران
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش

Digitized by UNOG Library

لجنة النقل البحري(تابع)

بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السويد

سويسرا
شيلي
الصين
العراق
غابون
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
فييت نام
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
ليبيريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب

Digitized by UNOG Library

لجنة النقل البحرى (تابع)

المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا

الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

(٩٠)

لجنة نقل التكنولوجيا

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل

بلجيكا
بلغاريا
بنما .
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الديمقراطية الالمانية

Digitized by UNOG Library

لجنة النقل البحري (تابع)

الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
ساحل العاج
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
السويد
سويسرا
سيراليون
شيلي
الصين
العراق
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
فولتا العليا
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
ليبيريا
مالطة
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هنغاريا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

Digitized by UNOG Library

لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الارجنتين
الاردن
اسبانيا
استراليا
اسرائيل
اكوادور
المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)
الامارات العربية المتحدة
امبراطورية افريقيا الوسطى
اندونيسيا
اوروغواي
اوغندا
ايران
ايرلندا
ايطاليا
باكستان
البرازيل
بلجيكا
بلغاريا
بنغلاديش
بنما
بولندا
بوليفيا
بيرو
تايلند
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تشيكوسلوفاكيا
توغو
تونس
جامايكا
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
جمهورية تنزانيا المتحدة
الجمهورية الديمقراطية الالمانية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية الكاميرون المتحدة
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية
الدانمرك
رومانيا
زائير
زامبيا
سري لانكا
السلفادور
السنغال
السودان
سوريناام
السويد
سويسرا
شيلي
الصومال

Digitized by UNOG Library

لجنة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية (تابع)

الصين
العراق
عمان
غابون
غانا
غواتيمالا
غينيا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا
فنلندا
قطر
كندا
كوبا
كوستاريكا
كولومبيا
الكويت
كينيا
لبنان
ليبيريا
مالطة
ماليزيا

مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
موريشيوس
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
نيوزيلندا
الهند
هندوراس
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

(٩٥)

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الامم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الامم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع انحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب الى : الامم المتحدة ،قسم البيع في نيويورك او في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York

Price: $U.S. 14.00
(or equivalent in other currencies)
GA/OR/33, Suppl. 15, Vol. II

03320–March 1979–800

Digitized by UNOG Library